

حراك الريف ديناميات ومواقف

ديناميات ومواقف

عثمان الزباني / بن أحمد حوكا ومحمد الصغير مسلاغي / سعيد الصديقي / العربي الحفيظي / محمد صلحيوي

حراك الريف: الذاكرة وسؤال الاعتراف

محمد سعدي / يوسف أشلحي / الحسين أسويق

آليات النضال وتأثيرها على النضال الشعبي بالمغرب

إبراهيم ياسين / حميد بلغيث / بديهة النحاس / أسامة الزكاري

حراك الريف: آليات التعبئة وأسطورة الانفصال

محمد أونيا / مراد جدي / رشيد سعدي

قراءات في وثائق ومؤلفات حول الريف وحراكه

سليمان المسعودي /// محمد امرابطي



مجلة "الريف"
العدد التاسع / 2018

حراك الريف... ديناميات ومواقف

(الجزء الثاني)



طبع هذا العدد بدعم من وزارة الثقافة



مجلة "الربيع"

يصدرها

مركز محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب للأبحاث والدراسات

Centre d'Etudes et de Recherches M. Bensaid Ait Idder

9، زنقة بغداد. إقامة المارشال أمزيان. الدار البيضاء

الموقع الإلكتروني: www.cerm.ma

العنوان الإلكتروني: centre.bensaid@gmail.com

عنوان المجلة الإلكتروني

ar-rabiealakhar@gmail.com

الإخراج الفني والغلاف

عبد الرحمن زكري

الطبع

Omega graphique أوميكا غرافيك

67، زنقة 35، مجموعة 2 حي السدري. الدار البيضاء

ملف الصحافة

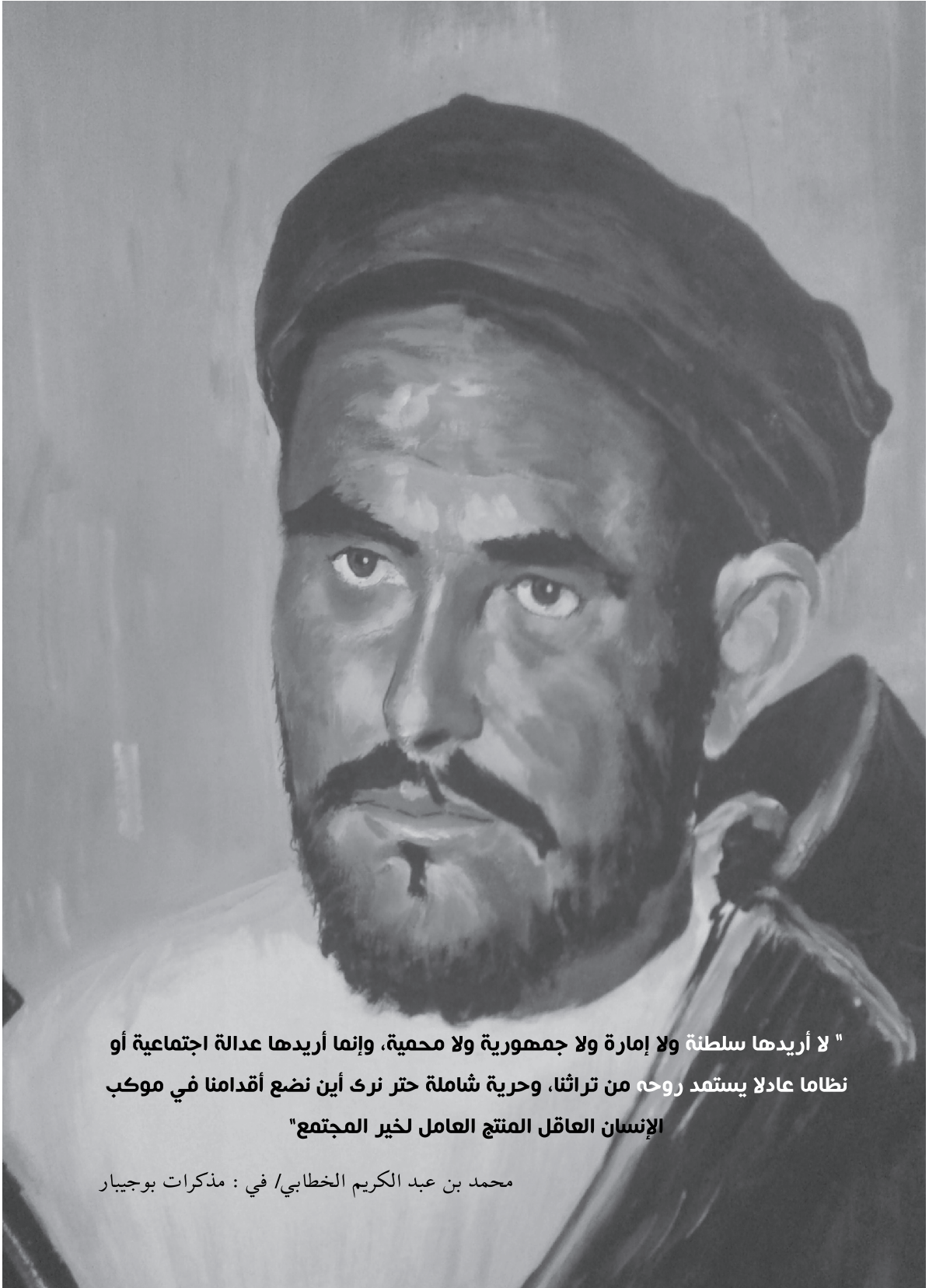
13 ص / 2013

رقم الإيداع القانوني

2015 PE0064

الترقيم الدولي

2422-0000



" لا أريدها سلطنة ولا إمارة ولا جمهورية ولا محمية، وإنما أريدها عدالة اجتماعية أو نظاما عادلا يستمد روحه من تراثنا، وحرية شاملة حتر نرك أين نضع أقدامنا في موكب الإنسان العاقل المنتج العامل لخير المجتمع"

محمد بن عبد الكريم الخطابي/ في : مذكرات بوجيبار

أما قبل...

رئيس التحرير / عبد اللطيف اليوسفي

عندما تفتح مجلة الربيع واسع صدرها لملف الريف بكل مستوياته و منحرجاته ، فإنما تسعى بذلك إلى ترجمة حرصها على الوفاء ببعض التزاماتها المعلنة منذ عددها الأول بحمل هموم الوطن ، والتفاعل مع آهاته ، والانفعال لأوجاعه ، والتجاوب مع تطلعاته إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية .

والمجلة إذ تفتح هذا الملف الهام فإنها أشرعت للدخول إليه ثلاثة مداخل تلتقي مساراتها المتقاطعة في فضاء البحث الرصين والهادئ عن رافعات الإنصاف والوفاء . وتتمثل تلك المداخل التي اشتغل عليها الباحثون الأجلاء الذين ساهموا في بلورة وصياغة هذا العمل الممتد على مساحة عديدين متكاملين من المجلة في :

- مقارنة قضايا الريف المتعلقة بثقل الماضي بانتصاراته وانكساراته؛
- ثم تخصيص حيز هام من العديدين للواقع الحالي لمنطقة الريف بأوضاعها وأوجاعها وتضاريسها وتجاويفها المختلفة؛
- وأخيرا فتح آفاق المستقبل الذي نريده واعداد ومحاملا بجسور التواصل الحدودي المستند أساسا على إشاعة الديمقراطية والكرامة والعدالة والتنمية المستدامة.

والعائد إلى أرضية الاستكتاب - التي بعثناها إلى الباحثين - يجدها مهمومة بهذه الأبعاد الثلاثة ساعية إلى الربط الوثيق بين ثقل الماضي وهموم الحاضر وآمال المستقبل .

إن مجلة الربيع حين تفتح هذا الملف ذي الخصوصية المميزة فإنها إنما تفي - من زاوية أخرى بإحدى التزامات مركز محمد بنسعيد أيت إيدر للدراسات والأبحاث الذي ارتضى لنفسه - حبا وطواعية - أن يسهم في بناء مجتمع المواطنة الكاملة، واختار بسبق إصرار وترصد - أن ينخرط بقوة وفعالية في هموم الوطن وانشغالات مواطناتنا ومواطنينا والتفاعل معها من موقع المعني بها والمحترق بأسئلتها .

استكمالا لما قدمناه في العدد الأول من هذا الملف والذي خصصناه للجوانب التاريخية ارتينا في طاقم الإعداد بعد تأمل عميق واستشارات واسعة أن نجعل العدد الثاني مطبوعا هموما بالحاضر وتفاعلات حراكه الشعبي . بحيث يتضمن هذا العدد الثاني من الملف كل البحوث التي تناولت الحراك الشعبي من حيث جذوره ودلالاته وتفاعلاته وآليات اشتغاله ودينامياته المتعددة ، وعلاقاته بثقل الماضي، وأثره على صياغة المستقبل . وهكذا سيجد القارئ (ة) نفسه أمام بحوث تحليلية للأحداث التي طبعت حركات الريف ومراحلها ومحطاتها ؛ وبحوث انشغلت بآليات بزوغ قيادات الحراك الشعبي بالريف ، وعلاقة هذا الحراك بمطالب الديمقراطية والعدالتين الاجتماعية والمجالية ؛ في حين اجتهدت بحوث أخرى في مآلات الحراك ونتائجه المستقبلية ليس على الريف وحده بل على الوطن ككل .

ومما نود التنويه به أن هذا العدد المخصص لتحليل الحراك الشعبي وما يرتبط به يتضمن بحوثا ومقالات اعتمد فيها الباحثون مقاربات متنوعة بحيث نهلت من مدارس متعددة للبحث ومنهجيات مختلفة كما نهلت من مجالات مختلفة منها السوسيولوجيا والفلسفة والتأمل مما اسهم في غنى المواد وتكاملها وتعدد زوايا النظر.

ولا تفوتنا فرصة هذا التقديم دون أن نرد الفضل إلى أهله ، معبرين عن امتناننا في المجلة للمجهودات التي بذلها العديد من الباحثين الأصدقاء في تحفيز زملائهم وزميلاتهم على المساهمة في هذا الملف . ونود في هذا الخصوص أن نجزل شكرنا الخاص للأستاذ الفاضل السيد محمد سعدي على الدور الهام الذي قام به واعتازنا بنتائج عمله الصبور في التنسيق بين الباحثين و تشجيمه عناء التواصل المستمر وتحضير النسبة الكبيرة من مواد هذا الملف .

وبدهي أننا بهذا الإصدار - الممتد على عشرين من مجلة الربيع والمعتز باجتهادات المساهمين فيه - لا ندعي سبقا في الموضوع ولا إحاطة شاملة به، وإنما هي لبنة من لبنات الإسهام في تحليل بعض الجوانب التي بدت لنا وللباحثين أساسية وقمينة بكشف جوانب من الملف. أملين أن تفتح بحوث العديدين آفاقا رحبة لأسئلة جديدة تساهم في إلقاء الضوء على بعض مما خفي من أحداث الماضي، وبعض مما صاغ تعقيدات الحاضر، وأكبر قدر مما يمكن أن يفتح الأفق الواعد لريف جدير بنضالاته، سعيد بيناته وأبنائه، ومعتز بامتداداته الوطنية من جبال الريف الأبدي إلى رمال الصحراء الصامدة.

الورقة المؤطرة للمساهمات في ملف الريف الريف : ثقل الماضي وأسئلة الحاضر والمستقبل

يعتبر الريف من المناطق المغربية التي عرفت - عبر تاريخها العريق و الحافل بالتحويلات - خصائص ومميزات تفاعلت في رحمتها العديد من العوامل الطبيعية والجغرافية بالعوامل السوسيوولوجية و الاقتصادية والثقافية . وظلت كل التفاعلات متأثرة بمفاعيل السياسة و صراعاتها و مخاضاتها . فنجم عن هذا التفاعل - مع هذه العوامل والعناصر والأحداث- نسيج خاص ميز- وما يزال - الريف عن باقي جهات المغرب التي لا تخلو واحدة منها من خصوصياتها المتميزة .

وانطلاقا من الوضعية المتفردة التي ميزت هذه المنطقة و ألقت عليها من جديد أضواء الاهتمام الوطني والدولي ، خاصة منذ انطلاقة الحراك الشعبي السلمي على خلفية مطالبة الساكنة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وبحقها المشروع في التنمية المجالية والخدمات الأساسية ؛ فقد ارتأينا، في مجلة الربيع ، أن نفتح ملف الريف بكل انتصاراته التاريخية وانكساراته المتوالية و رهاناته الحاضرة وتطلعاته المستقبلية . آملين أن يساهم معنا الباحثون والمثقفون والمفكرون في تجلية العديد من مساحات الظل ، والعديد من المميزات التي انطبع بها ماضي الريف الأبدي ، ومميزات حاضره الصامد ، واستشراف آفاق مستقبله الواعد بممكنات الإنصاف المستحق في أحضان مغرب ديمقراطي يسع كل بناته وابنائهم وينعم بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية .

وهكذا نتطلع في هيئة التحرير إلى أن تأتي مساهمات السيدات الباحثات والسادة الباحثين مطبوعة بالجدّة والجراة والرصانة الأكاديمية، وأن تغطي أبحاثهم وأعمالهم استنطاق الماضي ثم استشراف المستقبل مروراً بتحليل الحاضر على ضوء الديناميات التي أطلقها الحراك الشعبي السلمي بالريف والتي أضحت تسائل بحدة وقلق واقع النخب السياسية والمدنية والمصير المضطرب للمجتمع المغربي كله.

آملين أن يجمع تلك المساهمات خيط ناظم لمحاولة فهم مجال الريف وتشخيص مشاكله الكبرى عبر مقاربات متعددة ومختلفة وعابرة للتخصصات تتداخل فيها الأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية. برؤى تجمع التناول العلمي وحرقة التفاعل مع الواقع وهم استشراف المستقبل.

ويبقى المبتغى هو إسهام الفكر الأكاديمي والبحث العلمي في التفاعل مع قضايا المجتمع وانشغالاته في أفق بلورة صيغ تفكير جماعي حول سبل ترسيخ قيم المواطنة المؤطرة بالاختيارات الديمقراطية الفاسحة المجال لكل أشكال التضامن والتكامل والتعاون، والاعتراف المتبادل، والاستثمار الذكي للخصائص المميزة لكل جهة في تمشين خلاق للتنوع الإيجابي والتكاملي بين جهات الوطن .

أعدها: رئيس التحرير / عبد اللطيف اليوسفي

من إصدارات المركز

صدر عن مركز محمد بنسعيد آيت إيدر
للأبحاث والدراسات



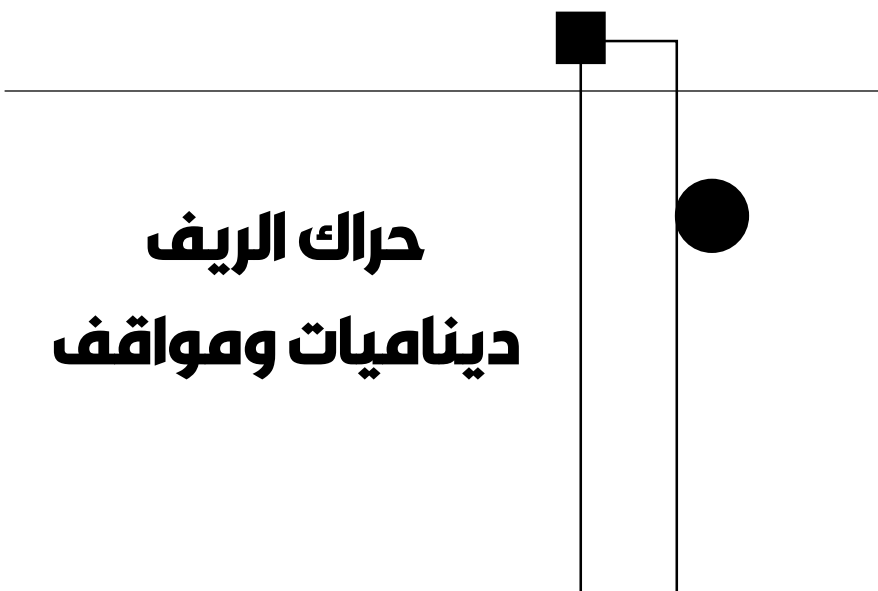
كتاب

" هكذا تكلم محمد بنسعيد "

للأستاذ محمد بنسعيد آيت إيدر

أطلبوه من الأكشاك ومن مقر المركز

حراك الريف
ديناميات ومواقف





سوسيولوجيا حراك الريف

قوة المخزون الاحتجاجي

في مواجهة سطوة الدولة



عثمان الزياتي

أصبح الاحتجاج سلطة ذات قدرة على الضغط والمساءلة، إنها مساءلة متعددة في مظاهرها، ولكنها موحدة من حيث موضوعها، وهو الاحتجاج على جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي التي لم تفلح السياسات التي تتبعها الحكومة والجماعات المحلية في القضاء عليها رغم الجهود المبذولة، فالمحتج، غالبا، يمثل من يفتقر إلى وسائل الإكراه والإنتاج، ويحس بأنه¹. يعيش على الهامش .

ثمة جملة من العوامل حفزت الناس في الريف على المشاركة في الاحتجاج ، تتجلى بالأساس في شكواهم الناجمة عن الحرمان النسبي²، والإحباط و الظلم المدرك،

¹ - لحبيب أستاذتي زين الدين، الممارسة الاحتجاجية بالمغرب، دينامية الصراع والتحول، مجلة عمران، العدد 5/19، شتاء 2017، ص.158.

² - نظريات التظلمات، كان من بين نظريات التظلم نظرية الحرمان النسبي. تنجم مشاعر الحرمان النسبي عن مقارنة وضع الفرد بمعيار - سواء كان ماضيه أو حالة شخص آخر أو معيار إدراكي مثل العدالة أو العادلة. إذا أدت المقارنة إلى استنتاج مفاده أن المرء لا يحصل على ما يستحقه، فإن الشخص يعاني من الحرمان النسبي.

ففي قلب احتجاجات الريف تسكن جملة من المظالم ، حيث تمتزج مشاعر الإحساس بعدم المساواة ، و مشاعر الحرمان النسبي ، و مشاعر الإحساس بالظلم ، سخط أخلاقي عن جملة من الأمور ، أو شكوى مفروضة فجأة ، وإحساس بالغبن والحكرة ، والمركزية المتزايدة للفساد ، والاستياء الشعبي من النخبة المحلية المتحكمة في الموارد السياسية والاقتصادية للمنطقة والمستفيدة من ريع الدولة. فلا خلاف أن الدولة أنتجت عبر سياستها الريعية مجتمعات محلية محكومة بنسق تراتبي من العلاقات تمكن بعض الناس من النفاذ إلى الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية للمجتمع المحلي بيسر وسهولة. هذه المسألة رسخت في ذهنية الناس على مستوى منطقة الريف إحداثيات قيام نوع من الطبقة الاجتماعية والهرمية السياسية واحتكار وسائل الإنتاج في أيدي فئة قليلة من الأشخاص.

و ما يشير الانتباه في فينومينولوجيا الاحتجاج في الريف هو ذاك الوعي المتنامي في أوساط الناشطين، وهو أن الموارد المحلية تتعرض للنهب من طرف مجموعات للمصالح تفتقد إرادة أخلاقية ووطنية من أجل التغيير والتنمية³ والتي تعد مسألة مجحفة وغير عادلة ، الشيء الذي جعل هذه الفئة المحظوظة تتمتع بنفوذ سياسي واجتماعي واسعين مكنها من التحكم في مصائر الناس على مستوى منطقة الريف ، وجعلها تلجأ باستمرار إلى البحث أكثر فأكثر عن المزيد من النفوذ والهيمنة الاجتماعية على حساب فئات اجتماعية مسحوقة تمكن منها الفقر والتهemis والهدر والقهر.

وبالإضافة إلى ذلك نجد تجليات التنمية المعطوبة والسياسات الاجتماعية غير المنصفة وارتفاع مستويات البطالة خصوصا في صفوف الشباب وتراكمات تاريخية سلبية ، نتيجة سياسات المخزن في المنطقة والتي أعقبتها مصالحة زائفة وواهية لم تستطع علاج جروح الماضي والحاضر⁴، أي هناك حمولة تاريخية دائمة تعبر عن

³- بن احمد حوكا وآخرون ، احتجاجات الريف المغربي: من الديمغرافيا السياسية إلى فنومولوجيا

الذاكرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 467، 2018، ص.72.

⁴- من وجهة النظر الاقتصادية ، تأثرت تنمية الريف وخصوصا إقليم الحسيمة بشكل خاص بالطبيعة الجبلية للتضاريس ، وصعوبات الوصول والاتصال مع بقية مناطق البلاد ، وغياب خطة للتنمية الاقتصادية المتكاملة والفعالة. منذ الاستقلال وحتى بداية العقد الأول من القرن الحالي ، لم يكن للسياسات العمومية التي كانت تستهدف المنطقة تأثير كبير على تحديث الاقتصاد الإقليمي ، الذي كانت مصادر ثروته الرئيسية خارج الدورات الاقتصادية الرسمية ، وعلى وجه التحديد: التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج من سكان الريف ، اقتصاد التهريب مع سبتة ومليلية ، وزراعة الحشيش وبيعه. كما إن تدابير جبر الضرر التي اقترحتها هيئة الإنصاف والمصالحة ، وهي الهيئة التي أنشئت عام 2004 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ

الحرمان والتهميش والحكرة اعتمدها النظام السياسي بخصوص منطقة الريف، وغالبا ما يسهم الإحساس بالظلم في اللجوء إلى تبجيل التاريخ لأهداف وغايات سيكولوجية سرعان ما تنشأ عنها ذاكرة جمعية تأبى أن يطويها النسيان بجرة قلم، وتميل إلى الاصطباغ بالمقاومة السياسية الخفية أو العلنية⁵، وكذلك دور الهوية الجماعية في سلوك الاحتجاج، ذلك أن علماء الاجتماع من بين الأوائل الذين أكدوا على أهمية الهوية الجماعية في المشاركة في الاحتجاج، والحال أن إعادة تعريف من "أنا" إلى "نحن" كموقع لتعريف الذات يجعل الناس يفكرون ويشعرون ويعملون كأعضاء في مجموعتهم ويحولون الأفراد إلى سلوك جماعي، أي تبلور كل ما يتعلق بالإدراكات التي يشاركها أعضاء مجموعة واحدة. وجادلوا أيضا في قضية أن توليد الهوية الجماعية أمر حاسم لأي حركة تظهر، وبالمثل، تشير الدراسات النفسية الاجتماعية باستمرار إلى أنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يتعاملون مع مجموعة كلما زاد ميلهم إلى الاحتجاج نيابةً عن تلك المجموعة⁶، وهذه الهوية الجماعية منظورة وحاضرة بقوة في احتجاجات الريف.

وفي الواقع، إذا كانت جبال الريف تخفي حزنها المرير وتستعيز عنه بابتسامة صفراء، فإن التصور المركزي للتنمية المجالية في المغرب لم يفلح في القضاء على البؤس الذي يفرضه جبروت الطبيعة وإرادات الهيمنة على منطقة خضعت تاريخيا

الاستقلال وحتى نهاية عهد الحسن الثاني، لم تتمكن من إرضاء الكثير من الفعاليات المجتمعية المدنية والسياسية خاصة في إقليم الحسيمة، حيث تطالب العديد من البرامج منذ 2005 بمزيد من الانتصاف الاقتصادي والسياسي من قبل الدولة. ومن بين هذه المطالب: طلب الاعتذار من الدولة عن الممارسات القمعية التي استخدمت ضد سكان الريف في الأعوام 1958/1959 و1984 و1987؛ وأيضا حقيقة مقتل خمسة أفراد حرقا في وكالة بنكية في أحداث 20 فبراير سنة 2011، واحترام الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للمنطقة والاعتراف بها؛ وضع حد لسياسة التهميش المتعمدة للدولة، وإنشاء إطار ديمقراطي للتنظيم يضمن الحكم الذاتي الحقيقي للريف.

للمزيد من التفاصيل انظر:

- Ángela Suárez-Collado ; analysis of a year of protests in northern Morocco ; notes internacionales CIDOB 184 , November 2017 .

⁵ - بن احمد حوكا وآخرون ، احتجاجات الريف المغربي: من الديمغرافيا السياسية إلى فنومولوجيا الذاكرة، مرجع سابق، ص 84.

⁶ - Jacqueliën van Stekelenburg and Bert Klandermans ; The social psychology of protest ; VU University, The Netherlands ; 2010 ISA (Editorial Arrangement of sociopedia.isa) .

<file:///C:/Users/Minfo/Downloads/945789f5eaa8175cdd4551ff7fdd1b01b62b.pdf>.

لعمليات التأديب. وبصرف النظر عن بعض التنميقات التي همتّ بالتحديد بعض المراكز الحضرية في إقليم الحسيمة، فقد ظلت معظم الجماعات والمداشر في عزلة كبيرة عن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. غير أن ذلك لا يعني أنها أسوأ حالاً من العديد من الأقاليم في المغرب في ما يخص الفقر والهشاشة التي فجرت مختلف هذه الأوضاع، وحيث يبقى موت محسن فكري هو الشرارة⁷ التي أخرجت مشاعر الغضب من حيزها الكامن إلى حيز الوجود والفعل في الساحات والميادين.

و بالإضافة إلى ذلك نجد تزايد فعالية المناقشات حول السياسة داخل الشبكات الاجتماعية وتحول الشكاوى الفردية إلى مظالم مشتركة وغضب جماعي، وهو ما يترجم إلى المشاركة في الاحتجاج. حيث لا يتخذ قرار المشاركة في الاحتجاج في عزلة اجتماعية. على العكس، يتم تحويل المظالم الفردية والمشاعر إلى مظالم جماعية ومشاعر داخل الشبكات الاجتماعية. ويبقى المغزى الأساسي من استحضار مختلف هذه الأسباب والمحفزات التي كانت وراء اندلاع حراك الريف هو إحداث أرضية تأسيسية ومرجعية لمقاربة وفهم البعد السوسولوجي للحراك، خصوصاً في ما يرتبط بتحليل قوة المخزون الاحتجاجي في مواجهة سطوة الدولة.

في بواعث سلمية حراك الريف

إن الاحتجاجات في المغرب لم تخرج عن السياقات التأسيسية للاحتجاجات السلمية في كثير من الأحيان، حيث برزت في السنوات الأخيرة اتجاهات نحو تكريس ثقافة اللاعنف في الاحتجاجات من خلال تبني تعبيرات سلمية في الفضاء العمومي على الرغم من قوة القمع والبطش وكثرة الاعتقالات، وهي مسألة تبين وتبرهن على تشكّل وعي احتجاجي سلمي قادر على تحقيق مختلف المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون اللجوء إلى النزوعات العنفية والتدميرية، ويبقى المثال الساطع ما يعيشه حراك الريف من تبلور لفعل احتجاجي

⁷ - بن احمد حوكا وآخرون، احتجاجات الريف المغربي: من الديمغرافيا السياسية إلى فنونولوجيا الذاكرة، مرجع سابق، ص 72.

سلمي غير عنفي، على الرغم من كل المحاولات التي تجره إلى السقوط في مجرات العنف للإجهاز عليه.

وبالتالي فإن الحديث عن الاقتصاد النفسي للسلمية (التعبير الذي استعمله نوربرت إلياس) في كنهه هو استحضار لمختلف الديناميات المعرفية والوجدانية والعقلية والنفسية التي تقوم بضبط السلوك السلمي للجموع أثناء فترة الأزمات أي في عز الاحتجاجات والصراع والمقاومة والانفعال، أي مختلف البنيات التي تقوم على ترشيد توظيف منهج السلمية في الفعل الاحتجاجي بالشكل الذي يكون فيه هامش الخطأ قليلا جدا وتحديد الطريق الأمثل لبلوغ الأهداف والمطالب والمرامي، بمعنى أن المحتجين عقلانيون لأنهم حريصون على تحقيق مطالبهم بطريقة مثلى قوامها التعبيرات اللاعنفية.

وتجدر الإشارة إلى أن النضال اللاعنفي أكثر تعقيدا من ذاك العنفي بالإضافة إلى التنوع في الأساليب، بحيث يستعمل الأسلحة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية (للمواطنين والمؤسسات) المناهضة للنظام بكل أشكالها.⁸ وتلعب الاحتجاجات بأشكال مختلفة دوراً مهماً في الحياة السياسية في العديد من البلدان. وينظر إلى مختلف حقوق الإنسان على نحو متزايد، مثل الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير، على أنه يسهم في وجود مظلة للحق في المظاهرات السلمية وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي، فهناك حاجة لضمان التمتع الشامل بمجموعة الحقوق التي تسمح بالاحتجاج السلمي بالإضافة إلى المزيد من التوجيه بشأن تنفيذها الفعال.

إن الحق في حرية التجمع السلمي، ولجميع الأفراد في الاحتجاجات السلمية، يدعم تحقيق مجموعة واسعة من الحقوق، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية واجتماعية وثقافية. ومن ثم فإن النهج الذي تعتمد الحكومة في التعامل مع التجمع السلمي هو مقياس لمدى التزامها بحقوق الإنسان على نحو أعم، ويمكن للاحتجاج السلمي علاج العيوب في النظم الديمقراطية، و الديمقراطية النابضة بالحياة تحتاج إلى أكثر من المشاركة الدورية في الانتخابات، فللمظاهرات السلمية دور تلعبه أيضا لكونها تساعد الحكومات في تحديد المشاكل الأساسية في المجتمع، ونهج الحوار المفتوح حول هذه الأمور يقلل من العنف في الحياة العامة، وقد أصبح الاحتجاج السلمي طريقة عمل حاسمة للمجتمعات التي تواجه الحكام المستبدين.

⁸ - هاني نعيم، النضال اللاعنفي، الطريق إلى الحرية، منشورات مدونة، بيروت 2012، ص. 19.

وبغض النظر عن خطاب السلطة المسيطر على أساس سيكولوجية الخوف وفق منظور "هوبز" الذي يساوي بين القوة والعنف ، فإن الاحتجاج السلمي في الريف ينسجم مع وجهة نظر "غاندي" حول القوة اللاعنفية التي تميل إلى تجسيد نوع من "الحكمة العملية" التي يستخدمها المحتجون. ذلك إن إعادة التأكيد على هذا النهج المدفوع بالمشاكل يعيد تنشيط الدافع النقدي لفهم ومعالجة المشاكل السياسية الملموسة في مختلف مناطق المغرب ، من خلال إثارة السؤال الحاسم حول كيفية تصور السلطة السياسية وممارستها بطرق غير عنيفة أيضا ، حيث يجب التركيز وفق منظور "غاندي" على وجهة نظره حول السلطة واللاعنف التي تحتوي على أمر قوي لربط السياسة بالأخلاق.

إن الطباع المهذبة تستطيع التحكم في الانفعالات غير السوية وتوجهها لخدمة البعد السلمي وتكرس بذور اللاعننف في مسارات النضال السلمي ، وهي تعد السلاح الأمثل والأجدي في ظل صراع يندم فيه التكافؤ على مستوى القوة والقدرة، خصوصا وأن السلطة تملك أدوات الإكراه المادي والمعنوي سواء المشروعة أو غير المشروعة، والتي ترجح كفتها على الجماهير المحتجة ، إلا أن السلمية باستطاعتها تفكيك هذه القوة التي تتملك السلطة من خلال اللاعننف الذي يعتبر بمثابة قوة روحية وأخلاقية أيضا ، والتي تخاطب العقل الأخلاقي وتكبح النزوعات العدوانية وباستطاعتها تقويض سطوة السلطة وجبروتها.

إن السلمية تعتمد على جيو - تسي سياسي (سياسة المصارعة اليابانية) قائم على أساس تقويض قوة الخصم من خلال هذا الاحتجاج الناعم والتي تؤدي إلى زيادة عزله عبر ثلاث مجموعات، وهي أعضاء جماعة الخصم نفسه والمواطنين الذين يؤثر عليهم الوضع، والأطراف المتورطة في النزاع بشكل غير مباشر. وقد تزيد من المعارضة الداخلية في معسكر الخصم وهي غالبا ما تجعل الأطراف الأخرى تتحول ضد الخصم نحو مناصرة المحتجين، كما أن "جين شارب" يرى "أن الصعوبات التي يواجهها الخصم في التعامل مع أشكال اللاعننف في النضال مرتبطة بديناميكية وتوجه هذه الأشكال التي تعمل على مواجهة قدرة ورغبة الخصم في استخدام العنف، لكن النضال السياسي باستخدام أشكال اللاعننف ضد العنف والقمع تخلق وضع صراع خاص يفتقر إلى الانسجام والتناسق. من هنا فإن المحتجين يستطيعون استخدام عدم التناسق بين استخدام أساليب اللاعننف في مواجهة أعمال العنف من أجل وضع خصمهم في موقف سياسي يشابه ما يحدث أثناء المصارعة اليابانية. إن

التناقض الذي يولده استخدام أساليب اللاعنف في مواجهة أعمال العنف، يضع الخصم في وضع سياسي غير متوازن يضعف من قوته ويزيد من قوة المحتجين وهذا ما يسمى بسياسة المصارعة اليابانية".⁹

بلاغة خطاب الحراك في مواجهة خطاب السلطة

غالبا ما تلجأ تكتيكات وديناميات الصراع بين المحتجين والسلطة إلى إنتاج عدة خطابية كوسيلة للتعبير والحجاج والإقناع وفي سبيل تأكيد المشروعية والسعي وراء امتلاك الحقيقة، وتبرير مختلف ردود الأفعال والسلوكيات في الفضاء العمومي الواقعي والافتراضي على حد سواء، فهذه الثنائية الخطابية المتضادة قائمة على حتمية التناقض، وكل خطاب يسعى إلى إلغاء الخطاب الآخر، كما أن تعبيرات خطاب الحراك تؤثر على تلك النقلة النوعية في الخطاب، حيث لم يعد الخطاب يقتصر على تعبيرات الأدب الراقي بقدر ما أضحي يعبر على المعاناة اليومية للمواطنين خصوصا في ظل بيئة سلطوية وقمعية، تتبلور فيها تعبيرات السخط والإحباط باستمرار وبعدة، وهنا نتحدث عن "بلاغة الجمهور" المحتج الذي يكون أمام اختبار تأكيد مشروعية مطالبه ورجحانية تطلعاته.

ومنذ بداية الحراك سعت السلطة إلى تسخير سلطة خطابها للهيمنة وتأكيد سطوتها الخطابية، وكما يقول "بيير كلاستر" إن ممارسة السلطة تضمن السيطرة على الكلمات، ومن ثم يكون كل خطاب سلطوي محافظا وحريصا على امتيازاته بصورة آلية، لأن أي تغيير يفرض اقتسام هذه الامتيازات مع أعضاء جدد وأصبحت حماية الكلمة مهمة جوهرية للحفاظ على السلطة، وقد يملك النظام الدفاعي تحصينات عدة أولها هو فرض السكوت بالقوة المادية أو بمختلف أنواع الرقابة.¹⁰ فالدولة هنا لا تترك للمواطنين حرية تركيب قناعاتهم وتكوين خياراتهم حول فكرة الاحتجاج، وهناك حرص دائم على تثبيت الرواية الرسمية لكل حدث احتجاجي، والتي لا تعبر عن الحقيقة و تقوم بتسويق أخبار ومعلومات زائفة، وتأكيد أيضا فكرة الاختيار بين

⁹- جيل شارب، البدائل الحقيقية، مؤسسة ألبرت اينشتاين، ص 6/5.

¹⁰- ألان غولد شيلغر، نحو سيمياء الخطاب السلطوي، ترجمة مصطفى كمال، مجلة بيت الحكمة، العدد 5

1987، ص ص 139 و140.

الحرية والأمن، بمعنى أن المواطن يجب أن يقدم كل التنازلات من أجل الحصول على أمنه وكل التعبيرات الاحتجاجية وفق منظور الدولة، هي فوضى وجب كبسها، وكل من يحتج على السلطة فهو يريد هدم الدولة.

وفي هذا الخضم يبرز أيضا العنف الخطابي الذي يكتسي طابعا سلطويا وتهديديا وتبريريا في نفس الوقت، من خلال سرديات خطاب السلطات العمومية و استثمار وسائل الإعلام الرسمية والمواقع الالكترونية، ونماذج من المثقفين الذين يروجون للرواية الرسمية القائمة بالأساس على شيطنة الحراك وتخوينه، واتهام المحتجين بالانفصال والمؤامرة الخارجية وإثارة الفتنة وزعزعة الاستقرار، وتلقي أموال خارجية وتهديد سلامة الوحدة الترابية من أجل تقويض مشروعية الاحتجاج، ونهج خطاب التبرير لكل الأعمال والتدخلات العنيفة، وبروز حالات القمع والتعذيب تحت مسوغ حماية القانون والأمن العام، لدرجة قيام الإعلام الرسمي بفبركة فيديوهات وصور لأحداث لا علاقة لها بالحراك، وهي أمور سرعان ما فندها واقع الأحداث، وأكدت زيف الخطاب الرسمي. فبواسطة اللغة حسب قول روبول توفر الايديولوجيا على السلطة اللجوء إلى العنف الذي تعلقه اللغة، وتختزله إلى حالة تهديد بعيدة كآخر دليل وارد بشكل مضمر، وبواسطة اللغة أيضا تجعل الايديولوجيا العنف مشروعا حين تلجأ إليه السلطة، مظهرة إياه كحق وكضرورة وكسبب فيه مصلحة الدولة، وكعلة ويأيجاز محاولة إخفاء طابعه كعنف¹¹.

فخطاب السلطة يبرر مسألة استعمال العنف بأن الأمر يتعلق بالحفاظ على "هبة الدولة" ويعتبر أن الاحتجاج تعبير عن حالة من الانفلات الأخلاقي، فالمطلوب من الأفراد الخضوع لسياسات السلطة والتكيف معها، فهي لا تعتبرها حقا وإنما مجرد "منة"، وبالتالي وجوب كبت الغضب، مهما كان حجم الحيف والظلم والتذمر، وكبح نزوعات الغضب وقبول عطاء الدولة كيف ما كان مقداره، دون احتجاج أو إضراب أو انتفاضة أو عصيان، لتدخل حرية التعبير في سراديب الكبح والمنع والنسيان. والدولة بفعل آلياتها الخطابية ترنو إلى غزو العالم النفسي للأفراد والسيطرة عليه لهزم الإرادة والوعي والتفكير، وصناعة نموذج "الرعية المستكين والمنكفي على ذاته".

وهنا تتجسد أسس الخطاب السلطوي المتعالي الذي لا يعترف بالحوار مع الآخر المعارض /المحتج، فهو خطاب نهائي وشامل، ويحمل في كنهه نوعا من الأمرية

¹¹ - المرجع نفسه، ص ص 135 و 135.

والجبرية على الانصياع والخنوع والاستسلام، وينزع أكثر إلى استحضار تيمات التهديد والوعيد والتضليل بدل التأسيس للحوار التفاعلي الديمقراطي والنقاش المفتوح، ذلك أن السلطة مؤسسة على السكوت وليس الحوار، كما أن كل نظام سلطوي مؤسس على بنيات اجتماعية وسياسية وحيدة الاتجاه، أي أنها تتحدر من الأعلى إلى الأسفل ولا تسمح بأية حركة في الاتجاه المعاكس، أي ممارسة نوع من "التسلط اللغوي"، وإن أجلى مثال نحوي لهذا النوع من التعبير بحسب تعبير "ألان غولد شليغر" هو استعمال صيغة الأمر التي تشير إلى وضع سلطوي مباشر، ذلك أن استعمالها يقيم علاقة اجتماعية بين المتكلمين: يصدر الأول الأوامر وينصاع لها الثاني ولا تغير الصيغة المهذبة أو الأدوات الأسلوبية من موقع الاثنين فالأول يملك السلطة، وينسحق الثاني ككائن مفكر. وهذا النوع من الخطاب السلطوي يرنو إلى الحصول على الطاعة العمياء وليس الإقناع عن طريق العقل.¹²

وفي الجهة المقابلة نجد لغة خطاب الحراك التي ارتكزت على مجموعة من الوظائف إذا أمكن استعارة بعض تصنيفات "رومان جاكوبسون"، فهناك الوظيفة الاستثنائية أو الندائية، وهي دائما توظف لتعبئة وحشد المحتجين، وتتطلب الاستجابة من طرف المتلقي/المحتج، أكانت الاستجابة بالكلام أو الفعل، وهناك الوظيفة التواصلية لإيصال المعرفة أو تبادل المعلومات بين المحتجين، والوظيفة التعبيرية، أي التعبير عن المشاعر والأحاسيس المرتبطة بممارسة الفعل الاحتجاجي، والوظيفة التمثيلية أي تصوير كل حدث أو موقف... وكلها وظائف من أجل إعطاء زخم وشحنة للحراك في ظل معترك مسيح بالكثير من المحظورات والمحاذير، وبالإضافة إلى كل هذه الوظائف نجد الوظيفة الاقناعية/البرهانية والهدف منها طبعاً إقناع الجمهور المحتج وغير المحتج بصوابية ومعقولة مطالبه وتطلعاته.

استطاعت ميادين الاحتجاج ومنصات التواصل الاجتماعي في حراك الريف إنتاج خطاب مضاد للخطاب السلطوي الرسمي، من خلال بث خطاب واضح مفعم بلغة المطالبة بتحقيق قيم العدل والمساواة والإنصاف، حيث جادت قريحة شباب الحراك بمضامين وافية من الشعارات المرفوعة، وهي مرتبطة بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية القائمة، فالجماهير المحتجة أبدعت في مجال استخدام الشعارات مع كثرة الهتاف والصدح بالحناجر و بصوت عال. إنه خطاب نقدي/مطلبي ناغم على الأوضاع القائمة والممارسة السلطوية التي تتجسد تجلياتها على مستوى الريف، إنه

12- ألان غولد شليغر، نحو سيمياء الخطاب السلطوي، مرجع سابق، ص 135 و136.

خطاب يؤسس لواقع جديد تصان فيه كرامة الإنسان وضمان العيش الكريم، وتنسلخ فيه الحرية عن عقال وقيود السلطة، خطاب يعيد الاعتبار للأرض والإنسان، خطاب يدعو إلى الانعتاق من ربة القهر والذل، حيث يحقق الفرد كينونته ورقيه. وقد أثبت خطاب الحراك ديناميته وفعاليته لكونه ينطلق من الواقع ويجسده في أبهى صورة بلاغية وتعبيرية واستطاع بالفعل أن ينفذ إلى الكثير من النفوس ويستقطب الكثير من العقول التي تجد سندها في تصاعد تعبيرات التضامن والتآزر الداخلي والخارجي.

قوة الفعل الاحتجاجي من قوة العدة الاحتجاجية

إن أدوات الاحتجاج بحسب تعبير "تشارلز تيلي" ليست فقط عبارة عن وسائل لرفع المطالب، وإنما هي ذات معنى وتشكل تعبيرات ثقافية في الآن ذاته. إن الميزة الأساسية التي تطبع الاحتجاجات هي اعتماد أشكال وتعبيرات احتجاجية مختلفة على مستوى الفضاء العمومي تبين حجم الإبداع والابتكار والرمزية التي تكتسيها مختلف هذه الشعارات والرموز (مسيرة الشموع، الورود، الأكفان، القرع على الأواني أو ما يسميه شباب الحراك بالطنطنة...)، وحتى في استعمال الإعلام تعبير عن هوية نضالية توظف المقوم الهوياتي في تصريف الفعل الاحتجاجي السلمي، مع توليد المعاني المعبئة للاحتجاج، كما أن كلمة "طحن مو" تحولت لإطار معبئ لأبناء مناطق الريف من أجل الاحتجاج مع "التأطير الشخصي" لكل المشاكل التي تعاني منها المنطقة، وبروز حالة من التدخل النفسي كالإضراب عن الطعام والقبول الطوعي بالسجن، وهذه المعطيات عبرت ومازالت تعبر عن هوية نضالية فريدة من نوعها، ولا شك أنه مع بروز الاحتجاجات السلمية تظهر تجليات المواطنة الحقة.

ومن خلال استحضار نظرية التأطير في مجال الدراسات اللسانية في إطار اللغة ولاسيما النظرية التأويلية، يمكن القول بأن الفعل الاحتجاجي مرتبط إلى حد كبير بإعطاء زخم من الدلالات والمعاني العاطفية أي إضفاء نوع من التراجيديا من أجل تحقيق رهان التعبئة الجماهيرية، وقد لعبت وسائل الإعلام الالكترونية والمسيرات والتجمعات الجماهيرية دورا رياديا في هذا الصدد، فحراك الريف مثلا جعل من

موت محسن فكري حدثا مأساويا أضفى عليه نوعا من الدلالات العاطفية والتراجيديا يتم استحضاره من طرف قيادة الحراك بشكل دائم من أجل التعبئة ضد السلطات العمومية، من خلال توظيف صورة طحنه في حاوية الأربال، فسيمائية الصورة هنا استطاعت أن تستأثر بالعقل والفكر والوجدان والأحاسيس، فهي تشخص المعنى وتجعل المحسوس أكثر حسية وتتجاوز تلك العقبات التي تضعها الكلمة. فالصورة حسب "رولان بارت" تقدم واقعا كاملا مركزا ومتقنا، وهذا ما تقدمه لنا صورة "محسن فكري" التي تعبر عن حجم المأساة الإنسانية، وفضاعة قتل الإنسان في حد ذاته، فهي صورة مكتنزة بالدلالات والإيحاءات حيث استطاعت أن تأسر المخيال الإنساني وتفتحمه بجملته من الإشارات البصرية الدالة على حجم المعاناة والقهر والتسلط. ويبقى الاحتجاج والاستنكار طبيعة بشرية تعبر عن نفسها بطرق متعددة تتصاعد حدتها كلما طال التجاهل وكلما ضيقت السلطات، في أي زمان، هامش حرية الاحتجاج، لقد طورت الشعوب وسائل احتجاجها فاستخدمت الشعارات بلغات متعددة ثم الشعر والنثر والغناء والأهازيج والرسوم ووظفت النكتة تعبيراً عن نقدها واستنكارها للسلطات.

إن حراك الريف أثبت منذ البداية أنه يملك ذخيرة من التوليفات المتجددة في أساليب وأنماط الاحتجاج والنضال وهي ظاهرة ملفتة للنظر وجديرة بالدراسة والتحليل وهي تبين حجم الدينامية التي يشغل بها العقل الجمعي الاحتجاجي، والذي يتسم بملكة الإبداع والتفكير الاحتجاجي المنتج، ويعبر عن وجود نوع من الاستعداد والحافز. فمنذ انطلاق شرارة الحراك شاهدنا أنماطا مختلفة من الاحتجاج التي تثوي على تعبيرات احتجاجية زاخرة بالرموز والمعاني والدلالات تحاول تجاوز سياجات الفضاء الاحتجاجي المرتبطة بارتفاع منسوب القمع والاعتقالات، وهذا الفعل الاحتجاجي يتم بشكل تفاعلي مع سلوكيات الأجهزة الأمنية ويعبر في كنهه عن المعنى الوجودي للاحتجاج وفق لازمة "أنا أحتج إذن أنا موجود" رغم كل الظروف والصعاب والتضييق، وهذا يعني أن هناك إصرارا والتزاما ومسؤولية على عدم موت "فكرة الاحتجاج" في حد ذاتها، ولعل في الانتقال إلى الاحتجاج في الشواطئ مكنم التعبير عن السلمية واللاعنف، ما سبب حرجا شديدا بالنسبة للقوات العمومية التي تجد صعوبة في طريقة التعامل معه، حيث جر عليها الكثير من التهكم والسخرية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي ارتباط الاحتجاج بالتقنيات الحديثة وخاصة شبكات التواصل الاجتماعية، وعلى أساس نظرية علم النفس الاجتماعي والسياسي، نفترض أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المشاركة التي تعزى إلى نقل المعلومات الأساسية، إذ أن معظم النماذج النفسية للعمل الجماعي والاحتجاج تستمد زخمها من نظريات الحرمان النسبي أو الهوية الاجتماعية. ومن هذه النظريات يتم التأكيد على أهمية الروح الجماعية أو عمليات تحديد المجموعة المشتركة، فالمشاركة الجماعية تزيد من بروز قوة التماهي مع مجموعة المقاطعة التي من خلال عملها الجماعي تقوم بمعالجة المظالم.

إن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر كمكبر إدراكي يدفع الناس إلى العمل الاحتجاجي، لا سيما إذا كانت تلتقي وتعزز الخبرات الشخصية للحرمان الاقتصادي، حيث يمكن للمشاعر التفاعلية مثل الحرمان النسبي، الغضب، الغضب الأخلاقي، أو الارتباك في مواجهة الظلم تحريك قرار المشاركة في المقاطعة. وقد تدفع العواطف القوية التفاعلية حتى المواطنين الذين ليست لهم عاطفة سابقة إلى المشاركة في المقاطعة. فمواقع التواصل الاجتماعي سهّلت تشكيل هوية جماعية وطنية داعمة لإجراءات المقاطعة وتجاوزت الفوارق الجغرافية والاجتماعية - الاقتصادية عن طريق توفير عنصر مشترك من التعبئة والتظلم العاطفي.

وتتيح شبكات التواصل الاجتماعي أشكالاً مختلفة من التواصل وتقديم الذات كما تقدم بعض الخصائص التي لا توجد في الحياة الحقيقية. وبمعنى آخر، إن الإنسان بطبعه، ومن منظور سيميائي، هو حر في تحويل أي مظهر من مظاهر الواقع إلى علامة على شيء آخر أو التعبير عنه بواسطة علامات في إطار سيروية سيميائية لا نهاية لها، وهذا ما لاحظناه من خلال تفاعل نشطاء ومرتادي شبكات التواصل الاجتماعي مع حدث طحن محسن فكري: فهناك من عبر عنه لفظاً وهناك من عبر عنه صورة، وهناك من زواج بين سيميائيات اللفظ والصورة وهناك من عبر عنه تشكيلاً ونحتاً، وهناك من وظف أغاني الراب للدلالة على هول الحدث، ثم هناك من عبر عنه حقيقة وهناك من عبر عنه مجازاً وهناك من عبر عنه سخرية وهو في هذا¹³. يوجه نقداً ويحمل مسؤولية¹³.

¹³ - حوار مع الباحث في السيميائيات عبد الله بريمي، عندما يصبح الاستبداد قانوناً يصبح الاحتجاج واجباً، جريدة العلم الأمازيغي، العدد 210-211، يوليو 2018، ص. 6.

سيكولوجية التحدي ومقاومة الخوف

إن حضور تعبيرات الغضب الجماعي ونبرة التحدي و المقاومة في عمق الفعل الاحتجاجي كانت مسألة بائنة و بارزة منذ بداية الحراك في الريف، وهي تقع في صميم البناء النفسي لقادة الحراك والجماهير المحتجة والتي تستمد جذورها من بنية المجتمع المحلي في منطقة الريف ويؤطرها نسق هوياتي/ثقافي، ذلك أن الاحتجاج في الوسط القروي والمدن الصغيرة والمتوسطة يتسم بسمات أكثر ارتباطا بالتضامن الترابي واللغوي والانتماء إلى الجماعة أو القبيلة أو العشيرة أو الحي. فالمواطنون من خلال احتجاجهم في منطقة الريف مثلا يعبرون عن أنفسهم كعشيرة تقليدية مبنية على اللغة المشتركة وروابط قبلية وعلاقات الدم (communauté) والقربة وعلاقات الجوار، وتاريخ قريب وأليم مشترك لا زال يهيمن على الأذهان حسب قول السوسيولوجي المغربي "عبد الرحمان رشيق".

وقد امتد منسوب هذه المقاومة حتى بعد الاعتقالات، في ظل إصرار المعتقلين على التشبث بمطالبهم وعدم الخضوع لمجموعة من المساومات وطلبات المصالحة، ورفض طلب العفو أيضا، ورفع الشعارات من داخل المحكمة، مقاطعة جلسات المحكمة، والقيام بالإضراب عن الطعام، بمعنى هناك تجسيدات سلوكية وبلاغية لروح الحراك وأهدافه النبيلة، وبالتالي يترسخ الإصرار على مقاومة أي نزعة استسلامية بفعل طائلة الاعتقال والضغط حتى مع صدور الأحكام القاسية فهم يمتلكون نوعا من العزيمة والقوة والإلهام ويجسدون نموذج "الإنسان الأبي" الذي يرفض الاستكانة . فالمقاومة تعتبر أيضا كتكتيك لقمع إيديولوجية هيمنة الدولة ومكوناتها الرمزي، وتعبير عن الشخصية التحررية من قيود وأغلال أنساق النظام السياسي، وكرهان للخلاص من القبضة السلطوية دون الخضوع أو الخنوع، حتى وإن كانت هذه المقاومة محفوفة بالمخاطر، لأن الأمر يتعلق بمقاومة ومواجهة سلطة تملك كل وسائل الإكراه المادي والمعنوي سواء منها الشرعي أو غير الشرعي. كما تبين مختلف أحداث الريف أن أسلوب استعمال العنف ضد الإنسان الريفي، لا يفلح عادة في إطباق فمه وإخراص لسانه إلا للحظات وجيزة؛ ولكنه يسهم في المقابل

في تجذير مقاومته للسلطة وتثبيتها في الأجهزة النفسية التي يتفاعل بها مع الواقع.¹⁴

كما تبرز هنا نزعة الاستعداد والقابلية للتضحية بالنفس في سبيل القضية ومناصرة الزعيم قائد الحراك الزفرافي، من خلال استلقاف شعار "الموت ولا المذلة" الذي يعبر عن الاستعداد للشهادة في سبيل القضية، وأيضاً "بالروح بالدم نفديك يا الزفرافي"، الذي يبين بالواضح حجم التماهي مع أيقونة الحراك، وهذه النزعة ليست نابعة فقط من ذات الفرد، وإنما من انتمائه إلى الجماعة، وإيمانه وتقديسه للعمل الجماعي الذي يعلمه إنكار الذات، ومن ناحية أخرى فإن الفرد الذي يحتقر نفسه يزيل الحاجز الصلب الذي يحول بينه وبين الذوبان في الآخرين.

وإذن، كل عوامل الارتباط بالمجموعة، والحالة هذه، تحفز الشخص على التضحية بالنفس، بمعنى أن الحركات الجماهيرية تستمد حيويتها من نزعة اعتمادها العمل الجماعي والتضحية بالنفس.¹⁵

وكل هذه المقاومة والتحدي في مواجهة سطوة الدولة، حيث تلجأ قوات الأمن إلى ارتكاب العنف بطريقة يبدو أنها تهدف إلى تعظيم الخوف من أجل كبح نزوعات الاحتجاج واستخدام الخوف بفاعلية لإجبار المواطنين دون الحاجة إلى خلق القدرة الكاملة (والخطرة) لإكراههم.

إن حراك الريف برهن على أن المعاناة هي سمة مهمة للحقيقة، وأن الحماية الذاتية أقل أهمية من الحقيقة المطلقة التي تتناول الاحتياجات الإنسانية لعدد أكبر من الناس. وبالتالي، فإن إسناد المعاناة الشخصية إلى النضال الضروري ضد الظروف الاجتماعية غير العادلة، يساعد الناشطين على تحمل الألم وعدم الراحة. والقدرة على تحمل المعاناة الشخصية من أجل الصالح العام.

كما أن "قوة" الهوية تأتي من عنصرها العاطفي، فكلما ازدادت "المجموعة في داخلنا"، وكلما "شعرت بنا" يتولد لدينا شعور للمشاركة نيابة عن المجموعة. إن التحديد الجماعي، وخاصة الشكل الأكثر تسييساً منه، يزيد من مشاعر الفعالية. بجانب المصير المشترك والمشاعر المشتركة وتعزيز الفعالية، يولد التعارف مع

14- بن احمد حوكا، احتجاجات الريف المغربي، من الديمغرافيا السياسية إلى فنونولوجيا الذاكرة، مرجع سابق، ص 82.

15- انظر بتفصيل اريك هوفر، المؤمن الصادق، أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية، ترجمة غازي بن عبد الرحمن القصيبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والنشر، 2010، ص 111.

الآخرين المعنيين التزامًا داخليًا ملموسًا بالتصرف كعضو جماعي "جيد". عندما يتغير تعريف الذات من الهوية الشخصية إلى الهوية الاجتماعية ، يصبح معيار المشاركة الجماعي بارزًا ؛ وكلما تميز المرء أكثر مع المجموعة ، كلما ازداد وزن هذه القاعدة الجماعية ، وكلما زاد ذلك يؤدي إلى "التزام داخلي" بالمشاركة نيابة عن المجموعة. تشرح هذه الديناميكيات مجتمعة السبب في أن تحديد الهوية الجماعية هو بمثابة "نقطة انطلاق" للهوية المسيسة.¹⁶

حراك الريف بين قوننة القمع وتطوير القضاء في خدمة سطوة الدولة

لا شك أن من بين الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الأنظمة السلطوية هي إضفاء صبغة قانونية على القمع، بمعنى توظيف مختلف القوانين والإجراءات القضائية لشرعنة القمع وتبرير التعذيب أيضا وإصدار الأحكام القضائية من أجل قمع الأصوات المعارضة، وخاصة قمع الحناجر التي تصدح بالحق والحرية في الفضاء العمومي. إن الوظيفة الرئيسية والأكثر وضوحًا للقانون والمحاكم في الأنظمة السلطوية هي ممارسة سلطوية الدولة بفعالية وكفاءة، أي خدمة السلطوية ورعايتها وتحسينها، حيث غالبا ما يتم تطويع القانون والمحاكم لشرعنة القمع والتعذيب، خصوصا وأنها عبارة عن أنظمة مغلقة لا تستوعب مطالب الاحتجاجات بقدر ما تعمل على صدها ومحققها، والنموذج المغربي لا يخرج عن هذا السياق في تعامله مع مختلف الاحتجاجات خصوصا حراك الريف الذي بين في مشهدياته كيف تم استخدام القانون والقضاء في سبيل الإجهاز عليه، وهذا يبين مثلا ذلك التلاعب الفادح بالقانون لتبرير مختلف تجاوزات الأجهزة الأمنية وشرعنة سلوكياتها، مهما كان حجم القمع والتعذيب تحت مسمى "سيادة حكم القانون"، وهذا يعاكس معطى أساسيا بحسب تعبير طومسون مفاده "أن الشرط المسبق الأساسي لفعالية القانون في وظيفته

¹⁶ - Jacquelin van Stekelenburg and Bert Klandermans ; The social psychology of protest ; op.cit.

كأيدولوجية ، هو أنه يجب أن يظهر الاستقلال عن التلاعب الجسيم". عندئذ فإن المؤسسات القانونية "سوف لا تخفي شيئاً ، ولا تضفي الشرعية على شيء"¹⁷. لقد افترض الباحثون بشكل عام أن المحاكم في الدول الاستبدادية هي عبارة عن "بيادق" لهذه الأنظمة ، حيث تعمل على حماية مصالح النخب الحاكمة وإحباط جهود الخصوم والمعارضة، والقدرة المحدودة للمحاكم في حماية الحقوق والحريات، وبالتالي فهي تفتقر إلى أي نفوذ مستقل في الحياة السياسية، إذ تستخدم المحاكم في كثير من الأحيان لتعزيز مصالح الأنظمة الاستبدادية، ومعه يبرز ضعف المؤسسات القضائية في مواجهة تزايد السلطوية، وعلى الرغم من ذلك ، فإنها قد تتحول في بعض الأحيان إلى مواقع مهمة للمقاومة السياسية. ويتمثل الدور الأكثر وضوحاً للمحاكم لدى الأنظمة الاستبدادية في ممارسة الرقابة الاجتماعية. ويبقى القانون الجنائي هو الآلية المركزية لهذه المهمة، ولكن هناك مجموعة متنوعة من الأدوات الموازية التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف - على سبيل المثال الشرطة العادية أو السرية ، والوحدات شبه العسكرية ، والمكونات الأخرى للأجهزة الأمنية، ويبقى أحد الأبعاد الذي تختلف فيه الأنظمة الاستبدادية هو أي من هذه المنظمات يتم الاعتماد عليه للحفاظ على النظام وتهميش الخصوم السياسيين.¹⁸

ومن الواضح أن القضاة يشغلون موقعاً استراتيجياً في تفسير وتطبيق القانون، وفي الأنظمة السلطوية ، يعبرون عن إرادة النظام ويكونون بمنأى عن المساس بمصالح السلطة، ويبسطون اجتهاداتهم أيضاً في خدمة السلطوية بشكل من الأشكال ، ففي المغرب مقابل ادعاء استقلالية القضاء ظاهرياً ، يعمل منطق الاشتغال بالتعليمات، أي *judicial acquiescence* أي ترسيخ نوع من الامتثال أو الإذعان القضائي خلق نموذج "القاضي المنسجم" مع إملاءات ولواءات النظام، لأن الكثير من القضاة لهم مصالح واستراتيجيات واهتمامات معنوية ورمزية ومادية لا علاقة للاستقلالية بمعظمها على الإطلاق ودائماً ما يسعون لحمايتها حتى وإن كان الثمن تقديم تنازلات تنتهك أصول نهج المحاكمة العادلة في القضايا المعروضة على أنظارهم، والنموذج المغربي لم يستطع إنتاج قضاة محايدين في مثل هذه القضايا الحساسة التي تهم الاحتجاج وكل مجالات ممارسة حرية التعبير والرأي، فهناك

¹⁷ - Tamir Moustafa ; Law and Courts in Authoritarian Regimes ; in Annual Review of Law and Social Science · November 2014 ; p. 237.

¹⁸ -Tamir Moustafa ; Tom Ginsburg ,Rule by Law: the politics of courts in authoritarian regimes ; Cambridge University Press 2008 ;p.4.

تقاليد قضائية مرعية تنتصر دائما لتوجه السلطة ،وعليه يتم حسن استغلال هذه المعطيات في سبيل توظيف القضاء لصد الاحتجاجات من خلال توجيه تهم جائرة وغير معقولة للمحتجين (جناية المشاركة في ارتكاب جناية المس بسلامة الدولة الداخلية، جرائم المس بالسلامة الداخلية للدولة عن طريق تسلم مبالغ مالية مخصصة لتسيير وتمويل نشاط ودعاية من شأنها المساس بوحدة المملكة المغربية وسيادتها وزعزعة ولاء المواطنين للدولة المغربية وللمؤسسات الشعب المغربي والمشاركة في ارتكاب العنف في حق رجال القوة العمومية نتج عنه إراقة الدماء وارتكاب اعتداء الغرض منه إحداث التخريب والتقتيل والنهب ...) ولا تزال توجه الكثير من الانتقادات بشأن تكييف الاحتجاج على أنه "مس بالسلامة الداخلية للدولة للدولة"، وهو سيمثل بالنسبة للكثيرين أداة لتجنب أي نوع من المعارضة للنظام.

من خلال هذا التعريف ، كان المتظاهرون في كثير من الأحيان متهمين بتهديد وحدة أراضيهم ونشر رسائل انفصالية. وعلاوة على ذلك ، غالباً ما أشارت وسائل الإعلام الرسمية إلى الاحتجاجات بمصطلح "الفتنة" وهو مصطلح ديني من أجل تشييط انتشار الحراك وكبح امتداداته، وتمثل المحتجين على أنهم جماعة خارجة عن إجماع الأمة.

وعبر هذه "التهم الملفقة" يتم تشديد العقوبات من خلال إصدار أحكام غير معقولة الغرض منها تكريس ثقافة الخوف، وبث نوع من الرعب في نفوس المحتجين، وهذا الأمر تجسد إلى حد كبير في محاكمة معتقلي حراك الريف، بالنظر إلى الأحكام الصادرة في حقهم والتي كانت مبعثا للاستغراب ولقيت تنديدات واسعة سواء على المستوى الداخلي والخارجي أيضا، وهي أحكام برهنت أيضا عن النزعة الانتقامية للدولة.

فالدولة عبر هذه الأحكام تمارس نوعا من الإسقاط بفعل "الفوبيا" التي أصبحت تملكها مع توالي الاحتجاجات والهزات الاجتماعية والصدى الذي تركه حراك الريف، وعليه عملت على تفريغ هذا الرهاب الكامن فيها من خلال إلحاق الأذى والضرر بالآخر/المحتج، عبر إصدار هذه الأحكام القاسية. والغرض طبعاً تقويض شرارة حراك الريف وتوجيه إنذار مسبق حتى إلى من يرغب في الاحتجاج مستقبلا من خلال التهديد والوعيد ليس فقط من خلال ممارسة العنف والاعتقال، وإنما أيضا من خلال الأحكام القاسية التي تصدر في حق المحتجين.

خاتمة

رغم "الهدوء المتوتر" الذي يمر به حاليا الريف لا ينبغي أن يستخدم للاستهانة والتقليل من تداعيات الحراك على منطقة الريف وبقية المناطق الأخرى والنظام السياسي المغربي. على المستوى المحلي ، أجبر القمع العديد من الشباب على الهجرة بعيداً عن البلاد ، وأجبرت مئات العائلات على تقسيم حياتهم بين زيارات السجون والنضال من أجل تحرير المعتقلين . لم تنجح الاحتجاجات في منطقة الريف فقط ، بل امتدت شرارتها في أجزاء أخرى من البلاد (بني ملال ، وإميناوت ورزازات ، وزاكورة ، وتينغير ، جرادة...)، حيث ظهرت مظاهرات ولو ذات كثافة أقل تطالب بعدالة اجتماعية وبنيات تحتية أفضل، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم كما تمكنت الاحتجاجات من إظهار أوجه القصور في الدولة، فضلا عن نقاط الضعف في آليات الحكم القائمة في البلاد، و قدمت أدلة على وجود أزمة تمثيلية سياسية لا تؤثر فقط على الأحزاب السياسية، ولكن أيضا على أشكال التمثيل الأخرى مثل منظمات المجتمع المدني والجمعيات.

إن ما يبدو واضحا هو أن سلوك الأجهزة الأمنية وتصور المواطنين لنظام العدالة الجنائية غير العادل ، فضلا عن القيود المفروضة على الحقوق المدنية وحرية التعبير لن يؤدي بالتأكيد إلى تهدئة الشعور بالإحباط الذي أثار الاحتجاجات. وعلاوة على ذلك ، فإن التهاني التي وجهها الملك خلال خطاب يوم العرش الذي ألقاه في يوليو إلى قوات الأمن على اعتبار "اضطلاعها بواجبها بصبر ، وإبداء ضبط النفس والالتزام بسيادة القانون" ، لم يخدم القضية بالتأكيد، ولم يساهم إلا في تكريس وترسيم إحداثيات المقاربة الأمنية ،ومما زاد من الاحتقان أكثر هو صدور الأحكام الجائرة والقاسية والتي عقدت من قضية حراك الريف بفعل ردود الأفعال التضامنية الداخلية والخارجية. وتبقى نقطة الضوء الوحيدة هي إصدار العفو الملكي في حق مجموعة من المعتقلين الذي لقي بعض الترحيب على أمل إطلاق سراح جميع المعتقلين.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المغرب ، لا تزال التحديات الداخلية والخارجية تضع الحكومة الجديدة على المحك. غير أن "الربط البيني" بينهما يجعل من الواضح أن التدابير الفعالة لصالح المنطقة التي تم تهميشها لفترة طويلة غير قابلة للانتظار والتأجيل . إن الاعتراف ب"حراك الريف" لكونه يسائل الظروف المعيشية

والحياتية والسياقات الهويةية والثقافية، وليس كحركة ذات ميول انفصالية كما يحاول أن يروج له الخطاب الرسمي قد يكون الخطوة الأولى نحو المصالحة والتنمية.

ومع ذلك ، لا يمكن تحقيق نتائج دائمة دون إتباع نهج متعدد الأبعاد قائم على حقوق الإنسان وشامل للبعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، دون أن ننسى أن ثقافة مدنية وسياسية شاملة تحترم التعددية وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، هي المفتاح لمسار مستدام نحو المصالحة الحقيقية والتنمية المستدامة.



العدد الأول من مجلة "الربيع" التي يصدرها مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث
والدراسات (النسخة العربية)
ربيع 2015.



ملف
العدد:
السياسة
والدين

الديمقراطية السياسية والغضب الجماعي في منطقة حرجة دراسة في العتبة العمرية للاضطرابات الاجتماعية

(إقليم الحسيمة أنموذجا)



بن أحمد حوكا

باحث في علم الاجتماع السياسي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس



محمد مسلاحي

باحث في سلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - سايس

توجد في كل مجتمع، إلى جانب القيم والمعتقدات السياسية التي تعضد سلطة الحكم وتوطد أركانه، طاقات كامنة للمقاومة والاحتجاج ضد التوجهات الرسمية للثقافة السياسية التي تحظى برعاية السلطات القائمة، وكذا ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من لدنها. وتشكل هذه الطاقة تدريجيا داخل بنية النص الخفي الذي يحكمه في البدء، منطق الهمس، انطلاقا من الوعي الاجتماعي بهشاشة الخطاب العلني للسلطة وإدراك عدم انسجامه

مع ممارساتها الفعلية داخل فضاءات الاجتماع والاقتصاد والثقافة. ومع تكرار هذه الممارسات وتطور الخرائط المعرفية للأفراد والجماعات المقصية من دوائر النفوذ، تفقد التعبئة الإيديولوجية لفائدة سياسات الدولة بريقها الرمزي وتصبح مدعاة للنقد ولأشكال متعددة من السخرية اللاذعة. وتشكل هذه العناصر مقدمات لا مفر منها من أجل المرور إلى تحدي السلطة في الفضاءات العامة، عن طريق الاستعراض العلني للجسد الغاضب. يعني ذلك، أن التظاهر ضد سياسات السلطة القائمة يستمد مقوماته بشكل مباشر من ظواهر الوعي السابقة بالضرورة، على التشكل الوجداني لما يسميه سيجموند فرويد بالجمهور النفسي¹⁹.

ومما لا شك فيه أن هذه الظواهر تشكل قطب الرحي في دراسة الأفعال والوقائع السياسية، خاصة في منطقة تميزت عبر تاريخها الطويل بالقدرة الفائقة على التذكر واستعادة التاريخ الصدامي مع السلطة²⁰. إن تعرض البناء الاجتماعي للريف، كجغرافيا سياسية، بشكل لا جدال فيه لآليات اللاعدالة السياسية، يشكل جوهر التنشئة السياسية الأسرية العابرة للأجيال. ولا يمكن لهذا المعطى الفينومينولوجي أن يخفى عن أنظار المراقبين للعناصر الثابتة في الثقافة السياسية للريف. فالتنشئة الاجتماعية على الإحساس بالظلم، تساعد على اللجوء إلى تبجيل التاريخ لأهداف وغايات سيكولوجية سرعان ما تنشأ عنها ذاكرة جمعية تأبى أن يطويها النسيان بجرة قلم، وتميل إلى الاصطباغ بالمقاومة السياسية الخفية أو العلنية حسب الظروف. أضف إلى ذلك أن هذه الذاكرة تتغذى على الوعي المتنامي في أوساط الشباب المتعلم بكون الموارد المحلية تتعرض للنهب من طرف إرادات للهيمنة تفتقد إلى حس أخلاقي للتنمية؛ وهو ما يعرض، حسب الناشطين، ساكنة الريف لأشكال مغرصة من الفقر والحرمان الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز طبيعة هذه المشاعر في الريف، لا يرتبط فقط بالأصل الاقتصادي-المعيشي الصرف، فمعدل الفقر المتعدد الأبعاد يبدو مقلقا في مناطق

¹⁹ Freud. S., *Psychologie collective et analyse du moi*, Edit Payot et Rivages, Paris, 2012

²⁰ بن أحمد حوكا، حسن دنان ومحمد النضر، احتجاجات الريف المغربي: من الديمغرافيا السياسية إلى فينومينولوجيا الذاكرة، المستقبل العربي، عدد 467، بيروت، 2018، ص 67-90.

أخرى من المغرب أكثر من الحسيمة، ولكنه ينحدر أيضا من المعادلات السلطوية التي تحكم الأبعاد السياسية لتوزيع الثروة في المملكة الشريفة. ويتضح ذلك بالملموس حينما يفحص المرء تصورات ساكنة الريف للعدالة السياسية والاقتصادية.

إن منسوب الوعي باللاعادلة البنيوية يكمن وراء بروز السيكلوجيا الجمعية الضرورية للاحتجاج. وقد أوضحت الدراسات في علم السياسية بأن الوعي باللامساواة المبنية على المفاضلة الإثنية والمجالية، يشكل العامل الحاسم في التحفيز الهوياتي للمطالب السياسية والاجتماعية. وهو ما يجري بالضبط في الجزائر والبحرين واليمن وغيرها من الأنظمة السلطوية المؤسسة على العناصر اللاعقلانية الموروثة²¹. ولا غرو أن المغرب السياسي يشكل جزءا من الكيانات السياسية التي تؤسس بقاءها على اللاتوازنات الاقتصادية، المجالية والإثنية والاجتماعية. هذا ما تؤكد دراسة حديثة العهد لكارين بودناروك جزائيري، حول التداعيات الاجتماعية المتعلقة بهذا النوع من الإقصاء السياسي²². لذلك، من المتوقع جدا أن يساهم الإحساس بالإكراه الاقتصادي المؤسس على الوعي باللاعادلة السياسية، في تصعيد الاستعداد للاحتجاج في منطقة الريف وغيرها. فالإدراك الاجتماعي الذي يربط انتكاسة الأوضاع الاجتماعية المعاشة، بالسياسات التمييزية المتعلقة بالاستفادة من الموارد الاقتصادية والسياسية والبيروقراطية النفيسة، يعد من أهم العوامل المساهمة في تشكل الاستعداد للفعل السياسي الاحتجاجي²³.

وبالرغم من مركزية ظواهر الإدراك والبناء الاجتماعي للأوضاع الاقتصادية في اندلاع الاحتجاجات في إقليم الحسيمة، فإنها تبقى مع ذلك غير كافية، لأن الوعي السياسي لا يمكن أن يشغل في الفراغ في غياب مشاكل موضوعية وبنيات ديمغرافية

²¹ Hodler, R., "The Political Economics of the Arab Spring", *Economic Inquiry*, 56 (2), 2018, pp. 821-836

²² Jazayeri, K. B., "Identity-Based Political Inequality and Protest: The Dynamic Relationship between Political Power and Protest in the Middle East and North Africa", *Conflict Management and Peace Science*, 33 (4), 2016, pp. 400-422.

²³ Corcoran, K. E., Pettinicchio, D & Young, J. T. N., "Perceptions of Structural Injustice and Efficacy: Participation in Low/Moderate/High-Cost Forms of Collective Action", *Sociological Inquiry*, 85(3), 2015, pp. 429-461.

قادرة على احتضان الفعل الاحتجاجي بسجلاته الجمعية المتنوعة. إن ظواهر الإدراك الممكن اختزالها في هذا المضمار، في منظومة الدوافع الواعية أو ما يسميه رايمون بودون، بنسق الأسباب²⁴، ليست كافية لوحدها لإضاءة بنية الأحداث.

تظل العقلنة الفردية في غفلة عن المسارات المستقبلية التي يمكن أن تتخذها الوقائع والاستراتيجيات على الأرض، حيث تساعد الالتقاءية الدينامية في الفضاء الاحتجاجي، على بروز وقائع فجائية لم تكن في الحسبان. فالدوافع الواعية ليست سيدة نفسها كما يعتقد تيار المعنى في العلوم الاجتماعية، لأنها ترتبط بعوامل موضوعية ليس بالإمكان إدراك سطوتها السببية دائما من طرف الفاعلين.

ويبدو أن العلاقة بين الموارد والديمقراطية والتطلع إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية في سياق الأزمة الاقتصادية وانحسار اللجوء إلى الحلول الفردية (الهجرة مثلا)، تشكل الأرضية البنيوية التي بدأت تترعرع عليها الحركات الاحتجاجية في بداية الألفية الثالثة خاصة في منطقة الريف. وهو ما يجعل بوصلة الصراع الاجتماعي تعدل إبرتها نحو الموارد الاقتصادية، مدعومة في ذلك بتحول ثقافي حثيث يجعل من الجماعات الأفقية²⁵ بوتقة مركزية للتعبة الاجتماعية من أجل الحراك.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث المستوى الكامن للغضب الجماعي من خلال الكشف عن منسوب العتبة الديمغرافية للاحتجاج الخاص بكل جماعة ترابية داخل إقليم الحسيمة ودوره في إذكاء التظاهر السياسي. كما تروم الدراسة أيضا الوقوف على طبيعة العلاقة التي تجمع بين مؤشر التنمية المحلية المتعدد الأبعاد والاتجاه نحو الاحتجاج. ومن أجل دراسة هذه العلاقات، تم اعتماد قاعدتين للمعطيات: الأولى من إعداد الباحثين والثانية مستمدة من البيانات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط. وسوف يتم تحليل المعطيات باستعمال برنامج حزمة الأدوات الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبرنامج PROCESS قصد دراسة التفاعل بين المتغيرات

²⁴ Boudon, R., *Raisons, bonnes raisons*, Paris, Puf, 2003.

²⁵ Hougua, B.A, *Culture politique et action protestataire au Maroc*, Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences politiques, Fsjes, Université Mohamed V, 2018.

قيد الدراسة، إضافة إلى برنامج Arc Gis قصد تمثيل التباين في الاحتجاج بين الوحدات الإدارية لإقليم الحسيمة.

1. الإطار النظري والمنهجي للدراسة

يعتبر النمو الديمغرافي، في العديد من المجتمعات، حمال أوجه بالنسبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. ويبدو أن ازدياد عدد السكان في المجتمعات التي تفتقر إلى اقتصاديات منتجة وحكامة سياسية عادلة، يندرج بموجات من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وتؤكد بعض الدراسات في الديمغرافيا السياسية في هذا الشأن، بأن عدد السكان الذين سيعيشون في المستقبل القريب تحت أنظمة الفساد وسوء التدبير، سيؤثر على الاستقرار في العديد من المناطق في العالم²⁶. غير أن هذه التوقعات لا يمكن حملها على محمل الجد في عموميتها إلا حين يخص النمو الديمغرافي فئات عمرية بعينها. ويتعلق الأمر بفئة الشباب المتعلم التواق إلى الحرية والاستقلالية. فتكاثر هذه البنية العمرية في مجتمعات فاشلة من الناحية الاقتصادية وغير قادرة على الاستجابة لتطلعات الأجيال المتعددة والمتطلعة إلى الشغل والعيش الكريم، لن تكون دون عواقب وخيمة على مستوى الحفاظ على معايير اشتغال المؤسسات القائمة²⁷.

إن أقل ما يمكن أن تتعرض له المؤسسات القائمة من أضرار في المجتمعات التي تعرف تضخم فئة الشباب، يتجسد في مواجهة حركات احتجاجية سلمية من المحتمل أن تتطور إلى أعمال عنف وحروب أهلية²⁸، خاصة حين يتحكم الرهاب في الاستجابات السياسية للسلطات القائمة ويسيطر عليها منطق الانفعال المفرط، فتقوم

²⁶Goldstone, J.A, Marshall, M. G & Root, H., "Demographic growth in dangerous places: Concentrating conflict risks", *International Area Studies Review* , 17 (2), 2014, pp. 120-133

²⁷Urdal, H, "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence", *International Studies Quarterly*, 50(3), 2006, pp. 607-630.

²⁸Turchin, P & Korotayev, A., "Population Dynamics and Internal Warfare: a Reconsideration", *Social Evolution and History* 5(2), 2006, pp. 121-158.

ياسقاط خوفها المريع²⁹ من الاضطراب، عبر التوظيف المرعب للقانون الجنائي، عوض التواصل المؤسس على الثقة والمواطنة. ففي سياقات هشة من زاوية التواصل السياسي، لا يستطيع المرء التنبؤ بصيرورة التغذية الراجعة الإيجابية أو السلبية الصادرة عن مختلف الأطراف. ولكن يظل العامل الديمغرافي مهيكلًا للاضطرابات المستقبلية خاصة حين يتفاعل مع نظام سياسي يسلك اللامعالية في الاستئثار بالثروة³⁰. وما يثير الانتباه هنا في معادلة اللامعالية بالمغرب، هو تفضيل النخب السياسية والاقتصادية الاشتغال أكثر فأكثر وفق أسلوب قاطع الطريق المتجول³¹. وهو ما يعني بلغة الاقتصاد السياسي قهقري الدورة الاقتصادية بسبب خروج كميات كبيرة من الريع المقتطع عن مسار التداول الاقتصادي الوطني. ويتعارض ذلك مع الفلسفة الاقتصادية لقاطع الطريق المستقر الذي يحرص على زيادة ثروته المقتطعة (عبر الضرائب)، عن طريق تحسين شروط الإنتاج الاقتصادي المحلي.

في دراسته الشهيرة حول "الثورة والتمرد في أوائل العالم الحديث"، يحيط جاك كولدستون الفئة العمرية 15-29 بأهمية بالغة في تفسير التحولات السياسية في أنكلترا وفرنسا والصين، من خلال بحث تأثيرها العميق على العلاقة التي تربط المجموعات الاجتماعية والنخب السياسية والاقتصادية في دولة معينة³². إن تضخم البنية العمرية للشباب *Youth Bulge* واقترانها بغياب الفرص الاقتصادية مع حصول الوعي باستئثار النخب بكمية هائلة من الريع في ظل الأزمة المالية للدولة،

²⁹ Couchard, F., Sipos, J & Wolf, M., *Phobie et paranoïa : Étude de la projection*, Paris, Dunod, 2005

³⁰ Urdal, H., "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence", Expert Paper N° 2012/1, United Nations Population Division, New York. Voir le site:

http://www.un.org/esa/population/publications/expertpapers/Urdal_Expert%20Paper.pdf

³¹ Olson, M., *Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorship*, New York, Basic Books, 2000.

³² Goldstone, J., *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*, Berkeley, CA, University of California Press, 1991

يشكل مقدمة لاندلاع الصراع الاجتماعي الذي يهدد لا محالة استقرار المؤسسات القائمة³³.

ويعود سر مركزية الديمغرافيا السياسية في دراسة الاضطرابات الاجتماعية إلى كون تزايد نسبة الشباب المقبلين على الشغل في سياق حكامه اقتصادية وسياسية هشة، يساعد على ارتفاع التضخم وضعف القدرة الشرائية وازدياد منسوب المنافسة بين المجموعات الاجتماعية حول الموارد. وهو ما ينتج عنه بدون شك تراكم الاستياء والإحباط الاجتماعي. وإذا ما تزامن ذلك مع انشقاق النخب على مستوى البنية الحاكمة وعدم تفاهمها على كمية الريع المستحقة، فإن الدينامية الديمغرافية تشكل آنذاك بوتقة للاضطراب السياسي. وتختلف الأنظمة في طريقة تعاملها مع هذه الوضعيات. يقول كولدستون في هذا الشأن³⁴:

"عندما تكون المؤسسات مرنة، كما هو الحال في الدول الديمقراطية الحديثة، يمكن امتصاص الضغوط الاجتماعية من خلال العمليات الانتخابية وتغيير السياسات العمومية. ولكن حينما تكون المؤسسات صلبة كما هو الحال في الملكيات أو الإمبراطوريات الوراثية التي تحافظ على النظم التقليدية في جمع الضرائب و الأساليب المعهودة في التنظيم الاقتصادي وانتقاء النخب، فإن الوضع يصبح أكثر عرضة لحدوث التمردات والثورات الاجتماعية".

لا حظ الباحثون في دراسة الثورات وجود تشابهات مركزية من الناحية الديمغرافية بين ما سمي "بالربيع العربي" والهزات الاجتماعية والسياسية التي ضربت اليابان سنة 1968 والصين سنة 1989 وكذا الولايات المتحدة إبان حرب الفيتنام (بين 1960-1970)³⁵. وانبروا يحسبون بناء على ذلك، العتبة الديمغرافية التي تصبح معها الاحتجاجات ممكنة. وتوصلوا إلى أن التفاعل بين هذه العتبة والتضخم الاقتصادي، يساعد على انتشار الاضطراب الاجتماعي مثل النار في الهشيم. يبقى

³³ Turchin, p., "Modeling Social Pressures Toward Political Instability", *Clodynamics*, 2013, 4, pp. 241-280.

³⁴ Goldstone, J., *Revolution and Rebellion*, op.cit, p. 36

³⁵ Munro, D & Zeisberger, C., "Demographics: The Ratio of Revolution, INSEAD Working Paper No. 2011/42/DS. Available at <https://ssrn.com/abstract=1799868> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1799868>

الدور فحسب على من يطلق الزناد. وكلما تعلق الأمر بإتيان السلطات القائمة بأفعال مضادة للأخلاق الجمعية، كالقتل بدم بارد مثلاً، كلما زاد الأمر سوءاً³⁶. وتلخص المعادلة الرياضية العناصر المؤدية للاضطراب السياسي كما يلي :

$$Y = \{ (15-29) / (30-45) \} * \text{التضخم الاقتصادي} + \text{المحفز}$$

تنبني هذه الدراسة من الناحية المنهجية على بناء العتبة الديمغرافية للاضطرابات الاجتماعية ودراسة علاقتها بالاحتجاج السياسي بمجمل الوحدات الإدارية-الترابية المشكلة لإقليم الحسيمة. وتندرج هذه المحاولة في بناء قاعدة للمعطيات نرمي من ورائها إلى دراسة التأثير الذي يمارسه التفاعل بين المعطيات الديمغرافية والسوسيواقتصادية، على درجة اتقاد جغرافيا الاحتجاج بهذه المنطقة الحساسة من الريف. وتجدر الإشارة إلى أن غياب معطيات تتعلق مباشرة بالتضخم المعيشي في كل جماعة ترابية، قد دفعنا إلى الاستعاضة عن هذا العامل بمتغيرات أخرى نتوخى منها أن تعكس الوضعية المعيشية للساكنة.

وحيث إن الثقافة تلعب دوراً مهماً في توجيه الديمغرافيا السياسية، فإن الفئات العمرية التي سيتم توظيفها من الناحية الإجرائية، قد تختلف بشكل جوهري عن المدى الذي اعتمدته الدراسات السالفة الذكر. ذلك أن الإقبال الديموغرافي على طلب العمل والفرص الاقتصادية، يمتد في بلد مثل المغرب إلى ما وراء الثلاثين من العمر. وهو ما يتناسب بشكل مطرد مع معدل سن الزواج الأول، باعتبار العمل من بين الشروط الجوهرية في تحمل المسؤولية. ويلخص الجدول أسفله المتغيرات المعتمدة في الدراسة:

³⁶ Ibid

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
معدل سن الزواج الأول	الاحتجاج حسب الجماعة الترابية
الكثافة السكانية	
العتبة الديمغرافية للاحتجاج	
مؤشر التنمية المحلية متعدد الأبعاد	

ثمة فرضية تقول بوجود علاقة سببية بين الاحتجاج في الريف الأوسط ومجموعة من العوامل المرتبطة بالمجال والديمقراطية السياسية. تتحدد بعض هذه العوامل من وجهة نظرنا المتواضعة، في البنية العمرية والكثافة السكانية ومعدل سن الزواج ومؤشر التنمية المتعدد الأبعاد. بحيث إن تفاوت هذه المتغيرات من جماعة ترابية لأخرى يساهم بقسط كبير في تفسير التباين في الاحتجاج من الناحية الإيكولوجية. ويعني ذلك أن التباين في حدة الاحتجاج داخل الريف الأوسط وتتركزه في الوحدات المتواجدة في الشمال الشرقي للإقليم، يفسره إلى حد كبير حظ هذه الوحدات من المتغيرات المستقلة السالفة الذكر، إذا ما تم تحديد العناصر الهوياتية واستثناء تباين التاريخ المحلي في معارضة السلطة.

ولقياس مدى حدوث الاحتجاج على المستوى الترابي، تم استعمال مقياس تصنيفي ممتد من الدرجة 1 إلى الدرجة 40، بعدد المراكز الحضرية والجماعات القروية. وقد تم بناؤه اعتمادا على استكناه آراء ناشطين ينتمون إلى إقليم الحسيمة ويعرفون التفاصيل المجالية للاحتجاج في المنطقة قيد الدراسة. وقبل تسجيل القيم النهائية الخاصة بكل جماعة أو مركز حضري، تم فحص الترتيب الذي أدلى به الناشطون على ضوء الوقائع على الأرض، كما وثقتها الجرائد الوطنية وكذا الفيديوها والتعليق التي بثت على اليوتوب ومواقع التواصل الاجتماعي في السنين الأخيرة. وقد تم العمل على تعديل ترتيب بعض المراكز الترابية بناء على استقصاء الأحداث الواقعية بكل وحدة إدارية-ترابية. وتجدر الإشارة أن معامل الارتباط بين نتائج

المنهجيتين قد تجاوز 0.85. وفيما يخص العتبة الديمغرافية للاحتجاج، فتلخصه المعادلة الرياضية التالية:

$$V = 15-29/30-45$$

وتتجلى الحكمة في بناء عتبة الاحتجاج بهذا الشكل على مصادرة مفادها أن الفئة العمرية 30-45 تشكل عادة الأساس الديمغرافي للوظائف في القطاع العام أو الخاص. وينظر إليها بأنها الفئة القادرة على خلق مناصب شغل ثانوية من خلال النفقات التي تقوم بها. سواء تعلق الأمر بالاستهلاك أو الاستثمار، فهي تساهم بشكل غير مباشر في الرواج الاقتصادي. في حين ترمز الفئة العمرية 15-29 إلى الأجيال الناشئة والمقبلة بشره على سوق الشغل. وكلما كان حجم هذه الفئة أثقل من الناحية الديمغرافية مقارنة بالفئة الأولى، كلما أنتج ذلك تنافسا شديدا مفعما بالتوترات. وغالبا ما يستتبع ذلك توجيه الطاقات الانفعالية في اتجاه الصراع مع السلطة، باعتبارها المسؤولة عن الأوضاع القائمة، في نظر هذه الفئة.

ولكن ثمة سؤال لا يخلو من الأهمية في ما يتعلق بطبيعة الثقافة السياسية لكل بلد والمناخ السياسي السائد. ففي المغرب مثلا، يلاحظ أن هندسة الاحتجاج يرتبط بالفئة الأولى بدرجة كبيرة. فالتكوين الديمغرافي للتظاهرات الأخيرة، سواء في الريف أو جرادة أو صفرو أو حتى 20 فبراير، يظهر الثقل الكبير للفئة العمرية ابتداء من الثلاثينات. وربما يرجع ذلك إلى كون الوعي السياسي العميق يميل إلى النضج لدى هذه الفئة العمرية. وبناء على ذلك، سوف نعمل على قلب معادلة كولدستون في بناء متغير العتبة العمرية للاحتجاج السياسي كما يلي:

$$W = 30-45/15-29$$

1. التوزيع الجغرافي للديناميات الاحتجاجية بإقليم الحسيمة

لا شك أن تواتر الاحتجاج واحتدامه بمنطقة الريف يستمد جانبا من ديناميته الخاصة من استدعاء التاريخ. وهو ما انتبه إليه بعض الباحثين من خلال البحث في فينومينولوجيا الذاكرة الريفية في علاقتها بغياب إرادة الاعتراف من طرف السلطات

وطلب الصفح والغفران عن ممارسات المعاقبة التي ارتكبت ضد الأهالي³⁷. والواقع أن هذه الذاكرة المفعمة بالصدمات الواعية³⁸ لا تزال تغذي، في تفاعلها مع الشروط الموضوعية والبنوية للاحتجاج، موجات من الاستعراض المهيب للجحافل والمواكب المستاءة.

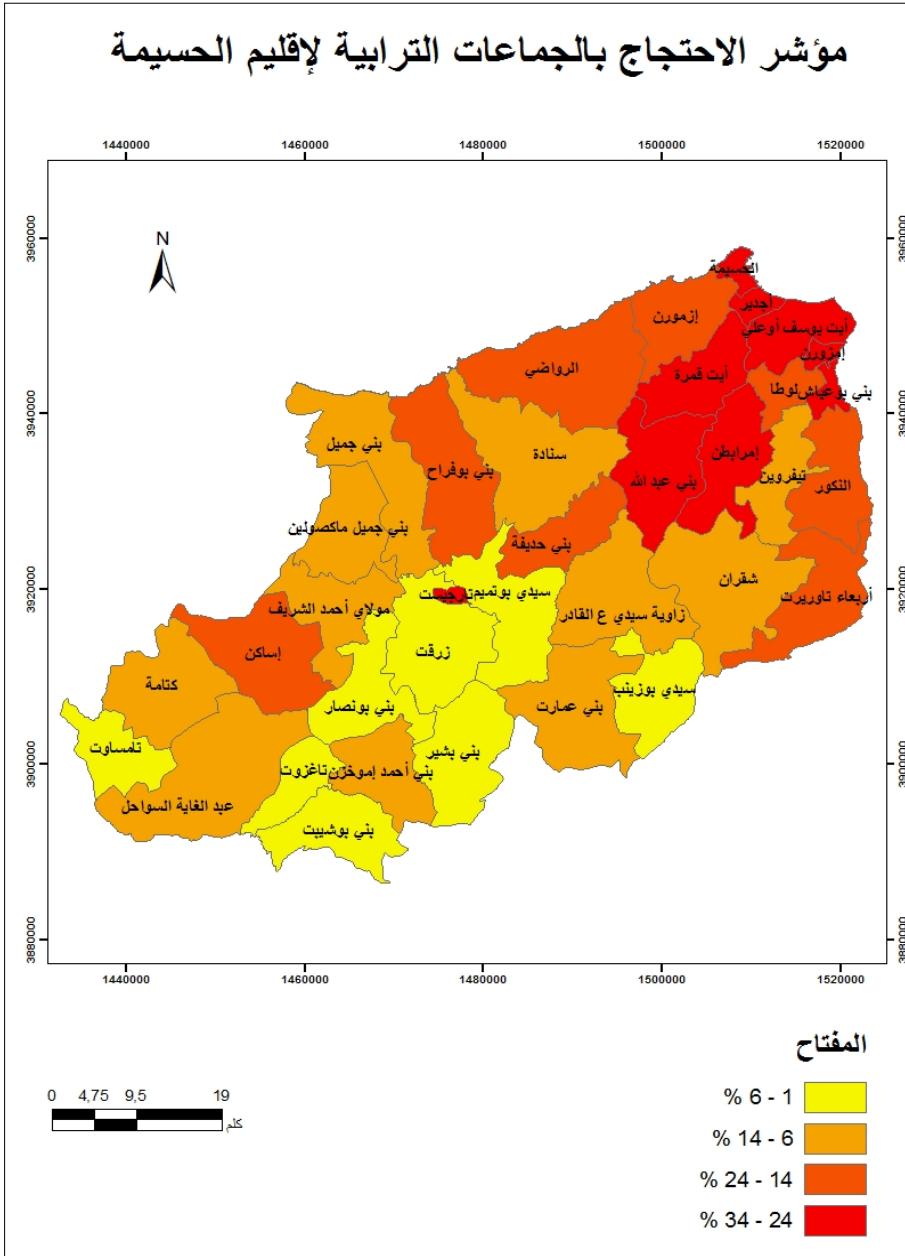
ظل الريف الأوسط يعيش على صفيح ساخن منذ ما لا يقل عن نصف قرن. ويبدو أن التظاهر في هذه المنطقة الحرجة يندرج في صيرورة مكثفة يتطلب تحليلها استعمال منهجية السلاسل الزمنية، حيث تحدد الوقائع السابقة الأحداث اللاحقة حين تتوفر المعطيات الكافية لذلك. وبصرف النظر عن المنطق الزمني الذي يحكم تردد المظاهرات، تخضع وتيرة الاحتجاج بالريف الأوسط لمنطق مجالي لا تخطئه العين.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الجماعات الترابية للمجال قيد الدراسة، قد عرفت توهجا احتجاجيا خاصة بعد حادث مقتل محسن فكري. ويمكن الجزم بأن مشاعر الانتماء والروابط الطبيعية قد لعبت دورا مهما في التشكل الجمعي للسخط الاجتماعي الذي اجتاحت الريف رأسا على عقب وجعله متأهبا للانخراط في الاحتجاجات التي انتشرت كبقعة من الزيت في باقي الريف. غير أن الحركة الاحتجاجية تركزت بشكل لافت للنظر في المنطقة الشمالية الشرقية لإقليم الحسيمة، واهتمت على الخصوص مراكز الحسيمة، وإمزورن وبني بوغياش وتماسينت وسيدي بوغفيف وأيت يوسف أو علي. وقد شهدت مراكز أخرى في الوسط تظاهرات مهمة خاصة في تارجيست، بني احديفة، إساكن إلخ. وتقدم الخريطة أسفله كيفية توزيع الديناميات الاحتجاجية حسب الجماعات الترابية لإقليم الحسيمة:

³⁷ تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى المؤلف الذي يعده الأستاذ محمد السعدي حول حراك الريف والذي تنشره المجلة الإلكترونية هسبريس على حلقات.

³⁸ بن أحمد حوكا وآخرون، مرجع سابق.

الخريطة رقم 1- مؤشر الاحتجاج بإقليم الحسيمة



المصدر: بحث ميداني 2018

مما لا شك فيه أن وراء هذا التوزيع الجغرافي للديناميات الاحتجاجية ما يفسره. وبصرف النظر عن العوامل الخارجية التي لا تتوفر على معطيات دقيقة بشأنها، يمكن القول بأن خصائص المجال تضطلع بدور لا يمكن إغفاله في حراك الريف، وتفسر قسطا ليس بالهين من الاضطراب السياسي-الاجتماعي في هذه المنطقة الحرجة. لقد أُلْمِحنا في الإطار النظري لهذه الدراسة، إلى التفاعل بين التمرکز الديمغرافي للسكان والطلب المتزايد على الموارد الاقتصادية التي يوفرها المجال، في إنتاج الإحساس بالحرمان واللاعادلة السياسية. والواقع أن هذا الصنو من المشاعر يميل إلى التوهج مع غلاء المعيشة وانسداد آفاق الحلول الفردية، في سياق الأزمة التي ظلت تعصف في السنوات الأخيرة، باقتصاد الهجرة. وبالرغم من ارتفاع منسوب الهجرة إلى الخارج منذ سبعينات القرن الماضي، ظل الريف يسجل نسبا عالية من النمو الديمغرافي. وإذا كان هناك من شيء يمكن أن يستفاد من الجغرافيا البشرية للريف الأوسط، فهو أن هذه المناطق ظلت تسجل معدلات مهمة من الكثافة السكانية كما أكد ذلك العلامة دافيد هارت في كتابه المعلمة حول أيت ورياغل³⁹. وقد أورد عالم الانتروبولوجيا بيانات ديمغرافية مهمة بخصوص تطور الحجم الديمغرافي لبعض من قبائل الريف⁴⁰، نلخصها في الجدول أسفله:

جدول 1. تطور ساكنة بعض قبائل الريف الأوسط

	1960	1945	1938	1929
إيوقوين	12200	11135	10995	7079
أيت عمارث	13246	11336	8012	7885
أيت ورياغر	75988	66177	47629	39537

³⁹ Hart, M.D., *The Aith Wariaghar of the Moroccan Rif, An ethnography and History*, Tucson, publ. for the Wenner-Gren Foundation for Anthropological Research, Arizona University press, 1976.

⁴⁰ Ibidem, pp. 17-19

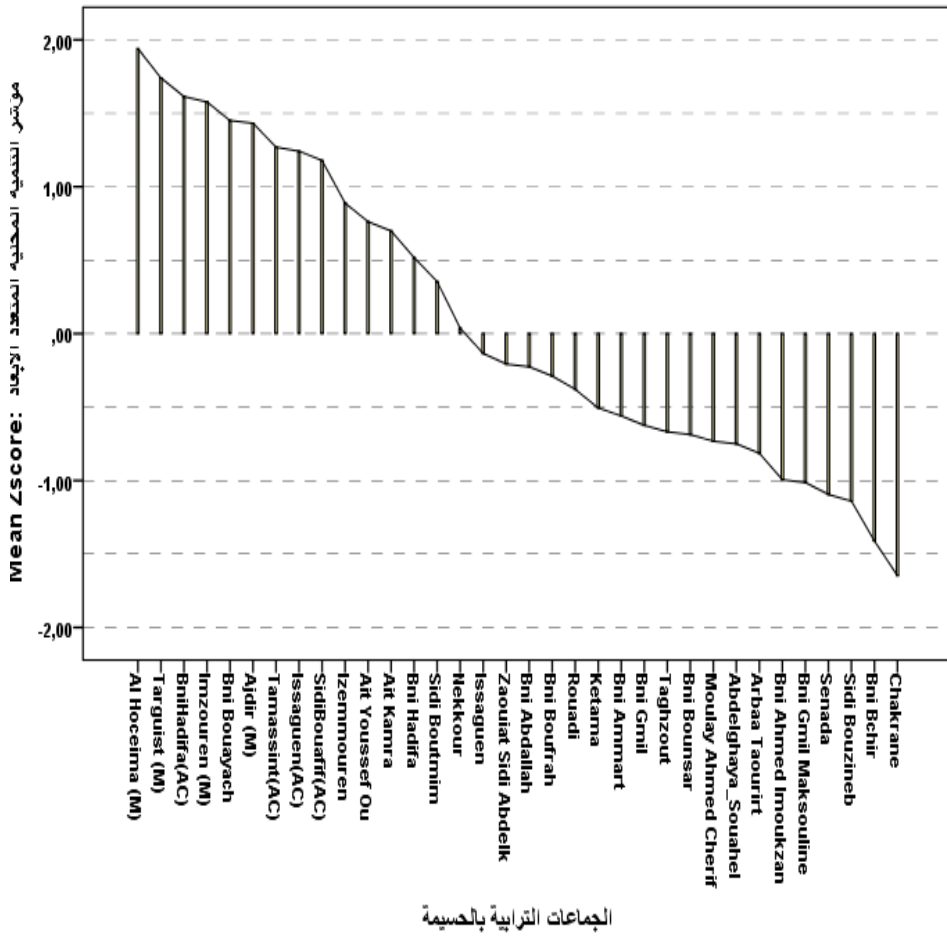
تميل الخطابات الرسمية وتلك التي تنهل من السوسيولوجيا العفوية إلى الاعتقاد بأن العوامل المؤثرة في إقبال الجماهير على الاحتجاج، تتجسد في غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وترنو إلى قراءة المطالب الاجتماعية للناشطين قراءة ساذجة. والحقيقة أن المعطيات المستقاة من موقع المندوبية السامية للتخطيط تكذب هذه التفسيرات على مستويين:

- على مستوى الريف الأوسط: يتبين بأن الجماعات الترابية التي تسجل مستويات عالية من مؤشر التنمية المحلية المتعدد الأبعاد هي التي شهدت أقوى حراك جماعي؛
- على المستوى الوطني: تتفوق الحسيمة في مؤشرات التنمية على عدد كبير من الأقاليم التي لم تعرف قط اضطرابات اجتماعية؛

والجدير بالذكر أن علاقة الاحتجاج حسب الجماعات الترابية بمؤشر التنمية المحلية المتعدد الأبعاد، تكتسي شكل ارتباط موجب وقوي. حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.80 ، وهو دال جدا عند مستوى 0.01. وتبدو هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير حينما نأخذ في الحسبان المكونات القياسية لهذا المؤشر الذي ينطوي على تركيبة من العوامل الفرعية كالصحة والتعليم والسكن والمرافق الاجتماعية وجودة الحياة⁴¹. ويبين المبيان أسفله طبيعة التوزيع الترابي لمؤشر التنمية المحلية المتعدد الأبعاد في إقليم الحسيمة:

⁴¹Observatoire National du Développement Humain (ONDH), *La cartographie du développement local multidimensionnel, niveau et déficits*. Rabat, 2017, pp. 31-34.

الرسم 1 . مؤشر التنمية متعدد الأبعاد حسب الجماعات الترابية



2. التحليل الإحصائي للديناميات الاحتجاجية بالريف الأوسط

ثمة فرضية تقول بوجود علاقة سببية بين الاحتجاج في الريف الأوسط ومجموعة من العوامل المرتبطة بالمجال والديمقرافيا السياسية. تتحدد بعض هذه العوامل من وجهة نظرنا المتواضعة، في البنية العمرية والكثافة السكانية ومعدل سن الزواج ومؤشر التنمية المتعدد الأبعاد. بحيث إن تفاوت هذه المتغيرات من جماعة ترابية لأخرى يساهم بقسط كبير في تفسير التباين في الاحتجاج من الناحية الإيكولوجية. ويعني ذلك أن التباين في حدة الاحتجاج داخل الريف الأوسط وتتركزه في الوحدات المتواجدة في الشمال الشرقي للإقليم، يفسره إلى حد كبير حظ هذه الوحدات من المتغيرات المستقلة السالفة الذكر، إذا ما تم تحييد العناصر الهوياتية واستثناء تباين التاريخ المحلي في معارضة السلطة.

تؤكد نتائج تحليل الارتباط على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرات المستقلة التي وقع عليه الاختيار وشدة الاحتجاج بالوحدات الترابية للريف الأوسط. ويأتي مؤشر التنمية في المرتبة الأولى في علاقته بالمتغير التابع، بينما تحتل العتبة الديموغرافية المرتبة الثانية بمعامل ارتباط بيرسون يصل إلى 0.77. وهو معامل دال إحصائياً عند مستوى 0.001. أما نسبة البطالة، فتأتي في المرتبة الثالثة، بينما تحتل الكثافة السكانية ومعدل الزواج الأول مراتب أخيرة من زاوية قوة الارتباط بتباين الاحتجاج على المستوى المجالي بإقليم الحسيمة. ويلخص الجدول التالي نتائج تحليل الارتباط الثنائي:

جدول 2. درجة الارتباط بين الاحتجاج والمتغيرات قيد الدراسة

درجة الارتباط	مؤشر التنمية متعدد الأبعاد	الكثافة السكانية	العتبة العمرية	معدل الزواج الأول	نسبة البطالة
---------------	----------------------------	------------------	----------------	-------------------	--------------

0.47**	0.43**	0.77**	0.41**	0.80**	الاحتجاج حسب الجماعات التراية بالحسيمة
--------	--------	--------	--------	--------	--

** دال عند مستوى 0.001

إجمالاً، يمكن القول إن تحليل الارتباط يبين وجود علاقات إيجابية قوية بين المتغيرات المختارة وشدة الاحتجاج، إلا أنه لا يزودنا بالمقابل بفكرة عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي يضطلع بها كل متغير على حدة. فالنتائج المتوصل إليها، بالرغم من أهميتها، لا تعطينا فكرة واضحة عن التفاعل بين المتغيرات قيد الدراسة والمسارات التي يسلكها التأثير. وهو ما يفرض علينا تصور نموذج نظري يلخص شبكة العلاقات التي يمر من خلالها مفعول المتغير المستقل الرئيسي على تباين الاحتجاج⁴².

إن المراكز المجالية التي عرفت احتجاجات صارخة تتميز عن غيرها بالتمركز الديمغرافي المرتفع مقارنة مع الجماعات الترابية الأخرى. لكن هذا العامل في صيغته العامة لا يعد سبباً كافياً لتأجيج الاحتجاج كما أسلفنا القول، استناداً إلى نظرية جاك كولدستون. إن ما يهم كثيراً في العامل الديمغرافي في تفسيره للاضطرابات الاجتماعية والسياسية هو علاقة السكان بمساحة المجال الحيوي الذي يعيشون فيه، وبالضبط، علاقة نسبة بعض الفئات العمرية بالموارد التي يوفرها المجال.

من جهة أخرى، يفترض أن التفاعل بين الكثافة السكانية ومؤشر التنمية المحلية المتعدد الأبعاد، يوفر الأرضية الأساسية لنمو التطلع إلى الاحتجاج. فالتفاعل بين

⁴² Hayes, A. F., *Introduction to mediation, moderation and conditional process analysis: A regression-based approach*, Second Edition, New York, The Guilford Press, 2018.

مستويات متقدمة من التعلم في سياق كثافة سكانية مرتفعة نسبيا، يساهم في تأهيل القدرات المعرفية للأفراد والانتباه إلى مظاهر اللامعالية، فضلا عن إيقاظ الوعي السياسي. وهو ما يتناسب مع محتوى أطروحة الحرمان النسبي، كما أعيدت صياغتها مع رايمون بودون⁴³؛ وذلك عكس ما يجري تماما بالجماعات الترابية الفقيرة ذات المساحات الشاسعة، حيث يميل الناس عادة إلى تفسير قدري-سماوي لظروف عيشهم⁴⁴.

ثمة متغيرات أخرى وجب أخذها في الحسبان، وهي متغيرات يمكن لها أن تتوسط بشكل جزئي أو تام العلاقة بين مؤشر التنمية المتعدد الأبعاد من جهة ومتغير الاحتجاج من جهة أخرى. يتعلق الأمر هنا بنسبة الأفراد ذوي المستوى الجامعي في كل جماعة ترابية. ولعل الحضور المكثف لهذه الفئة بالذات يعني توفر الشرط الديمغرافي الكامن للاحتجاج.

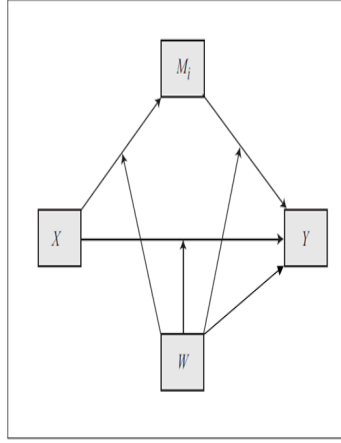
من الناحية الأمبيريقية، من الصعب أخذ جميع العوامل في الحسبان، ليس فقط بسبب غياب المعطيات الكمية، ولكن أيضا لأن النموذج الأمثل هو ذاك الذي يتكون من عدد محدود من المتغيرات. لذلك، من المرجح أن تظل بعض الافتراضات التي صغناها أعلاه بدون اختبار.

يمثل الرسم أسفله النموذج النظري لهذه الدراسة، حيث يمثل x مؤشر التنمية المتعدد الأبعاد وهو المتغير المستقل في النموذج المفاهيمي للدراسة. ويعبر M عن المتغير الوسيط وتمثله نسبة الطلبة الحاصلين على مستوى التعليم الجامعي، ويرمز Y للاحتجاج الذي يجسد المتغير التابع في النموذج. ويضطلع w بدور المتغير التفاعلي ويمثل العتبة الديمغرافية للاحتجاج. يوضح الرسم أسفله تمفصلات النموذج المفاهيمي:

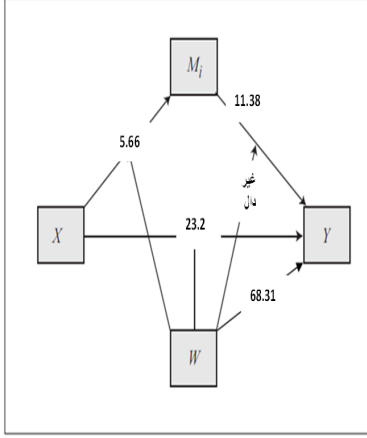
⁴³ Boudon, R., *Effets pervers et ordre social*, Paris, Quadrige, 3^{ème} édition, 2009.

⁴⁴ Eickelman, D., *Moroccan Islam: Tradition and Society in a Pilgrimage Center*, Austin, University of Texas Press, 1981.

الرسم 2. هيكل النموذج المفاهيمي



الرسم 3. نتائج النموذج الإحصائي



ينطلق النموذج من مصادرة مفادها أن تأثير مؤشر التنمية المحلية المتعددة الأبعاد علي التباين المجالي للاحتجاج يمر عبر بوابة متغير نسبة الأفراد ذوي المستوى الجامعي. ويساهم هذا المتغير بدوره في الرفع من حدة الاحتجاج بالريف الأوسط وذلك من خلال التفاعل مع العتبة الديمغرافية للاضطرابات الاجتماعية. ولكن هذا التأثير المباشر وغير المباشر يخضع لمنطق التفاعل مع العتبة الديمغرافية التي تساهم بدورها في تضخيم قيم المتغير التابع (الاحتجاج). يمثل الرسم رقم 3 أعلاه خلاصة النموذج الإحصائي اعتمادا على نتائج برنامج Process .

تبرز البيانات المتوصل إليها أن زيادة درجة واحدة في متغير العتبة الديمغرافية، ينتج عنه زيادة في التباين المجالي للاحتجاج بمقدار 68.31 درجة. وهي نتيجة مهمة للغاية بالنظر إلى النظريات التي انطلقنا منها حول مركزية العوامل الديمغرافية في علاقتها بالاحتجاج. من جهة ثانية، يتبين بشكل واضح بأن تأثير مؤشر التنمية المحلية المتعدد الأبعاد على الاتجاه نحو الاحتجاج في الجماعات الترابية ليس تأثيرا مباشرا، بحيث تتوسطه بشكل تام نسبة الطلبة ذوي المستوى التعليمي الجامعي. وهي متغير يمارس مفعولا مباشرا على المتغير التابع، حيث إن ارتفاع تلك النسبة بدرجة واحدة يصاحبه زيادة الاحتجاج بمقدار 11.38 درجة.

ولكن إذا كان مؤشر التنمية لا يؤثر بشكل مباشر في التباين المجالي للاحتجاج، فإن تفاعله مع العتبة الديمغرافية، يجعل التأثير مباشرا بمقدار 23.2 درجة. وهي قيمة تفاعلية مهمة، بالنظر إلى كون العلاقة السببية بين التنمية والاتجاه المجالي نحو الاحتجاج غير دالة إطلاقا، كما يوضح ملحق النتائج الإحصائية أسفله. وتوضح النتائج أيضا بأن التفاعل بين التنمية والعتبة العمرية يؤثر أيضا بشكل غير مباشر في الاحتجاج وذلك عن طريق نسبة الطلبة ذوي المستوى الجامعي. وتبدو هذه المسألة منطقية إلى حد كبير وتندرج داخل نظرية تعبئة الموارد المشهورة.

خلاصة

مما لاشك فيه أن التخلف الاجتماعي المصبوغ بالنوازع الفطرية يمكن له أن ينتج في شروط معينة انتفاضات جماعية قد تذهب بالأخضر واليابس، ولكنه بالمقابل، يستعصي عليه أن يأتي بحركات احتجاجية سلمية ومستدامة ضد الوضع الاجتماعي القائم. فظواهر الوعي التي تصحب التخلف الاجتماعي الراسخ تميل إلى الاصطباغ بالقدرية وضعف الفعالية الذاتية، مما ينتج عنه مناجاة القوى الميتافيزيقية التي يجد فيها الناس عزاء وحيدا لأحزانهم. والواقع أن خرائط الوعي في الريف الأوسط ليست على هذا المنوال في أغلب المجالات الترابية.

لذلك، يبقى مستوى معين من التنمية ضروريا لإذكاء الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. فالتخلف في أغلب الأحيان لا يرقى بالإنسان إلى فحص عقلائي لأوضاعه الاجتماعية. مما يعني أنه يجب توفر مستوى معين من التنمية البشرية والاقتصادية لتأهيل الإنسان وتطوير بنياته الإدراكية في اتجاه التحليل السببي والمادي لشرطه الوجودي. هذا ما تؤكدته نتائج هذه الدراسة المتواضعة حول الاحتجاج في منطقة الريف الأوسط. فبدون مستوى معين من الرأسمال الثقافي والاقتصادي الذي وفرته التنمية لفئات عريضة من الشباب، ما كان من الممكن تشكل الموارد المعرفية والقيمية الضرورية لحصول الاحتجاج.

لا يعني هذا القول بأن دوافع المحتجين منفصلة عن الشعور بالتهميش والإقصاء الاجتماعيين ولا يفيد بأي شكل من الأشكال بأن الوضع الاجتماعي عل ما يرام في هذه المنطقة ذات الوديان الجافة، ولكنه يعني بالضبط أن نشأة ذلك الشعور وتحوله إلى طاقة جماعية للاحتجاج يرتبط بمدى توفر الموارد المعرفية والقيمية وكذا الاقتصادية التي تجعل الناس يعتقدون في قدراتهم على تغيير ما يعتبرونه إجحافا في حقهم. وهذا هو صلب نظريتي

تعبئة الموارد و الفعالية السياسية. يبقى السؤال الجوهرى هو معرفة منسوب التخلف الاجتماعى الذى يجعل الناس يستسلمون لقدرهم ويجردهم من رغبتهم الجموحة فى تحقيق أمنيتهم، ومستوى التهميش الذى يخرجهم من ذلك الوضع الوجودى الموسوم بالقدرية الاجتماعية، نحو فهم الواقع فهما سياسيا كما يقول بورديو.

الملحق 1. نتائج اختبار النموذج باستعمال Process

Run MATRIX procedure:

***** PROCESS Procedure for SPSS Release 2.15 *****

Written by Andrew F. Hayes, Ph.D. www.afhayes.com
Documentation available in Hayes (2013). www.guilford.com/p/hayes3

Model = 59

Y = protest_ ; X = ZIDLM; M = Superieur ; W = SEUIL1;

Sample size

40

Outcome: Superieur

Model Summary

	R	R-sq	MSE	F	df1	df2	p
	,9253	,8563	1,1735	71,4831	3,0000	36,0000	,0000

Model

	coeff	se	t	p	LLCI	ULCI
constant	3,2502	1,4153	2,2964	,0276	,3797	6,1207
ZIDLM	-1,5410	1,1248	-1,3701	,1791	-3,8222	,7402
SEUIL1	-1,4154	2,0296	-,6974	,4900	-5,5317	2,7008
int_1	5,6672	1,5428	3,6733	,0008	2,5382	8,7961

Product terms key:

int_1 ZIDLM X SEUIL1

Outcome: protest_

Model Summary

	R	R-sq	MSE	F	df1	df2	p
	,8630	,7448	28,3803	19,8502	5,0000	34,0000	,0000

Model

	coeff	se	t	p	LLCI	ULCI
constant	-34,7637	17,7468	-1,9589	,0584	-70,8301	1,3027
Superieur	11,3860	5,7098	1,9941	,0542	-,2178	22,9899
ZIDLM	-14,4550	14,3537	-1,0071	,3210	-43,6258	14,7157
int_2	-13,7151	7,2649	-1,8879	,0676	-28,4793	1,0492
SEUIL1	68,3151	23,0596	2,9625	,0055	21,4514	115,1788
int_3	23,2317	19,7010	1,1792	,0465	16,8063	63,2697

Product terms key:

int_2 Superieur X SEUIL1

int_3 ZIDLM X SEUIL1



الحراك الشعبي بالريف بين المطالب الاجتماعية والإرث التاريخي



سعيد الصديقي

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة "العين" للعلوم والتكنولوجيا (أبوظبي)
وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

علاقة منطقة الريف بالسلطة المركزية بالتوجس على مر
العصور، ودخلت هذه العلاقة في حالة شد وجذب مباشرة
تسمت
بعد حصول المغرب على الاستقلال أفضت أحيانا إلى
صدام مباشر كما وقع في أحداث 1958-1959 والتي تركت آثارا عميقة في
نفوس سكان المنطقة، وزادت من حالة التوجس المتبادل. وجاء الحراك الشعبي
بالريف في نهاية أكتوبر 2016 ليكشف عن بعض مكونات هذه العلاقة
المتوجسة والقلقة. ورغم تشابه الحراك الشعبي بالريف مع أغلب الحركات
الاجتماعية الكبيرة التي شهدتها المغرب خلال مرحلة الاستقلال، إلا أنه قدم في
مجموع ما اتسم به من خصائص نموذجاً خاصاً. ولعل تاريخ المنطقة وطبيعة
علاقتها بالسلطة المركزية من ضمن أهم العوامل التي أعطته هذا التميز
والخصوصية.

ويقدم الحراك الشعبي بالريف أيضا نموذجا لما أصبح يعرف بـ"الحركات الاجتماعية"، لتوفره على أهم عناصر تعريف هذه الحركات وهي غياب مرجعية إيديولوجية موحدة، والعفوية في انطلاقه وتنظيمه، وعدم وقوف تنظيمات سياسية أو مدنية وراءه، وسقف مطالبه التي لا تهدف إلى تغيير النظام السياسي، وأسلوبه السلمي في الاحتجاج. وكغيره من الحركات الاحتجاجية وانتفاضات ما سمي "الربيع العربي" كان لوسائل التواصل الاجتماعي أثر كبير في استمرار حراك الريف واتساع وهجه، وقد بُثت البداية الأولى للحراك في الوقفة الاحتجاجية التي تلت وفاة محسن فكري مباشرة على الفايسبوك يوم 28 أكتوبر 2016.

يحاول هذا المقال استقراء أهم مميزات الحراك الشعبي بالريف عن الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب خلال العقد الأخير، وخاصة الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني خلال فترة 2005-2008، وحركة 20 فبراير في عام 2011 التي ظهرت في سياق انتفاضات الربيع العربي، مع الإشارة عرضيا أيضا إلى بعض الاختلافات مع الحركة الاحتجاجية التي عرفتها جرداة مع نهاية 2017 وبداية 2018. وأستعمل هنا الأسماء التي اشتهرت بها هذه الحركات الاحتجاجية في وسائل الإعلام دون أن يكون لهذه الأسماء أية دلالات اصطلاحية في هذا المقام.

لم يشكل حراك الريف قطيعة نهائية مع التجارب السابقة، كما أنه ليس نسخة مطابقة لهما. اتفقت كل هذه الحركات على نهج السلمية في أشكالها الاحتجاجية، كما أجمعت أيضا على محاربة الفساد في عمومها، وإن كان مدى حركة 20 فبراير ومطالبها ذات بُعد وطني عام، وليس محليا كما هو شأن الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني وحراك الريف، ومؤخرا الحركة الاحتجاجية بجرادة. أما من حيث الاختلاف والتميز فسأعرض أهمها في الفقرات الآتية.

وشكل التضامن الوطني الواسع مع كل هذه الحركات ميزة مشتركة، خاصة مع الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني وحراك الريف والحركة الاحتجاجية بجرادة باعتبارها حركات محلية. وتجسد هذا التضامن في مناسبات كثيرة ولعل أبرزها القافلة التضامنية إلى مدينة سيدي إفني يوم 22 يونيو 2008، ومسيرة الرباط التضامنية مع حراك الريف في 11 يونيو 2017، ومسيرتا الدار البيضاء يوم 8 يوليو 2018 والرباط في 15 يوليو 2018 اللتان جاءتا للتضامن مع معتقلي

الحراك في سجن عكاشة الذين صدرت في حقهم أحكام قاسية في 26 يونيو 2018، وغيرها من المسيرات والمظاهرات التضامنية مع الحسيمة وجردة وذاكورة خلال عامي 2017 و2018.

مطالب اجتماعية واقتصادية مشحونة بالأبعاد التاريخية والسياسية

يتميز الحراك الشعبي بالريف عن حركة 20 فبراير من حيث وضوح الأهداف، حيث حدد حراك الريف لنفسه قائمة واضحة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تجسدت في وثيقة المطالب التي أعلن عنها بعد أسابيع قليلة من بدايته. وتعد هذه الوثيقة ملفا مطلبيا اجتماعيا واقتصاديا بالدرجة الأولى، ويشبه حراك الريف في هذه الخاصية الحركة الاحتجاجية بسبدي إفني التي كانت مطالبها هي أيضا اجتماعية واقتصادية.

ورغم شمولية أهداف حركة 20 فبراير، إلا أن مكوناتها لم تتفق على لائحة محددة لمطالبها، وكان البعد السياسي طاغيا على شعاراتها. وقد فرض السياق الوطني والإقليمي الذي برزت فيه حركة 20 فبراير طبيعة شعاراتها وأهدافها (إسقاط الفساد وتغيير الدستور وإقرار الملكية البرلمانية)، عكس الحراك الشعبي بالريف الذي فجره حدث مأساوي ذو طابع اجتماعي واقتصادي عرضي، لكنه تطور بسرعة مع مرور الأيام مما جعله يبلور ملفا مطلبيا شاملا ضمّ مطالب حقوقية وقانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية يمكن أن تشكل أرضية أولية لبرنامج التنمية المحلية بالريف.

ورغم رجحان المطالب الاجتماعية والاقتصادية على قائمة الملف المطلبية للحراك نظرا لظروف نشأته، فإن هذه المطالب تغذت من إرث تاريخي ونفسي ممزوج بالشعور بظلم جماعي، حيث كان خطاب قادة الحراك دائما مشحونا بالأبعاد التاريخية والنفسية والسياسية. فإلى جانب الحضور الضمني والصريح أحيانا للأبعاد التاريخية للحراك من خلال استحضار بطولات الأجداد في زمن الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، والأحداث التاريخية التي شكلت صداما داميا بين الريف والدولة، خاصة أحداث 1958-1959 الأليمة، واستدعاء الرموز

التاريخية من أشخاص ورايات وشعارات، فإن الحراك ضمن أيضا قائمة مطالبه بعض الأمور التي تندرج ضمن هذا البعد التاريخي والسياسي والتي تتمثل في مطلبين اثنين وهما: أولا إلغاء ظهير 1.58.381 الذي يعتبر إقليم الحسيمة منطقة عسكرية، وثانيا الشروع في إتمام أشغال متحف الريف وترميم كل المآثر التاريخية بالمنطقة.

ويعد القسم الذي كان يؤديه المتظاهرون استلهاما لنهج الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي بدأ حركته بالقسم الذي أداه المجاهدون قرب مدينة إمزورن. وقد أبدع قادة الحراك في شكل القسم ومضمونه، حيث كان يؤدي جماعيا وكأنه تجديد للعهد على التضحية في سبيل قضية أسمى من المطالب المادية، وكأنها قضية مجردة مرتبطة بالأرض والتاريخ. لا تظهر في نص هذا القسم أية إشارة إلى المطالب المادية الاجتماعية والاقتصادية: "نقسم بالله العلي العظيم ألا نخون وألا نساوم وألا نبيع قضيتنا ولو على حساب حياتنا. عاش الريف، ولا عاش من خانه". ولا يبدو أن عبارة "قضيتنا" الواردة في نص القسم تحيل فقط إلى المطالب المعلنة، لأنها جاءت عامة مجردة. تمت تأدية القسم في تظاهرات مختلف مناطق الريف، كما في بعض تظاهرات أبناء الريف في أوروبا. وكان القصد هو إعطاء العهد للريف برمته أرضا وتاريخا وإنسانا، يتجاوز في روحه تحقيق الملف المطلبي المعلن. وهذا ما يجعل أية مبادرة لترميم العلاقة بين الريف والدولة يصعب نجاحها دون استحضار هذه الأبعاد التاريخية في أي مشروع لتنمية المنطقة وإعادة الثقة.

قيادة موحدة، خطاب متنوع ومشاركة فعالة

ومن بين أهم الخصائص التي ميزت الحراك الشعبي وجود قيادة موحدة، في حين كانت حركة 20 فبراير عبارة عن شتات من المكونات السياسية والمدنية دون أن تكون لها قيادة واحدة فردية أو جماعية. واستطاع الحراك الشعبي بالريف أن يضع مسافة واضحة بينه وبين الأحزاب السياسية، والتف أساسا حول شخصية قائد الحراك، ناصر الزفزافي، بينما كانت الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني توظفها سكرتارية محلية مكونة من هيئات سياسية ومدنية. ورغم أنه من الناحية الميدانية كان بصحبة الزفزافي مجموعة من الشباب تفاوتت خصائصهم

الكارزمية، فإن شخصية الزفزافي طغت على التوجه العام للحراك، وصار قائده بدون منازع ولا منافس. لكن هذه المركزية في قيادة الحراك الشعبي رغم أهميتها من حيث القدرة على التعبئة ووحدة الصف، لم تكن تخلو من سلبيات لاسيما قدرة الحراك على الاستمرار والصمود بعد اعتقال القيادة من الصفين الأول والثاني.

وقد اعتمد قادة الحراك بالريف، لاسيما ناصر الزفزافي، خطابا عفويا وسهل الفهم يستوعب كل الأطياف السياسية والفكرية يجد الجميع نفسه ممثلا فيه. كان خطابا ينهل من مصادر متنوعة وبشكل منسجم ومتماسك، وتنوعت مصادره بين المرجعة الإسلامية حيث كان الزفزافي يستشهد دائما بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والمرجعية الثقافية الأمازيغية، والمرجعية الحقوقية، والمرجعية التاريخية، والمرجعية الكونية بالاستشهاد بالمواثيق الدولية وأقوال بعض رموز النضال العالمي.

انطلقت حركة 20 فبراير بنداء وجهه شباب مستقلون حزبيا لكن كانت لبعضهم تجارب مع تنظيمات سياسية من قبل، كما كان لشباب التنظيمات السياسية أثر بارز في قيادة الحركة وتنسيق فعاليتها والتعبئة لها في مختلف المدن، حيث تشكّل العمود الفقري لمسيرات هذه الحركة من أعضاء جماعة العدل والإحسان والتنظيمات اليسارية والحركة الثقافية الأمازيغية في بعض المدن، ويسري الأمر ذاته على الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني. أما الحراك الشعبي بالريف فكان عبارة عن كتلة بشرية مندمجة ومنصهرة في جسم واحد، وليس تشكيلا لمكونات سياسية متفرقة تجمعها أهداف عامة.

فرغم أن شباب التنظيمات السياسية والمدنية كانوا حاضرين في حراك الريف، لكنهم لم يظهروا بصفاتهم الحزبية أو الجمعوية. وقد حافظ الحراك على استقلاله عن مختلف التنظيمات السياسية، بل كان خطاب قادة الحراك معاديا إلى حد كبير للأحزاب السياسية التي تشارك في العملية الانتخابية. لوحظ في البداية أن قادة الحراك كانوا يضعون الأحزاب السياسية (يصفونها بالدكاكين السياسية) والجمعيات المدنية (يصفونها بالجمعيات الارتزاقية) في خانة واحدة، لكن مع مرور الأيام وبرز دور مناضلي بعض التنظيمات المدنية ومشاركتهم المكثفة في الحراك مثل نقابة الاتحاد المغربي للشغل التي اعتقل أربعة من مناضليها على ذمة المشاركة في الحراك، جعل قادة الحراك يُلَبِّنون مواقفهم من الجمعيات

والنقابات، أو على الأقل لا يثيرونها في خطاباتهم عكس الأحزاب التي ظلت باستمرار موضع انتقاد وهجوم محملين إياها جزءا كبيرا من مسؤولية ما آل إليه الوضع في الريف.

وهكذا سيتحول هذا الحراك إلى حركة شعبية عابرة لحدود الانتماءات السياسية والفكرية والطبقات الاجتماعية، حيث انصهرت فيها مختلف الأطياف السياسية والفكرية والاجتماعية، وكادت تتحول إلى تنظيم جماهري عفوي، حيث أصبح يطلق على ناصر الزفزافي من قبل الكثير من شباب الحراك (أمغار)، ولعل ظهوره في مسيرة 18 ماي 2017 محاطا بمجموعة من الحراس الشخصيين، واستمرار شباب الحراك في الاستشهاد بأقواله ونصائحه حتى بعد اعتقاله، والاهتمام الكبير برسائله من السجن تحمل كلها دلالات كثيرة على تطور الحراك ورمزية قيادته.

وما يميز الحراك الحالي في الريف أيضا عن باقي الحركات الاحتجاجية في المغرب أنه استطاع أن يستوعب بخطابه أبناء الريف في الداخل والخارج، بغض النظر عن موقعهم الاعتباري، ولم يكن مجرد حراك لمناضلين وناشطين مدنيين وملتزمين سياسيا. لقد تحول فعلا إلى حركة شعبية حقيقية، في كل مدن الريف وقراه، واستطاع كما سأشير لاحقا أن يعبئ أبناء الريف في الشتات في مختلف بقاع العالم. لقد تداعت كل قرى الريف لاسيما في إقليم الحسيمة، والكثير من قرى إقليمي الناظور ودريوش، للمشاركة في هذا الحراك. فقد شهدت بعض القرى الصغيرة لأول مرة في تاريخها مسيرات ووقفات احتجاجية.

وتذكر هذه الهبة بأحداث 58-59 التي كانت حركة شعبية عمت أغلب قبائل الريف. وقد ظهر هذا المستوى من التأزر -الذي كاد يصل إلى مستوى الإجماع- جليا في الاستجابة الواسعة للإضراب العام لمدة 3 أيام متتابة في بداية شهر يونيو 2017، الشيء الذي لم تستطع فعله كل النقابات والأحزاب والجمعيات مجتمعة. وحتى النخبة الريفية في الداخل وإن لم يعبر الكثير منها عن رأيهم بشكل صريح، لكنهم كانوا متضامنين مع الحراك ومطالبه، ويظهر هذا في ما يتبادلونه فيما بينهم من تسجيلات وأخبار الحراك ورسائل التضامن عبر الدردشات الخاصة على وسائل الاتصال الجديدة، وخاصة أولئك الذين يشغلون مناصب المسؤولية في الإدارة العامة، ويمنعهم وضعهم الاعتباري من البوح بمواقفهم.

وتعد مشاركة المرأة الريفية في الحراك نقلة نوعية كبيرة في انخراط المرأة الريفية في الشأن العام لاسيما في مناطق عرفت بغياب المرأة عن الفضاء العام، وبالأحرى المشاركة في المظاهرات أو تنظيم مسيرات نسائية خالصة كما ما حدث في إمزورن. والأهم في هذه المشاركة أنها لم تقتصر على تأييد المسيرات والوقفات، بل كانت في الصفوف الأولى وقد اعتلت بعضهن المنصات وقُدن المسيرات في مدينة الحسيمة، واعتقلت بعضهن لفترات وجيزة.

ساهمت عوامل كثيرة في هذا التطور، ولعل أهمها المشاركة المتنامية للمرأة الريفية في الشأن العام خلال العقدین الأخيرين والذي ظهر في الجمعيات المدنية ومختلف مستويات الانتخابات وتسيير الشأن المحلي، وارتفاع عدد الإناث الحاصلات على الشواهد الجامعية، وتوسع مدن الريف خلال العقود الأخيرة الذي استتبع ظهور سلوكات اجتماعية جديدة مغايرة لما اعتاداه الناس في ظل مجتمع قروي ساد أغلب مراحل تاريخ المنطقة بسبب عدم إعادة تعمير المدن التي دُمِرت خلال الحروب سواء من قبل السلطة المركزية أو الغزاة الأجانب، وغير ذلك من العوام. وهناك عامل آخر مهم كان له أثر بدون شك في المشاركة الملفتة للمرأة في الحراك ويتمثل في ثقة الأسر الريفية في قادة الحراك الذين أظهروا في سلوكهم وخطابهم أنهم أهل للثقة. وهذا ما يفسر أن تهتف امرأة ريفية متزوجة باسم رجل آخر في التظاهرات، أو تحمل صورته، أو تلبس قميصا يحمل صورة أحد قادتها في مجتمع معروف بالغيرة الشديدة.

نعم هناك تطور ثقافي واجتماعي مهم، وإن لم يرق بعد إلى اعتباره تحولا سيوسيوثقافيا بمعنى الكلمة، لكن كارزمية قادة الحراك التي تجاوزت الاعتبارات الشخصية كان لها الأثر البارز في هذا الانخراط المثير للاهتمام للمرأة الريفية في هذا الحراك والذي سيكون موضوع دراسات علمية كثيرة في المستقبل القريب.

رغم أن مشاركة المرأة في الحركات الاحتجاجية أصبحت ظاهرة عامة في المغرب متجاوزة القيود التقليدية التي كانت تعيقها في الماضي من انخراطها عمليا في الشأن العام، وقد ظهر هذا جليا من قبل في كل من الحركة الاحتجاجية بسبيدي إفني وحركة 20 فبراير والحركة الاحتجاجية بجرادة، فإن الحراك في الريف كان أكثر تطورا بدفع بعض الفتيات إلى صفوف القيادة، بل أنه بعد اعتقال ناصر الزفزافي أشيع أنه ستخلفه فتاة على قيادة الحراك دون أن يشير ذلك أي تحفظ.

القدرة على الاستمرار وإبداع أشكال احتجاجية جديدة

عكس أغلب الحركات الاجتماعية التي شهدتها المغرب خلال السنوات الأخيرة، أبان حراك الريف عن قدرة كبيرة على الاستمرار. ويتشابه في هذه الميزة مع الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني التي استطاعت هي أيضا أن تستمر لمدة طويلة، عكس حركة 20 فبراير التي خفت وهجها تدريجيا بعد أسابيع من انطلاقها، ويسري الأمر ذاته على الحركة الاحتجاجية بجرادة. راهنت الدولة على عامل الزمن ظنا منها أن الحراك سيخبو مع مرور الوقت، ولعل هذا الاعتقاد الخاطئ للدولة هو الذي جعلها لا تفتح حوارا مباشرا مع قادة الحراك، مستهينة بقدرتهم على التعبئة والحشد.

ويعود استمرار الحراك في الريف بوهج متصاعد كميًا ونوعيًا لمدة أكثر من ثمانية أشهر دون أن يحظى بدعم مالي أو لوجستيكي من جهة معينة إلى قدرة شباب الحراك في التعبئة وتجديدهم في أشكال الاحتجاج، وتفاعلهم السريع مع كل المستجدات سواء تعلق الأمر بتصريحات رموز الدولة ومبادراتها، أو مبادرات بعض الفاعلين المدنيين. كما استطاع قادة الحراك أن يستغلوا كل أخطاء الدولة في التعامل مع الأزمة وجعلها فرصة لبث روح جديدة في الحراك. ومن بين الأخطاء التي ارتكبتها الدولة ووظفها شباب الحراك لمزيد من الحشد والتعبئة، أذكر على سبيل المثال، أولا استعمال الدولة للقوة في ساحة المعارض الذي أعطى للحراك دفعا جديدا، وثانيا سوء تنظيم خروج جمهور الوداد من ملعب الحسيمة عكس ما جرت عليه العادة من قبل، رغم أن عدد الجمهور في تلك المباراة كان أكثر مما اعتادته المدينة، وثالثا اتهام بعض زعماء أحزاب الأغلبية الحكومية للحراك بالانفصال، ورابعا موجة الاعتقالات التي زادت من تضامن الساكنة مع الحراك.

ويعد غياب الحوار أو بالأحرى رفض الدولة الاعتراف بقيادة الحراك والجلوس معهم على طاولة الحوار لاسيما خلال الأسابيع الأولى قبل أن يحتقن الوضع أكثر ويصل الطرفان إلى القطيعة من أهم العوامل التي أبقت على الأزمة وزاد من تفاقمها. وتجدر الإشارة إلى أن انطلاق الحراك أول مرة مباشرة بعد وفاة محسن فكري اتسم بما يشبه حوارا مباشرا غير رسمي حيث حضر عامل الإقليم ونائب

الوكيل العام للملك إلى عين المكان على الساعة الثالثة صباحا وتحاورا مع السكان الذين شاركوا في الوقفة العفوية التي تلت الحدث الأليم، والذي شهد الظهور الأول لناصر الزفزافي في هذا الحراك من خلال تنظيمه للنقاش. لقد راهنت الدولة على عامل الزمن ليمتص السكان الصدمة النفسية التي تسبب فيها موت محسن فكري، وعمدت إلى اعتقال بعض الأشخاص المتهمين في الحدث للتخفيف من هذا الوضع، بدل محاكمة المتورطين في الفساد في الميناء والمسؤولين عن المضاربات غير القانونية والصيد الجائر، بالإضافة إلى أن الحكومة - أو على الأقل القطاعات الوزارية ذات الصلة - كان عليها أن تتحمل مسؤوليتها السياسية.

ومن أبرز علامات قوة الحراك مقاومته لبعض المناورات التي كانت تهدف في نظر قاداته إلى نسف حركتهم الاحتجاجية، جاعلين من وسائل التواصل الاجتماعي فضاءً عاما افتراضيا للتعبيّة. فقد استطاعوا مثلا الالتفاف على محاولات والي الجهة للتواصل المباشر مع الساكنة، والاعتماد على بعض الجمعيات، وقاطعوا مناظرة طنجة التي لم تفض إلى أية نتائج عملية. ومن جهة أخرى، أبان شباب الحراك في الريف عن قدرة كبيرة في إبداع أشكال احتجاجية مثيرة وغير مسبوقة على الأقل في المغرب، بقصد تفادي تدخل قوات الأمن لقمع الاحتجاج والاعتقال. وتتمثل أبرز هذه الأشكال الاحتجاجية، التي لا يقتصر المحتجون على التعبير من خلالها عن مواقفهم ومطالبهم، بل أظهروا أيضا الحسيمة باعتبارها إقليما محاصرا، في تنظيم مسيرات ووقفات داخل مياه البحر وعلى الشواطئ، وإطفاء الأضواء وقرع الأواني المنزلية من على السطوح. ومن بين التكتيكات التي اعتمدها شباب الحراك أيضا اختراق صفوف الجبهة المناهضة لهم، مثل استدراجهم لأحد الأشخاص المتهمين بالتعاون مع السلطات المحلية للتشويش على الحراك، وتسجيل مكالماته وإذاعتها على الانترنت. وقد كشفت هذه التسجيلات وجود محاولات لتجنيد بعض الشباب وإغرائهم بالمال لنسف الحراك أو على الأقل التشويش عليه.

تفاعل "الشتات الريفي" ومناعة الحراك من الاختراق

حظي الحراك الشعبي بالريف بدعم واسع من لدن أبناء المنطقة في الشتات لاسيما في الديار الأوروبية منذ انطلاقته الأولى، وذلك من خلال إنشاء لجان دعم وتنظيم المسيرات والوقفات في العديد من العواصم الأوروبية والتفاعل المباشر مع الحراك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أظهر هذا الحراك الارتباط الكبير لأبناء الريف في الشتات مع بلدهم، ولم تضعف سنوات الغربة الطويلة هذه العلاقة العاطفية العميقة. وبدون شك فقد عززت وسائل التواصل الاجتماعي هذا الارتباط وخففت إلى حد كبير الشعور بالاغتراب عن الوطن. لا يجد هذا التضامن أساسه فقط في عدالة مطالب الحراك، بل يستمد قوته أكثر من انتمائهم إلى هذه المنطقة الجغرافية وشعورهم بوحدة المصير، وهذا ما يفسر أيضا ضعف، وربما الأصح غياب، تفاعل المهاجرين المغاربة المنحدرين من مناطق أخرى مع هذا الحراك. وبالمقابل لاحظنا كيف افتقدت الحركة الاحتجاجية بجرادة لدعم كبير من أبناء المنطقة الذين يعيشون في أوروبا لاسيما في إسبانيا، ولعل سبب ذلك أن اللحمة القبلية كانت ضعيفة جدا في حراك جرادة.

ويشبه حراك الريف في هذا البعد مع الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني التي كان فيها البعد القبلي حاضرا بقوة في خطابات قادتها، ويمكن أن يلاحظ ذلك بسهولة بالعودة إلى مداخلاتهم المسجلة، حيث نجد تردد عبارات من قبيل: انتفاضة آيت باعمران، التاريخ الباعمراني، وتحية باعمرانية، والمرأة الباعمرانية وغيرها... بينما كان هذا البعد ضعيفا في خطاب قادة حراك جرادة الذين كانت ترد في خطاباتهم عبارات تحيل إلى الفضاء الحضري الذي يجمعهم من قبيل "أيها الجراديون والجراديات". ورغم أن هذا البعد في خطاب حراك جرادة كان أقرب إلى الحركات المدنية الحديثة، لكنه كان أيضا إحدى نقاط ضعفه، حيث افتقد إلى لحمة نفسية توحيده وتضمن استمراره لفترة أطول.

أعطت مساهمة أبناء الجالية الريفية للحراك بعدا عابرا للحدود من حيث الدعم والمساندة، ومنحه إشعاعا عالميا، لكنه ظل عصيا عن الاختراق من أي جهة أجنبية رغم وجود الإغراءات، وحافظ على مناعته رغم محاولات بعض النشطاء

تدويل الحراك الأمر الذي كان سيعقد الأزمة أكثر ويوصلها إلى النفق المسدود. ورغم ما أصبحت تتعرض لها الحركات الاجتماعية من اختراقات خارجية في عالم تسعى فيه الدول إلى الإضرار بالدول المنافسة لها وتعزيز نفوذها السياسي فيها، وقد عايشنا ذلك بوضوح خلال انتفضات "الربيع العربي"، ولا زالت بعض هذه التجارب تعاني من تبعات التدخل الخارجي بصرف النظر عما إذا كانت مقاصده نبيلة أم لا، فإن الحراك الشعبي بالريف لم يترك أي فرصة للاختراق سواء من القوى الخارجية، أو من بعض الأفكار التي يتبناها بعض أبناء المنطقة لاسيما في الشتات من قبيل الحكم الذاتي أو حتى الانفصال. كان قادة الحراك واعين بخطورة مثل هذا الاختراق، لذلك عملوا أولا على استبعاد بعض الأشخاص الذين تحوم حولهم شكوك تبني هذه الأفكار من مواقع القيادة، وثانيا استنكار بعض تصريحات أعضاء لجان الدعم في أوروبا ودعوتهم بجعل المطالب الاجتماعية والاقتصادية هي سقف الحراك، وثالثا التصريح في مناسبات كثيرة بتشبههم بالوحدة الترابية للمغرب واعتبار أعضاء جبهة البوليساريو مجرد مرتزقة...

وقد استطاع قادة الحراك امتصاص مشاعر التذمر العميقة لدى بعض الشباب الذين كانوا يطالبون أحيانا بشحن الحراك بشعارات قد توحى بمطالب انفصالية، في ظل حملات القمع والاعتقال التي كانت تقوم بها السلطات. وقد حذر الكثير من الغيورين السلطات المغربية من مغبة تكرار تجربة الصحراء، حيث ولدت الفكرة الانفصالية من رحم القمع وعدم الاعتراف بالآخر. ويعد رفض تنظيم مسيرة يوم 30 يوليو 2017 الذي يتزامن مع عيد العرش دليلا قاطعا على نضج الحراك وحصانته، رغم أن هذا الرفض جاء تلقائيا من نشطاء الحراك والمتعاطفين معه في ظل غياب القيادة التي توجد في السجن.

كما أن تعبير بعض الأكاديميين والمثقفين والصحفيين والحقوقيين المنحدرين من الريف - رغم قلتهم - على تأييدهم وتعاطفهم مع الحراك ساهم، ليس فقط في الدفاع عن مطالبه المشروعة، بل أيضا في تحصين الحراك من أي إمكانية لاختراقه.

خاتمة

يبدو من خلال هذا العرض التحليلي أن الحراك في الريف أقرب في مضمونه وشكله إلى الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني 2005-2008، ويمكن اعتباره نسخة متطورة له، كما يتقاطع أيضا في الكثير من المميزات مع انتفاضة الريف في 1958-1959 من حيث انخراط عموم سكان المنطقة.

يمكن استخلاص ثلاثة عوامل أساسية لقوة حراك الريف وقدرته على الاستمرار، ويمكن أن يتجدد في أي منطقة من المغرب وحتى خارجه إذا توفرت هذه العناصر الثلاثة والمتمثلة في: أولا، احتقان اجتماعي واقتصادي؛ وثانيا، الوعي بوجود ظلم جماعي وتاريخي مسنود بتضامن قبلي وأو جغرافي؛ وثالثا، ضعف الوسائط بين الشعب والدولة من أحزاب سياسية وجمعيات مدنية وأعيان تقليديين. إذا توفر هذا الثلاث فإن أي حدث مأساوي كفيل ليس فقط بتفجير الوضع، بل ستمنحه هذه العوامل القدرة على الامتداد والاستمرار لأطول فترة ممكنة. ويبدو أن المدن ذات الكثافة الأمازيغية هي المرشحة أكثر لمثل هذه الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية المحلية الطويلة الأمد.

وفي الأخير يُطرح تساؤل مهم حول المسار السياسي الذي سيسلكه قادة الحراك في الريف إذا حدث انفراج قريب. هل سيعيدون تجربة بعض قادة الحركة الاحتجاجية بسيدي إفني الذين انخرطوا في الانتخابات، ويترأس أحدهم الآن المجلس الجماعي، لكن يظل هذا الخيار مستبعدا بالنظر إلى مواقف وخطاب كل قادة الحراك التي عبروا عنها طيلة الحراك الشعبي. أم سينهجون خيارا ثالثا، أم سينسحبون من الحياة السياسية. في جميع الأحوال سواء انخرطوا في العمل السياسي أم واصلوا حياتهم العادية كما كانوا قبل انطلاق الحراك، فقد دخلوا التاريخ مبكرا، وصمودهم خلال الشهور الماضية داخل السجون وخارجها كفيل بأن يدخلهم سجل تاريخ الحركات الاحتجاجية، بل والتاريخ السياسي للمغرب. والأهم هو أن تنأى الدولة بنفسها عن نهج مقارنة انتقامية ضد هؤلاء الشباب في المستقبل، وأن تشرك كفاءات الريف ومثقفيه في إعادة الثقة بين الريف والسلطة المركزية.



السمات العامة للحراك في الريف

العربي الحفيظي

عضو السكرتارية الوطنية لاطاك المغرب

1- الوضع بمنطقة الحسيمة والريف عموما

وصل عدد سكان إقليم الحسيمة، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، إلى 399654 نسمة، تتوزع هذه الساكنة على 40 جماعة بينها خمس جماعات حضرية فقط وهي: الحسيمة، امزورن، بني بوعياش، تاركيست، أجدير. ويمثل سكان المجال الحضري ما مجموعه 127543 نسمة، وبذلك تشكل الساكنة الحضرية نسبة 31.91% من مجموع سكان الإقليم مقابل معدل وطني يساوي 60.03% حسب نتائج الإحصاء المشار إليه أعلاه. وهذا مؤشر أول على حجم التهميش الذي يعانيه الإقليم. لذلك نجد ضمن مطالب الحراك تعزيز الشبكة الطرقية بين مختلف مداخل إقليمي الحسيمة و الدريوش والإسراع ببناء الطريق السريع بين الحسيمة وتازة وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية مع المحافظة على البيئة وجمالية المنطقة والحد من جشع لوبيات الفساد.

يجب الإشارة، أيضا، إلى ان مؤشرات التغطية الصحية لسنة 2012⁽⁴⁵⁾ تؤكد ان عدد السكان لكل سرير يصل إلى 1218 بينما المعدل الوطني هو 1152، أما عدد السكان لكل طبيب فهو 3393 بينما المعدل الوطني هو 2883 وتبقى الإصابة بأمراض السرطان من أكبر المخاطر الصحية التي تهدد ساكنة الريف، حيث يمثل الريفيون المصابون بسرطان الأنف و الحنجرة، مثلا، 90% من الإصابات الوطنية⁽⁴⁶⁾ لذلك يطالب الحراك بإحداث مستشفى جامعي بإقليم الحسيمة، وإتمام أشغال المستشفى الإقليمي محمد الخامس وتوفير طاقم طبي في جميع التخصصات، مع وضع حد للفوضى والتسيب الذي يعيشه المستشفى واعتبار هذا المطلب مستعجلا، وتجهيز مركز تحاقن الدم بالآلات اللازمة وامداده بطاقم طبي متخصص، و بناء مستشفى خاص بالسرطان في القريب العاجل بكل مستلزماته وطاقمه الطبي، وهو أيضا مطلب استعجالي، والإسراع باستكمال أشغال مستشفى إمزورن وفتح تحقيق في الخروقات التي طالته، مع توفير طاقم طبي كفيل بتلبية الخدمات اللازمة بمستشفى تاركيست. ثم تعميم المستوصفات والخدمات الطبية على باقي مداشر وقرى إقليم الحسيمة والنواحي، مع تزويدها بمختلف الآلات الضرورية (إسعاف، راديو، أدوية) وكل الموارد البشرية الكفيلة لمباشرة العمل بها.

يمثل معدل نسبة الأميين بالمغرب، حسب البحث الوطني حول محو الأمية لسنة 2012، 28% أما بإقليم الحسيمة فتصل النسبة إلى 29.4 % علاوة على انتشار الانقطاع المدرسي بسبب غياب البنيات اللازمة (كما نرى على الرابط رفقته بجامعة شقران مثلا⁽⁴⁷⁾) وأيضا هناك استمرار للبناء المفكك الذي يحتوي على مادة الاميونت المضرة بالصحة، وأزيد من 750 قسم مشترك برسم الموسم الدراسي

⁴⁵ https://ar.wikipedia.org/wiki/الحسيمة#cite_note-D9.85.D8.B9.D8.B5-46

⁴⁶ <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9>

⁴⁷ <https://dalil-rif.com/permalink/17618.html>

2016/2015، وأحيانا يتم تجميع 6 مستويات في قسم واحد⁽⁴⁸⁾. لذلك كان التعليم حاضرا ضمن مطالب الحراك من خلال المطلب المتعلق بتوسيع شبكة المؤسسات التعليمية (الابتدائية، الاعدادية، التأهيلية) بكامل أسلاكها على امتداد الريف وهو المطلب الذي يدل على الحاجة إلى تغطية مختلف مناطق الريف بالمؤسسات التعليمية اللازمة وهو مطلب يساهم في تقليص الهدر والانقطاع عن الدراسة.

أما مطلب فتح مختلف التخصصات والشعب والمسالك التعليمية المعتمدة من قبل وزارة التربية الوطنية، مثل: التخصصات التقنية والعلمية، و الأقسام التحضيرية... فيسمح للتلميذات والتلاميذ بالدراسة دون حاجة إلى التنقل بعيدا عن مقر سكنهم.

أما النشاط الاقتصادي فيرتكز أساسا على الصيد البحري، حيث يشغل القطاع عمالة تقدر ب 7000 عامل، بينهم 3200 بحارا (1900 في وحدات الصيد الساحلي، و1300 في قوارب الصيد التقليدي). وقد بلغت كمية التفريغ في مينائي المدينة ما مجموعه 11 174 طنا، بقيمة 117.2 مليون درهم. ويعتبر ميناء الحسيمة خامس ميناء مغربي في حجم الإنتاج السمكي⁽⁴⁹⁾ و مطالب هذا القطاع ضمن حراك الريف لم يحظ بها أي قطاع آخر (7 مطالب ضمن 41 مطلباً في المحور المتعلق بالشق الاقتصادي أي 17% من هذه المطالب).

هذا ما يدل على مدى ارتباط الساكنة الأساسي بهذا القطاع وعلى التهميش الذي يعانيه الإقليم بسبب ضعف بنيتة الاقتصادية في مجالات الصناعة والفلاحة والخدمات مما ينعكس سلبا على وضع التشغيل.

نستطيع إظهار ذلك أيضا من خلال المطالب التي رفعها الحراك في مذكرته المطالبة حيث يطالب بجعل سهل النكور منطقة فلاحية لا منطقة إسمنتية تتسابق إليها لوبيات العقار، وتشجيع الفلاحين البسطاء وتقديم يد المساعدة لهم واستغلال مؤهلات المنطقة الفلاحية لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي. وعلى المستوى الصناعي يطالب الحراك بالإسراع في تنفيذ أشغال المنطقة الصناعية بتغانمين المخصصة للمهنيين

⁴⁸ <http://www.altpresse.com/permalink/13189.html>

⁴⁹ <http://www.altpresse.com/permalink/13189.html>

والحرفيين، والتشجيع على خلق معامل خاصة بتصبير السمك، وخلق معامل خاصة للصناعة الغذائية، عبر امتياز ضريبي في هذا المجال...

و مع ذلك فقد سجلت الحسيمة، بين 2007 و2012، نسبة 9.4% في ارتفاع مؤشر أثمان الاستهلاك، حسب المندوبية السامية للتخطيط (أي بمتوسط سنوي قدره 1.9%)، محتلة بذلك المرتبة الثانية على المستوى الوطني بعد الدار البيضاء، مما يجعلها إحدى المدن المغربية التي تعرف تضخما سريعا في كلفة المعيشة. هذا ما يجعلنا نفهم مطلب الحراك المتمثل في مراقبة أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وتخفيضها بما يتلاءم والقدرة الشرائية للمواطنين، ووضع حد للوبيات المحتكرة لتوزيع تلك المواد الغذائية وبخاصة في مجال سوق الخضار والفواكه.

أهم المكونات التي أدت إلى هذا الارتفاع هي السلع والخدمات (26%) والتعليم (18.4%). فنسب التضخم هذه، والتي لا تتناسب مع النشاط الاقتصادي للحسيمة مقارنة بالدار البيضاء، يمكن تفسيرها بعائدات المهاجرين من أبناء المنطقة، والتي تتأثر بانسداد أفق الهجرة وبالأزمة الاقتصادية في أوروبا، وهذا ما ينعكس على الوضع الحياتي والمعيشي لسكان هذه المنطقة.

مقابل هذا الوضع الهش على المستوى الصحي والتعليمي وعلى مستوى التشغيل... وعلى الرغم من انتظارات الساكنة القديمة والجديدة، فقد ظلت الفوضى في التدبير ونهب المنطقة مستمرين، لذلك طالب الحراك بالحفاظ على شواطئ الإقليم وعدم السماح بالتسيب والفوضى في تدبيرها، وإعادة النظر في المركب التجاري ميرادور ومعاينة المتورطين في كل الاختلالات (طريقة توزيع المحلات، طريقة بناء المركب وتصميمه..) والكف عن نزع الأراضي بمبرر المنفعة العامة، مع ضرورة فتح تحقيق نزيه في ملفات نزع الأراضي التي عرفها إقليم الحسيمة مع تعزيز آليات الرقابة عند تفعيل مسطرة النزع وتوفير ضمانات قانونية لمن سرت عليهم هذه المسطرة، والتوقف عن مصادرة الأراضي السلالية بالريف وإرجاع ما تم سلبه منها. يتضح إذن مدى النهب الذي تتعرض له المنطقة لصالح أصحاب الأموال وعلى حساب فقراء المنطقة.

أما مشاريع الدولة التي أطلقت سنة 2015 لتمتد إلى سنة 2019 في إطار "الحسيمة منارة المتوسط" بغلاف مالي بقيمة 6,515 مليار درهم، والتي تضمنت خمسة محاور (التأهيل الترابي، النهوض بالمجال الاجتماعي، حماية البيئة وتدابير المخاطر، تقوية البنيات التحتية وتأهيل المجال الديني)، فقد جاءت إثر خطاب رسمي بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة سنة 2004. إحدى عشرة سنة لتفعيل توصيات !!! فكّم من الوقت سنحتاج لإنجازها؟؟؟ بالفعل شاب تلك المشاريع (والتي أخذ منها الحراك العديد من مطالبه مع تكييفها) الكثير من التماطل وربما التراجع والإلغاء بسبب ضعف الميزانية التي أصبحت تعرف اقتطاعات متواصلة لتلبية الحاجيات اللازمة لتسديد كلفة الديون، وهذه الكلفة ما انفكت تتعاظم بتعاظم الديون العمومية. وتحت ضغط الحراك اضطرت الدولة للاعتراف بالتأخر الحاصل، وبأمر من فوق، تشكلت لجنة للتفتيش خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم السبت 24 يونيو 2017، ضمت للجنة كبار موظفي المفتشية العامة لوزارة الداخلية والمفتشية العامة لوزارة المالية، للنظر في عشر المشاريع المبرمجة في إطار برنامج "الحسيمة منارة المتوسط"، خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2016.

لنا اليقين أن اللجنة لن تجيب على ما هو أساسي، ولن تقول بأن سبب تخلف بنيات الصحة والتعليم وارتفاع نسبة البطالة راجع بالأساس إلى السياسات الليبرالية المرتكزة أساسا على ضبط التوازنات المالية، بتوجيه من المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وذلك على حساب الحاجيات الأساسية لسكان البلد. فالصحة في تدهور، وقد تعمق الوضع منذ صدور مرسوم مارس 99 الذي جعل منها خدمة مقابل الأداء. نفس الشيء بالنسبة للتعليم، خصوصا منذ صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999، الذي فتح الباب للخواص للاستثمار في قطاع التعليم، حيث ادارت الدولة ظهرها تاركة المواطنين وجها لوجه مع مستثمرين جشعين. بالطبع لن تكون جهود اللجنة خاوية الوفاض ستجد كبش فداء للتضحية به وتحمله مسؤولية الهجوم العنيف والمتواصل على قوت الفقراء وحياتهم.

ولولا الحراك لكانت تلك المشاريع أو جلها ضمن ذكريات أهالي المدينة كما حدث مع مشاريع مماثلة في العديد من الجهات، وهي مشاريع غالبا ما يتم الإعلان عنها

دون تنفيذها والاكتفاء بالدعاية لها تلميعاً لصورة الحكام الفعليين، ودفع الناس الى الاعتقاد أن هناك أيادي خفية تعرقل وتقبر المشاريع.

جاءت مطالب حراك الريف دقيقة وشاملة تستجيب لحاجيات المقصيين والمهمشين، ويتداخل فيها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والنسائي والبيئي، وحتى النقابي (إيجاد حل لعمال الميناء غير المنضوين تحت أي هيئة (الحمالة..) وحمايتهم من الناحية القانونية (التغطية الصحية الإجبارية، التقاعد). وفي نفس الوقت تمثل تلك المطالب طموح كل الطبقات الاجتماعية، وهكذا نقف مثلاً على مطلب بناء جامعة متكاملة التخصصات، الذي يعكس ارادة كافة أبناء الريف خاصة الطالبات، اللواتي يجدن صعوبات ذات طابع ثقافي، والفقراء الذين تعوزهم الحاجة، عندما يتعلق الامر بالتنقل والإقامة بمدن أخرى لمواصلة التعليم العالي.. نقف كذلك على مطلب بإقامة معامل خاصة لتصيير السمك، عبر منح امتياز ضريبي في هذا المجال ومطلب الإعفاء أو الامتياز الضريبي للمقاولات الصغرى والذاتية، غير أن هذين النموذجين لا يمثلان مطالب عموم ساكنة الريف المتعطشة للحرية والكرامة والمستشفى والمدرسة.

إن مطلب الاعفاء الضريبي يستجيب لرغبات البورجوازية الصاعدة الريفية أكثر من استجابته لعموم المواطنين والمواطنات، كما أنه يتنافى مع مطالب الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل فرض تلك الضرائب على الأغنياء لاقتطاع جزء من فائض القيمة لصالح الفقراء. باختصار يمثل تداخل المطالب هذا أحد أوجه ضعف تلك الحركة العظيمة في اقدامها وصمودها وشجاعتها. شكلت مطالب الحراك موضوع اجماع ساكنة المنطقة، لكن في نفس الوقت يشكل الإجماع المذكور أحد أوجه ضعفها لأن الأغنياء لن يذهبوا بالمعركة حتى النهاية، وفي الحالات الحرجة سيتخلون عن فقراء الريف.

لم يكن حراك الريف سحابة صيف في سماء صافية، فمدينة الحسيمة عانت، خلال تاريخها المعاصر، مثل باقي مناطق الريف، من تهميش اقتصادي واجتماعي متعدد، لذلك فهي بؤرة احتجاج كامن أو متفجر (انتفاضة الريف 1958-1959 وانتفاضة 1984) ينتج عن هذا الواقع شعور لدى معظم الساكنة بتهميش منطقتهم والانتقام

منها وقد يصل هذا الإحساس حد الرغبة في الانفصال. يرتكز هذا الشعور على التجانس العرقي الذي يجعل من تهميش المنطقة تهميشا لريافة، أغنياء وفقراء، نساء ورجالا. شعور سمته الأساسية عزة النفس المرتكزة على إرث تاريخي في مقاومة باسلة للمستعمر الاسباني والفرنسي والإعلان عن تأسيس جمهورية الريف ما بين 1921 و1926 من القرن الماضي بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي، ويتجلى تأثير هذا الارث في رفع علم هذه الجمهورية دون سواه خلال الوقفات والمسيرات الاحتجاجية و ترديد شعارات مستعارة من أقوال محمد بن عبد الكريم الخطابي، فضلا عن فشل الدولة في تنظيم مسيرات مضادة بالحسيمة والريف عموما.

جاءت حركة 20 فبراير المجيدة على إيقاع مد جماهيري عارم بكامل المنطقة المغاربية والعربية استطاع الاطاحة ببعض رموز الديكتاتورية في المنطقة، بنعلي بتونس وحسني مبارك بمصر، لذلك كانت 20 فبراير قوية ومقدامة بشبابها وشاباتها وعموم المشاركين والمشاركات فيها على امتداد التراب المغربي. أبدعت المشاركات والمشاركين في المسيرات والاشكال الاحتجاجية، وفوق كل ذلك، تغلب الناس على الخوف وأصبحت الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية على رأس المطالب في كل شكل نضالي وفي كل الأماكن. لذلك كان من الصعب العودة إلى ما قبل 20 فبراير، رغم أن كل الاحتجاجات كانت مشتتة، عفوية وبدون تنظيم، ورغم تمكن الدولة من الالتفاف على مطالبها بتقديم تنازلات سطحية دون المساس بجوهر السلطة.

كانت الحسيمة والريف عموما في قلب هذا البركان. وما يزيد من حنق الريفيين والريفيات هو مقتل خمسة شبان حرقا، بوكالة بنكية يوم 20 فبراير، والذين طمست نتائج التحقيق بشأن الأسباب الحقيقية لمقتلهم لحد الآن. لذلك لا يزال مطلب الكشف عن الحقيقة حاضرا وهذا ما نجده ضمن مطالب الحراك: الكشف عن حقيقة ملف الشهداء الخمسة في البنك الشعبي خلال أحداث 20 فبراير 2011.

لم يكن مقتل بائع السمك، الشاب محسن فكري، يوم 28 أكتوبر 2016 سوى السبب المباشر الذي أذكى من جديد كل الآلام والأحقاد وإحياء الشعور بالإهانة، وأن حياة الناس وكرامتهم لا تساوي شيئا أمام عبث واستخفاف السلطة والمسؤولين. من

الواضح أن الشعور بالإهانة والاستخفاف بحياة الناس يتساوى فيه أهل الريف مع كافة المغاربة، فقبل مقتل محسن فكري ماتت فدوى العروي و مي فتيحة، وبعد مقتله مات غازي خلادة و غيرهم لأسباب تتعلق بالإهانة و الاستخفاف، ومع ذلك لم تنفجر احتجاجات شعبية واسعة بمناطق الضحايا. لكن بمنطقة الريف، اجتمعت كل الشروط المشار إليها أعلاه لينفجر الحراك، هذه المرة، قويا مدويا، ولا شك أنه يمثل، لحد الآن، (إلى جانب جرادة)، أهم حركة جماهيرية بعد 20 فبراير. فما هي مميزات هذا الحراك؟

2- مميزات الحراك الشعبي بالريف

2-1 قوة الحراك:

2-1-1- مشاركة جماهيرية واسعة ممتدة في الزمان والمكان.

بدأ حراك الريف بوقفة احتجاجية ليلة مقتل محسن فكري يوم 28 أكتوبر 2016، وخلال هذه الوقفة برزت وجوه شابة لم تكن معروفة من قبل بانتماء سياسي أو حزبي، تحاور الشباب مع السلطات المحلية وتشكلت لجنة لمتابعة قضية الشهيد ونجحت في حشد قطاعات من خريجي الجامعات و المعطلين وفئات اجتماعية متدمرة من الفقر والبطالة وغياب البنيات التحتية مثل الطرق المعبدة والمستشفيات والجامعات، و في تنظيم عدة مسيرات، و سرعان ما تطورت إلى لجنة الحراك الشعبي بالريف وتمكنت من بناء ملف مطلبى يتضمن مطالب اقتصادية و ثقافية واجتماعية و بيئية.

تتميز هذه المطالب بشموليتها وبكونها مباشرة، ملموسة، وتمثل حاجيات السكان وتطلعهم لحياة كريمة. في الواقع، هي مطالب سياسية لأنها موجهة للملك، ولأن تحقيقها يتطلب القطع مع مجمل السياسات الليبرالية وتفضيل الاستثمار والأرباح على حياة ملايين البشر.

بفضل وضوح مطالب الحراك وطريقة بناء الملف المطلبي المتمثلة في النقاشات العامة في بنيات تحتية ديمقراطية، ومشاركة لجن الأحياء، بفضل سلمية الاحتجاجات، فضلا عن العوامل المشار إليها أعلاه، انخرطت جماهير واسعة، حتى المترددة منها، في المسيرات الشعبية بالحسيمة وبالريف عموما، وتمكنت من مواصلة نضالها على ما يزيد من سنة، ولم يتوقف النضال، رغم تدخل آلة القمع وفرض ما يشبه حالة حصار على المدينة، وخفوت التضامن على المستوى الوطني. والأكد أن الدولة لن تتمكن بعد هذه التجربة الطويلة والغنية بالدروس من هزم إرادة الريفيين، حتى وإن تمكنت بقوانينها ووسائل دعايتها وجوقتها ومحاكماتها وسجونها من إيقاف الحراك، لأن الجزء الهام من دوافعه لا يزال على جدول الأعمال.

2-1-2- قيادة محترمة

بمقتل بائع السمك، محسن فكري، انبثقت قيادة شابة لقيادة الحراك، وسطع نجم ناصر الزفزافي ومحمد جلول وسليمة الزباني(سليلا) وآخرين. تمكن الزفزافي بكاريزمته، وجلول بإرادته وعزمه، وسليلا بنبرتها الحازمة وصوتها الصادح، من اكتساب احترام منطقة بأكملها. وخلال بضعة أشهر تحول شباب مغمورون إلى قادة ميدانيين.

التسيير الديمقراطي للمعارك والاحترام النضالي للقادة والثقة بهم، شروط لا غنى عنها لإنجاح المعارك النضالية. نتذكر كيف كانت أشرطة الزفزافي مادة إعلامية في بيوت ومقاهي الريف، وكيف يستجيب الريفيون والريفات لنداءاته، وحتى عندما تدخل بأحد مساجد الحسيمة بعد هجوم الفقيه على الحراك وقادته، لم ينتقده السكان ولم يتخلوا عنه، فقد تفاعل معه المصلون وانسحب جزء هام من المسجد.

شكل هذا التلاقي بين القيادة الديمقراطية وثقة الجماهير فيها ووضوح المطالب ومساهمة السكان في اعدادها أحد أهم عناصر نجاح الحراك واستمراره.

2-1-3- مكانة النساء في الحراك الاجتماعي.

لا تقتصر مشاركة النساء على تلك الوجوه البارزة بحراك الريف كسليمة الزباني، نوال بنعيسى، ياسمينه الفارسي وغيرهن، ولا على المثقفات والجامعيات والمتعلقات

بل تمثلت في خروجهن بكثافة للمساهمة في إنجاح الحراك. ، ويمكن اكتشاف ذلك بسهولة من خلال صور وفيديوهات المسيرات⁵⁰ التي نظمتها النساء كمسيرة يوم الأربعاء 08 مارس، حيث قررت نساء الحسيمة النضال بطريقتهن، للاحتجاج ضد الاستغلال والتهميش والحكرة وقد نجحت المسيرة واستطاعت تجميع آلاف النساء رغم محاولات الدولة بث البلبلة والشغب بدس جمهور كروي في المسيرة، الشيء الذي لم يزد سوى في تقوية عزم النساء واراדתهن الكفاحية. نظمت النساء أيضا مسيرة يوم الأحد 04 يونيو 2017 تضامنا مع حراك الريف و المعتقلين. كما شاركن في مسيرات عديدة جنبا إلى جنب مع الرجال وكانت مشاركتهن وازنة، من أهمها تلك التي تم تنظيمها يوم 20 يوليوز 2017 والتي عرفت تدخلات عنيفة للقوى القمعية حيث لعبت النساء أدوارا متعددة سواء في التنظيم، القيادة، أو مد المصابين بالماء والبصل.

حطمت مشاركة النساء الواسعة تلك الصورة النمطية عن كون الريف منطقة محافظة، من الصعب مشاركة نسائها في النضال. إن لخروجهن ما يبرره. لم تخرج نساء الحسيمة للنضال لاقتسام مقاعد برلمانية أو لإقرار مساواة على الأوراق كما هو حال جل الحركة النسائية. لقد خرجن، عاطلات وربات بيوت وفلاحات وعاملات، لأن الحدث كان تاريخيا ومقنعا والنساء عادة لا تخلفن المواعيد التاريخية الكبرى كما هو حال نساء باريس خلال ثورة 1789 أو نساء بتروغراد اللواتي خرجن للنضال خلال الثورة الروسية سنة 1917. للنساء الفقيرات والمهمشات مشاغل يومية كثيرة وثقافة ذكورية تجثم على صدورهن، لذلك ليس لهن وقت لتضييعه، لا يخرجن الا إذا كانت الاحداث كبيرة ومؤثرة وهذا بالضبط ما وقع بالريف.

⁵⁰ <https://www.youtube.com/watch?v=f5NPtexPILY>

<https://www.youtube.com/watch?v=Lsk-9mvyp8s>

<https://www.hespress.com/regions/352795.html>

2-1-4 التضامن الداخلي ودور المهاجرين بأوروبا في الحراك

أشعل حراك الريف من جديد لهيب الاحتجاجات الشعبية بمختلف المدن المغربية وخرجت جماهير الكادحين، على امتداد البلد، تردد من جديد شعار الحرية، الكرامة والعدالة الاجتماعية معلنة تضامنها مع ساكنة الريف أو مطالبة بتحقيق مطالبها المحلية. لقد قطع هذا التضامن الطريق على الدولة وجوقتها الذين حاولوا تجريم الحراك والصاق تهم الانفصال به. ويوم الأحد 28 ماي 2017 خرجت 53 مدينة وبلدة للتضامن علاوة على عشرات الوقفات التضامنية بمختلف المدن وتشكلت في أبريل 2017 لجنة وطنية لدعم حراك الريف كما تم تنظيم مسيرة وطنية بالرباط يوم الأحد 11 يونيو 2017 شارك فيها عشرات الآلاف وكذلك مسيرات ووقفات احتجاجية يوم 20 يونيو 2017 بمختلف الأقاليم المغربية تخليدا لذكرى انتفاضة 20 يونيو 1981 مطالبة برفع العسكرة عن الريف بدعوة من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. كما شارك العديد من المناضلات والمناضلين بمسيرة يوم 20 يوليوز 2017 بالحسيمة التي خلفت استشهاد عماد العتابي. لم تنجح إذن، كل محاولات النظام في طمس حركة 20 فبراير وقبر مطالبها واتضح أن كل تنازلاته الشكلية ومناوراته وقمعه لم تقم سوى بتأجيل انفجار الغضب الشعبي. كما تنكشف من جديد أزمة تنظيم وقيادة الحركة الجماهيرية المقدمة والراغبة في تحسين مستوى حياة ملايين البشر، ويتأكد أن الحركة العفوية والمشتتة لا يمكن أن تنصر على دولة منظمة تنزل بكامل ترسانتها الايديولوجية، الدينية والاعلامية، وأجهزتها القمعية لمحاصرة أنصار الحرية.

اما أبناء الريف بالمهجر، فقد عبروا عن تضامن رائع ومنقطع النظير مع أبناء منطقتهم ولعبوا بذلك دورا كبيرا في التعريف بمنطقتهم ومشاكلها ومطالبها لدى الرأي العام الأوروبي، كما ساهموا إلى حد كبير في استمرار الحراك ودعمه⁵¹. ينم هذا التضامن الواسع عن ذاك الإحساس الذي يتقاسمه كل أبناء الريف بكونهم عرضة للتمييز والاقصاء وانتقام الدولة. وهكذا تشكلت العديد من اللجن المحلية بالمدن الاوروبية لدعم الحراك، والتي اجتمعت باسبانيا لتشكيل التنسيقية الأوروبية لدعم حراك الريف

⁵¹احتجاجات الحسيمة ترفع من تحويلات الريفيين الى اهلهم ب 23%

<http://www.alousboue.com/35157>:

بهدف" الترافع حول "ملف الريف (الملف المطلي للحراك الشعبي بالأساس) وخصوصا في جانبه الحقوقي والثقافي، لدى المنظمات الدولية والأممية والدول الكبرى في العالم، وتمثيل الشعب الريفي ميدانيا بجميع أقطار العالم"⁵² حسب هذه التنسيقية. و تم تنظيم الوقفات و المسيرات التضامنية بالعديد من مدن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، نذكر منها تلك التي دعت لها لجنة التضامن مع الريف في بلاد الباسك لأجل حشد أهالي الريف و المهاجرين المغاربة ، وكل المناضلين المناصرين للحرية قصد المشاركة المكثفة في المسيرة الاحتجاجية ليوم الجمعة 02 يونيو لفرض إلغاء مذكرة المتابعة بحق المعتقلين، وبهدف الاستمرار النوعي والكمي في الحراك الشعبي بالريف. كما خرجت حشود غفيرة من الجالية الريفية للتظاهر بمدينة روتردام، يوم الأحد 04 يونيو 2017، للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي الحراك ووقف المتابعات وتحقيق المطالب. و يوم السبت 17 يونيو 2017 جابت مسيرة شارك فيها مئات، شوارع مدينة أمستردام، طالب خلالها المتظاهرون بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف والقضاء على الفساد، ثم مسيرة ستراسبورغ... الخ وأصدرت التنسيقية الأوربية لدعم حراك الريف نداء الى كل أهالي الريف و كل الأحرار لتنظيم قوافل التضامن مع عائلات المعتقلين وذويهم في الريف، تفعيلا لخلاصات بيان صادر عن التنسيقية يوم 24 يونيو 2017، وللمشاركة في مسيرة يوم 20 يوليوز 2017، على أن تنطلق هذه القوافل في اتجاه الحسيمة بداية من 15 يوليوز. كما أطلقت الجالية الريفية حملة تضامن واسعة مع ساكنة الريف بكتابة رسائل مختلفة على ظهر أوراق نقدية تضمنت أسماء المعتقلين وشعارات تروم إطلاق سراحهم وناشدت التنسيقية الأوربية الداعمة لحراك الريف أبناء الجالية الريفية بسحب أرصدها من البنوك المغربية، ومن مغاربة المهجر غير الريفيين من رفض قمع الدولة للريفيين واحتج على ذلك بحرق جواز سفره وعدم الاعتراف الصريح بالملكية والمطالبة بالجمهورية، وهو حال إحدى العائلات المغربية بإيطاليا⁵³. ومن المؤسف أن يتراجع الدعم الوطني للحراك وأن تظهر خلافات داخل التنسيقية أدت إلى انسحاب بعض اللجن الأوربية كما يشير إلى ذلك البيان الصادر عن لجنة الحراك الشعبي الريفي بدوسلدورف الصادر بتاريخ 2017/09/03. لقد شكل هذان

⁵² انظر بيان عن لجنة الحراك الشعبي الريفي بدوسلدورف بتاريخ 03/09/2017 على صفحة فيسبوك " اريف

اينو": <https://www.facebook.com/arifino45/posts/1719574308338448>

⁵³ فيديو يسجل اقوال عائلة مغربية وحرقتها لجوازات سفرها.

<https://www.youtube.com/watch?v=Z1VJQu7-uxU>

العنصران دعامة قوية لحراك الريف، لذلك فضعفهما سينعكس سلباً على هذا الحراك.

2-1-5- عدم الثقة في ممثلي النظام وفي أحزابه

رغم أن مطالب الحراك كانت اجتماعية واقتصادية وثقافية، إلا أنها كانت سياسية بامتياز، فبرفض أهل الريف التفاوض مع ممثلي الحكومة ومطالبتهم، بدلاً من ذلك، بالحوار مع ممثل للملك، إنما يكشفون حقيقة أن لا سلطة في البلاد إلا سلطة الملك، أي أن شعارات الديمقراطية، التي تتغنى بها الدولة، بما تعنيه من تعدد حزبي وانتخابات و تداول على السلطة الخ ، ليست سوى شعارات زائفة، و لهذا السبب فالمواجهة مفتوحة و مباشرة مع الملكية . بهذا المعنى فمطالب الريف أكثر تجذرا من مطالب حركة 20 فبراير المطالبة بإصلاح النظام السياسي دون الدخول في مواجهة مباشرة مع الملكية. هذا ما ظل يخشاه النظام، الذي عمل جاهداً، ولعقود، لإقناع عموم المواطنين والمواطنين بجدوى ديموقراطيته التي تجعل من مؤسسات كالحكومة والبرلمان مجرد واجهة لإخفاء حقيقة من يملك السلطة الفعلية بالبلد. لم تأت مواقف أهل الريف من فراغ، فطيلة سنوات عديدة أعطت السلطات وعودا كثيرة لربح الوقت ولجم الاحتجاجات، واتضح أن الحاكم والامر الفعلي هو الملك. لذلك لن يخطئ أي مجد في توجيه مطالبه إلى المعني الحقيقي بها، خاصة عندما تكون تلك المطالب من حجم مطالب الريف. فمن يستطيع إلغاء ظهير العسكرية غير الملك؟ ومن يستطيع أخذ القرار للاستجابة إلى مطالب الريف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية؟ الم يكن تدخل الملك إبان 20 فبراير حاسماً، فأسكت النقابات بإرسال مستشاره "المعتصم" للتفاوض معهم؟ .. وقرر إجراء "تعديل" الدستور وتشغيل الآلاف من المعطلين... الخ. هل تصدر الحكومة أو البرلمان هكذا قرارات؟. أم الملك وحده من يمكنه اتخاذها؟. إن الريفيين والريفيات بمطالبتهم الحوار مع ممثلي الملك إنما يكشفون باللمس وفي العلن طبيعة نظام الحكم بالبلاد: حكم فردي مطلق، يعود فيه اتخاذ القرارات الأساسية للمؤسسة الملكية.

وقد شكل هذا العنصر أحد نقاط القوة للحراك الذي استعصى عن التطويع أو الالتفاف على مطالبه بالوعود الكاذبة واللقاءات الماراطونية الفارغة. بعد فشل سياسة الاحتواء، انكشف وجه الدولة الحقيقي عندما كشرت عن أنيابها وحركت ترسانتها الضامنة لحمايتها: المساجد، القمع، الاعتقالات، المحاكم والسجون. وليس غريبا أن يكون انتقام الدولة شرسا وعدوانيا، وأن يتجاوز عدد المتابعين أكثر من 400، وهو رقم يفوق عدد المتابعين وطنيا اثناء حراك 20 فبراير خلال سنته الأولى.

مع حراك الريف، أصبحت عبارة "الدكاكين السياسية" مشهورة كنار على علم. لقد عبر قادة الريف، وخصوصا الزفازي عن رفضهم لتدخل من نعتهم هذا الأخير بمحترفي السياسة، كما رفضوا تدخل الأحزاب يمينا ويسارا، ما يدل على فقدان المواطنين للثقة في الأحزاب التي جربوها في المجالس المنتخبة بالنسبة لأحزاب اليمين أو الجمعيات التنموية بالنسبة لبعض اليساريين، وفي كلتا الحالتين، استنتج القادة الجدد للحراك تعفن تلك الاطارات وميل ممارسيها إلى تغليب مصالحهم الضيقة والخاصة على مصلحة المواطنين والمنطقة.

2-2 حدود الحراك:

2-2-1 سطحية نقد النظام السياسي

على الرغم من رفض الحوار مع ممثلي الحكومة وتوجيه الخطاب مباشرة إلى الملك إلا أن مطالب الحراك تعكس وعيا سياسيا سطحيًا في نقدها للنظام الاجتماعي والسياسي بالبلاد ويمكن استنتاج ذلك من خلال نقطتين أساسيتين.

♦ **طبيعة المطالب،** فهي مطالب تمثل عامة ريادة بغض النظر عن انتماهم الطبقي، وكما أشرت سابقا فهي تتضمن مطالب الفئات الشعبية الفقيرة (تحسين خدمات الصحة والتعليم والمطالب الثقافية والترفيهية...) كما أنها تتضمن مطالب الإغفاء الضريبي للمقاولات... وهذا المطلب لا يمثل سوى مصالح أصحاب الأموال الريفيين (مافيا العقار، تجار المخدرات...) الراغبين في الاستثمار بالمنطقة، والذين تهددهم مزاحمة كبار الرأسماليين من المغرب أو خارجه، ولأسباب قومية يرون أنهم

المؤهلون للاستثمار بالريف. إن تداخل المطالب هذا يحد من الحراك ولا يمكن أن يجعل منه بأي حال نموذجا لتجربة تنير طريق المضطهدين. تذكرنا تلك المطالب من حيث إجماع السكان عليها بحركات التحرر الوطني ضد المستعمر، وهي حركات في مجملها كانت تمثل بورجوازيات محلية أكثر من تمثيلها للفقراء والمهمشين وعموم المضطهدين (بغض النظر عن الانتماء الاجتماعي لقادتها)، تركز على محاربة الأجنبي من أجل الحصول على الإجماع. وإن كان هذا يشكل نقطة قوة، لأنه يعمل على استجابة الجميع لنداء الحراك، لكنه يشكل في الوقت نفسه، نقطة ضعف في حالة اشتداد الصراع وما سينتج عنه بالتأكيد من فرز طبقي. إن بؤادر هذا التقييم بدأت تلوح في الأفق. فبعد تدخل الدولة، بطرقها القمعية والاحتوائية، انعكس ذلك على التنسيقية الأوربية لدعم الحراك بالانقسام بين المحسوبين على الياس العماري والمعارضين له، كما بدأت لجن محلية بالانسحاب من التنسيقية⁵⁴.

♦ استبعاد أي نقد للسياسات الليبرالية في مجملها، تمثل السياسات الليبرالية جوهر الهجوم على مصالح المواطنين والمواطنين الفقراء، وقد اشتدت هذه السياسات وتعمقت منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بتنفيذ المغرب لتوصيات المؤسسات المالية المانحة للقروض، واشتد هذا الوضع مع ارتفاع مديونية المغرب وتوقيعه على اتفاقيات تجارية غير متكافئة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. فخدمة الديون تقتضي تخصيص جزء من الميزانية لهذا الغرض، وهذا يعني تخفيض الميزانية العامة مما ينعكس سلبا على مجمل القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم. كما أن الاتفاقيات التجارية تتسبب في إغراق بلادنا بالمنتجات الصناعية والفلاحية القادمة من بلدان الشمال، وهذا ما يقضي على الزراعة المعاشية وعلى المقاولات المغربية وما ينتج عن ذلك من ازدياد في أعداد المهمشين والعاطلين. ففي الوقت الذي نلمس فيه حدة انتقاد قادة الحراك للمسؤولين ولفسادهم، بدءا بالمسؤولين المحليين ووصولاً إلى الوزراء والحكومة عموماً، ولا يستثنى من هذا النقد سوى الملك، لم نجد أي إشارة لجوهر المشكل والمتمثل في تطبيق سياسات ليبرالية مملاة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وتنفيذها مختلف أجهزة الدولة،

⁵⁴مرجع سابق

بتعاون قائم على المصلحة بين الرأسمال العالمي والرأسمال الكبير المحلي. فبتطبيق هذه السياسات الليبرالية، تظل أوضاع المواطنين والمواطنين متفاقمة مهما كانت جدية المسؤولين واستقامتهم، لذلك نلاحظ تراجع الخدمات العمومية حتى في الدول الأوروبية نفسها بسبب هذه السياسات وتحول بلدان أوروبية كالليونان إلى ما يشبه دولة من "العالم الثالث".

إن خلط المطالب والتعبير عن كافة الطبقات الاجتماعية وعدم التوجه نحو نقد واضح للسياسات الليبرالية وبالتالي النظام الاجتماعي بمجمله، يجعل من قادة حراك الريف ما يشبه "قادة وطنيين" يركزون على الريف دون سواه ولم يسعوا بجذ إلى لعب أي دور في التأثير على باقي مناطق المغرب وتحفيزها للنضال في معركة شاملة ضد الاستبداد ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، خاصة أن الزفرافي حظي بتقدير واحترام الشبيبة المناضلة على امتداد البلد. وبدلاً من لعب دور الموحد تم اللجوء في بعض الأحيان إلى استعمال خطاب عرقي انغلاقي بالتضخيم من مسألة الهوية الأمازيغية.

2-2-2 الحراك، الأحزاب، اليساريون العدل والاحسان

2-2-2-1 أحزاب البرلمان

يدل تأسيس حزب البام وحصوله على نتائج انتخابية هامة خصوصاً في منطقة الريف خلال 2011 و2016 على فقدان أحزاب الدولة للمصداقية الشعبية وأقول نجمها، لذلك سعى النظام إلى خلق فريق ليبرالي إداري (البام) للعب دور الوساطة المجتمعية كحزب "حداثي" في وجه حزب العدالة والتنمية الإسلامي، غير أن عجزه عن إيقاف حراك الريف وبروز "حركة ضمير" وتلويح الياس العماري بالاستقالة، علامات على بحث المخزن عن بديل آخر. أما حزب العدالة والتنمية فقد اصطف إلى جانب النظام و دعا زعيمه، بنكيران، يوم 30 أكتوبر 2016، أعضاء حزبه والمتعاطفين معه إلى عدم الاستجابة لأي احتجاج بخصوص حادث مقتل "سماك" الحسيمة. ولم يشارك أعضاء الحزب و أنصاره في مسيرات التضامن مع الحراك. باقي أحزاب البرلمان الأخرى فاقدة للشرعية، فقد جربتها جماهير الكادحين في

الانتخابات واكتشفت في كل مرة أنها جماعات من الانتهازيين لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة، غير أن ما عمق الهوة مع "الدكاكين السياسية" حسب تعبير الزفزافي، هو تلك التصريحات "اللامسؤولة لممثلي الأحزاب الستة في الائتلاف الحكومي تجاه حراك الريف" والتي اتهموا فيها مترعمي الاحتجاجات بالانفصال وتلقي الدعم الخارجي.

2-2-2-2 دور اليسار

♦ فيدرالية اليسار

في أكثر من مناسبة عبرت فيدرالية اليسار الديمقراطي سواء عبر تصريحات قادتها ، أو بياناتها، أو مبادرات ممثليها في البرلمان عن تضامنها المطلق مع الحراك الاجتماعي السلمي لسكانة الريف ، كما طالبت الحكومة "بإعادة الاعتبار لمنطقة الريف و التحلي بالحكمة والجدية في التعامل مع مطالب الساكنة" وساهمت بشكل فعال ، منذ أبريل 2017، في تأسيس اللجنة الوطنية لدعم حراك الريف رافضة العمل إلى جانب العدل و الاحسان الاسلامية على خلفية انسحاب هذه الأخيرة من حركة 20 فبراير في منتصف الطريق، عكس بعض تيارات اليسار الجذري التي لا تضع شرط إقصاء هذه الجماعة ، لذلك نجدها تشغل معها جنباً الى جنب في العديد من اللجن المحلية الداعمة للحراك.

يشكل موقف فيدرالية اليسار هذا، أحد أسباب إضعاف الحراك فهي من جهة عاجزة عن خلق دينامية واسعة للدعم ولا أدل على ذلك مشاركتها الضعيفة في أهم المحطات كالمسيرة الوطنية بالرباط يوم 11 يونيو 2017 التي هيمن عليها وجود العدل والاحسان أو مسيرة الحسيمة يوم 20 يوليوز 2017 حيث كان وجود الفيدرالية ضعيفا ولم تتمكن من تنظيم قافلة وطنية وازنة، ومن جهة أخرى تسبب هذا الموقف في خلق نقاش عقيم داخل لجان الدعم المحلية بين فيدرالية اليسار من جهة واليسار الجذري والعدل والاحسان من جهة أخرى بخصوص العمل إلى جانب العدل والإحسان من عدمه، انتهى بانسحاب الفيدرالية من لجان الدعم. لقد جرت مضايقات و اعتقالات في صفوف مناضلي الفيدرالية في العديد من المدن المغربية

(تاويرت، جرادة، وجدة، بركان، طنجة، تمارة، تارودانت...) إثر مشاركتهم في الوقفات الاحتجاجية وكل الأشكال التضامنية مع الحراك الشعبي في الريف ليوم السبت 28 أكتوبر، وزاد من صعوبة التضامن الحصار المضروب على مدينة الحسيمة وفصلها عن باقي مناطق المغرب (يتعرض كل زائر للحسيمة للتفتيش و المساءلة وربما الاعتقال)، غير أن الضعف الذاتي وفقدان الجدية في العمل كلها عوامل ساهمت في ذبول أشكال الدعم لأهالي الريف. وبخصوص مشاركة الفيدرالية في مسيرة 20 يوليوز قال عبد السلام العزيز، منسق فيدرالية اليسار الديمقراطي، عشية تنظيم هذه المسيرة "إن الأمناء العامين للأحزاب الثلاثة المشكلة للفيدرالية سيجتمعون مساء اليوم وسيعلنون عن موقف موحد، مؤكداً أن هذا الموقف سيؤكد "على حق المغاربة في التظاهر، والابتعاد عن منطق سنوات المنع والسلطوية، الذي لن يخدم أحداً".

◆ اليسار الجذري

تميز تدخل اليسار الجذري بالحضور الميداني في كل أشكال الدعم والتضامن مع الحراك وإصدار البيانات والمقالات التحليلية⁵⁵ غير أنه لم يتمكن من لعب أي دور أساسي في مسار الأحداث بسبب ضعفه التنظيمي أو بسبب فقدان الثقة في عناصر محسوبة على أحد مكونات هذا اليسار. فالعديد من تلك العناصر منغمسة في العمل الجماعي المحلي النفعي لذلك لم يتردد الزفازي في الحديث عن الدكاكين

⁵⁵ <http://www.almounadila.info/archives/5450>

<http://www.almounadila.info/archives/5541>

<http://www.annahjaddimocrati.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-07-%D9%8A%D9%88/>

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=567059>

السياسية دون استثناء لأحد علما أنه شارك في حملة مقاطعة الانتخابات الأخيرة مع حزب النهج دون أن يكون منتسبا إليه.

♦ دور العدل والاحسان

تشكل "العدل والاحسان" الجماعة الأكبر والأكثر تنظيما من بين المعارضين للنظام، غير أنها تحتاج إلى الشجاعة والجرأة السياسية لمواجهة الاستبداد. فقد فوت العديد من الفرص أبرزها 20 فبراير المجيدة التي كان بإمكانها نظرا لحجمها وقدرتها على التنظيم أن تساهم في تجاوز تلك المطالب الروتينية وتعمل على لف كل المتضررين من وضع التهميش والإقصاء خصوصا أن الظرف الإقليمي كان يسمح بذلك، ويبدو أن الخوف من مواجهة مفتوحة مع النظام يدفعها إلى الخلف، وتعزز هذا التوجه بعد تجربة الاخوان المسلمين بمصر و انقلاب العسكر عليهم وإلقاء القبض على قادتهم في مسرحية هزلية، لقبر الديمقراطية.

يبدو أنها تنتظر كسب المجتمع بأكمله أو أغليته على الأقل للتحرك بجدية !!! العدل والاحسان حاضرة في لجان الدعم كما حضرت بقوة في مسيرة الرباط الوطنية في يونيو 2017، لكن بشكل محسوب لا يخل بالعلاقة التي رسمتها لنفسها مع الدولة: المناوشة دون مواجهة مفتوحة. خلال مسيرة 20 يوليوز بالحسيمة، لم تعلن عن موقف صريح واكتفت ببيان مقتضب نشرته على موقعها الإلكتروني جاء فيه : "ما زالت السلطات المخزنية مصرة على تجاهل المطالب المشروعة لسكانة الريف، ممعنة في قهر المواطنين وهضم حقوقهم ، ولعل آخر الخروقات قرار السلطة بمدينة الحسيمة منع مسيرة 20 يوليوز 2017". وأضاف البيان الذي لم يوقعه سوى أعضاء الجماعة بالحسيمة أنهم يدينون "هذا المنع المتعسف لأن الاحتجاج السلمي حق تكفله جميع الشرائع والقوانين، ونجدد دعمنا لكل الفعاليات السلمية الداعية إلى تحقيق المطالب المشروعة للمنطقة". بينما لم تصدر الجماعة موقفا رسميا لقيادتها. وقد طالبت الجماعة في أكثر من مناسبة بـ «الاستجابة» لمطالب المحتجين وإطلاق سراح جميع المعتقلين باعتباره المدخل السليم لحل الأزمة.

3- ردود فعل الدولة تجاه الحراك

3-1- تجاهل الحراك

سيرا على نهج المستبدين، وعلى الرغم من فظاعة مقتل بائع السمك محسن فكري وما تلا ذلك من احتجاجات على امتداد شهور عديدة، تميز تدخل الدولة بالتجاهل واللامبالاة. فمقتل فكري فجر موجة واسعة وسريعة من الرفض والتضامن سواء بمنطقة الريف أو على امتداد باقي مناطق المغرب، وهكذا ندت يوم 29 أكتوبر، أحزاب وجمعيات بالمغرب بمقتله وطالبت بفتح تحقيق لكشف حقائق الحادث. ويوم 30 أكتوبر، توقف ميناء مدينة الحسيمة عن العمل، حداً على مقتله، ومنذ ذلك الحين والاحتجاجات مستمرة بدون توقف: احتجاجات طلابية خاصة بمدن الشمال، إصدار بيانات من قبل الجمعيات الحقوقية و الهيئات السياسية، تظاهرات عارمة بمدينة الحسيمة و عموم الريف و أشكال احتجاجية تضامنية متعددة بباقي مناطق المغرب (مسيرة الرباط الاحتجاجية الثانية يوم 6 نونبر 2016...). ومع ذلك لم تتدخل الدولة بشكل رسمي إلا يوم 01 نونبر 2016 بإحالة النيابة العامة لأحد عشر متهما على قاضي التحقيق، مرجحة "القتل غير العمدى" في مقتله ونافية صدور أي أمر بالاعتداء، وهو الأمر الذي عمق الكراهية تجاه الدولة وكشف عدم مصداقيتها، وفي هذا السياق انتشرت عبارة "اطحن مو" للدلالة على عنف الدولة. ويوم 26 إبريل 2017 أصدرت محكمة الاستئناف بمدينة الحسيمة أحكاماً مستفزة للمشاعر بإصدار أحكام مخففة في حق المتهمين في قضية محسن فكري (47 شهراً لمجموع المتهمين). أما أحزاب الائتلاف الحكومي فقد أصدرت بلاغا يوم 11 ماي 2017، تحذر فيه من النزعات الانفصالية لحراك الريف، وتتهم النشطاء بتلقي تمويل من الخارج. وأخيراً، وبعد فشل الرهان على الوسطاء المحليين وعياد المحتجين أو حدوث شرخ في صفوف الحراك، تحرك وفد وزاري مكون من 7 وزراء، يوم 22 ماي 2017، في محاولة لتهدئة الوضع.

لقد تجاهل الحكام الفعليون دعوة الحراك إلى تدخلهم المباشر أو إيفاد مبعوثين لهم للحوار مع قادة الحراك مباشرة. واكتفى الملك بإشارة خاطفة الى الحراك في خطاب

العرش يوم 29 يوليوز 2017 بمناسبة عيد العرش، وفي نفس الخطاب أشاد بتعامل الشرطة مع المتظاهرين قائلا: "إن قوات الأمن أظهرت ضبط النفس والتزام بالقانون". لم تقم المؤسسة الملكية بتقديم تنازلات على غرار ما قامت به لإطفاء حركة 20 فبراير، واكتفت بتحميل المسؤولية للعديد من المسؤولين الحكوميين والموظفين السامين لأنهم قصرُوا في مهامهم وقامت بإعفائهم من مناصبهم دون متابعة وكلفت وزراء ووسطاء آخرين بالتدخل. لم تشأ المؤسسة الملكية عموما الرضوخ لمطالب المحتجين لأن ذلك - في نظرها - سيقُلل من شأن الحاكمين وقدسيّتهم واحترامهم وربما سيفتح الطريق لمناطق أخرى لنهج نفس الطريق وهذا ما يخشاه الاستبداد الذي أحاط نفسه خلال عقود وقرون بهالة من التقديس.

3-2 العصا والجزرة:

شكل حادث مسجد "ديور الملك" بالحسيمة، إبان خطبة الجمعة ليوم 26 مايو 2017، منعطفًا في أحداث حراك الريف لسببين. أولا داخل المسجد استنكر قائد حراك الريف ناصر الزفزافي استغلال المسجد واتهام نشطاء حراك الريف بزرع الفتنة وهي سابقة من نوعها في تاريخ البلاد (مع بعض الاستثناءات الباهتة). داخل مساجد البلد، يسمح الخطباء لأنفسهم بقول ما يحلو لهم لتبرير السياسات العمومية ولتعزيز مكانة الحاكم والدفاع عنه، دون حق المستمعين في النقاش أو الرد، لأن من "لغا فلا جمعة له". كثر من تستفزهم خطب الأئمة ولكنهم يصمتون. الزفزافي كسر هذا الطابو وهو حدث يضع مطلب علمانية المجتمع وعدم تدخل الفقهاء والأئمة في القضايا السياسية والاجتماعية على جدول المطالب الديمقراطية. ثانيا، أعطى الحادث للدولة، بعد شهور عديدة من التجاهل، فرصة للتدخل، فكشّرت عن أنيابها في محاولة لاستعادة هيبتها بتعبير الخطاب الرسمي، وانطلق مسلسل الاعتقالات والقمع: اعتقال عشرين مناضلا من الحراك يوم "حادث المسجد" بالحسيمة وعدد من مدن الريف، بتهمة "المس بالسلامة الداخلية للدولة"، و"التمويل من الخارج"، ويوم 29 ماي 2017، ألقت السلطات القبض على ناصر الزفزافي.. وفي نفس اليوم تجددت المظاهرات في عدد من المدن المغربية تضامناً مع الحراك الشعبي بالريف. بعد أربعة أيام فقط من بداية الاعتقالات ارتفع عدد المعتقلين إلى

71 مناضلا كما تم اعتقال الفنانة سيليا يوم 05 يونيو 2017، وتم عرض إعلامي حراك الريف السبعة المعتقلين على خلفية تغطيتهم للحراك على وكيل عام استثنائية الدار البيضاء يوم 13 يونيو 2017، كما تم إصدار أحكام قاسية يوم 14 يونيو 2017، في حق 32 من نشطاء الريف بلغت سنة ونصف سجنا نافذة لكل من 25 معتقل وشهرا واحدا موقوف التنفيذ لكل من السبعة الآخرين. وشهد يوم 26 يونيو 2017، قطع الطرقات والقمع والمطاردات والاختطافات والاعتقالات بالحسيمة خلال مسيرة الوفاء للمعتقلين الخ، وفي نهاية أكتوبر 2017 تجاوز عدد المعتقلين 400 معتقلا. و على الرغم من السماح ببعض الأشكال التضامنية إلا أن الدولة تدخلت بحزم لقمع الحراك و منع انتشاره: قمع و تفريق وقفات احتجاجية داعمة لـ"حراك الريف"، في عدة مدن، بينها الرباط والدار البيضاء. يوم 08 يونيو 2017، تم قمع وقفات احتجاجية مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في كل من الحسيمة والرباط. وقد تم قمع وتفريق العديد من الوقفات الاحتجاجية يوم 12 يونيو 2017 بالعديد من المدن المغربية... وإمعانا في الإهانة تم تسريب، يوم 11 يوليوز 2017 شريط يصور قائد الحراك ناصر الزفزافي عاريا بمخفر الشرطة. بالتوازي مع القمع والاعتقالات ومحاولات عزل الحراك و تخوينه باتهامه بالانفصال و تلقي أموال من الخارج، على خلفية التقرير الذي أعده عبد الوفي لفيت، وزير الداخلية يوم 14 ماي 2014، أقرت الدولة بعدالة مطالب الحراك و انطلقت عدة زيارات لعدد من الوزراء للقاء السكان بشأن المشاريع المعلن عنها في إطار "الحسيمة منارة المتوسط" كما حركت الدولة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتقصي في مزاعم حصول التعذيب، و تعهدت بتوفير المحاكمة العادلة للمعتقلين.

بناء على ما سبق استعملت الدولة في تعاطيها مع حراك الريف كل أشكال الاغراء والقمع والتدليس والمناورة. والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

♦ العمل على تنفيذ مشروع "الحسيمة منارة المتوسط".

♦ ادعاء احترام الجانب الحقوقي باستعمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

♦ فرض ما يسميه الاعلام الرسمي ب "هيبة الدولة" بقمع المتظاهرين وتفريقهم وتوسيع دائرة الاعتقالات في صفوفهم.

قدم الريفيون و الريفيات تضحيات جساما في هذا الحراك ، غير أنهم أجبروا الدولة على تقديم تنازلات كبيرة تتمثل في الاعتراف بمطالبهم وإنجاز مشاريع تهم البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية الخ، كما أن الدولة و في محاولة لإخفاء تنازلاتها، ضحت بوزراء و مسؤولين حكوميين بعزلهم من مناصبهم بمبرر تقصيرهم في مهامهم. إنه تنازل شكلي لكنه مهم في ميزان النضال الشعبي و الجماهيري، إذ أنه محاولة من الدولة لطمس انتصار الريفيين على القمع و التنكيل و الاعتقال، فكل انتصار صغير ما هو إلا بداية الطريق نحو انتصار اكبر.

3-3 الوساطة

نظرا لإصرار الحراك على توجيه الخطاب للملك مباشرة، ونظرا لانحياز الوساطة الحزبية التي مثلها حزب الأصالة والمعاصرة المكتسح للانتخابات بمنطقة الحسيمة ودوائرها المجاورة بمساعدة من السلطات، ، حاولت الدولة، في شخص فؤاد عالي الهمة، تحميل المسؤولية لحكومة بنكيران بالقول: "لا أريد إطلاقا إحراج السي بنكيران لكن أحداث الحسيمة، كما يعلم الجميع بدأت في بضعة شهور التي كان فيها على رأس الحكومة⁵⁶ ". وفي هذا السياق بادر حزب الاصالة والمعاصرة إلى طرح مبادرة تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول تعثر المشروع الملكي "الحسيمة منارة المتوسط ، بل طالب عالي الهمة بمحاكمة الوزراء وإدخالهم السجن⁵⁷ بعد ذلك صدرت برقية من وكالة المغرب العربي للأنباء لتغطية مسيرة الرباط التضامنية مع حراك الريف ليوم 11 يونيو 2017، ونسبت فيها مسؤولية الحراك للحكومة بسبب عدم تنفيذها المشاريع التنموية⁵⁸ كل ذلك من أجل حماية المؤسسة الملكية من المواجهة المباشرة مع الحراك. وهكذا تعهد رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، في لقاء مباشر مع القناة الأولى والثانية بعزم الحكومة على تقديم الدعم لأية مبادرة

⁵⁶ انظر(ي) : <http://alaoual.com/politique/67307.html>

⁵⁷ <https://assabah.ma/225517.html>

⁵⁸ <http://www.alayam24.com/articles-39621.html>

مدنية تسعى للتهدة وتسوية الملف⁵⁹. هكذا ظهرت العديد من مبادرات الوساطة مثل مبادرة عبد الصمد بلكير " خيط ابيض"⁶⁰ التي تسعى إلى إقناع ما تبقى من قيادات الحراك بالتهدة وتوفير أجواء الإفراج عن المعتقلين وكذلك محاولة عائشة الخطابى التي طالبت بالتهدة وأكدت على أن الملك مُستعد لحل أزمة الريف⁶¹. أما المبادرة المدنية من أجل الريف" التي تضم في صفوفها خليطا من الحقوقيين وعرابي النظام من أمثال صلاح الوديع، عبد السلام بوطيب وبوبكر لاركو (رئيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان) ومحمد النشاش رئيسا للمبادرة فقد زارت الحسيمة والتقت بحقوقيين هناك ومن ترى أنهم قد يؤثرون على مسار الأحداث من أجل الوساطة بين قادة "حراك الريف" وبعض المسؤولين، على أمل إيجاد حل لهذا الملف⁶². كما بادر نور الدين عيوش للوساطة مع فريق يضم كمال الحبيب ومحمد اعبابو والمساوي، وقد التقت اللجنة قادة الحراك بالسجن خصوصا ناصر الزفزافي ومحمد الأصريحي ونبيل احمجيق حيث تركز النقاش أساسا حول طبيعة المطالب وإمكانية إيجاد مخرج للزمة. كما التقت اللجنة عائلات المعتقلين في الحسيمة بمقر الاتحاد المغربي للشغل وقد أكد المعتقلون وعائلاتهم على الطبيعة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحقوقية لمطالبهم.

تهدف كل هذه المبادرات إلى تحقيق مبتغى أساسي وهو إيقاف الحراك الشعبي بالحسيمة والريف عموما، وتدعي كلها أنها مع الريف وأهله. كما أنها تعكس فشل عقود من محاولات الاحتواء والترويض. لقد انكشفت الحقيقة وفقدت ساكنة الريف الثقة مطلقا بمبادرات النظام وممثليه. ولأن وجوه المبادرين لم تكن غريبة، لم تحظ بدورها بأي تقدير، لذلك لم تتمكن كل تلك المبادرات من إسكات صوت الأحرار،

⁵⁹ <https://www.youtube.com/watch?v=Su-czD84vCg>

⁶⁰

<https://www.andaluspress.com/%D8%A8%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D9%8A%D8%B7-%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7/>

⁶¹ فبراير كوم، 17 يوليوز 2017 <https://www.febrayer.com/480881.html>

⁶² <https://www.youtube.com/watch?v=56ojTa73R0>

وحده القمع المفرط والمحاكم والسجون قد يوثران على الحراك. غير أن القمع الواسع لن ينال من العزائم وسيعبد الطريق لمعارك أشمل وأقوى.

-3--4- حصار المدينة

الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود، هكذا يمكن تلخيص حالة الحسيمة. انتشار بوليسي كثيف في الأزقة والشوارع والمقاهي وفي كل مكان. يمكن أن يتعرض المواطن للمساءلة في أي وقت وربما الاعتقال، إنها تحت الحصار. أما زوار المدينة فيتم استجوابهم فور وصولهم وعن سبب زيارتهم للمدينة ودعوتهم لمغادرتها خاصة إذا تعلق الأمر بمناضلين/ات مساندين للحراك⁶³. الحصار امتد أيضا إلى العالم الافتراضي وأصبحت الاعتقالات تتم حتى على أساس إبداء رأي مساند للحراك وهذا حال أحد مناضلي حزب الطليعة ببني ملال مثلا.

حالة الحصار هذه تعكس فشل القمع وعجز الدولة على اختراق حراك الريف وعجز وساطاتها على إيجاد مخرج ينقذ ماء وجهها، وفي المقابل يدل على صلابة ومبدئية الريفيين والريفيات وعدم انجرارهم خلف الجوقة المخزنية.

3-4- النطق بالحكم على المعتقلين:

يوم الثلاثاء 26 يولي نطقت غرفة الجنايات الابتدائية لدى محكمة الاستئناف بمدينة الدار البيضاء بأحكام قاسية في حق بعض المعتقلين و صلت الى 20 سنة سجنا نافذة في حق كل من ناصر الزفزافي، نبيل أحمجيق، وسيم البوستاتي، وسيمر إغيد. هذه الأحكام تدل على رغبة النظام في الانتقام وإسكات صوت الريفين خاصة أن الاعتقالات طالت شبابا آخرين خرجوا للتنديد بهذه الأحكام بالريف كما أنها تعكس اطمئنان النظام لوضع دولي مساند له. و بالمقابل كانت ردود الفعل ضعيفة على المستوى الوطني واختزلت في مسيرتين وطنيتين متتابعيتين الأولى يوم 8 يوليوز 2018 و الثانية يوم 15 من نفس الشهر و بعد ذلك خفت التضامن لإطلاق

سراح المعتقلين و ربحت الدولة، مؤقتا، شوطا من المعركة في صراعها مع المطالبين بالحرية و العدالة الاجتماعية.

4- على سبيل الختام

يشكل حراك الريف أمانة واضحة على فشل السياسات الليبرالية المرتكزة على تسليع كل مناحي الحياة بسبب التزام الدولة بالخضوع التام لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية وتوقيع اتفاقيات تجارية غير متكافئة مع بلدان عدة خاصة الاتحاد الأوروبي كما أنه يدل على عجز سياسة الاحتواء والمناورة التي ما انفكت تنهجها الدولة منذ عقود عبر أبوابها من أحزاب سياسية أو أئمة مساجدها أو إعلامها الماسخ. بفضل إدراكهم لعجز الحكومة عن الإيفاء بوعودها ونظرا لإلحاحهم في تحقيق ملفهم المطليبي، رفض قادة حراك الريف التعامل مع ممثلي الدولة وأصروا على التفاوض مع ممثلين عن الملك، وبذلك كشفوا بشكل ملموس طبيعة الحكم في البلاد: حكومة وبرلمان للواجهة بينما السلطة الفعلية بيد المؤسسة الملكية. ورغم كل أشكال الضغط والإغراءات ومحاولات الوساطة لم تنجح الدولة في ثني قادة الريف عن أهدافهم والمتمثلة أساسا في تحقيق ملفهم المطليبي ولا أدل على ذلك من الشجاعة التي يواجه بها المعتقلون القاضي الذي يحاكمهم، فبعد خمسة أشهر من الحبس الانفرادي، ردد الزفازافي أمام القاضي " الموت ولا المذلة" بنبرة التحدي والايمان بالانتصار.

مثلت تجربة حراك الريف نموذجا للاقتداء بخصوص مطالب الحراك الملموسة والتسيير الديمقراطي للنضالات عبر تفعيل دور لجان الأحياء، التي لعبت دورا هاما في تعبئة الساكنة و التواصل معها. كما أبهرت هذه التجربة الجميع بدقة تنظيمها وإبداعها النضالي. و هكذا استطاع الحراك تنظيم أشكال نضالية مختلفة من الإضرابات العامة ومقاطعة مرجان إلى الوقفات و المسيرات إلى الطنطنة و إطفاء الأضواء أو تنظيم الاحتجاجات في الشواطئ بداية شهر يوليوز 2017، غير أنها تبقى تجربة محدودة الأفق من منظور مصالح الكادحين بسبب طبيعة مطالبها والطبيعة السياسية لقادتها.

حظي حراك الريف بتعاطف ودعم واسع وطني ودولي وهكذا خرج الآلاف بمختلف المدن المغربية وكذلك بالعديد من المدن الأوربية بتحفيز من لجان دعم حراك الريف بأوروبا وهذا ما أعطى للحراك شحنة إضافية و ساهم في استمراره و وهجه وكشف أن كل التنازلات الشكلية واحتواء حركة 20 فبراير لم تنل من عزيمة وآمال المغاربة في بلد ينعم بالحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية.

ويشكل غياب تنظيم سياسي يمثل مصالح الكادحين أحد نقط ضعف هذا الحراك فحزب من هذا النوع سيكون قادرا على تنظيم كافة القوى وحشد الدعم الضروري في معركة شاملة ضد دولة ، ممركرة ، منظمة و مستبدة.





الحراك الشعبي بالريف ومقولة الوطنية المغربية

محمد صليحي

-1-

أدخلتني الورقة التأطيرية، والتي أعدتها إدارة مجلة الربيع، حول الريف كمحور لعددتها، مباشرة إلى موضوع "الحراك الشعبي بالريف" كمكثف لهبوب رياح التاريخ، وتحرك الجغرافية، وبكل امتداد/ تمدد ذلك وطنيا، وهكذا أصبح التاريخ مسيجا للحراك، وأصبحت جغرافية ممططة لتكون / تصبح جغرافية وطن .

حالة الحراك الشعبي بالريف السابقة، تفرض السؤال التالي: كيف يمكن لحراك مناطقي/جهوي أن يكون أساس إستراتيجية وطنية مستقبلية لنهوض وطني، تكون مقولة "الوطنية" بحمولة جديدة بوابته الأساسية ؟

ولأن السؤال، وقبل أن يكون بانيا، وعلى الأقل كاحتمال، لمستقبل ما للحراك، يفترض المبادرة أولا تفكيك ودراسة معطيات الحراك المادية الملموسة، التي أنتجت انطراح السؤال الآنف الذكر.

ولأن يوميات الحراك الشعبي بالريف، أفرزت الكثير من المعطيات القابلة للتفكيك ومن زوايا حقولية متعددة، فإن الأهم هنا، هو، الإمساك بمآلاتها وما أنتجته من دروس، إن الإعراض هنا عن تلك التفصيلات الحراكية مرده كونها معروفة لدى الجميع، والتمسك هنا بالدروس سببه الجوهرى، كونها مؤسسة لمنطلقات صلبة لحوار ورشي وطني، من المفترض أن يشارك فيه الجميع، سواء الذين انتجوا الحراك كحركة

اجتماعية لظرفية تساءل الكثير من الحقول، أو الذين تابعوه، أو الذين درسوه أو سیدرسونه، ومن مؤكّدات الأمور أن للحراك ارتدادات متوسطة وبعيدة المدى .
أن إصدار الحكم بامتلاك الحراك الشعبي لمجرياته، ينطلق من الدروس الواضحة التي كرسها على أرض الواقع وهي ثلاث :
أولاً: شكل الحراك الشعبي بالريف إعلاناً قطعي الثبوت بفشل السياسات العمومية بكل خططها المتعاقبة .

ثانياً : انتهاء إستراتيجية خلق الأحزاب الإدارية ودفعها للعب دور الوسيط السياسي والاجتماعي، ووجود الأحزاب الحقيقية أمام سؤال العلاقة مع النضال الشعبي.
ثالثاً: بروز نوع جديد من القادة، وبوعي قيادي بعيد عن المال والجاه وكذا المركزية الجغرافية الوطنية.

فنحن إذن أمام حراك شعبي كظرفية مؤسسة، ولسنا أمام حراك بظرفية عابرة، فتحت قوساً ويغلق.

تتيح العناصر الدراسية الثلاثة السابقة، إمكانيات تحليلية من زوايا مختلفة ومتعددة، لكن استعابيتها الدقيقة هي : هل طريقها مستقيمة لإحداث الحدود القصوى لرجتها أم أن التربة "الوطنية" المغربية ستكون عصية عليها، وبالتالي تعود من جديد إلى الاستبطان الشعبي المناطقي (الريفي)؟ ولن يكون للحراك الشعبي بالريف غد، ولكن له مستقبل كما يقول المؤرخ المغربي المصطفى بوعزيز، إذ ذكر بهذا الاستخلاص حول موضوعين متباعين، أول مرة كان خلال مشاركته في ندوة علمية في الناظور سنة 2000 ⁽¹⁾ حول أنوال والخطابي، نظمت آنذاك من طرف فرع منظمة العمل الديمقراطي الشعبي قال آنذاك، لم يكن للخطابي غد، ولكن له مستقبل، وذكرها مرة ثانية حول البرنامج السياسي لليسار الاشتراكي الموحد. وأذكر بها الآن حول غد ومستقبل الحراك الشعبي بالريف .

واضح، أن الموضوع، بكل أسئلته يفرض مقاربة أبعد من سياسية واجتماعية وحقوقية، إنها تتعدى تلك المستويات إلى مستوى ثقافي / قيمي، ما يستدعي تحليلاً وبالضرورة، أسئلة أخرى من قبيل: لماذا كلما تحرك الريفيون، يواجهون بتهمة الانفصال ؟

إن السؤال السابق، يشكل المفتاح لفهم صدام "عتادين ذهنيين" أطر وسيجا تاريخ المغرب على مدى قرن من الزمن. وقبل تفصيل هذه النقطة أفرغ أولاً من محور "الحراك الشعبي بالريف" وصدام المصطلحات..

من باب تأكيد المؤكد، أن الحراك قد أحدث اختراقا حقيقيا وكبيرا، وعميقا أيضا، من حيث حملاته، في السقف السياسي الوطني، بكل تعارضاته وتلاقياته.. يمين يسار.. رجعي/ تقدمي.. إصلاح/ جذري.. حداثي/ سلفي.. الشرعية التقليدية/ الشرعية الديمقراطية. جاء الحراك الشعبي وأحدث ثقباً في سقف كل هذه القوى والتيارات. لقد بدا جليا، وعلى أرض الواقع، أن الدولة قد حسمت أمر المساحات النضالية التي خلقتها/ أوجدتها حركة 20 فبراير 2011، وذلك بكنسها ما سماه الأستاذ محمد الساسي بخطة إغلاق قوس الحركة. بمعنى أن الدولة قد اختارت ركوب إستراتيجية الهيمنة التامة على المجتمع، والتسيد التام لكل ما هو تقليدي محافظ. السقف السياسي الوحيد والمعارض الذي تكرس كإستراتيجية ديمقراطية من موقع يساري، كان في حاجة إلى زخم شعبي. في ظل شروط هذا الوضع الوطني جرت انتخابات السابع من أكتوبر 2016، والتي أفرزت معادلة سريالية: قوى "مسؤولة" عن كل النكسات والتراجعات تتبوأ المراتب الأولى، وقوة سياسية تغييرية أطرت المشهد الانتخابي بخط ثالث رافض، وبشكل مزدوج للعدمية اللابرونامجية من جهة، وللمخزنة بكل مشاريعها الأصولية والحداثوية من جهة ثانية. كانت خلاصة "الردة الثقافية" إحدى التوصيفات المفسرة، أو التي حاولت تفسير وضعية تحمل من السريالية الشيء الكثير دولة تجري انتخابات لتثبيت إستراتيجيتها وأحزاب مسؤولة عن التراجعات تتم مكافأتها، ونسبة عالية من المواطنين غير مشاركة. بدا الحقل السياسي مؤطرا بخريطة سياسية غير مطعون فيها سياسيا، وبدا الحقل الاجتماعي مشتتا غير قادر على استنهاض قواه، والحقل الثقافي / الأكاديمي الذي بادر بعريضة مائة (100) توقيع المساندة للخط الثالث مسيجا بشروط مكبلة وترددات مربكة لأي تقدم، نتيجة مسار انتلجنسيات مغربية منذ أجيال، حصرها المؤرخ المغربي المصطفى بوعزيز في قرن من الزمن⁽²⁾.

كانت الوضعية المغربية، إذن حبل بـسؤال "تخصيب" السياسة لمواجهة إستراتيجية الهيمنة الشاملة على المجتمع وتكريس منظومة قيم الزبونية والفساد. سيكون يوم 28 أكتوبر 2016 يوما تاريخيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ليس فقط لطريقة مقتل محسن فكري التراجيدية، بطحنه حيا في شاحنة نقل النفايات،

وهو الفعل غير المسبوق مغربيا، وفي مدينة الحسيمة تحديدا، بل، لما سيتلو وينتج عنه، يوم سيذكره المؤرخون كثيرا. خرج الريفيون من الكثير من نقاطه الحضرية والقروية بدءا من مدينة الحسيمة، في مسيرات تنديدية واحتجاجية على الجريمة البشعة، وانضمت مدن مغربية كثيرة إلى الاحتجاج، كان بإمكان السلطات احتواء الوضع بمأساويته، لو تحركت بسرعة، وفعلت المساطر القضائية، لكن، التلكؤ والمماطلة، أنتج اتساعا في رقعة الاحتجاجات، وطفأ على السطح، محسن فكري شهيد الحكرة، فكان أول صدام مع مصطلحات وتوصيفات راجت في الصحافة الوطنية، من قبيل: سماك الحسيمة.. ضحية لقمة العيش.. تاجر السمك المقتول، وقد صاحب ذلك محاولات إعلامية لتوجيه الأنظار إلى الميناء وأباطرة الصيد. لقد ترسخ في أذهان المحتجين أن الإشكال أكبر من فساد اقتصادي، إنه شعور بقيمة الإنسان كإنسان أولا وأخيرا.. كان الشعور بالحكرة كبيرا، ما دفع الحركة الاحتجاجية للتحول إلى حراك شعبي قوي بالريف، وعلى طول مدة الحراك إلى اليوم ما زالت التسميات والأوصاف إحدى مجالات الصراع الذي يحيل على منظومة من القيم تؤطر كل تسمية وكل وصف .

جاءت تسمية الحراك الشعبي بالريف، والذي امتد إلى جرادة وزاكورة وتندارة وأماكن أخرى من الوطن، بعد انتقاله من مستوى الاحتجاج إلى مستوى حراك اجتماعي منظم، لتؤكد - التسمية - أن الحراك فعل شعبي فوق - طبقي، وهذه نقطة قوته، على عكس ما تذهب إليه الدراسة التي أنجزتها شبكة " أطاك المغرب" (3) التي تؤكد أن عدم ارتكاز الحراك على طبقة اجتماعية محددة، وتقصد الطبقة الأكثر تضررا اقتصاديا، هو نقطة ضعف "الحراك" والدراسة المشار إليها تنحو منحى اقتصادوي، والحال أن تسمية الحراك يعبر عن فعل ودينامية شعبية غير مؤطر بشعار سياسي معين وطبقة اجتماعية محددة كما كان الشأن مع حركة 20 فبراير، باعتبارها حركة ساسية معبرة عن أفق الطبقة الوسطى.

الحركات الاجتماعية: تستعمل هذه التسمية من طرف المنظمات النقابية بشكل خاص، وخلفية التسمية، كون مطالب الريف هي مطالب المجتمع المغربي برمته، وعندما يتطور النقاش صوب الإشكالات العميقة لكل موقع من مواقع الحراك الشعبي، يحضر الإصرار على التعميم.

الحركات الشعبية: وتستعمل من طرف الأحزاب السياسية، خصوصا الداعمة للحراك الشعبي، مع وجود استثناء، والخلفية هنا هي عدم تبخيس نضالات الشعب المغربي،

بالنسبة إليها، التركيز على الحراك الشعبي بالريف بحمولاته وسيورته وصورته هو التبخيس بعينه للنضالات الشعبية، وعندما تواجه بالوقائع المادية على الأرض تلجأ لخطاب الوطنية، هنا نجد أنفسنا مع منطق التعويم المضر لموقف ثاو في مكان آخر، وهناؤكد مسألة وجود الاستثناء الحزبي .

حراك الحسيمة: ويستعمل الإعلام الرسمي تسمية " أحداث الحسيمة" والتسميتان تلتقيان في هدف واحد هو عزل الحسيمة عن محيطها الجغرافي الأقرب وتحديد الناظر والدريوش، وتفادي تسمية "الريف" التي يعني ورودها ورود الكثير من الإشكالات غير مرغوب في التعاطي معها. وإذا كان واضحا كهدف لدى الالتفافيين على الحراك الشعبي، فإن استعماله- التسمية- من طرف مهتمين صادقين يستلزم إثارة الانتباه إلى ما يلي: إن الحسيمة تاج وعقل الحراك الشعبي بالريف، الدريوش والناظر رثاه، والوطن المغربي شرايينه وشبابه قلبه النابض .
وسؤال المتابعة هنا هو : ما الذي جعل من الريف نقطة ارتكاز للحراك الشعبي المغربي؟

-3-

لا أحد ينكر، الا المعادون، فرادة الحراك الشعبي بالريف في التنظيم والأسلوب والشعار، من أمثلة ذلك: الطنطنة، والشن- الطن (التجمع السريع والفرق السريع) تفاديا للمواجهات. وأمام هذه الفرادة فشلت كل محاولات الالتفاف والاحتواء ، ما أدى إلى لجوء الدولة للحل الأمني التي تؤكد كل المجريات فشله، وهو مفسر بصمود كبير لمعتقليه- الحراك الشعبي - وعائلاتهم صمود أتاح فرصة حقيقية، ولو بالتضحيات الجسيمة، للوطن بأن يبدأ في تأمل ولو ببطء، الإشكالات التي تؤلم جزؤه الريفي. إن اتساع دائرة العودة إلى فكر الخطابي وجراح الريف عموما، مردها في جانب من الجوانب، القوة التي منحها الذاكرة للحراك، فحتى الولادة الطبيعية الشعبية لقيادة الحراك، لم تمنع رمزها ناصر الزفزافي من تكرار أنه مجرد ناشط من النشاط " أولا، أنا لست قائدا أنا مجرد ناشط مثل جميع نشاط الحراك وجزء لا يتجزأ منه، ما أحاول توضيحه هو أنه لا يحق لي مهما بلغت، أن أحيد عما تقرره الجماهير، وأنا رهن إشارة هذه الجماهير التي وضعت فيا الثقة، وإن كان لي من رأي، فأقول بأنه لا حوار قبل رفع العسكرة على هذه المنطقة، وإلغاء ذلك الظهير المشؤوم الذي أوصل المنطقة إلى ما هي عليها اليوم.." (4) إن هذه الروح القيادية

هي التي حمت الحراك من التصدع، رغم كل المحاولات، خصوصا المحاولات الكبيرة التي جرت بالدريوش والناظور، والتي استهدفت العودة إلى منطق قبائلي، وتعدد الملفات المطالبة خصوصا مستشفى علاج السرطان الذي استعمل كثيرا في الناظور من طرف جهات معادية للحراك. كل هذه المحاولات فشلت أمام روح رجل واحد موحد، غائب وحاضر إنها روح الخطابي، والعائد إلى تأمل مسار الحراك الشعبي بالريف، سيخرج بالخلاصة التالية كون الصمود كان من أجل أرضيتين: أرضية مباشرة وهي العريضة المطالبة والتي يؤكد الجميع مشروعيتها، وأرضية الذاكرة والتاريخ التي يراد طمسها بكل الوسائل، وهذا ما يفسر إصرار المعادين للحراك، بل، وحتى فئات من داعميه على تحميل علم اتحاد قبائل الريف (علم الجمهورية) ما لا يحتمله راهنا، إذ واصل رموز الحراك التأكيد على أن العلم لا يحمل أي معنى سيادي، بل هو رمز الكرامة والعزة للريفيين " من غير المفهوم أن سؤال الوطنية والانفصال في ارتباطه بالرايات، لا يثار إلا حين يتعلق الأمر باحتجاجات الريف، أهالي الريف دائما ملزمين أن يثبتوا مغربييتهم وولائهم للوطن العديد من التظاهرات النقابية والسياسية التي عرفها المغرب لم تكن ترفع فيها الراية المغربية، السلفيون المغاربة في تظاهراتهم لا يرفعون الراية المغربية، وإنما يرفعون راية سوداء كتب عليها " لا إله إلا الله، محمد رسول الله، الأولتراس يرفعون رايات فرقهم في الملاعب، الطلبة الجامعيون أيضا لا يرفعون الأعلام المغربية في تظاهراتهم، فهل كل هؤلاء انفصاليون؟ " (5) والأغرب أن يطال سؤال وطنية الريفيين رفع العلم الأمازيغي، وهو رمز ثقافي للأمازيغية لجميع جهات "تمازغا" والذي اعتمده الكونغريس العالمي الأمازيغي في مؤتمره الأول بسان دوني بفرنسا 1995، وكان باقتراح من نشطاء الحركة القافية الأمازيغية، غير مملى عليهم .

إن التركيز على الرمزين الذين رفعا داخل الحراك لطرح سؤال الوطنية، أبعد من تهمة سياسية وحتى قانونية، بل، يقع التركيز- في صلب مضمون الوطنية المغربية من حيث مضمونها والعقلية التي كرستها عبر أجيال وأجيال.

إن إعادة صياغة مجموعة من الثنائيات، توضح أن الحدود المسيجة للوطنية والعقلية المغربيتين لا تتعلق فقط بالدولة، بل تطال الانتلجنسيات المغربية خصوصا تلك التي تصنف نفسها منتمية للحركة "الوطنية المغربية" أو التي تصنف نفسها سليله لها من القوى التقدمية واليسارية. إن سقوط كل الوسائط بين الحراك والدولة أنتج مواجهة

مكتشفة: الدولة بإستراتيجيتها والحراك الشعبي بالريف بحمولة الحاضر المسيج
بالتاريخ وأهم نقاط التقابل :

السلطات	الحراك
مقتل محسن فكري جريمة من الجرائم	الحكرة
التماطل في التحقيق	لن تمر الجريمة
الرهان على انهك الاحتجاج	التحول الى حراك
التشهير بالنزفافي	كلنا زفرافي
تخوين الحراك	لسنا انفصاليين
حملة الاعتقال	لن نخون القسم
منع مسيرة 20 يوليوز	كلنا خطابي
المحاكمة	الحل سياسي غير قضائي

هذه التقابلات تؤكد مسألة أساسية وهي أن الرهان على الزمن لإجهاض الحراك وقمعه وفرض التراجع على قيادته، قد باءت بالفشل، وعلى العكس من ذلك، فقد انتقل الحراك من الفعل في الحاضر إلى الفعل في طرق باب المستقبل، مستقبل الوطن المغربي. إن الرجة الحقيقية التي أحدثها الحراك تطال منظومة القيم المؤطرة للوطنية المغربية وعقليتها بالنتيجة .

-4-

لخص المؤرخ المغربي المصطفى بوعزيز أطروحته حول "الوطنيون المغاربة خلال قرن"، في الفقرة التالية " لماذا لم تتوفق الانتلجنسيات الوطنية الحداثية المغربية، طيلة قرنين تقريبا (إذا اعتبرنا 1930 تاريخ ميلاد الوطن المغربي، أي المغرب المعاصر في إحداث قطيعة مع المحافظة كثقافة وكسلوك سياسي ولماذا تصاب في مسيرتها من هامشي الحقلين الثقافي والسياسي نحو مركزيتهما بالارتباك والتردد، وتنزلق في ظرفيات إلى راديكالية مانوية تنسيها منظومة قيمها الحداثية، وتساهم

بذلك في إعادة إنتاج المحافظة، وبالتالي تسهل مهمة موقعتها من جديد في الهامش.

إن هذه الخلاصة التركيبية، تمكن من فهم ما يمكن أن تؤول إليه مواقف مختلف القوى السياسية، وخاصة نخبها الثقافية من ظرفية الحراك الشعبي بالريف. فإذا كانت الدروس الثلاثة مستوعبة بهذا الشكل أو ذاك (الإقرار بما يشبه الإجماع بفشل النماذج التنموية السابقة، وسقوط الوسائط الإدارية الحزبية، وما يمثله الوعي الجديد للقيادة)، خصوصا وأنها تحمل طابع التوطين، فإن حضور خط الخطابي القوي داخل الحراك الشعبي بالريف، ما ترجمه في شعارات من قبيل " من أجل مصالحنا الحقيقية مع الريف " و "إنصاف المنطقة ورد الاعتبار لتاريخها ورموزها" لنلاحظ أن حملة الدعم الوطنية الكبيرة للحراك، ليست فقط نتيجة ما تعرض له الحراك وقياداته، بل أيضا، لاستبطان المغاربة العميق لروح المقاومة والاستشهاد، لكن حين تطرح مسألة البعد الاقصائي "للحركة الوطنية" التي سادت منذ ثلاثينيات القرن الماضي، يتدخل "الالتباس" التاريخي حول مكانة خط الخطابي والريف كطرف من طرفي "الوطنية المغربية" وهو نفس ما وقع بعد انتصار أنوال، إذ يؤكد المؤرخ المصطفى بوعزيز أن أجواء التمجيد و الاعتزاز بثورة الخطابي وانتصارها كان سائدا وسط الوطنيين المغاربة، لكن عندما تحول الخطابي من قائد عسكري إلى " رمز أسطوري " وخوفا من أن تطال ميولات هذه التجربة مستوى القطيعة مع سقوف الممارسة السياسية والثقافية للانتلجنسيات المغربية أوجدت توجسا، " إن التوجس من هذه الميول هو الذي سيدفع الوطنيين في الثلاثينيات إلى التأكيد على الطابع الشرعي لممارستهم السياسية، وعلى العمل لتجنب أي مواجهة عسكرية مع المستعمر تجنباً لأي مغامرة" (8) فبين "تمجيد الثورة" و "التوجس من المغامرة" استقر الالتباس في ذهنية الحركة الوطنية كعقيلة وممارسة. فما أشبه الأمس باليوم .

إن مفهوم "العقلية" كعتاد ذهني موجه للممارسة، كتشكل في المدى الطويل، أي في الزمن التاريخي، يمكن تقريبها بمفهوم "المخيال الجماعي" هو الذي مارست به الحركة الوطنية وسلاطاتها على مدى أجيال، وبها -العقلية- حاربت كل مقترّب من سقوف الهوية المغربية الثلاثة، لنلاحظ ثانية، أن الحركة الوطنية قبلت الاستقلال، ولم تأبه بمغرب الأربع مناطق (الصحراء بقيت محتلة - مركز المغرب كان تحت الحماية الفرنسية - شمال المغرب كان تحت الحماية الاسبانية - سبتة و مليلية والجزر بقيت محتلة و إلى اليوم من طرف إسبانيا). انتظر الشعب المغربي عشرين (20) سنة

حتى تتعرض مقولة الوطنية للتطور مع استرجاع الصحراء المغربية، ويضاف "بعد" التراب الوطني للمقولة، وتتعرض "العقلية المركزية" للحركة الوطنية لرجة عميقة. فأي زمن سينتظره الريف حتى تدمج ذاكرة الريف وتاريخه في تاريخ الوطنية المغربية، وتقبر إلى الأبد تهمة "الانفصال". وهذا هو المعنى العميق لعبارة "الحراك الشعبي بالريف" فرصة تاريخية للمغرب لتجديد العتاد الذهني للعقلية المركزية وتحويلها إلى عقلية وطنية عامة. ولمعالجة ما يجب أن يعالج ثقافيا لمصالحة المغاربة مع تاريخهم المشترك الموحد والموحد.

خلال جلسة الاستماع التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة في ماي 2005 بالحسيمة، شعاران كانا كافيين لنسف الجلسة من طرف الشباب الغاضب والمطالب بالحقيقة كاملة غير منقوصة، وهما: "مولاي محند.. ارتاح ارتاح سواصل الكفاح"، و "لمساعدتي ارتاح ارتاح سواصل الكفاح"، فكانت الجلسة الوحيدة التي رفعت لتعقد في غياب الجماهير في منتصف الليل، أي تحت جناح الظلام. لم ينتبه أحد لدلالات تلك اللحظة..

وحدها.. شمع.. قيل إنها في الهامش.. أضاءت فضاء أنوال.. وخيمة الخطابي.. نأمل أن يتقوى نورها.. لنقرأ زوايا العقلية المركزية.. نأمل ذلك.. نأمل..

الهوامش :

ندوة "أنوال" بالناظور يوليوز 2000.

محمد الساسي- مجلة زمان- العدد المزدوج غشت/ شتنبر 2018 .

المصطفى بوعزيز- أطروحة الوطنيين المغاربة في قرن .

حراك الريف: نضال شعبي بطولي- من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية- جمعية أطاك المغرب 2018 .

محمد أمزيان- محنة الريف- من الانتفاضة الى الحراك- مطبعة الخليج العربي - تطوان 2018 - ص 175 .

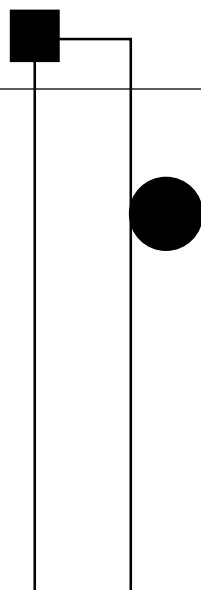
الدولة- حراك الريف - السلطة المضادة- مطبعة المعارف الجديدة- البيضاء 2018 ص 85 .

المصطفى بوعزيز- الوطنيين المغاربة خلال قرن ص 14 .

نفس المصدر ص : 366 .



**حراك الريف
الذاكرة
وسؤال الاعتراف**



من إصدارات المركز



الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية

(من وثائق منظمة "23 مارس" المغربية)

الريف والذاكرة الجمعية الحارقة الاعتراف كمدخل للتصال مع جروح الماضي



محمد سعدي

اخترق الحراك الشعبي بالريف جدران الصمت التاريخي حول الريف ، وهو في جزء منه حراك قادم ونابع من عمق تاريخ الريف وذاكرته الجمعية الموشومة بالكثير من الجراح التي لم تندمل بعد وما زالت تداعياتها مستمرة في الحاضر.

يتأكد اليوم مع الحراك أن ذاكرة الريف الجمعية هي ذاكرة قوية وملتهبة تستحوذ على المخيال الجمعي للريفيين، إنها تعيش فترات هدوء وهدنة ، لكنها لا تخبو ولا مكان فيها للنسيان ، فهي في العمق تعيش دائما حالة فوران ، تتحين الفرص لتنبعث وتنتفض بشكل انفجاري كلما استشعر أهل الريف خطرا يهدد كيانهم الوجودي والشعوري والهوياتي. لهذا من الضروري تحليل كيفية اشتغال الذاكرة الجمعية للريف باعتبارها نموذجا للذاكرة المكلمة وكذا فهم الإستراتيجيات التي يوظفها شباب حراك الريف لتحويلها لأداة للمقاومة والاعتزاز بالهوية المحلية . والهدف هو الإسهام في وضع مداخل تساعد على فتح نقاش عام يهم التفكير في سبل بناء

ذاكرة جمعية متوازنة متصالحة مع ذاتها ومع الآخرين تقوم على عدم النسيان ولكن أيضا على عدم إدمان المظلومية التاريخية والاستحضار المستمر للماضي وتجعل نصب أعينها استشراف بناء المستقبل. وهذا كله في أفق بناء وطن يتصالح مع كل أبنائه وهوياته وتواريخه المهمشة أو المقموعة وذلك هو الطريق الصحيح لإرساء وطن حقيقي يتسع ويسع الجميع ويؤمن بثقافة الاعتذار عن أخطاء الماضي.

سنحاول ملازمة مجموعة قضايا وأسئلة وثيقة الصلة بالذاكرة الجمعية في علاقتها بالحراك وتقديم تشخيص أولي لمختلف تفاعلاتها.

لماذا ذاكرة الريف ذاكرة مكلومة مثقلة بالوجع والجروح؟ كيف يتمثل شباب الحراك الشعبي بالريف الأحداث التاريخية المرتبطة بالريف؟ كيف يتماهون مع سرديات الذاكرة الجمعية؟ لماذا لديهم استغراق في الماضي وإفراط حد الإدمان في استدعاء الذاكرة الجمعية في الحاضر وفي مواجهة التاريخ الرسمي للدولة؟ لماذا الحضور القوي لإيقونة الزعيم التاريخي للريف والمغرب الأمير عبد الكريم الخطابي في مسيرات وشعارات الحراك؟ ما هي السبل الكفيلة بترميم الذاكرة الجمعية للريف بشكل يحقق التعافي والمصالحة الحقيقية؟.

اعتمدنا من أجل ذلك على العمل الميداني المباشر في قلب منطقة الريف شمال المغرب، وقمنا بالملاحظة المباشرة لبعض مسيرات الحراك للاقترب أكثر من شبابه ومن شعاراتهم. وأجرينا مقابلات فردية مباشرة مع الشباب المشارك في الحراك باللهجة الريفية الأمازيغية وذلك في مناطق عدة منها مدينة الحسيمة، مدينة إمزورن، منطقة تمسمان، مدينة العروي. ونعتقد أن الشهادات الشفوية الحية لهؤلاء الشباب مهمة لمحاولة فهم الحضور القوي للذاكرة الجمعية في الحراك ودوافع الاعتزاز والافتخار القويين بالخصوصية التاريخية والهوياتية للمنطقة.

تاريخ يلتهم وذاكرة تريد التحرر

إذا كان التاريخ يضيء الذاكرة ويساعد على تصحيح أخطائها⁶⁴، كما يؤكد جاك لوغوف فإن تعبيرات الذاكرة الجماعية بمختلف أشكالها (التاريخ الشفوي،

⁶⁴ - Jacques Le Goff, Histoire et mémoire, Paris, Gallimard, 1988.

المذكرات، الشهادات الشفوية...) قد تضايق التاريخ الرسمي وتحاصر الكثير من زواياه لتطالب بتصحيحه أو إعادة كتابته. والغاية هي نزع طابع الأسطورة أو الأدلجة اللذين يكسوان العديد من وقائعه وملء المساحات التاريخية الفارغة وإعادة الاعتبار للهوامش التاريخية وللرموز التاريخية التي طالها الإقصاء الممنهج. هذا ما ينطبق على التاريخ الرسمي بالمغرب، والذي يدرس في المقررات التعليمية، فهو يعيش اليوم حالة اهتزاز وحيرة إن لم نقل ورطة بفعل شدة التناقضات التي تكتنفه نتيجة الطابع الشمولي الأحادي والانتقائي الذي يغلب على تناوله لوقائع المغرب القديم أو المعاصر.

ومنذ الانفتاح السياسي الذي دشنه المغرب نهاية القرن العشرين بدا وكأن التاريخ الرسمي للدولة المعتمد على تحكم الرواية الرسمية للسلطة في المخيال التاريخي الجماعي للمجتمع، أصبح متجاوزا بشكل كبير أمام التحولات السياسية والحقوقية والاجتماعية التي يعيشها المغرب. وفي ظرف وجيز انتفضت العديد من الهوامش التاريخية واستيقظت من سباتها وأصبحت عدة حركات اجتماعية وثقافية تطالب الدولة بإرساء سياسات اعتراف تاريخي عبر تحقيق مصالحة مع الذاكرات التي عانت لمدة طويلة من النسيان والصمت والتي يعتبرها البعض اليوم بمثابة تواريخ مضادة للتاريخ الرسمي وبأنها تشكل جزءا من التاريخ "الحقيقي" للمغاربة.

في هذا السياق تصاعدت الأصوات المطالبة بـ"تصحيح" التاريخ المغربي الرسمي و"مراجعتها" وإعادة كتابته و"تنقيته" مما يوصف بـ"التزوير"، "التحريف"، "التزييف"، "التعتيم"، "الأساطير"، "الأكاذيب"، "مناطق الظل"، "الثقوب السوداء"، "الفراغ"⁶⁵... ولتحريره من السلطة التي سرقت والتهمت التاريخ ونسبته لنفسها. وفي هذا الإطار يأتي بداية نبش العديد من الباحثين والمؤرخين في التاريخ الاجتماعي (التاريخ من أسفل) والتاريخ المسكوت عنه أو اللامفكر فيه (تاريخ الريف، تاريخ الأمازيغ، تاريخ الانتفاضات السياسية والاجتماعية، تاريخ الانتهاكات

65- يتحدث المؤرخ المغربي محمد كنيب عن الفراغ على مستوى مرحلة ما بعد الاستقلال " التي لم يؤرخ لها بعد بكيفية علمية ومنهجية، فنحن لا نجد سوى شهادات متقطعة حول التجاوزات والانتهاكات المرتكبة مثلا خلال السنوات الأولى من عهد الاستقلال"، انظر: محمد كنيب، الحقيقة التاريخية بين الضوابط العلمية، الدولة والمجتمع، وثيقة هيئة الإنصاف والمصالحة، ندوة مفهوم الحقيقة، طنجة 17-18 شتنبر 2004، ص.4.

http://www.ier.ma/IMG/pdf/article_mohammed_kanbib.pdf

الجسيمة لحقوق الإنسان، ذاكرة الزعيم عبد الكريم الخطابي، ...)، تاريخ بعض المراحل التاريخية الحرجة (كما هو شأن الصراعات والتصفيات الدموية التي عاشها المغرب مباشرة بعد الاستقلال، تصفية جيش التحرير وأعضاء حزب الشورى والاستقلال ...). ومن المنطقي أمام هذا الوضع أن يشكل التاريخ والذاكرة الجماعية رهانا سياسيا تحتدم حوله المعارك بين الفاعلين السياسيين والمؤرخين والحركات الاجتماعية الاحتجاجية. هكذا أصبحنا أمام تطور مسارين تاريخيين متوازيين يعكسان انقسامات وتقاطعات متناقضة ومضادة لدرجة عدم القابلية للتعايش المشترك : التاريخ الرسمي المكتوب مقابل التاريخ الشفهي ، الذاكرة الوطنية مقابل الذاكرات الشفهية والتاريخ الوطني المركزي مقابل تواريخ محلية هامشية. والذاكرة الجمعية الشفهية تساهم في صوغ وعي تاريخي مختلف وتشكل ملاذا للجماعات المقهورة " التي تم تغييبها ونفيها من الكتابة التاريخية المؤسساتية الرسمية"⁶⁶.

بفعل استحواذ التاريخ الرسمي للدولة والتهامه للذاكرات التاريخية⁶⁷ المختلفة بل وتحويلها لمجرد فلكلور، أصبح تاريخ المغرب في اتجاه خط واحد، نصب أعينه نقطة مركزية واحدة هي السلطان⁶⁸ . وبفعل جعل العديد من المؤرخين الحكام هم محور وقطب رحي تاريخ المغرب، تحول تاريخ المغرب لتاريخ السلاطين وإنجازاتهم. وحسب محمد الصغير جنجار فإن الدولة مارست انتهاكا رمزيا على الذاكرة الجماعية، من خلال تعبئة كل آليات الإنتاج الإيديولوجي (الإذاعة، التلفزيون، الكتب المدرسية، الأعياد الوطنية، ...) لصياغة تاريخ رسمي مركزي يطمس الصراعات السياسية والمجتمعية الفعلية ويقصي من مكونات الذاكرة الجمعية كل الآثار الأليمة لسنوات الجمر. وقد كان من نتائج هذا الاشتغال الإيديولوجي على التاريخ والذاكرة الجماعية على امتداد أزيد من أربعة عقود،

⁶⁶ - Marc Ferro, *L'Histoire sous surveillance. Science et conscience de l'histoire*, (Paris : Gallimard , 1987).

⁶⁷ - نميز في هذه الدراسة ووفقا لمنهجية عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي موريس هالباكس بين " الذاكرة التاريخية " *mémoire historique* " التي هي بناء للماضي على أسس المعرفة التاريخية وبين الذاكرة الجمعية " *mémoire collective* " وهي تفسير وتمثل مشتركين للماضي الخاص بجماعة ما ، وتذكر الماضي وإعادة إحياءه في الحاضر يغلب عليه طابع التحول وأحيانا الأسطورة و الانتقائية ويستجيب لرغبات ومصالح الجماعة . لهذا غالبا ما تحيل الذاكرة الجمعية على مجموعة من الأحداث في الماضي، تحظى بالتقدير والتفضيل من طرف جماعة من الأفراد تمنح لهم هوية جمعية، تجعل نظرتهم إلى الماضي مشتركة. انظر:

- Maurice Halbwachs , *La mémoire collective* , Paris, Albin Michel, 1997.

⁶⁸ - Lucette Valensi , *Fables de la mémoire* , Paris, Chandegne, 2009, p. 287.

تكوين أجيال من المغاربة لا تجد ذاتها في سرد تاريخي رسمي، تاريخ شكلي لا يمنحها الشعور بالانتماء لدولة وطنية ولهوية جماعية تستوعب كل روافد الكيان التاريخي المغربي التعددي⁶⁹.

لم يبدأ التفكير في إعادة كتابة التاريخ ونسف الرواية الرسمية التي ألفتها الدولة حول العديد من الوقائع التاريخية الحساسة في الماضي إلا تحت ضغط الذاكرة الجماعية والذاكرات المحلية المهمشة التي لم تعد صامته بل تحولت لآليات قوية تدفع نحو بلورة سياسات اعتراف إزاء التواريخ المقصية والمقموعة بالمغرب. وهناك اليوم مطالبة واسعة لبناء تاريخ مغربي تعددي، غير مختزل ولا إقصائي، وهذا ما يترجمه انتشار ورواج مجموعة من التعبيرات تكشف بشدة شعورا مجتمعا بالاضطهاد الرمزي والإقصاء المعنوي من قبل التاريخ الرسمي والرغبة في تاريخ بديل يعزز المصالحة مع الماضي والحاضر: اعتقال التاريخ، محاصرة التاريخ، مصادرة التاريخ، الاستحواذ على التاريخ، ابتلاع التاريخ، التهام التاريخ، السطو على التاريخ... إن إنجاح سياسة المصالحة التاريخية تتطلب الاعتراف بالآخر وبذاكرته وبحقه في ذاكرة مشروعة وكذا إتاحة الفرصة للذاكرات التي ظلت مكبوتة، مهمشة ومقموعة وصامته، في التعبير عن نفسها وعن احتياجاتها.

وحراك الريف بحمولته التاريخية الوازنة لحظة جديدة تعيد وبقوة طرح سؤال: متى سيمتلك المغاربة تاريخهم وتواريخهم؟ ومتى سيبدأ تحرير التاريخ المغربي من الأساطير والأكاذيب؟ الكثير من الحراكين لا يتوقفون عن طرح سؤال: أين تاريخنا، ولماذا لا يحق أن يدرس لأبنائنا في المدارس؟

الحراك لحظة تاريخية شقت طريقها بوهج نحو الذاكرة الجمعية للريف لتستعيد سطوتها وشحنتها ولتستحوذ على الوجدان الشعبي بالريف⁷⁰. ويبدو أنه وجه ضربة موجعة للكثير من الطابوهات التاريخية المرتبطة بالريف، فالإبادة الفظيعة والتهجير القسري لأهل الريف خلال ما يسمى الحملة التأديبية للبغادي عام 1898 وفاجعة 1958 - 1959 وغيرها من الصفحات التاريخية المؤلمة عادت للواجهة من جديد

⁶⁹ - محمد الصغير جنجار، "الذاكرة ورهانات كتابة تاريخ المغرب المعاصر"، يناير 2005، انظر:

<http://nachaz.org/index.php/fr/textes-a-l-appui/histoire/54-2012-07-18-01-37-49.html>

⁷⁰ - فيما يخص علاقة حراك الريف بالتاريخ انظر: رشيد شربت، "الحركات الاحتجاجية بنفس تاريخي: حينما يكون التاريخ محركا وحاضنا للحراك، حراك الريف أنموذجا"، في الدولة وحراك الريف، تنسيق محمد الرضواني، الرباط، المعارف الجديدة، الطبعة الثانية، 2018، ص. 97 - 120.

وأصبحت تؤثت بقوة وبدون خوف المخيال الذاكراتي للعديد من الشباب. يقول س. ن أستاذ الاجتماعيات في إحدى المؤسسات التعليمية بإمزورن : " منذ الحراك أصبحت في مأزق حقيقي وضغط نفسي، أصبحت أكره تدريس حصة التاريخ، بعض التلاميذ لا يريدون بتاتا أن أتحدث لهم عن بعض حلقات تاريخ المغرب (...). وكلما تحدثت عن بعض الأمور إلا وتثور ثائرتهم ، ويعبرون عن امتعاضهم. لا يريدون أن يعرفوا ويدرسوا غير تاريخ الريف، من الصعب إقناعهم بغير ذلك وأصبحت أتفادى بعض المحطات والوقائع التاريخية حتى لا أدخل في صدام معهم لديهم معلومات وتفاصيل تاريخية دقيقة حول كل ما يتعلق بالريف (...) لكن لديهم استغراق في سرديات الماضي ، والكثير منها فيها مغالطات وأوهام لا علاقة لها بالتاريخ، على الدولة أن تكون ذكية ، في إقليم الباسك يدرس التاريخ المحلي وبموازاته يدرس التاريخ الوطني، أعتقد أن هذا هو الحل ، إن جيلا كاملا من الأطفال والشباب أصبحوا مدمنين بشكل خطير لتمثلات الماضي الأليم بالريف ومن الصعب أن يتحرروا منها في الوقت الراهن".

جراح الماضي الغائرة

تشكل الصدمات التاريخية الكبرى للريف مرجعية أساسية لتأثير الذاكرة لدى شباب حراك الريف، وغالبا ما يستحضرون سرديات الاضطهاد التاريخي والتي تمتد في الزمن وليس لها بداية محددة ، لكن غالبا ما تكون هناك أحداث مفصلية تشكل محطات مرجعية ، ويتم الإحالة كثيرا على الحملة التأديبية ضد قبيلة بَقِيوة في يناير 1898 حيث ارتكب مبعوث السلطان القائد بوشتي البغدادي مجزرة بشعة سواء في أجدير أو بمنطقة إزمورن (بالخصوص بلدة أدُوز). ويؤرخ الريف لهذه الواقعة بعبارة " العام الذي حلت فيه الكارثة بالبقويين" (أَسُوكَاسْ مِيكَ تَشِينْ إِبَقِيُونْ). وللقضاء على المقاومة وعلى جمهورية الريف ما بين 1921 و1926 تحالفت فرنسا وإسبانيا ، وتم إرسال قوات عسكرية هائلة ، كما ألقى الجيش الإسباني غازات كيماوية سامة على المناطق الآهلة بالسكان وذلك لإخماد وكسر معنويات المقاومة. عانت منطقة الريف شمال المغرب من عنف أعمى ما بين 1958 و 1959 حيث حاصرت قوات هائلة من الجيش المنطقة وارتكبت أبشع الجرائم في حق الريفيين بما فيها إحراق الحقول والمزارع، كما وقعت حالات اغتصاب للنساء ، ويسمى هذا

الحدث في الريف ب (عَامْ إِقْبَارُنْ) " عام الخوذات" أو (عَامْ نْ تَفَادِيْسَتْ) (العام الذي هرب فيه أهل الريف إلى الجبال حيث يوجد بكثرة نبات المصطكى) أو (عَامْ نْ تَأْوُرِيُونْ) " عام الهروب والفرار". في نفس الفترة عاش الريف سلسلة اغتيالات واختطافات لأعضاء حزب الشورى والاستقلال وبتصفية جيش التحرير الذي انطلقت عملياته العسكرية بمنطقة الريف في 2 أكتوبر 1955. ومنذ ذلك الحين والمنطقة تتعرض لعقاب جماعي ممنهج ساهم في تهيمشها وإقصائها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

تعزز هذا المسلسل بأحداث يناير 1984 المعروفة ب"انتفاضة الخبز" أو انتفاضة التلاميذ حيث نعت الملك الحسن الثاني أهل المنطقة وسكان شمال المملكة عموماً ب"الأوباش"، ووجهت الاحتجاجات بعنف شديد أدى إلى اعتقالات واسعة وسقوط قتلى. وفي منتصف الثمانينات وفي إطار الحركة الاحتجاجية التلامذية القوية التي عرفتها مدينة الحسيمة وإمزورن سقط شهيدان يوم 21 يناير 1987 بثانوية إمزورن وهما : فريد أكروخ وسعيد بودفت. ومع انطلاق حراك 20 فبراير عام 2011 استيقظت المنطقة على وقع "مقتل/حرق خمسة شبان" واعتقالات واسعة خلال التظاهرات التي عرفتها بني بوعياش، الحسيمة، بويكدارن، إمزورن،... وستعرف بني بوعياش والمناطق المجاورة لها في 2012 مجموعة احتجاجات اجتماعية أعقبتها اعتقالات عدة.

ويأتي مقتل محسن فكري وعماد العتابي وحملات القمع والاعتقال التي يتعرض لها نشطاء الحراك لتضيف صفحة أخرى لسردية محنة اضطهاد الريف من من طرف المخزن، وكأن الماضي يتكرر من جديد، فتنبعث من جديد بشكل أقوى سيكولوجية الغضب والمقاومة من السجل اللاشعوري لأهالي الريف.

وثمة شعور عام وسط الشباب بأن جلسات المحاكمة على خلفية حراك الريف والأحكام الجائرة الصادرة ضدهم هي قبل كل شيء محاكمة لتاريخ الريف وانتقام من رموزه وبالأخص الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، وكأن هذا التاريخ لا يشكل جزءا من تاريخ المغرب. يقول الشاب م. أ من أيثْ مُوسَى وَعَمَّا بإمزورن: "إنهم يحاولون دائما طمس ومحاصرة ذاكرتنا وتاريخنا ، ولكن في كل مرة يفعلون ذلك تزداد قوة اعتزازنا بهذا التاريخ وعزيمتنا على إعادة الاعتبار له، بعد الاعتقالات الواسعة انظر الآن إلى علم الريف (باندو نَريفْ) لم تكن إلا القلة هي التي تعرفه ولم يكن أحد يتجرأ على رسمه فبالأحرى على رفعه لكن اليوم الكثير من طاولات المدارس والثانويات مليئة برسوم هذا العلم، ومهما حاولوا طمس ذلك سنحفره في قلوبنا".

لن ننسى أبدا...

يصبر أهل الريف جيلا بعد جيل على واجب حفظ الذاكرة من النسيان والطمس، وتكاد هذه الذاكرة الموشومة بتمثلات الظلم، القمع والعنف اللامبرر والزائد عن حده من طرف المخزن ، أن تكون موحدة بين كل الريفيين وعابرة لجغرافيا كل الأمكنة والأزمنة . لذا فالكثير من أهل الريف يحرصون أشد الحرص على ما يعتبرونه واجب الوفاء للأجداد من خلال تلقين ونقل السرديات الكبرى للذاكرة الجمعية ولصدماتها العنيفة لأبنائهم ، وذلك في إطار فعل التذكر تحت شعار "تذكروا"، خصوصا حين يكون تاريخهم محاصرا⁷¹ أو حين يتعرضون للقمع والتهديد به . نسيان الآلام وتضحيات الأجداد هو موت معنوي للإنسان الريفي وهو ما يعبر عنه الريفيون بعبارة يرددوها كل شباب الحراك بعفوية كبيرة " عَمَّاسُ أَنْ تُو " " لن ننسى أبدا " ، لهذا من الصعب ، إن لم نقل إنه من المستحيل ، إقبار الذاكرة الجمعية للريف . وحراك الريف يثبت إلى حد بعيد أن أهل الريف نجحوا في امتحان مقاومة النسيان وإستراتيجيات المخزن لسلبهم ذاكرتهم الجمعية، وذاكرة الريف الجمعية تأبى أن يطويها النسيان وبعد أن كانت تقاوم خفية وبالحيلة صارت اليوم تقاوم علنا ضد كل محاولات طمس هويتهم التاريخية الجمعية.

لكن لماذا هناك استغراق وانغماس مفرطين في استدعاء الماضي ؟ ذاكرة الريف ذاكرة شعورية غير مشبعة وساخطة فهي بلا أماكن للذاكرة⁷² أي بلا معالم مادية للتذكر (المتاحف، الآثار، المعمار ، طقوس رمزية احتفالية أو تأبينية أو حزينة ، أيام ومناسبات تذكيرية،النصب التذكارية، التماثيل، أعمال فنية ، المناهج المدرسية...) . وهذا راجع في جزء منه للقمع المسلط عليها والذي يجعلها ذاكرة مكبوتة غير قادرة على التعبير عن مشاعرها الدفينة سواء الحزينة أو الاحتفالية في الفضاء العام . وأمام

⁷¹ - انظر علي الإدريسي ، عبد الكريم الخطابي التاريخ المحاصر، منشورات ثيفراز، رقم 3 ، الطبعة الأولى، 2007.

⁷² - يعود مفهوم أماكن الذاكرة للمؤرخ الفرنسي بيير نورا حيث اعتبر أنها المقابل المادي والحسي للذاكرة الجمعية التي لم تعد موجودة ، وتكون لها أبعاد مادية ورمزية ووظيفية ، وتمثل في الآثار، التماثيل، المقابر، الأرشيف، الأعمال الفنية، أيام تذكيرية، طقوس رمزية، مناسبات إحياء الذكرى...انظر :

- Pierre Nora, les lieux de mémoire, T 1 , Paris, Gallimard , 1997.

ذلك كان لجوء الشباب للقوة الرمزية للذاكرة عبر استدعاء علم الجهورية وعلم تمازغا وبالخصوص صورة عبد الكريم الخطابي ، يقول رشيد شريت الباحث في التاريخ السياسي المعاصر للمغرب: " كان من الطبيعي أن يطفو إلى السطح كل التراث الخطابي في الحراك الريفى ، والذي لم يكن بالتراث المنسى في الذاكرة والمخيال الريفين بقدر ما كان في حالة كمون لم تتح له فرصة الظهور والتعبير عن ذاته"⁷³.

إن السرديات الذاكراتية المحلية المثقلة بالوجع والألم الذاتى تؤثت المخزون النفسى والمخيال الجمعى لشباب الحراك، وهى برموزها وطقوسها وإستراتيجياتها الخاصة لمقاومة السرديات "الوطنية" الاحتوائية المفروضة تحول الاستدعاء المشترك للماضى إلى منبع لهوية متعالية تعبر عن كينونة الاعتزاز والفخر بالذات الجماعية وعن امتلاك جمعى للذاكرة. وهذا ما عبر عليه الصحفى نور الدين مفتاح بشكل ذكى حين قال: " خصوصية الريف أن الذين يتحركون فوق الأرض لهم علاقة لا شعورية مع الراقدين تحت التراب ، هناك نوع من الشموخ التاريخى المنكسر"⁷⁴.

الذاكرة الجمعية بالريف تشتغل باستمرار وتتحول لمصدر تطهير وتفرغ نفسى وجسدى (الكاتاريسيس) غير مكتمل وغير مشبع، وتوظف بشكل فاعل في بناء هوية تعبوية متماسكة تلتحم بشكل عفوى مع قضايا الزمن الراهن، والصلة حميمية بين هذه الذاكرة وبين لحظات إنتاجها وإعادة إنتاجها واستحضارها. ونجادل أن المشكلة كونها ذاكرة مجروحة بقوة ويصعب أن تلتئم جراحها وأن تعلن العزاء والحداد ، لكنها أيضا ذاكرة قائمة على تفسير ذاتى لمجموعة من الأحداث التاريخية التى عرفتها المنطقة، لهذا فأهل الريف يميلون إلى تسييج مخيالهم التاريخى الرمزي والانغلاق على مأساتهم الخاصة.

ويوضح بن أحمد حوكا الباحث في علم الاجتماع السياسى أن تاريخ الريف والذاكرة الناتجة عنه هي ما يفسر التلاحم والتعبئة الاحتجاجية في بيئة اجتماعية تجعل الذات الجمعية أداة وجدانية ومعرفية لتجاوز معيقات الفعل الجمعى، فالتاريخ يشتغل هنا كمسودة كامنة للالتحام الاجتماعى في أوقات الشدة"⁷⁵.

⁷³ - رشيد شريت، مرجع سابق ذكره، ص. 99.

⁷⁴ - نور الدين مفتاح ، "المملكة في خطر"، موقع الأيام، 15 يونيو 2017.

<http://www.alayam24.com/articles-39759.html>

⁷⁵ - بن أحمد حوكا ، " فنومولوجيا أولية حول احتجاجات الريف"، جريدة المساء، ملف خاص: حراك الريف تحت مجهر العلوم الاجتماعية، 24-27 يونيو 2017، ص.13.

وعلى ما يبدو، فالتهميش الاقتصادي الممنهج للمنطقة غير كاف لوحده لفهم عميق للديناميات التي أفرزها الحراك، ولا يمكن أن نفهم حجم الحق والسخط والتوجس من كل الوسائط المؤسسية للدولة لدى الشباب وشعورهم الحاد بالظلم والحرمان والتهميش الاجتماعي دون استدعاء التاريخ الذاتي للريف وحروق الذاكرة⁷⁶ بما راكمته من ترسبات نفسية على مستوى وجدان أهالي الريف ومخيلهم الجمعي .

إن واقعة طحن محسن فكري ليست إلا القطرة التي أفاضت الكأس، فثمة تراكمات اجتماعية وتاريخية عدة وثمة ذاكرة جمعية متعاضدة ، وهذا كله أسهم في انفجار المكبوت التاريخي في وجه المخزن . يشير ل. م : " المخزن حتى ولو خلطته ومزجته بأحسن عسل حرا لا يمكن استساغته ، عقدة الريف مع المخزن كامنة في التاريخ " ، (رُمَخَزْنُ وَحَا تُخَلِّطُ إِكْ ثَمَنْتُ تَحْرُثُ وَزَمًا أَذْغَرِي ، لُعْقَدَ نَارِيْفٍ إِكْ رُمَخَزْنُ أَقَنْتُ كِ التَّارِيْخُ) ، ويضيف ن. أ " حتى ولو جاؤوا بمصانع وفرص شغل وحتى لو حولوا الريف لموناكو لن يحل المشكل ، على المخزن أن يبدأ بالمصالحة مع تاريخ الريف ورد الاعتبار المعنوي لأهله ، آنذاك ستحل بسهولة كل المشاكل الأخرى".

ولعل الحضور البارز لأيقونة الزعيم التاريخي للريف والمغرب محمد عبد الكريم الخطابي ولعلم الريف " باندو ناريف " في قلب المسيرات الحراكية ، وتأثير العديد من مقولاته للشعارات المرفوعة خلال الحراك مؤثر واضح على ما يعتبره الشباب "وفاء الأحفاد لروح الأجداد" وبالخصوص " مولاي موحد " الرمز الحي الذي يسكن قلوب وذاكرة الريفيين . " روح مولاي موحد ما زالت تحمينا من حكرة وقمع المخزن إنه الجدار الذي نحتمي به ، كلما أحسنا بالظلم نستنجد به ونرفع صوره ونستلهم أفكاره ، ذلك يمنحنا القوة ويجعلنا نغيض المخزن ونُهَيِّجُهُ (أَتْسَمُوْرَا) " هكذا علق أحد شباب الحراك على حضور صوره في مسيرات الحراك.

⁷⁶ - حسب المؤرخ محمد كنيب حروق أو جروح التاريخ هي أحداث ووقائع وتصورات تخيم بضلالها على الشعور القومي والذاكرة الجماعية ولا تفسح المجال للمناقشة الهادئة والتحليل الموضوعي. انظر محمد كنيب ، مرجع سابق ذكره، ص.3.

المصالحة التاريخية المعطوبة

العنف المادي ضد الريف رافقه عنف رمزي من خلال وصم الريفيين بنعوت قذحية وإخضاع المنطقة لتهريب نفسي ولعقاب جماعي، وبذلك تعمقت الهوة بين مناطق الريف والمركز. وتحالف مخلفات الإرث التاريخي الثقيل وحصار الجغرافيا وقهر السياسة والتهميش الاقتصادي لتأجيج مشاعر القهر النفسي والإحساس بالظلم، مما خلق ويخلق شرخا واسعا من "عدم الثقة" بين الدولة وأهل الريف. مستوى ثقة شباب الريف بالدولة ضعيف جدا، فهي تتجسد لهم في "العسكرة" و"الحكرة" والقمع والاعتقال، ورغم كل المتغيرات التي عرفها تاريخ النظام السياسي بالمغرب، إلا أنه من الصعب إقناعهم بذلك، فهم يؤمنون بمنطق "أن كل شيء يتغير لكي لا يتغير أي شيء". كان لافتا للانتباه أن الكثير من شباب الحراك يستذكرون بقوة المقولة الشهيرة بمنطقة الحسيمة لحكيم الريف عبد النبي (عَدْنِي نَسُوقُ) (كان يطوف بأسواق إمزورن، بني بوعياش والحسيمة): "المنجل هو المنجل عينه وإن استبدل مقبضه"، (أَمْجَارُ يَقِمُ دَمْجَارُ، بَدْرَنَاسُ فُوسُ وَاهَا). ولم يفلح عامل الزمن، ولا تصالح الملك محمد السادس مع المنطقة وزيارتها في أول عهده بالحكم عام 2000، ولا مسلسل المصالحة والإنصاف في التخفيف من الشحنة الشعورية الطاردة للسلطة المركزية بتاريخها ورموزها. ووصفات هيئة الإنصاف والمصالحة لم تنجح في معالجة الجروح الغائرة، وكان قدر جلسة الاستماع العمومية التي نظمتها الهيئة بالحسيمة في 3 ماي 2005 أن تكون الوحيدة في العالم التي تقام في الليل الحالكة والناس نياما، وهو ما يؤكد عسر وحساسية ملف المصالحة التاريخية مع الريف. إلا أن انعقاد الجلسة في حد ذاته يمكن اعتباره إنجازا تاريخيا هاما لبداية طريق المصالحة مع الريف. وجاء تقرير الهيئة عام 2005 ليؤكد عجزه عن الاقتراب من الأسئلة الحارقة للريف وفشله في إرساء المصالحة التاريخية مع الريف. وحتى التوصيات بخصوص الريف وجبر الضرر الجماعي (إنجاز دراسات أكاديمية حول أحداث 58-59، إعادة الاعتبار المعنوي لمحمد بن الكريم الخطابي، إنشاء متحف الريف، تأسيس مركز الأبحاث محمد بن عبد الكريم الخطابي، إعادة كتابة تاريخ المنطقة...) لم تر النور لحد اليوم. وكأن الحقيقة التاريخية والذاكرة الموشومة تأبى المصالحة وها هي الحروق تعود من جديد، فينفجر المكبوت التاريخي والسيكولوجي وجدانيا وسلوكيا عقب المشهد الصادم المتمثل في طحن "محسن

حراك الريف...ريف الحراك

فكري". ويعتبر شباب الحراك أن مقاومة الظلم والاحتقار ورفض الخنوع وضرورة إعادة الاعتبار للرموز التاريخية هي قضية وجود وقضية حياة لا يمكن التنازل عنها، فيرددون شعار: "هل نحن أحياء أم أموات، حقنا مفقود"، (ما نَمُوتُ مَنْ دَارَ، رَحَقُ نَاعُ إَوْدَارُ).

ويعتقد الكثير من شباب الحراك بوجود عداء وجودي تاريخي أزلي للسلطة المركزية ضد أرض الريف وقيمه، وأن خصوصيتهم الهوية التي تجعلهم محل وصم و"شيطنة" تصل حد التشويه والتحريض، هذا ما تزكيه النعوت والنهم النمطية الجاهزة في حق الريفين والتي انتعشت خلال الحراك وأضيفت إليها أوصاف جديدة على مستوى التعليقات الواردة في المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي: "المتمردون"، "مساخيط الملك"، "خداعين سيدنا"، "الأوباش"، "أولاد سبنيول"، "الانفصاليون"، "الخونة"، "لمعقدين"، "راسهم قاسح"، "معصين"، "عملاء الخارج"، "الفتانون"، "العصريون"، "تجار المخدرات"، "المهريون"، "لَمْعُنْدَفُ"، "سُخُونُ الرَّاسِ"، "الخوارج"، "الشيعة"، "الخارجون عن الدين"، "أكراد المغرب"، "المتغطرسون"، "الفوضويون"، "المتمردون"، "المحرضون"، "العنيدون" "الغادرون"، "الطفيليون" ...

وبشكل عفوي، فيه نوع من التحدي، يرد الشباب على كل النعوت بشعار قوي باللهجة الريفية: "قولوا عنا ما شئتم أن تقولوا، الريف أرضنا، نحن هنا باقون"، (إِنِيمُ خَاخُ مِمَّا تُخَسِّمُ أَتْنِيمُ، أَرِيفُ ثُمُورُثُ نَغُ، نَشِينُ ذَا إِغَا نَقِمُ). إنه عشق الأرض "ثُمُورُثُ" والارتباط بها حد العبادة بلغة "أوغوست موليراس". وفي المخيال الرمزي التثبث بالأرض وقيمها واجب يصل حد القداسة لأن الأرض تمثل الأم التي لا يمكن بتاتا التخلي عنها أو تقليل الحب الواجب لها. وتصيح أغنية الأجداد "رَجْدُوذُ نَغُ" لفرقة تواتون "المنسيون"، أشهر الفرق الموسيقية الملتزمة بالريف، بعشق الأرض لدى الإنسان بالريف:

(ثُمُورُثُ أَذْ يَمَاثُ نَغُ ؛ أَسْثُ بَدْرَمُ إِسَمُ
ثُمُورُثُ أَذْ يَمَاثُ نَغُ غَاكُمُ أَتَرْتَرَمُ).

"الأرض أمنا ؛ إياكم أن تغيروا اسمها
الأرض أمنا ؛ إياكم أن تفرطوا فيها".

الماضي المستعصي على الدفن

من خلال شهادات العديد من شباب الحراك حول المخزن والتاريخ والذاكرة يتوضح أنهم يعيشون اختناقاً وقلقا ذاكراتياً، فهم يستعيدون الصدمات التاريخية الكبرى بالريف بتوتر وتواتر، وهم أيضاً مقتنعون بعدم تحقق أية مصالحة تاريخية حقيقية مع الريف، وما زال وعيهم الجمعي يشبه المخزن بالأفعى التي لا يؤمن شرها ولا يمكن الوثوق بها: "أرمخزن أحكار، أعديس أوفيغا"، وبكونه السبب الرئيسي في الحزن الجماعي غير المحرر الذي يعم الريف: "نحن كلنا حزينون، فالمخزن يقتلنا" (نَشْنُ مَارَا نَحْرُنْ، إِنْقَانْخُ أَرْمَخْنُ). وتكون النتيجة هي علاقة نفور واستبعاد الريف لنا كلنا، والمخزن ارحل عنا" (أَرِيفُ نَخْ مَارَا، أَرْمَخْنُ أَبَارَا).

هذا النفور واستحضار التاريخ المحلي في مواجهة التاريخ المركزي لا يعني بتاتا الرغبة في الانفصال، أغلبية الشباب الذين التقيناهم يؤمنون بقيمة الوطن وهم مقتنعون بشكل راسخ بقيم العيش المشترك، ولم نستشعر وسطهم ما يمكن اعتباره ميولات انفصالية، لكن دائما شباب الحراك لا يخفون إحساسهم بالسخط والغضب، أنهم ميالون في رؤيتهم للسلطة المركزية للاستقلال والأناركية أي للتنظيم الذاتي الجماعي وللتحكم في شؤونهم وقراراتهم بأنفسهم ولا يحبون أن يمثلهم أحد أو يمارس عليهم أي نوع من الزعامة أو الوساطة أو الوصاية. يشير ع. س أحد مثقفي الحراك بشكل معبر ومثير في نقاش جماعي تلاقئي بين الشباب في مدخل أحد الأحياء الشعبية: "نريد مؤسسات نابعة منا، نريد أن نمتلك القرارات ونتحكم فيها، القرارات في بلادنا تقتل أكثر من أي شيء، تقتل أرواحنا بشكل بطيء، ونحن أصبحنا أشباه الزومبي، كل القرارات التي تهم حياتنا ومصيرنا لا نمتلكها. أنظر إلى قرار التقسيم الجهوي لقد كان كارثة بالنسبة لنا، أنظر إلى التعليم، معظم الشباب في الحي لم يعد متمدرسا ولا يجيد لا القراءة ولا الكتابة بأية لغة، وليس له أي تكوين، لا نعرف غير العيش مع الهواتف النقالة وفايس بوك. لكن رغم كل هذا فنحن نحب الحياة والحرية رغم افتقادنا لأبسط شروط الحياة الكريمة".

بالمقابل لاحظنا عن قرب أن لدى بعض شباب الحراك إدمانا مفرطا على خطاب المظلومية التاريخية واستغراق في الحديث عن الإقصاء والتهميش والقمع، ويتم استخدام ذلك لتحريك المواجه ومشاعر الغضب ولبناء هوية تعبوية متماسكة تشد الحاضر نحو ذاكرة الماضي وتستدعي الماضي في الحاضر لترسيخ استمرارية نوع

من شبه القدرية والحتمية التاريخية للانكسارات والنكبات المتتالية . لهذا يلاحظ أن هناك " ما يشبه تثبيتا نفسيا لمفهوم معين للتاريخ، بحيث يعطي الانطباع بأنه توقف عن النمو وبقي مرتبطا بتكرار دائري لا يفتأ يبتعد عن الصدمة حتى يرجع إليها بعد حين"⁷⁷.

هذا من شأنه أن يكرس السقوط في سيكولوجية الضحية وفي سلبية قاتمة لا أفق لها، بحيث يولد لديهم نظرة استعلائية واستعادة مثالية للتاريخ تجعلهم يعتقدون بالتفرد والتمايز عن باقي مناطق المغرب ثقافيا وتاريخيا وحتى عرقيا وبالفعل فقلة من الشباب ينهشهم الغيظ والتذمر ويندفعون بانفعال وعنف إزاء كل ما يشتم فيه رائحة "المخزن"، فيعتبرون أنه السبب في كل المآسي التي حلت بالريف وحلت بهم، ويتكرس لديهم شعور بالتهرب من المسؤولية وإزاحتها عن النفس ويجدون في استدعاء الماضي متنفسا لهم وعزاء لهم أمام انسداد الآفاق أمامهم، إنهم سجناء لذاكرة لا ترغب في أن تطلق سراحهم ولا أن ينفكوا من أعبائها.

ومن سخرية الأقدار أن وثيقة الملف المطلبي لحراك الريف التي نشرتها لجنة الإعلام والتواصل يوم 14 يناير 2017 ركزت على المطالب الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية ولا تحتوي على أية حمولة هوياتية وتاريخية ولا تحليل على المخزون الرمزي التاريخي للمنطقة إلا حين تطالب بإلغاء ظهير العسكرية و بالشروع في إتمام أشغال متحف الريف وترميم كل المآثر التاريخية لمنطقة الريف . ويبدو أن نشاط الحراك الذين أشرفوا على صياغة وثيقة المطالب، وبحس براغماتي واضح، تعمدوا الاكتفاء بما هو حقوقي وعدم استحضار الخصوصية التاريخية والهوياتية واللغوية للمنطقة وذلك توخيا لرفع منسوب التواصل مع الحراك عبر الوطن وكذا مخافة إصاق تهمة الانفصال بالمنطقة⁷⁸. كما تجنبوا إدراج الملفات التاريخية والسياسية الحساسة (المصالحة التاريخية، ملف الغازات السامة، التقسيم الجهوي ، ...) ضمن الوثيقة المطالبة وهذا بهدف منح مشروعية ومصداقية أكبر للملف المطلبي بحيث يكون

⁷⁷ - بن احمد حوكا ، " احتجاجات الريف المغربي : من الديموغرافيا السياسية إلى فنونولوجيا الذاكرة"، مجلة المستقبل العربي ، عدد. 467، يناير 2018، ص. 86.

⁷⁸ - حيي اليحيوي، عن حراك الريف بالمغرب، الجزيرة نت، 2017/05/26 .

عن-حراك- <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/5/24/> -الريف-في-المغرب

واقعا في حدود الممكن وقابلا للتنفيذ ويتضمن مطالب بسيطة تهم رفع التهميش عن المنطقة وضمان أساسيات العيش الكريم لأي مواطن ليس في الريف وحده بل بالمغرب كله. يوضح إ. ب أحد المشاركين في صياغة الوثيقة المطالبة : " كان هناك نقاش غني حول الوثيقة في مختلف مناطق إقليم الحسيمة ، لقد خضعت مرات عدة للتنقيح والتعديل ، لقد تعمدنا أن لا نرفع سقف المطالب وأن نتجنب كل ما له علاقة بالتاريخ والمصالحة والانتهاكات الجسيمة في حق الريف، اكتفينا بالمطالب العامة الرئيسية والبسيطة، فقد كنا نتعرض لاستنزاف ولهجمة شرسة من جميع الجهات ، ارتأينا أن نترك الوثيقة عن قصد مجرد مسودة مفتوحة قابلة للنقاش والتنقيح. كنا نتوخى أن يساهم مثقفو الريف في تنقيحها وإثرائها لكنهم لم يتجاوبوا معنا".

صرخة من أجل الاعتراف

شباب الريف يحتاجون فضلا عن مشاريع التنمية لسياسات اعتراف رمزية لن تكلف الدولة الكثير وستجني من ورائها الكثير، بدءا ببداية تجسير الثقة بينها وبين الريف وإعادة الاعتبار المعنوي للزعيم التاريخي للريف والمغرب محمد عبد الكريم الخطابي وإقامة نصب تذكاري يليق به ، إعادة بناء مقر القيادة العامة للمقاومة الريفية بأجدير . لكن لا بد أيضا من إعادة فتح قضية المصالحة والكشف عن الحقيقة وفتح المجال والحرية الأكاديمية للبحث من أجل الإسهام في إمطة اللثام عن خبايا وتعقيدات الكثير من الملفات التاريخية الحارقة ، كل هذا قد يشكل بداية إرساء سياسة اعتراف من الدولة بتاريخ الريف الذي هو جزء لا يتجزأ من تاريخ المغرب. ولعل المجهود الكبير الذي بذله شباب الحراك لأكثر من أسبوعين لرسم لوحة ضخمة لبابلو بيكاسو "لغيرنيكا" لتكون حاضرة في فضاء الساحة الكبرى بالحسيمة في الذكرى الأربعينية للمرحوم محسن فكري ، والتفاعل الكبير من طرف شباب المدينة مع اللوحة التي تعد إيقونة خالدة جسدت بالأبيض والأسود تاريخ البشاعة والمأساة والأمل في السلام، دليل واضح على حسهم الفني المرهف وعلى كونهم لم يتحرروا بعد من حروق الذاكرة ولم يعلنوا نهاية الحداد والتعافي. ومسلسل إعادة بناء الذاكرة وترميمها يبدأ بالحق الإنساني لأهل الريف في تحرير الكلام والتعبير عن ما يعتبرونه ظلما تاريخيا في حقهم. أهل الريف في حاجة إلى البوح بكل الزخم المتراكم في

حراك الريف...ريف الحراك

دواخلهم من مشاعر الغضب والسخط التي تقض مضاجعهم، قد يكون هذا هو البلمس الذي ينتشلهم من أحزانهم ويخلصهم من لعنة الماضي وأسرته. وإنجاح سياسة المصالحة يتطلب الجراءة لإرساء ثقافة الاعتذار والاعتراف بالآخر وبذاكرته وبحقه في ذاكرة جمعية مشروعة. وستكون هذه بداية الصفح الذي يشكل حسب بول ريكور: "نوعاً من شفاء الذاكرة، وهو إنهاء لحداها، حيث أنها إذا ما تخلصت من عبء الدين، فإنها ستتححر من أجل مشاريع كبرى، فالصفح يمنح للذاكرة مستقبلاً"⁷⁹.

حراك الريف هو في جزء منه صرخة من أعماق التاريخ من أجل الاعتراف بلغة الفيلسوف الألماني أكسيل هونيث، اعتراف بالهوية التاريخية المحلية، مما قد يكون بداية لإدماج الذاكرة المحلية في ذاكرة وطنية جامعة وهذا الأمر هو تحدٍ حقيقي يحتاج لوقت طويل. لكنه أيضاً نداء للاعتراف الرمزي والمعنوي بقيمة الشباب المستاء والساخط على الوضع الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي لن يتم إلا باعتماد سياسات اعتراف حقيقية على المستوى التاريخي والاقتصادي تمنحهم الثقة في ما ينتج تقديراً للذات ويولد مشاعر الرضا والأمان، وتكرس احترام الذات النفسي والاجتماعي. وليس صدفة أن تعود وبنفحة تاريخية وبشحنة انفعالية قوية قيم "الرجولة" أو "الشجاعة" وسط شباب الحراك وهو ما يتم التعبير عنه في الريف بمفهوم "ثَارِيَاثُ" مع مزجها بقيم الصدق والوفاء بالعهد (أداء القسم الجماعي)، وكأن الحراك أعاد لهم رمزيًا رجولتهم. يقول ل. أ. وهو من نشطاء الحراك بتمسكان وباعتزاز "منذ أن أصبحت منخرطاً في الحراك أحس بأني رجل مع نفسي" (زُكَامِي أَقَايْ إِكْ لُحِرَاكْ سَحِسْخْ ذَارِيَاثُ إِكِي خَفِينُو).

ربما على الدولة اعتبار الحراك فرصة تاريخية ينبغي استثمارها للتصالح مع المجتمع، وعليها أن تنخرط بجدية في الديناميات التي أفرزها هذا الحراك بالبدء في إرساء مصالحة تاريخية حقيقية وجريئة مع المنطقة. إن الوصفات المسكنة التي سبق تجريبها لم تعد تجدي نفعاً، وربما فضيلة الشجاعة المقرونة بالاعتراف هي الكفيلة بتحقيق التعافي من الغبن التاريخي عبر وضع خارطة طريق حقيقية للتصالح

⁷⁹ - بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009،

مع تاريخ الريف وأهاليه وطي صفحة الماضي بعد قراءتها واستقراءها بإمعان. والبداية ينبغي أن تكون بإرساء آليات للحوار والإصغاء لنبض شباب الريف ولإيقاع الواقع الذي يعيشه شباب المغرب بصفة عامة، فضلا عن فتح نقاش وتفكير جماعي جريء حول مصالحة ذاكرة الريف التي لا تريد أن تمضي ولا تريد أن ترحم أهلها ولا خصوصها.





الحراك الاجتماعي بالريف أسئلة الوعي بالذات والاعتراف



يوسف أشلحي

باحث مغربي

إن السؤال الذي نؤث به أرضية بحثنا ليس هو ما الحدث الذي تعين فوق رقعة جغرافية معينة بكل حمولتها التاريخية الثقيلة التي هي الريف، بل ما هي القراءة الممكنة التي يمكن أن تجعل من هذا الحدث حدثا تأسيسيا يطالب بوضع جديد داخل أفق الدولة المرجوة ؟ نحن مطالبون بقراءة الحدث بقاموس جديد وبرؤية فكرية متروية ومتبصرة لا تقف عند استخدام القاموس التقليدي الذي يجعل كل فعل يوجه ضد الدولة هو انحدار أخلاقي رهيب يعبر عن تطاول جريء على صلاحية الأب السياسي، أو إعمال وجهة نظر عتيقة تحسب الفرد والمجتمع قاصرين عن بلوغ طور الرشد السياسي الذي هو من اختصاص نخبة معصومة تمتلك مفاتيح الداني والقاصي (الوصاية المطلقة). إذن كيف لو وضعنا هذا الحدث في مجرى الدولة الحديثة بكل إنجازاتها الضاربة من حقوق وحريات ومطالب عدل وكرامة، وجعلنا من الفرد والمجتمع طرفين لا غنى عنهما في تشييد نموذج حيوي للسلطة مبني على التشارك والتواصل والاعتراف والتجاوز؟ إن الانخراط الثقافي في مناقشة مثل هكذا حدث، يقتضي أن ندع جانبا الأحكام المرتجلة والتوصيفات التنميطية، وأن نبقي على مسافة معلومة ونحن مقبلون على

حراك الريف...ريف الحراك

تقويم ما يعتمل في رحم المجتمع بواسطة جهاز مفاهيمي وأخلاقي وسياسي وتركيبية ذهنية تنتمي إلى الدولة العتيقة. إن المنعطف التاريخي الدقيق الذي تشهده شعوبنا ومجتمعاتنا، في ظل سياق عالمي متحول باستمرار، كان لابد وأن يرخي بوقعه على الأدوات والخطط والمفاهيم والأجهزة والنظم التي تؤثت مسمى الدولة عندنا. إن ما تشهده شعوبنا هو ضرب من الانعكاس الطبيعي للجدل الذي يطبع وعي الأفراد والمجتمع فيجعله في تناقض وتجابه مستمرين، وفي ذلك نوع من التمرين الصحي المطلوب من أجل تجويد النسخة السياسية التي تحقق رضا مختلف الأطياف.

حتى لا ندع فعل التفكير يحلق دوما في الأعالي، يلزم الحرص ما أمكن على تمتين حبل العلاقة بين الفكر والواقع، ومن ثمة العمل على توجيه بوصلة التفكير جهة الانخراط في معترك القضايا الجليلة التي يدوي صداها في مختلف أرجاء العالم الذي نخرط فيه. إذ لا يعقل أن نشيح النظر جانبا عن الأحداث التي أرخت بظلالها، وساهمت في خلق فسحة عريضة من النقاش الذي دارت رحاه في مختلف الوسائط الرقمية، أو الوسائط المكتوبة التي قاربت الحدث في قالب مقالات صحفية ودراسات أكاديمية منشورة، علاوة على منتديات وندوات تجعل من الحدث المادة الدسمة للنقاش والمحااجة. فكل مقبل على الإدلاء بدلوه في الحدث، إلا ويجد نفسه في مواجهة جملة من التساؤلات الحارقة التي تحتاج إلى إجابات شافية ومطمئنة: ما هو هذا الحدث؟ كيف انبثق وتفشى وبات أمرا مقضيا لا يمكن إنكاره؟ ما هي إرهاباته ومسبباته وآثاره؟ كيف تم التفاعل معه ثقافيا وسياسيا وأمنيا ومؤسساتيا داخل بؤرة نشوء الحدث وفي أطرافها أو خارجها؟ وما هي الدروس والعبر التي يمكن أن تستفاد وتستخلص منه؟

هنالك أكثر من قراءة ممكنة للحدث، لكن السؤال المطروح هو من يقرأ الحدث، وبأية خلفية يقرأ الحدث ويؤوله؟ فانخراط الفعل الثقافي في الحدث يأتي تاليا، لكي يقلّب نظره في الحدث، بينما قد نجد نقيض الأمر مع منطلق السلطة الذي يحاول تسويغ الحدث من منطلق مغاير، فتشخذ كل آلياتها وإمكاناتها من أجل تطويق الحدث؛ إذا ما كان للذي حدث أن يحدث، فهو فعل غير مشروع ومبرر وأمر غير قابل للصفح. إذا استحضرننا المنعرجات التي اعترت مسار الأمم، وأن السلب قانون ملازم للتاريخ وجميع الكائنات، فلم "عدم الرضا" والتأفف من الأحداث والمنعطفات الدقيقة التي تدق أفق شعوب مثقلة ومنهكة على جميع الأصعدة، يكاد

الإفلاس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي يكون بمثابة القدر الذي لا يرتفع عنه⁸⁰.

الحراك الاجتماعي ما بعد الاستحسان والاستهجان

إن أي حدث جلل يقع داخل رقعة الدولة، يجعلنا نتساءل- على مسافة معلومة من الأحكام القيمة والمجادلات السياسية التي تنغمس في معركة الحدث بذاتها، فتصبح بالضرورة طرفاً لا ينفصل عنها- عن الوجه الأنسب الذي يتعين أن يبادر به الباحث والمثقف في مقارنة المنعطفات الدقيقة والأحداث الفارقة التي تهلّ كضيف ثقيل على أفق مجتمعاتنا؟ إن مثل هذا التحولات العميقة التي أخذت تعتمل داخل رحم المجتمع المدني، لتؤرّخ لبزوغ ضرب واعد من الوعي الفردي والجماعي الذي بدأ يتشكل في الفضاء العمومي، ومن الطبيعي ألا يخلو هذا التشكل- وهو على حداثة عهده- من وجود تفاعلات حادة وتدافع وتجابه، وهو أمر حيوي يؤرخ لمولد حركة الجدل التي تدفع بالمجتمع قدماً، وتبذر في قلب المجتمع غريزة النشوء والارتقاء. إذ كيف تؤرخ هذه التجمهرات المدنية وهذه الاحتجاجات الاجتماعية لضرب جديد من الوعي في الفضاء العمومي، وهو الوعي بالحضور (أولاً)؟ وكيف

⁸⁰ - فإبداء وجهة نظر فكرية بخصوص الحراك الاجتماعي والانتفاضات التي باتت تؤثت مشهد الحضور في فضاءاتنا خلال الآونة الأخيرة، يعيد إشكالية المثقف والحدث، أو المثقف والسلطة إلى بؤرة الاهتمام؛ ليس فقط لما هذا الالتفات الكبير نحو تقويم هذه الأحداث، وإنما كيف كان التقويم، وهل ظفرنا بتصورات نظرية تشكل أرضية صلبة لكل مقارنة تغني رصيد العلوم الاجتماعية لدينا؟ ولما لم تعرف الأحداث المتفاوتة التي خبرتها شعوبنا خلال العقود الفائتة سوى نوعاً من المقاربة الخجولة، إن لم نقل نوعاً من الإعراض التام عنها؟ إن التحولات والأحداث الاجتماعية التي بدأت تطرأ في البلدان الغربية بدءاً من القرن 19، جعلت مثقفو ما بعد جيل الثورة، يطورون عدة مفاهيمية جديدة قصد فهم وتحليل الظواهر الاجتماعية الجديدة التي شرعت تنبثق باستمرار في صلب هذه المجتمعات؛ ليس فقط العدة المفاهيمية التي خلفها التحليل الماركسي (الاستلاب، التشيؤ..)، بل ظهرت مقاربات جديدة ومتعددة لفعل المقاومة والاحتجاج، والعصيان المدني (كما سنقف على ذلك مع المفكر دافيد أرثر ثورو خلال سنة 1949). وفي هذا الصدد ينبغي أن تستحضر كيف انبرى مثقفين ومفكرين فرنسيين كبار، من قبيل ميشيل فوكو، دولوز، جون بول سارتر، للانخراط في الفضاء العمومي ليس فقط جسدياً من خلال الحضور في الميدان، وإنما أيضاً الانخراط الفكري من خلال العمل على التماس أسباب الفهم وتحليل الأحداث العاصفة التي شهدتها فرنسا إبان 1968. لمن رام الوقوف بشكل مفصل عند هذا الأمر، فليرجع إلى:

- محمد الشيخ، المثقف والسلطة، دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر، دار الطليعة، بيروت 1991.
صص 91-106.

يمكن لنا تسويغ هذه المشاهد الاحتجاجية الهائلة، خارج باراديغم المشروعية واللامشروعية (ثانياً)؟

الوعي بالذات

إن الأحداث الجليلة التي تصدح في أفق شعوب قلقة ومتوجسة، ومن ذلك الموجة الاحتجاجية الهائلة التي تؤثت الوضع الراهن بالمغرب في منطقة الريف، ضمن متواليات من الأحداث والحركات الاجتماعية والسياسية الموازية التي طبعت عقود دولة ما بعد الاستقلال كفاحاً من أجل مطالب الحق والحرية والعدالة، يؤثر على حدوث تحول طريف في طرائق التفكير الفردي والتعبير الاجتماعي؛ وبمعنى آخر تشكل وعي جديد، يجعل الفرد أكثر تفطناً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تتموضع فيه ذاته، وتراه على تمام الوعي بما يعتمل في محيطه وخارجيه. ولعل الاقتدار على تحصيل هذا الضرب من الوعي النشيط، بعد أن كان هذا الوعي يزرع تحت وقع التسييج النفسي والأمني طوال سنون عديدة، جعل نفوساً غفيرة تنسحب نحو منطقة الظل، لتكتفي بدور المتفرج لما يقع حولها أو عليها، كان لا بد أن يكون لهذا التحول الحيوي الذي ينمّ على ارتفاع منسوب الوعي الفردي والاجتماعي وقعا ملموساً على قواعد اللعب وعلى بوصلة الأحداث والدعوة إلى إعادة ترتيب الأوراق. إن هذا النداء العميق الذي شرع ينبثق من الأعماق والهوامش والأطراف المنسية، ومن قلب حياة مجتمع يريد أن يُقدر حق قدره، ومن واقع من لا حياة لهم يكدون كدّاً لأن يكون لهم حق الاستفادة من أدنى حق؛ وهو حق العيش الكريم بعيداً كل البعد عن القاع العميق ودون الطمع في أن يكونوا في برج أهل الرفاه والنعيم، لم ينطلق من فراغ ولم يبرز إلى معترك النضال بشكل عفوي، بل إن هذا يفيد أن درجة التحمل بلغت أقصى مداها، وأن وقع الضغط تضخم لينشطر في شكل من السلوك النقدي والاحتجاجي الذي بات يؤثر بين الفينة والأخرى مختلف الإمكانات المتاحة في الفضاء العمومي. ارتكازاً على المبدأ المنطقي القائل أن لكل سبب مسبب ولكل علة معلول، لا يسعنا أن نقوم الحدث الاحتجاجي من منطلق قراءة "عتابية" و"تأنيبية"؛ فنرى فيهم مجرد "عدميين" و"فوضويون" و"روافض جدد"، بل لنا أن نستقصي على الدلالات العميقة والعلامات المبشرة التي يمكن أن تستوحى من هذه الأحداث؛ فنكون بذلك قاب قوسين أو أدنى من استشفاف الوجه

حرك الريف...ريف الحراك

الإيجابي لهذه الموجات الاحتجاجية من زاوية كشفها عن بؤر الخلل ومن زاوية إشارتها إلى النواقص الموجودة والحاجيات المطلوبة، وذلك في أفق تحقيق الخير العام وأن يعم النفع جميع العباد والبلاد.

بتنا نعاين على وقع خطى حثيثة، على نحو ما تبرهن الحركات الاجتماعية والموجات الاحتجاجية المتواصلة، عودة الفرد والمجتمع إلى ممارسة سياسة الحضور في المشهد اليومي الذي نعيشه، فقد أدركنا أن التواري المستمر والانسحاب المتواصل من المعترك العام لم يعد يجدي نفعا، بقدر ما يعود سلبا على ذات الفرد وعلى الحياة الاجتماعية، وعليه تم التفتُّن إلى القيمة القصوى التي يكتسبها الوعي بالحضور. ولعل بلوغ الوعي العمومي هذا المرتقى والوصول إلى هذه الدرجة الرفيعة من الوعي بذاته والوعي بما ينبغي أن تصبو له الذات ويرتقي إليه المجتمع، يعبر عن مؤشر رفيع على تحول نوعي - بالرغم من بطئه وتذبذب حركته ومساره - شرع يسري في أوصال المجتمع وفي رحم الفضاء العمومي. وهذا المنعطف الحيوي الذي قد يكون في بادئ الأمر ضيفا ثقيلا على مجتمعات ودول تطبعت مع نمط معين من الإيقاع السياسي والاجتماعي، يمكن أن يسهم في إحداث نقلة جريئة من براديجم يحكم الحياة السياسية القائمة، نحو براديجم جديد أكثر انفتاحا على الجميع واقتدارا على التواصل وفتح الفرص وتحقيق الرضي الاجتماعي. ومتى بلغت المجتمعات طورا يتيح الإمكانية للجميع مكونات المجتمع وأعضائه أن يسهموا بدلوهم في ترسيخ مختلف بنى الدولة، تكون حينئذ التمسّت الطريق الأصوب نحو تمثين البناء المشترك للوجود العمومي. وبالمقابل، متى اقتصر إدارة الحياة العامة على عُصبة فوقية ونخبوية تدير دفة الأمور وفق مقتضى "السلطة الانضباطية"⁸¹، فإن ذلك لا يسهم سوى في تكريس الخلل القائم على منطق الهرمية والتمايز والفواصل والتحكّم، وهذا الأمر يعيق المسار الصحيح لتقدم الأمم والشعوب الذي يستلزم مساهمة الجميع في تحقيق البناء المشترك للوجود السياسي والاجتماعي. واعلم أنه كلما أَلَمَّ بمجتمعات معيَّنة أحداث جليلة وداهمت مسارها وقائع مؤثرة، كلما كان ذلك تجربة مفيدة ودرسا بليغا لها لكي تجوّد مسارها وتتدارك مكامن وهنها في أفق التوقيع على نسخة مجوّدة وجيِّدة؛ وإن كانت لا تحظى برضا الكل فعلى الأقل يمكن

⁸¹ - ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي يغورة، دار الطليعة، بيروت 2003 ، صص 59-63.

أن تحوز على تنويه أغلبية أعضاء المجتمع. وليس تقدم المجتمعات ولا تحسن أوضاعها وارتقاء نموذجها، يمكن أن يحدث على نحو بسيط أو بفعل العصبية التي تحوز زمام الأمور ومفاتيح السلطة، بقدر أن التماس الأمم والدول الخطى المتقدمة نحو غد أفضل - كما تشهد بذلك تجارب أمم كثيرة وتبرهن على هذا الأمر وقائع مجتمعات عديدة- لم يأت بشكل عفوي ولا جرى من دون أخذ ورد، ومن دون تدافع وتخاصم وتجابه. ويكاد يكون هذا قانون الطبيعة وسنة التاريخ الذي لا يسري فقط على الأفراد والكائنات الحية، بقدر ما يعم حكمه كذلك الدول والأمم والمجتمعات طوال مسارها التاريخي. ولو أقبلنا على مقارنة هذه الموجات الاحتجاجية والمقاومة الاجتماعية، مثلما هو الحراك المدني الذي جرى بمنطقة الريف بالمغرب أو ما شابهها من موجات احتجاجية عديدة لا تكاد تستثني حتى الأمم المتمدنة، من منطلق مبدئي يكون بعيدا كل البعد عن المزايدة السياسية والتسرع في إصدار الحكم والتوقف الذي لا يسهم سوى في تعميق الأزمة بدل تداركها، لكان هنالك تعامل مغاير مع الحدث وتقويم مختلف لهذا الخطب الجلل؛ أي التعامل بنوع من الرزانة والتعقل مع الحدث وتدبير حكيم لما يحدث في الآن والمستقبل، لعله نتفطن إلى الجانب غير المرئي الذي يكوي الوجود اليومي للمجتمعات، ونتعرف على مكان الداء حتى نستطيع صنع الوصفة المناسبة لدرك العطب، ونتعلم كيفية التعامل مع الأزمات. وحينما يدرك الجميع أهمية التعامل مع هذه الأحداث الاجتماعية والحركات الاحتجاجية على نحو متعقل ومسؤول- بدل إلقاء المسؤولية على الفئة المنخرطة في ركب هذه الاحتجاجات، فتكون حينئذ المسؤولية مسؤولية جزئية وليست متقاسمة-، نمضي إلى مرحلة التدبير المشترك، والانفتاح على جميع الأصوات التي تموج في الفضاء العمومي، وهذا الأمر يقتضي إعمال فضيلة الحوار المتواصل والإنصات الدائم إلى الهموم الفردية والمطالب الاجتماعية، وذلك في أفق الوصول إلى الحلول المشتركة والقرارات البناءة التي تعود بالنفع على الجميع. ولعل من الأخطاء القاتلة التي تساهم في إذكاء الصراعات والأزمات الاجتماعية، وتعيق الوصول إلى الحلول الناجعة للمستجدات الاجتماعية والسياسية الحادثة، هو القيام بعزل دور المجتمع والفئات النشيطة وتهميش النداءات الفردية والجماعية، وتعطيل حضورها في بناء القرارات الحاسمة وتشكيل السياسات العريضة. مع العلم أن قوة الدولة من قوة المجتمع، وفلاح المجتمع من فلاح الأفراد، وأن البناء المتين للدولة يقتضي مشاركة الجميع في صوغ السياسات وتدبير الأزمات

والتوافق على المخارج. وحينما نضفر بهذا الثقافة الجديدة بخصوص دور الأفراد وأهمية إسهام المجتمع في الفضاء العمومي، حينئذ لن نكون فقط تفادينا الحساسية المفرطة نحو هذه الأحداث الطبيعية الكبرى ذات النفس الاجتماعي، بل نكون قد اكتسبنا مناعة هائلة ضد التحديات الجليلة التي تطرق دوما أبواب المجتمعات والدول في الآن والمستقدم.

تبديد سوء الفهم أو في مدى مشروعية التجمهر

لو استحضرننا بعين الاعتبار كيف تعتبر الاحتجاجات الاجتماعية جزء لا يتجزأ من طقوس الحضور اليومي في المجتمعات التي قطعت أشواطاً ضوئية في تحصيل ثقافة سياسية متنورة، وكيف باتت الجموع الغفيرة تتوطن الساحات العمومية وتتجمع أمام المؤسسات الرسمية، احتجاجاً على توجهات وقرارات وتدابير، ورفضاً لإجراءات تمس الأمور الداخلية والخارجية تم تبنيها من قبل السلطة العمومية، لحق أن نتساءل بأي وجه نستعجن مشهد الاحتجاجات وتصاعد وتيرة التجمهرات في فضاءات سياسية فنية، ومجتمعات مفككة يطبعها التذبذب وتلازمها الهشاشة في معظم المجالات والقطاعات. إذن، في خضم الاحتقان والوهن الكلي الذي يطبع مشهد مجتمعاتنا، يكون من المنطقي أن تطفو باستمرار احتجاجات اجتماعية تتفاوت حدة وشكلاً وحجماً ونشاطاً وتأثيراً. بيد أن الإشكال المطروح الذي يبرز في خضم هذه الأحداث أو في أعقابها، والذي يتمظهر في شاكلة نقاشات عمومية، غالباً ما ينصرف في شكل من النقاش العريض المحتدم والذي يتراوح بين هذا الرأي والرأي المضاد: أي بين التنديد والتأييد، وبين التجريم والتسوية، وبين الرفض والقبول؛ وبعبارة أرقى في مدى مشروعية هذا الفعل من عدمه. فالطرف الذي يقرّ بمشروعية هذه الاحتجاجات ذات النفس الاجتماعي، وهم في غالبيتهم من أعضاء المجتمع المدني، يؤيدون دعواهم من منطلقات حقوقية تسلم للأفراد والجماعات بحق التعبير وحرية التظاهر في سبيل تحقيق مطالب جوهرية وليست كمالية؛ ويتعلق الأمر بمطالب العدالة الاجتماعية وصون الكرامة وحفظ حق العيش الكريم. وهي ترى أن تحقيق هذه المطالب الحياتية الملحة، ليست تنال دوماً بالطرق المشروعة قانوناً وتحقق

حراك المريف... ريف الحراك

رأساً من خلال المؤسسات الموجودة، ومن ثمة لها أن تتصرف من تلقاء ذاتها وبالوسائل السلمية التي تمتلكها إذ تبين لها عجز هذه السبل التي تمثل المشروعية عن الاضطلاع بأدوارها، وذلك من أجل إيصال مطالبها إلى الأطراف المعنية، والدفع بها من خلال الضغط الذي تمارسه لكي تترجم هذه المطالب على أرض الواقع. أما الطرف الثاني، ومن منطلق إخلاء المسؤولية الأساسية عن نفسه، فإنه يحرص مبدئياً على عدم تسويق هذه الأحداث، ويرى فيها فعلاً غير مشروع على نحو مطلق، لكون هذه الاحتجاجات الاجتماعية والتجمهرات المدنية لم تتوسل القنوات الرسمية قصد فرض مطالبها وإيصال أصواتها، ومن ثمة فهي تستلزم المتابعة القانونية وإعمال التأديب الأمني والقضائي لكل طرف له الجراءة أن يقدم على ممارسة هذا الفعل الاحتجاجي. لكن السؤال الذي يطرح بشأن إضفاء صفة اللامشروعية عن الموجات الاحتجاجية هو: على أي أساس نضفي صفة المشروعية عن هذا الفعل وننزعه عن ذاك؟ هل نفعل ذلك من منطلق مخالفة اللوائح والقواعد المعمول بها، أم نفعل ذلك من منطق المسؤولية عن اقتراف الفعل؟ وحتى لو كان هذا وذاك؛ فهل هي قواعد تسهم دوماً في حفظ المصلحة العامة وتحقيقها، وهل الرمي بالمسؤولية الحصرية على كاهل المتجمهرين لوحدهم يعد أمراً معقولاً، لأنه لو أخذنا بمنطق السببية لا اعتبرنا أن وراء هذه الأحداث والمعضلات الاجتماعية مسببات رئيسية؛ وبمعنى آخر العودة بالمسؤولية إلى منبع المسؤولية.

مثل ما أقبل مفكرون ومثقفون من البلدان الغربية على الإدلاء بدلوهم في استشكال الثورة في مجتمعاتهم مفهومًا وواقعاً منذ فجر العصر الحديث، فإن هنالك الآن استثنافاً ثقافياً نشيطاً لمجتمعات ما بعد الثورة، انخرط في الاشتغال على مفاهيم راهنة تمس عمق التحولات العميقة التي تشهدها أفق هذه الشعوب؛ ونعني بذلك السؤال عن "المظاهرة" و"المقاومة" و"الاحتجاج" وبشكل أبرز "العصيان المدني"⁸²،

⁸² - إن إقبال المثقفين الغربيين على وضع موضوع "العصيان المدني" (Ziviler Ungehorsam/Désobéissance civil/Civil Disobedience) تحت مجهر المسألة، ليس وليد الراهن، بقدر ما تم الالتفات نحو استشكال هذا الموضوع منذ منتصف القرن التاسع عشر؛ وكان الكاتب الأمريكي هنري دافيد ثورو (Henry David Thoreau) الذي ناهض العبودية وقاوم دفع الضرائب، من بين الأوائل الذين دافعوا عن نهج أسلوب العصيان المدني في سبيل تحصين الحقوق ورفع الحيف، وكان قد عبر عن آرائه بكل جرأة في مقالة دائعة الصعید معنونة بـ "واجب العصيان المدني" (On the Duty of Civil Disobedience) عرفت طريقها نحو النشر سنة 1849. ولعل الفكر السياسي الغربي الراهن سواء في النطاق القاري أو في النطاق الأنكلوساكسوني، أولى عناية كبيرة لموضوع العصيان المدني؛ ومن بين المفكرين الكبار

وذلك بغية تعيين الفرق بينها والاستقصاء عن دلالات كل منها، إلى جانب البحث عن أوجه المشروعية لها وكيفية تبريرها. بيد أن هذه الهبات الاجتماعية التي تؤرخ لبصمتها في أفق شعوبنا على نحو متصاعد، تسائل عمق الثقافة ذاتها وماهية المثقف الذي بات ينسحب رويدا من المشاهد الهائلة التي تؤثث إحداثيات الفضاء العمومي لدينا. كيف لو قرأنا هذه الاحتجاجات المدنية بوصفها حاملة لإرهاصات أولية من أجل مساهمة ضرورية للمجتمع المدني في صوغ الخطوط العريضة للسياسات العمومية، أو باعتبارها صرخة عميقة تدوي من أعماق القساوة لكي تطالب باحتضان فعلي من قبل الدولة؟ وكيف لو أعدنا مقارنة هذه الأحداث بوصفها شكل من أشكال العصيان المدني الذي يستوجب تبريرا أخلاقيا وقانونيا؟

لقد كان المفكر الأمريكي دافيد هنري ثورو، أول من سيتجرأ على تسليط الضوء على موضوع العصيان المدني، وأول من سيقدم على تسويغ مشروعية هذا الفعل ويحاول تبريره. ربما تصوره الراديكالي تجاه مفعول السلطة ودورها يمكن أن يكون موضع نقاش؛ وذلك عندما شرع في مقالته في تحديد أفضل شكل من أشكال نظام الحكم، فقال: مع "أن أفضل حكومة هي التي تحكم على نحو أقل"⁸³، فإن "أفضل حكومة هي التي لا تحكم على الإطلاق"⁸⁴. غير أن النقطة الحيوية التي لا مستها المقالة على نحو غير مباشر، هي المتعلقة بإشكال الأولوية بين الحق والقانون. وبطبيعة الحال فإن دافيد ثورو، من منطلق تأييد الفعل الاحتجاجي والتماس المشروعية للعصيان المدني، كأن لا بد أن يجعل من تحصين الحقوق والدفاع عنها ذات أولوية قصوى في مقابل احترام القوانين؛ إذا ما فائدة القوانين في ظل ضياع الحقوق وإهدار الحريات. فالإنسان قبل أن يكون موضوعا للقوانين، فإنه يعتبر إنسان له حقوق أولى أن تحترم وتُصان: "أعتقد أنه يجب أن نكون أناسا في المقام الأول، قبل أن نكون ذواتا (موضوعا للقوانين) في المقام الثاني. فمن غير المحبذ أن نقبل على تشييع ثقافة احترام القانون، بقدر ما علينا الترغيب في تقدير الحق. فالالتزام الوحيد الذي يحق لي القيام به، هو أن أفعل في أي وقت ما أعتقد أنه عين

الذين أدلوا بدلوهم في هذا الموضوع نجد كل من المفكرين الأمريكيين جون رولز (John Rawls) وميشيل والزر (Micheal Walzer) إلى جانب الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (Jürgen Habermas).

83- « That government is best which governs least » . Henry David Thoreau, Civil Disobedience. In Civil Disobedience in Focus, Editet by Hugo Adam Bedau. Routledge London and New York 1991.

84- « That government is best which governs not at all », Ibid, p 28.

الصواب⁸⁵. فهو، على نقيض ما يعتقد ويشاع أن تحصين الحقوق وتحقيق العدل يتوقف على تفعيل القوانين أو من خلال توقيرها واحترامها، يرى أن إنسانية الإنسان لا تتوقف على قوانين جوفاء وإنما على الحرص على أن لا تتعارض القوانين مع الحقوق؛ إذ أن القانون "لا يجعل بالطلق الناس أكثر عدلا، ولا حتى احترامهم للقانون يمكن أن يجعلهم أكثر عدلا"⁸⁶. وإذا ثبت، حسب تصوره، عجز الحكومة عن القيام بأدوارها، واتضح أنها لا تقوم بالمهام المنوطة بها أحسن قيام، وعلى رأس ذلك التجهيز على مختلف الحقوق الاجتماعية التي تؤمن التماسك الاجتماعي، فإن ذلك يعتبر ولا شك أحد الأسباب المشروعة التي تشرع للمجتمع الاحتجاج وسحب رابطة الولاء القانونية التي تجمعهم مع الحكومة، بل تسوّغ له حق المقاومة والعصيان حينما يصل عجز الحكومة ذروته، ويغدو استبدادها أمرا لا يطاق ولا يحتمل⁸⁷.

لئن كان منطلق السلطة في عدم تبرير أفعال المقاومة والاحتجاج والعصيان المنطقي يرتكز على أساس قانوني محض، وهو لزوم التقيّد بالقانون الوضعي، فإن التبرير الذي يحاول المفكرين والمثقفين أن يستندوا إليه، لا يقتصر فقط على مجرد تبرير أخلاقي وعاطفي فحسب، وإنما يحاول أن يستمد براهينه من القانون الطبيعي، وذلك لكي يلتبس أوجه المشروعية للأفعال الاحتجاجية السلمية التي تهدف إلى مقاومة كل سلوك أو فعل أو سياسية تستهدف المكتسبات الحقوقية للأفراد والمجموعات. فهل يتوجب على الإنسان دوما تجنب سبيل العصيان المدني للدفاع عن الحقوق المشروعة، لأنه يتعارض مع القانون الوضعي؟ لكن كيف يمكن للإنسان أن يستغني عن استخدام هذا السلوك السلمي الذي ينبغ من أعماق الحق الطبيعي؟ إذ يعبر العصيان المدني، حسب وجهة نظر المناضل الهندي المعروف المهاتما غاندي،

85 - « I think that we should be men first, and subjects afterward. It is not desirable to cultivate a respect for the law, so much as for the right. The only obligation which I have a right to assume, is to do at any time what I think right ». Ibid, P 29.

86 - « Law never made men a whit more just; and, by means of their respect for it ». Ibid, P 30.

87 - « All men recognize the right of revolution; that is, the right to refuse allegiance to, and to resist, the government, when its tyranny or its inefficiency are great and endurable ». Ibid, P 31.

عن "حق فطري يخص كل مواطن"⁸⁸. وباعتباره كذلك، فإنه لا يمكن لأي مواطن التفريط في هذا الحق، وإلا سيكون فرط في إنسانيته. وكل "قمع يطال العصيان المدني، يعني تقييد الضمير في أغلال"⁸⁹. ولو وقفنا عند وجهة نظر صاحب "نظرية العدالة" (A Theory of Justice) الفيلسوف الأمريكي جون رولز، فسنبدأ أولاً من تعريفه للعصيان المدني: "يظهر العصيان المدني على شاكلة فعل عمومي، غير عنيف ونابع من الضمير، مع أنه فعل غير مشروع، ويهدف هذا الفعل بشكل عام إلى تغيير القوانين وسياسة الحكومة"⁹⁰. فبالرغم أن العصيان المدني، تبعاً لتصور رولز، ينشط خارج الفسحة التي يتيحها القانون الوضعي، إلا أنه يعبر عن جوهر الفعل العمومي؛ أي كشكل من أشكال ممارسة السلطة من قبل العموم، وفي ذلك ضرب من الوفاء للتعبير الديمقراطي الأصيل. كما أنه فعل طبيعي ينبع - على نحو ما سبق وأفصح غاندي عن هذا الأمر - من الضمير، إلى جانب اتصافه بطابع حضاري قوامه نهج سبل السلم والسلام. كما أن السعي إلى صون الحريات والدفاع عن الحقوق، وتقويم السياسات الضارة، ينطوي عن نبل الغاية في الوصول بمستقبل الدولة وأفق المجتمع إلى النسخة المثلى. ولعل العودة إلى المبحث المهم من كتابه نظرية العدالة: "تحديد العصيان المدني وتبريره"، يجعلنا نقف على بعض الخصائص الجوهرية التي تخص العصيان المدني، وهي الخصائص التي تشفع - في نظر رولز - في تبرير هذا الفعل ليس فقط على نحو أخلاقي، وإنما أيضاً على نحو حقوقي وقانوني:

⁸⁸ -« das angeborene Recht eines jeden Bürgers ». Jo Leinen, Ziviler Ungehorsam als fortgeschrittene Form der Demonstration. In Ziviler Ungehorsam im Rechtsstaat. Herausgegeben von Peter Glotz, Suhrkamp Verlag Frankfurt am Main 1983, S 24.

⁸⁹ -«Der Bürger kann die Bereitschaft zum zivilen Ungehorsam nicht preisgeben, ohne sein Menschsein preiszugeben. Zivilen Ungehorsam zu unterdrücken hieße, das Gewissen in Ketten zu legen». Ibid, 24.

⁹⁰ -«ziviler Ungehorsam äußert sich in »einer öffentlichen, gewaltlosen, gewissensbestimmten, aber gesetzwidrigen Handlung, die gewöhnlich eine Änderung der Gesetze oder der Regierungspolitik herbeiführen soll ». Jürgen Hebermas, Ziviler Ungehorsam - Testfall für den demokratischen Rechtsstaat. Wider den autoritären Legalismus in der Bundesrepublik. In Ziviler Ungehorsam im Rechtsstaat. Herausgegeben von Peter Glotz. Ibid, S 34.

أ- خاصية العمومية: أي أن العصيان المدني هو فعل مدني يجري في الفضاء العمومي أمام مرأى الجميع، إنه "ينخرط بشكل علني وبشعار منصف، فهو يفعل فعله على نحو سري أو بشكل متكتّم"⁹¹.

ب- الطابع السلمي: ويتمثل في حرص الحشود المحتجة والفئة المتظاهرة على أن يكون مجرى احتجاجها، وحضور فعلها في الفضاء العمومي مطبوعا بجو يغيب فيه العنف (nonviolent) ويطبع السلم، لأن حيلته نحو تحقيق أهدافه لا تعدو الكلمة والشعار والصورة. ومن كان على هذا الحال، فإنه يكون بعيدا كل البعد عن "العمل العسكري والعدائي، ولا يمت بصلة إلى المقاومة التي تتوسل العنف المنظم" قناعة وعملا⁹².

ج- الوفاء لروح القانون: رغم أن حماية القانون الوضعي، يحسمون عدم مشروعية العصيان المدني، لأن الاحتجاج المشروع هو الاحتجاج العابر الخاطف الذي يحصل على الضوء الأخضر، إلا أنه لو أخذنا بعين الاعتبار المقاصد السامية التي دفعت هؤلاء دفعا نحو ركوب مثل هذه السبل، لأمكن اعتباره توطئة نحو تجويد المنظومة القانونية وفرصة لتفعيل الحقوق وتعزيز مطالب الأفراد والمجتمع في حياة كريمة ومنصفة. وحتى لو أن العصيان المدني، حسب جون رولز، "يقع خارج الحدود المرسومة قانونا، إلا أنه يعبر عن عدم امتثاله للقانون في حدود الوفاء للقانون"⁹³.

مع أن الإقدام على مقاومة نمط معين من السلوك السياسي، والاعتراض المدني على توجهات اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية تمس الوضع اليومي للأفراد والمجتمعات، يعبر عن نوع من السلوك الجريء، إلا أنه يعبر عن نمط من الجرأة المستحسنة حينما نلتفت مباشرة نحو تجويد الوضع العمومي، ونطور فعالية المنظومة القانونية والبنية المؤسساتية. ليكون بذلك جوهر الفعل الاحتجاجي، ليس تقويض مجرى الحركة في الدولة ولا تعطيلها، وإنما التحثيث على اكتساب "المزيد من الديمقراطية" (mehr Demokratie wagen)، والاسهام البناء في "تشكيل الإرادة

⁹¹ - « A further point is that civil disobedience is a public act. Not only is it addressed to public principles, it is done in public. It is engaged in openly with fair notice; it is not covert or secretive ». John Rawls, s 106.

⁹² - « Civil disobedience, so understood, is clearly distinct from militant action and obstruction; it is far removed from organized forcible resistance ». Ibid, P 107.

⁹³ « It expresses disobedience to law within the limits of fidelity to law, although it is at the outer edge thereof ». Ibid, s 106.

العمومية⁹⁴. ليصبح الهدف الحقيقي الذي يتوخاه أي عصيان مدني، حسب الباحث يو لاينن (Jo Leinen) - هو تعميق دائرة النقاش العمومي وتوسيعها بصدد الموضوع الذي يكون محط نزاع وصراع، وذلك لغاية الحد سياسيا وليس مدنيا من أي انحدار حقوقي خطير وتدهور كبير قد يعود بالضرر على الكل⁹⁵. وعلى الرغم من المخاطرة التي ينطوي عليها العصيان المدني، وأنه يشكل اختبارا للجماعة القانونية وامتحانا عسيرا لدولة الحق والقانون، لكن استحضار المقاصد الوجيهة التي يستوصي بها منهجا وغاية - من قبيل الحفاظ على الجماعة السياسية وصون مجتمع القانون، والسعي إلى استعادة الوظيفة الجهورية لدولة الحق والقانون والعمل بالنهج السلمي⁹⁶، تجعلنا نتجاوز خندقة الفعل الاحتجاجي المنتظم داخل ثنائية المشروعية واللامشروعية، لنجعل منها الحدث الجوهري الذي يدفع أفق الدولة نحو غد مشرق، ويقود نحو تجويد إقامة الأفراد والمجتمع داخل حيز الدولة بشكل يحقق الرضا وينال الاستحسان.

الحركة الاحتجاجية بالريف وصرخة الاعتراف

هل يمكن أن نعتبر الفعل الاحتجاجي هو فعل يسعى إلى تفويض الدولة أم إلى تجويد النسخة القائمة بنسخة متقدمة تحقق رضا العامة والخاصة؟ فإن كانت غايته هي تفويض النظام السياسي، فلماذا يسمى احتجاجا مدنيا وليس فعلا ثوريا؟ وهل كل صراع يحتدم مع الآخر يهدف إلى إعدام الآخر؟ وحتى لو سلمنا بأن أي صراع ينشب يستهدف محق الآخر، فهل يمكن للفرد والجماعة أن يعيشا من دون هذا الآخر (سلطة، دولة، مجتمع)؟ فلو أخذنا بعين الاعتبار الكيفية التي اتبعتها المجتمعات في تشييد نموذجها وتطويره، وراعيها المنحى الذي يخص إنتاج التاريخ، لكانت العبرة كافية فيما يخص أهمية الدينامية الفردية والاجتماعية، ودور الصراع والتفاعل

94 - «Die Absicht und der Sinn von solchen spektakulären Aktionen ist es, den öffentlichen Willensbildungsprozeß anzutreiben » Jo Leinen, **Ziviler Ungehorsam als fortgeschrittene Form der Demonstration**. Op, Cit. S 24.

95 - Ibid, S 25.

96 - « Die Erhaltung des politischen Gemeinwesens, damit aber auch der Rechtsgemeinschaft, muß indes geradezu als Ziel des zivilen Ungehorsams angesehen werden ». Wolfgang Huber, **Die Grenzen des Staats und die Pflicht zum Ungehorsam. In Ziviler Ungehorsam im Rechtsstaat**. Op, cit.S 122.

والتناقض الذي يتّقد في صلب المجتمع في مسار بناء المجتمع وإنتاج التاريخ وتجويد روح الدولة وأفقها (أولاً). لكن هذا الأمر يستوجب أن يتحلى أطراف الفضاء العمومي بفضيلة الاعتراف والإقرار بنصيب من المسؤولية، ومن ثمة تمهيد السبيل لكل أطراف الأفراد والأطراف الذين يؤثثون فضاء الدولة من أجل أن يكونوا طرفاً ببناء في تشييد أنموذج سياسي واجتماعي واقتصادي واعد (ثانياً).

أولاً- الفعل الاحتجاجي وبناء المجتمع

يعتبر الفعل الاحتجاجي والعصيان المدني في المجتمعات الغربية أمراً مألوفاً، يؤثث مشاهد الفضاء العمومي بشكل معتاد، وبات يحظى بنوع عريض من المقبولية السياسية والاجتماعية، إيماناً بأن هذه المظاهر الاجتماعية تترجم اختصاراً فعلياً للمنظومة الحقوقية والقانونية، وأن هذه الأفعال الاحتجاجية تمثل إسهاماً حقيقياً في إصلاح الثغرات وتجاوز مكامن الخلل التي تعتور الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لكن في المقابل، لا يتم النظر بعين الرضا إلى هذه الهبات الاجتماعية والموجات الاحتجاجية التي باتت تطرق واقع مجتمعات سياسية فتية، ليس لها سوى عهد حديث مع الشكل الجديد للدولة الحديثة. وبذلك غالباً لا تكتسي هذه الأحداث الاجتماعية، على نحو ما تشي بذلك الحركات الاحتجاجية التي عرفتها عدد من البلدان العربية، بما في ذلك الموجة الاحتجاجية التي شهد المغرب من حركة 20 فبراير 2011 إلى حدود أحدث الريف 2017، المقبولية السياسية، ويتم النظر إليها بعين الريبة؛ كأنها ضرب من المؤامرة المأجورة والمسنودة تهدف إلى الإجهاز على الدولة.

لكن هل كل فعل احتجاجي هو فعل ضد الدولة، أم أنه يعبر عن صرخة عميقة ومناشدة صريحة من أجل إنقاذ الدولة نفسها من كل أشكال الهيمنة والتمكك والاستحواذ، ومن تسخير الدولة ومؤسساتها لخدمة أهداف خاصة لمن يعتقدون أنهم الأوصياء الجدد الذين يحق لهم وحدهم الحديث وممارسة الفعل باسم الدولة، أما الأفراد والمجتمع فليس لهم سوى النظر والطاعة والرضا بما يأتيهم وعدم الجراءة على فرض احتياجاتهم والمطالبة بالحقوق التي تمس واقع حياتهم عن طريق التظاهر والاحتجاج والعصيان. ماذا لو تغيّرت رؤية السلطة بخصوص الفعل الاحتجاجي، وتم تبديد سوء الفهم الذي يجعل من هذه الحركات الاحتجاجية حركات مضادة للدولة، وإنما هي أفعال احتجاجية وسلوكات جماهيرية تسعى بشكل أساسي للوصول

حراك الريف...ريف الحراك

إلى نموذج أرقى يجد فيه كل الأفراد والطوائف الاجتماعية حقهم المكفول في عيش حياة كريمة ملؤها العدل والإنصاف والكرامة. إننا تماما أمام مشهد جديد في ضوء عالم متحول، وهذا الأمر يستوجب فهما جديدا يناسب طبيعة التحولات التي اعترت أفق الدولة حاليا، كما يفترض تجديد خطاب التعامل وسلوك التواصل بين كل المكونات الحية التي تؤثر بنية الفضاء العمومي. وقبالة هذا الوضع المستحدث، لم يعد مجديا - حسب تصور السوسيولوجي الفرنسي آلان تورين - أن نحلل الواقع الاجتماعي بواسطة عدة مفاهيمية تنتمي إلى البراديغما السياسية (الفوضى، النظام، السلام والحرب، السلطة والدولة..)، بل نحن بحاجة إلى براديغما جديدة ذات طابع اجتماعي واقتصادي، وذلك حتى يتسنى "تسمية الفاعلين الجدد (nouveaux acteurs) والصراعات الجديدة، والصور المكونة عن الأنا والجماعات، تلك التي تجلوها نظرة جديدة تبسط أمام أنظارنا مشهدا جديدا"⁹⁷.

وإزاء هذا التحول الاجتماعي الذي وقع، هل من السداد أن يبقى تصورنا لدور الفرد والمجتمع على نحو ثابت لا يتحزح؟ إذ أن جل التحديات التي تدهم أفق الشعوب حاليا، لم يعد يقبل أن تركز الذات الفردية والجماعية في زاوية نائية قصية كأنها ضيف غريب على الدولة، بل ليس من الأنسب أن تكبت هذه الذات بلغة فرويد، ولا أن تحجب (Verborgenheit) أو تظل في طي النسيان (Vergessenheit) بلغة هايدجر، بل آن الأوان لكي ترتقي هذه الذات إلى مرتبة الذات الفاعلة (capable d'agir) بلغة آلان تورين. ولئن تساءلنا عن الذات الفاعلة ما هي وكيف تكون كذلك، فلنتمعن في هذا التعريف الذي يسوقه آلان تورين: "ليست الذات الفاعلة، فقط، من تتكلم بصيغة مفرد المتكلم، بل من يعي حقه في استعمال هذه الصيغة. لذا كانت المطالبة بالحقوق تغطي على التاريخ الاجتماعي، من حقوق مدنية واجتماعية وثقافية، باتت المطالبة بها اليوم من الإلحاح بحيث تشكل المجال الأكثر سخونة في العالم حيث نعيش"⁹⁸. وفي قلب هذه التحولات التي تعتمل في المجتمع وتفاعل فعلها في جميع مكوناته، يكاد وضع التجابه والتنازع والصراع يحتدم بشكل متفاوت بين مختلف مكونات المجتمع من جهة وبينها وبين السلطة والنظام من جهة ثانية، وبالأخص في ظل حرص هذه الذات على "الإفلات من

⁹⁷. آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالمنا اليوم، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، أبريل 2011. صص 13-14.

⁹⁸ - المرجع نفسه، ص 171.

القوى والأنظمة والسلطات التي تمنعها من أن تكون ذواتا، وتعمل على تحويلنا إلى مكونة لنظامها وسلطتها"، وهو ما يجعل الذات الفاعلة "ذات ثائرة، تترجح بين الغضب والأمل"⁹⁹. لئن كانت وجهة نظر السلطة تجاه هذه الحركات المدنية والاحتجاجات الجماهيرية، تستند بشكل مطلق على أرضية القانون المجرد، فإن عودة المفرد والمجتمع إلى تفعيل وجوده في حيز المجتمع، إنما يراهن على تحصين الحقوق بشكل عيني وملموس، وذلك من أجل الذود عن مكتسباته الاجتماعية وصون حقوقه الثقافية والاقتصادية، في ظل وضع ما عاد فيه "للمؤسسات المولدة للانتماء والواجب"¹⁰⁰ القدرة والمجال والفسحة للقيام بذلك على نحو متفرد ومطلق. وأن نقدر هذا الدور الجديد الذي أهلّ على وضع الفرد والمجتمع في الأفق الراهن، يقتضي إعادة نظر جذرية في طبيعة كل أطراف المجتمع وفي أدوارهم وصلاتهم، وذلك حتى نقدر على الظفر بمجتمع فعّال على نحو كلي ومنسجم ومتكامل، وهذا سبيل حيوي من السبل التي ترسخ بناء الدولة على أسس صلبة وراسخة.

ثانيا- وعي الذات ومطلب الاعتراف

توجد صلة وثيقة بين طبيعة الوعي وطبيعة الدولة. كلما كان منسوب الوعي مرتفعا، كان حال الفرد نشيطا ووضع المجتمع تعمّه الحيوية والفاعلية، لينعكس ذلك على وقع الدولة وواقعها في الحال والمستقبل. عندما تبلغ الذات الفردية والاجتماعية مرتبة رفيعة في الإدراك التام للشروط الحقة التي تحقق الوجود المعتبر في الحياة على النحو المنشود، فإنه من الطبيعي أن يرافق ذلك نشوء نقاش محتدم بشأن الواقع الاجتماعي والعمومي والحقوق، وتجاذب مستمر بخصوص مهمة الدولة وواقعها ومستقبلها. وبالجملية يمكن القول أن الكل يسعى إلى تحصيل الاعتراف كذات حرة فاعلة، وأن تقدر وتحترم وتسان، وكان الفيلسوف الألماني هيغل تنبّه إلى هذا الوضع الذي طرأ على أفق الشعوب الحديثة: "لم يقتصر اهتمام هيغل على إثبات مدى الصراع الذي يحتدم ضرورة بين الذوات، بمجرد إحساسهم بأنهم يعتمدون على بعضهم البعض في المجتمع، بل كان يتطلع، بفضل منهجه الفينومينولوجي إلى أن يثبت ما هو أكثر من ذلك، أي أنه يمكن للذات أن تحقق وعيها بذاتها فقط، عندما

⁹⁹. المرجع نفسه، صص 177-178.

¹⁰⁰. المرجع نفسه، ص 190.

يتأتى لها الدخول في علاقة اعتراف مع ذات أخرى¹⁰¹. تفتن هيغل على نحو حكيم لمقتضى التلازم الذي يجمع بين الاعتراف والدولة؛ إذ أنه في الدولة "يُعترف بالإنسان على أنه ماهية عاقلة وأنه حر وشخص، ويعامل على هذا النحو. كما أن الفرد بدوره يحرص أن يكون جديرا بهذا الاعتراف، وذلك عندما يتخطى الطور الطبيعي الذي يخص وعيه الذاتي، وينصاع على نحو عام وبمحض إرادته الخاصة للقانون"¹⁰².

وإذا كان هيغل قد أفصح، منذ ما ينيف عن قرنين من الزمان، عن القران المتين الكائن بين الدولة والإقرار بالاعتراف، فهل يمكن للدولة أن تمضي الآن في أفق صحي دونما الارتكاز على فضيلة الاعتراف؟ ليس الاعتراف فقط دستوريا وقانونيا بمختلف المكونات الاجتماعية والهوياتية التي تؤثت فضاء الدولة والتنصيب على حقوقها كافيا بما فيه الكفاية، لأنه قد يكون لدينا مستوى متقدم من الاعتراف على مستوى القانون المجرد، لكن عندما نعاين الحاجيات التي تمس الأفراد والمجتمعات في واقعهم اليومي، ونختبر مدى تفعيل البرنامج القانوني والحقوق الذي يتصل بمختلف الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فضلا عن تقويم طبيعة العلاقة الفعلية التي تجمع العموم بالسلطة ومختلف المؤسسات المركزية والفرعية، حينئذ أمكن الوقوف على طبيعة البنية التفاعلية التي تطبع النسق السياسي، ونحس مدى سلامة التركيبة السوسيو-سياسية التي تم توطئتها في مجتمعات بعينها. إن الفرد والمجتمع الذي يستطیع الاعتراف ثقافة وقانونا وواقعا، لم يعد

101 - « Hegel ging es ja um anderes und witaus mehr, als bolss den nachweis anzutreten, daß die Subjekte untereinander in einem Kampf treten müßten, sobald sie sich die Abhngikeit von ihrem sozialen gegenüber kalrgemacht hetten,er wollte viel mehr mit hilfe seiner phanomenologischen Methode beweisen, dass ein Subjekt zu einem Bewusstsein seines eigenen Selbst nur dann gelangen könnte, wenn es mit einem anderen Subjekt in ein Verhältnis der Anerkennung treten würde ». Axel Honneth, Das Ich im Wir. Studien zur Anerkennungstheorie, Suhrkamp Verlag, Berlin 2010, ss 15-16.

102 - «Im Saat... wird der Mensch als vernünftiges Wesen, als Frei, Als Person anerkannt und behandelt; und der Einzelne seinerseites macht sich dieser Anerkennung dadurch würdig, daß er, mit Überwindung der Natütlichkeit seines Selbstbewußtseins, einem Allgemeinen, dem an für sich seienden Willen, dem Gesetze gehorcht »

وللاشارة فإن هذا الاستشهاد الهيجلي الوارد في كتابه موسوعة العلوم الفلسفية في الجزء الثالث منه، أورده الفيلسوف الألماني المعاصر أكسل هونيث في مؤلفه الصراع من أجل الاعتراف:

-Axel Honneth, Kampf um Annerkennung, zur moralischen Grammatik sozialer Konflikte, Suhrkamp Verlag Frankfurt am Main. 7, Auflage 2012, S 175.

حراك المريف... ريف الحراك

يقبل أن نجعل مكونات الفضاء العمومي موضوعا للفعل والإخضاع والإقصاء والتهميش، بقدر ما بات يُقدّر الفرد ويعلي من مكانة المجتمع، ويجعل منهما مكونين حيويين في مجرى ترسيخ مختلف أبنية الدولة في ظل عالم متحول يقذف شظايا مخلفاته جنوب الشعوب وشرقها، لا تكاد تسلم منها شعب من الشعوب.

لقد تنبّه فيلسوف ألماني معاصر، وهو أكسل هونيث (Axel Honneth)، إلى أهمية إقرار رابطة الاعتراف في معترك الفضاء العمومي. فإن حاجة الذات، بالنسبة له، إلى إقرار الاعتراف ما بين مختلف الذات (Intersubjektivität) لا يقتصر على العلاقة الحميمة؛ أي الحب (Die Liebe)، بقدر ما يهّم التعارف حتى الجانب القانوني والحقوق (Das Recht) وكذلك دائرة التضامن (Die Solidarität)¹⁰³. وحينما يُفلح الأفراد والجماعات في الدخول في تجارب الاعتراف المتبادل قصد تحصيل درجة مقبولة من استقلال الذات، فإن من ثمرات ذلك تمكّن الفرد في المجال الأول من الحصول على الثقة بالنفس (Selbstvertrauen)، وفي المجال الثاني على حياة الاحترام (Selbstachtung)، وفي المجال الثالث الظفر بالتقدير (Selbstschätzung). وكما أن للاعتراف وجه موجب، فكذلك يمكن أن ينتج عنه نقيضه؛ وبموجب ذلك يكون الفرد في هذه المجالات الثلاث عرضة للمهانة والاحتقار وموضوعا لعدم الاعتراف: بحيث يمكن أن يكون في المجال الأول - أي الحب - ضحية قسوة وسوء معاملة، وفي المجال الثاني - أي القانون - يمكن أن تُسلب حقوقه وأن يتعرض للإقصاء الاجتماعي، وفي المجال الثالث - أي التضامن - يمكن أن يتعرض للإذلال وهدر كرامته (حالة العنصرية)¹⁰⁴.

بناء على هذا التصور الذي أدلى به هونيث، والذي يتصل بمختلف صور توثيق عرى الاعتراف بين الذات كما تطرق لهذا الأمر في كتاب الصراع من أجل الاعتراف، ليطور معالم تجذير الاعتراف في الفضاء العمومي وضمن نسق اقتصاد السوق، كما شرح هذا الأمر بشكل مسهب في كتابه حق الاعتراف (Das Recht der Freiheit)، نجد أن محط الإشكال الذي لا يزال يطبع واقع مجتمعات عديدة، هو ذلك الذي يتعلق بالاعتراف في صورته القانونية وصورته التضامنية، وذلك بالنظر

¹⁰³ -Axel Honneth, Kampf um Anerkennung. Op.cit, s 148.

¹⁰⁴ - Ibid, s 212.

إلى الآفات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تمس مختلف البنى العمومية حينما يغيب عنها الاعتراف القانوني والتضامني. وأجلى الصور المعبرة عن غياب الاعتراف، تتمثل في استثناء الإقصاء وتنامي كل أشكال الاحتقار والمهانة والحط من الكرامة؛ أي الحضور المتنامي للجور في كل صوره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. يهدف الاعتراف في صورته القانونية إلى تحصيل احترام الذات، وتحصيل هذا الاحترام يقتضي بدوره تحصين حقوق الأفراد سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، والتي يقتضي ضمانها وإشاعتها وحمايتها من أي انتهاك سلطويًا كان أو اجتماعيًا. أما الصورة الأخرى للاعتراف التي تمارس وقعها في الفضاء العمومي، والتي تتعلق بالاعتراف في صورته التضامنية، فإنها تهدف إلى تحصيل تقدير الذات، وتحصيل هذا التقدير يتطلب بدوره تنزيل مكونات المجتمع المنزلة التي تليق بهم، وإعطائهم القيمة التي تناظر القدرات والمؤهلات التي يتوفرون عليها، وتراعي إسهام الأفراد وأدوارهم داخل الفضاء العمومي. وحينما تغيب ثقافة تقدير مكانة الأفراد والجماعات داخل المجتمع، فإن ذلك يفضي إلى كبت قدرات الأفراد وإحجام دورها، وهو ما يفضي إلى حرمان الأفراد من إثبات ذاتها، ناهيك عن حرمان المجتمع من طاقات حيوية، كان من الممكن لو تم استثمارها أن تشكل حجرا متينا في مضمار بناء مجتمع سياسي واعد.

أليس ما يقع من مشاهد احتجاجية هائلة، بات إيقاعها يحتد في فضاءاتنا كما وكيفا، هنا وهناك، وعلى الأخص في المشهد الاحتجاجي الجماهيري الذي طبع منطقة الريف، إنما يعبر عن صرخة عميقة من أعماق الهوامش، تناشد الاعتراف ليس بذوات قانونية فقط، وإنما بذوات لها الحق في أن تحظى - حقا لا مئة عليها - بالعيش في محيط يؤمن شروط العيش الكريم، في واقع يصون الكرامة، وفي ظل نموج سياسي يؤمن العدالة الاجتماعية على نحو فعلي، ويحرص على الصعيد الاقتصادي على تحقيق العدالة التوزيعية. وإن أمكن أن نترجم هذا الحراك الاجتماعي بكل الصدى الذي خلفه إلى لغة إنشائية، لقلنا أنه يشكل ضربا من النداء من أجل الدولة لا ضدها، أي نداء ينشد أن يتحول إلى وصفة عملية تجعل منا جميعا أبناء الدولة على قدم المساواة من دون تفضيل هذا عن ذاك ولا تلك الفئة عن تلك، ولا تلك المنطقة عن تلك. إنه نداء من أجل نموذج سياسي تعاقدى جديد، وكذلك نهج تنموي واقتصادي بديل يحقق رضا الجميع. ولأنها كذلك، ينبغي تلافى كل الآثار التي تمخضت أثناء الحدث وبعدها، وعلى رأسها أن نضع المجتمع في مقابل

حراك الريف...ريف الحراك

السلطة أو الدولة، وأن نحصر الحدث في معترك المشروعية واللامشروعية، بل لنا أن نقرأ الحدث قراءة اعتبارية، ننظر إلى الحدث كمنعطف قد يعصف بأي مجتمع من المجتمعات، بما في ذلك تلك التي لها قدم راسخ في السياسة المدنية، وخصوصا في لحظات الوهن وفترات الخلل، لكن هذا لا يمنع من أن يشكل الحدث أرضية صلبة لبناء نموذج متماسك ينعكس وقعه الايجابي على جميع أطراف المجتمع، إن تم التعامل مع الحدث بمنطق المسؤولية وتم استحضار روح التواصل والتعاون والتآزر. فعندما ينبثق مشهد احتجاجي في فضاءاتنا، وخصوصا بذلك النفس الطويل والتنظيم المحكم، غالبا ما يحسب على أنه ضرب من السلوك الفظيع، وعلى أنه يرمز إلى نوع من المعارضة الجريئة التي تتوطن الفضاء العمومي خارج المعارضة الحزبية التي تتوطن المؤسسة التشريعية. فهل كل صوت عمومي ينبثق من رحم المجتمع، يعبر عن الخطر؟ وبهذا نكون أمام مفترق طرق، بين ضربين من الوعي؛ بين وعي بالحق على نحو مجرد، وهذا النمط من الوعي الذي يتموضع في النصوص القانونية والهيئات الرسمية، وهو الذي تركز عليه السلطة الفعلية، وبه تحتاج وتحكم وتحاكم. وبين وعي بالحق على نحو ملموس، وهي الأرضية التي تنطلق منها مكونات المجتمع المدني، ومختلف الأفراد والحركات الاجتماعية من أجل الدود عن مطالبها والدفاع عن حقوقها، كلما ظهر لهم أن هذه المطالب والحقوق لم تعد قائمة في أرض الواقع، ولم تعد تعبر عن احتياجاتهم وتلبي مطالبهم الأساسية؛ فبالنسبة لهم فإن الحق هو ما له وقع على حياة الفرد والمجتمع، وليس ما هو معلق في سماء النصوص والخطاب.

خاتمة

عموما، يبقى كل نظر في المشهد الاحتجاجي المتنامي، وفي التنظيمات المدنية التي بات وقعها يحتد في الفضاء العمومي على نحو متنام، من قبيل التقييم النسبي الذي يجايل هذه الأحداث التي تهب علينا على نحو مفاجئ في كل مرة. غير أنه ونحن نتموضع في خضم هذه الأحداث الجسيمة التي تطيع مجرى شعوبنا، لا بد أن نتساءل كيف نتدبر الحدث حتى نحسن التدبير؟ إن المنعطف الدقيق الذي يدق راهن شعب من الشعوب، يستوجب منا أن ننخرط في قراءته قراءة تتجاوز منطق الثنائيات؛ أي بين التأييد والتأنيب، وبين الاستحسان والتقييح، وبين المشروعية

حراك المريف... ريف الحراك

واللامشروعية، وبين الوعي المجرد والوعي الملموس. بل إننا مدعوون على نحو كلي إلى تشكيل باحة من الاعتراف في الفضاء العمومي، نقطع الشك باليقين أن المسؤولية يتقاسمها الجميع. ومن ثمة فقد آن الأوان لناخذ الدروس والعبر مما وقع، وذلك حتى يتسنى لنا، في ظل مشهد تعاقدى جديد يضم كل أطراف المجتمع، أن نتدارك الخلل ونعالج مناط الوهن، لنمضي بخطى راسخة نحو تشييد نموذج يتسع للجميع، نموذج قادر على أن يضع الكل على قدم المساواة، ويؤمن مطالب الجميع في حياة ملؤها العدل والإنصاف والعيش على نحو كريم. فبدل أن نعتبر هذه الموجات الاحتجاجية ضرباً من السلوك الشنيع، فلنا أن نعتبرها نوعاً من النداء العميق الذي يناشد الوصول بالدولة إلى نموذج دولة جيدة تكون في غنى من أي حدث قد يعصف بها في الآن والمستقبل.





حراك الريف¹⁰⁵

بين سؤال الاعتراف وسياسة الذاكرة



الحسن أسويق

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي / دكتوراه في الفلسفة

عندما نتحدث عن الحركات الاحتجاجية، كظاهرة إنسانية وكجزء من الفعل الإنساني، غالباً ما نسقط في التعميم الذي يحول دون الفهم، ومن ثمة سوء التدبير للمشكلات والوضعيات الناتجة عن هذه الفعالية الاحتجاجية. من الناحية الابستمولوجية، مبدأ التعميم، في العلوم الطبيعية والحقة، مبدأ واجب وليس مندوباً إليه فقط، باعتبار أن الحقائق العلمية حقائق كونية؛ لكنه في مجال الظواهر الانسانية التي تمتاز بتعقدها وتداخل أبعادها، فإن التعميم يحول دون الفهم ويؤدي إلى أحكام خاطئة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن بناء السياسات العمومية، بما هي مجموعة من التدابير والإجراءات

¹⁰⁵ - ليس هناك إجماع حول الأصل اللغوي والمعنى الاصطلاحي لمفردة "الريف"؛ لكن الثابت تاريخياً أن الريف لم يتبلور كمفهوم وقاسم مشترك لكيان تاريخي ولمنطقة جغرافية وتشكيلة بشرية ومنظومة ثقافية - لغوية إلا زمن بني مرين في القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري). وكما تثبت ذلك العديد من المصادر التاريخية، فإن الريفيين قد لعبوا دوراً أساسياً ورائداً في نشأة وقيام الدولة المرينية.

المتخذة لمعالجة مجموعة من الوضعيات والمشكلات المخصوصة، على فهم خاطئ، أمرٌ تترتب عنه آفات جمة ونتائج غير ناجعة لا تحقق الآمال المرجوة. نسعى في هذا المقال إلى تقديم عناصر تحليلية لفهم حالة ميدانية (إمبريقية) هي حالة ما أُصطلح عليه بـ"حراك الريف"، من خلال بيان كيف يؤثر المضمون الهوياتي في رسم ملامح خاصة لهذه الحركة الاحتجاجية كحركة ذاكراتية وكحركة صراع من أجل الاعتراف.

1- حراك الريف، صراعٌ من أجل الاعتراف

1-1- "براديغم الاعتراف"

أصبح مفهوم الاعتراف¹⁰⁶ براديغماً قائماً بذاته؛ إنه البراديغم الذي صار يستجيب للدينامية السياسية المعاصرة بإدماجه، ضمن آليات التحليل، لمفاهيم جديدة كالهيمنة الثقافية، وعدم الاعتراف، والاحتقار إلى جانب المفاهيم التقليدية كصراع المصالح، والاستغلال وإعادة التوزيع (أو التوزيع العادل للثروات)، بحيث أصبح هذا المفهوم، الذي هاجر من الفلسفة إلى العلوم الاجتماعية، أداة لمساءلة التحولات المجتمعية في أبعادها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية ومفتاحاً لفهمها حسب

- يرجع الفضل إلى هيغل في صياغة الإشكالية النظرية لمفهوم الاعتراف، وفي نقله من المستوى¹⁰⁶ القانوني كما كان عند اليونان، إلى المستوى الأخلاقي، وجعله، من ثم، جزءاً من الفلسفة الأخلاقية؛ يعتبر هيغل أنه لا سبيل لفهم الكائن الإنساني إذا لم ننتقل من رغبته في الاعتراف، هذه الرغبة المحددة لكنونة الذات في علاقتها بالآخر؛ الاعتراف به ليس ككائن موجود من ضمن الكائنات الأخرى، بل ككائن بشري له كرامة ومنزلة واعتبار. في الفصل الذي يحمل عنوان "حقيقة اليقين الذاتي" من "فينومينولوجيا الروح" (1807)، يقول هيغل "إن الرغبة في الاعتراف ليست مجرد سلوك متهور يجلب الندم؛ بل إنه ذلك السلوك الذي بدونه لا نستحق صفة كائن إنساني" كما أن الرغبة في الاعتراف ليس مجرد رغبة ضمن باقي الرغبات؛ بل إنها قانون كل الرغبات؛ فإذا كان الحيوان يرغب في امتلاك هذا الشيء أو ذاك؛ فإن الإنسان يرغب في أن نعترف له بحقه في امتلاك هذا الشيء"، أي أن رغبته تكمن في اعتراف الآخر به، وهو من أجل ذلك، ويدافع من رغبة الرغبة، مستعد للمخاطرة بحياته حد الموت من أجل انتزاع هذا الاعتراف. إن الرغبة في الاعتراف، حسب هيغل دائماً، تمثل المعنى العميق والجوهري للعلاقات بين الناس، بحيث أن سيرونة الاجتماع البشري محكومة بهذه الرغبة التي تدفع كل ذات لامتلاك هويتها وكسب حريتها.

Haud Gueguen, La reconnaissance, genèse d'un concept philosophique, Idées économiques et sociales, no.149,2007,p.6.

"نظريات الاعتراف" المختلفة (شارلز تايلر، وأكسيل هونيث، وويل كمليك، ونانسي فرايزر) الذين سيصبح "الصراع من أجل الاعتراف"، بالنسبة إليهم، بمثابة براديجم الصراعات السياسية والاجتماعية مؤكدين أن غياب العدالة (اللاعادلة) يتجسد في الهيمنة السياسية والثقافية وليس في الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي فقط¹⁰⁷. وعليه، فإنه من أجل "نظرية ناجعة للعدالة يجب تجاوز العدالة التوزيعية (توزيع الخيرات والحقوق)، إلى مساءلة نماذج القيم الأخلاقية"¹⁰⁸. كما يجب تجاوز المقاربة التقليدية التي تحصر الظواهر الاجتماعية في الصراع الطبقي والتفاوتات الاجتماعية، أو بعبارة أخرى، ضرورة تجاوز العامل الاقتصادي في تفسير التحولات الاجتماعية بتسليط الضوء على الشروط النفسية والرمزية - الثقافية المنتجة للفعل الاحتجاجي، والتي يلخصها مفهوم الاعتراف، كمفهوم تكمن مشروعيته، سواء في مجال العلوم الاجتماعية أو في مجال الفلسفة الاجتماعية، في قدرته على التعبير عن التجارب الإنسانية التي لحقها الظلم والعنف والغبن والإقصاء¹⁰⁹. بالالتفات إلى ما تقدم، فإن مطلب العدالة الاجتماعية ليس المحرك الوحيد للحركات الاحتجاجية؛ بل ثمة مطالب أخرى تجعل الحراك أكثر حدة في مواجهة الاحتقار (الحكرة) والإقصاء واللاعتراف.

إن ديناميكية الحراك بالريف، والتي أخذت مع واقعة مقتل الشهيد محسن فكري منعطفاً نوعياً لا يمكن تفسيرها بعوامل اجتماعية واقتصادية فحسب. إن ما يحدث في الريف من غليان هو انفجار لطاقة تراكمت عبر عقود من الزمن، وكان مقتل محسن فكري النقطة التي أفاضت الكأس، بحيث تحولت تلك الطاقة من الكمون إلى الفعل؛ وهي شعلة قد تنطفئ؛ ولكن يمكن أن تشتعل من جديد في أية لحظة إذا استمرت نفس المسببات المادية والرمزية.

إذا ما غضضنا الطرف عن الحيثيات القانونية والمسطرية والإدارية المصاحبة لمقتل محسن فكري، فإن ردة الفعل الجماهيرية التي تتجاوز الحدود الفتوية لتصبح حركة مجتمعية يشارك فيها متظاهرون من الجنسين، ومختلف المهن والفئات الاجتماعية

¹⁰⁷ - Nancy Frazer, Justice sociale, redistribution et reconnaissance, La Découverte\Revue de Mauss, 2004\1, no.23, pp.152 a 164.

¹⁰⁸ - Ibidem.

- الزواوي بغوره، "في نظرية العدالة: من إعادة التوزيع إلى الاعتراف"، مجلة يتفكرون، العدد ¹⁰⁹الرابع، صيف 2014، ص.ص. 12-19

والعمرية، في الداخل كما في الشتات، حركة ثقافية هوياتية تتجاوز الاعتبارات الاجتماعية وما يتصل بها من أبعاد أمنية وقانونية.

1-2- المؤسسات والمواطن بالريف أو "الاحتقار المُأسس"

لقد أعادت واقعة محسن فكري الأليمة طرح سؤال علاقة المواطن بالسلطة ومؤسساتها المختلفة، وهي علاقة تتلخص في العنف وسوء المعاملة. وإذا كان هذا هو حال تعامل السلطة الإدارية مع المواطن المغربي عموماً، فإنه، في حالة الريف كما في المناطق الأخرى الناطقة بالأمازيغية، تمارس الإدارة عنفاً مزدوجاً، بحيث أن مؤسسات الدولة، أكانت إدارية أو أمنية أو قضائية، تسلب المواطن الريفي لغته الهوياتية. وبسبب من هذا "الإقصاء اللغوي"، يتقوى ويحتد الإحساس بالاحتقار والمهانة إلى درجة الإحساس بأنه في مواجهة مؤسسات أجنبية غريبة تحرمه من (Idiosyncrasie Rifaine) انتماؤه الرمزي، ولا تحترم مزاجه الخاص.

من جهة أخرى، لا نجد أثراً لمؤسسات لحفظ وحماية الذاكرة؛ بل ثمة إصرار على المضي في سياسة "الإقصاء الثقافي"، عبر تدمير قصدي للتراث المادي واللامادي للريف، وطمس رموزه التاريخية والحضارية. وبموجب التقسيم الجهوي الأخير، تم تشتيت أوصال الريف وتقطيعه إلى ثلاثة آراب (جمع إرب): جزء ملحق بفاس ومكناس (قبائل كزناية)، وجزء ملحق بطنجة (قبائل صنهاجة والريف الأوسط)، وجزء ملحق بوجدة (قبائل زناتة بالريف الشرقي) من أجل إفراغه من أية حمولة ثقافية - هوياتية، وتكريساً لسياسة جهاتية (وليس الجهوية كما يُشاع) لا تعترف للريف بـ "شخصيته الهوياتية" كما جاء في الخطاب الملكي في الندوة العلمية الدولية: التراث الثقافي للريف: أية تحافة؟ المنعقدة بالحسيمة بتاريخ 16 يوليوز 2011، والتي على إثرها وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفي إطار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، اتفاقية مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، والمجلس البلدي للحسيمة من أجل إحداث متحف الريف. ورغم الميزانية الكبيرة التي رُصدت لهذا المشروع الوهمي، والتي كان للاتحاد الأوروبي حصة الأسد فيها، فإنه لا أثر لأي متحف لحد الآن.

ومن المفارقات العجيبة أن البرنامج الملكي المسمى برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة: "الحسيمة: منارة المتوسط" (2015-2019)، يتحدث في إحدى فقراته عن "متحف إيكولوجي" (كذا). ورغم أهمية هذا البرنامج التنموي، فإنه يمثل

نموذجاً للمقاربات التقنية القائمة على فهم خاطئ للحاجيات والرغبات الحقيقية، مع افتراض مستبعد لوجود نية حسنة وإرادة سياسية صادقة للمصالحة مع الريف. وبالرغم من أن "وثيقة مطالب الحراك الشعبي بإقليم الحسيمة" تكاد تخلو من مطالب محددة ومدققة تتصل بالذاكرة الجماعية والتاريخية، إلا أن استحضار رموز الريف في الشعارات والخطابات في مختلف التظاهرات والمسيرات يؤكد أننا أمام حركة ذاكراتية تسعى إلى صون "النوع الثقافي" المعرض للنسيان والضياع، ومواجهة سطوة الذاكرة الجماعية المهيمنة ومواجهة خطر "فقدان الذاكرة الثقافية"

2- حراك الريف: حركة ذاكراتية

2-1- في الذاكرة

الذاكرة، إلى جانب كونها تلك القدرة على تذكر واستعادة تجارب الماضي أكانت واقعية أو متخيلة، ملكة مميزة للروح الإنسانية، وبعدئذٍ تكون لوجود الكائن الإنساني وهويته؛ ملكة تقع في حده الحقيقي، أي ما يدل على ماهية الإنسان وليس مجرد عرض لازم. غير أن الذاكرة، من حيث هي كذلك، وكفعل يعبر عن علاقة الأفراد والجماعات بالماضي، انتقائية بطبيعتها؛ لأنه يستحيل تذكر واستعادة الماضي كما كان على وجه التمام والكمال. ومن ثمة، فإن الذاكرة والنسيان وجهان لعملة واحدة¹¹⁰.

- إن الذاكرة والنسيان، خلافاً لما قد يبدو للوهلة الأولى ليسا على طرفي نقيض؛ إنهما وجهان لعملة واحدة. ومن مفارقات العلاقة الجدلية بين النسيان والذاكرة أن النسيان هو الذي يجعل الذاكرة ممكنة بحكم أنه لا وجود للتذكر على وجه الكمال والتمام. إن الذاكرة، كسبورة انتقائية؛ تنير جزءاً من الماضي فيما تترك جزءاً آخر طي النسيان. إنهما معاً الضامتان للتوازن النفسي وتوازن النظام المعرفي للفرد. وخلافاً للحيوان الذي يعيش حاضراً أبدياً وبدون تاريخ، فإن الإنسان محكوم بماضيه الذي لا يمكنه الفكك منه. يتعذر عليه النسيان؛ لكنه في حاجة لأن ينسى ليحيا حياة متوازنة، وليبرهن على استقلاله وقدرته على الفعل. الذاكرة والنسيان معاً يجعلان على العلاقة بالماضي وإشكالية hypermnésie كما تضخم الذاكرة - amnésie تديره، بحيث أن النسيان المطلق (فقدان الذاكرة) - مضران بالصحة الفردية والجماعية. للمزيد، أنظر مقالنا: الذاكرة والنسيان أو واجب الذاكرة ومحاسن <http://www.hespress.com/opinions/287183.html> النسيان:

حراك الريف... ريف الحراك

ولما كان فعل التذكر، كما أوضح ذلك السوسيولوجي الفرنسي موريس هالبواش تحكمه أطر اجتماعية بحيث يستحيل على الشخص أن يتذكر لوحده وبمحض إرادته، فإن كل جماعة تتذكر ما يناسبها، ويخدم مصلحتها المادية والمعنوية، سواء تعلق الأمر بذكرات الألم والمعاناة أو بذكرات الأمجاد والبطولات. تبعاً لذلك، فإنه توجد من الذاكرات بقدر ما توجد من الجماعات. ومن ثمة، فإن الذاكرة ليست، في ذاتها، لا شراً ولا خيراً، لا إيجابية ولا سلبية؛ إنها كسيرورة انتقائية، تعبر عن مصالح وجماعات بشرية واختباراً لقوتها ونفوذها وقيمتها، ضمن حلبة لتنازع إرادات القوى.

بعبارة أخرى، إن الذاكرة، كاستحضار للماضي أو "حاضر الماضي" حسب العبارة الشهيرة للفيلسوف الأمازيغي القديس سان أوغستان كما سماه بوفريس، هي ذاكرات لقوى وجماعات محددة تختلف صيغ استحضارها للماضي واختياراتها لما تستحضره حسب قدرتها، وتبعاً لمصالحها. وهكذا، فإنه خلافاً للتاريخ، لا تهتم الذاكرة بالوقائع التاريخية في حد ذاتها؛ إذ أن الإنسان يتذكر تاريخاً مؤولاً يضيف عليه، عند الاقتضاء، طابعاً سحرياً وأسطورياً. معنى هذا أن الذاكرة، وإن كانت غير قادرة على تغيير الوقائع التاريخية الموضوعية، فإنها قادرة على تغيير معنى ودلالات تلك الوقائع. هكذا يصبح الماضي التاريخي مصدراً لنشوب "حروب الذاكرة" وموضوعاً لتأويلات تتصادم وتتعارك فيما بينها على خلفية سياسية.

2-2- "الذاكرة التاريخية" بالريف

أصبح مفهوم الذاكرة التاريخية، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، يكتسي صبغة سياسية واضحة إذ يحيل على الأحداث والوقائع التي ترتبط بالعنف السياسي والحروب والإبادات؛ كما يرتبط بالإنصاف و"واجب الذاكرة" تجاه الضحايا؛ إنها تلك الذاكرة التي تقع في صميم القرارات السياسية للدولة، ومكوناً أساسياً من مكونات سيادتها وأمنها، وجزءاً من بنيتها المؤسساتية¹¹¹، والتي تُتخذ من طرف الحركات الذاكراتية والهوياتية كسلاح للصراع والمواجهة للدفاع عن الذات وتحسينها، كما أنها أخطر أنواع الذاكرة، واستعمالها يُعد بمثابة خوض حرب ضارية.

¹¹¹ Abel Olivier. Paul Ricœur *La mémoire, l'histoire, l'oubli*. In: *Annales. Histoire, Sciences Sociales*. 57^e année, N. 1, 2002. pp. 242-244.

صحيح أن الذاكرة التاريخية تعزز الشعور بالانتماء الجماعي كما تقوي وتبلور الإحساس بالفخر والاعتزاز عند شعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات البشرية من خلال استحضار بعض اللحظات التاريخية والحقب الماضية التي تمثل مراحل مفصلية ومصيرية في تاريخها، كما أنها الأساس القاعدي للهوية المبلور لمعنى الوفاء للأجداد والاستمرارية على نهجهم؛ لكنها هي التي كانت، في نفس الوقت، وكما تشهد على ذلك تجارب مختلفة، مصدراً للعديد من المنازعات والتوترات والقلق في العديد من بقع العالم؛ بل إنها تريد الاحتجاجات الاجتماعية حدة وتضفي عليها صبغة من الخصوصية والتميز، وتمدها بشحنة زائدة كما هو حاصل في الريف.

2-3- الذاكرة التاريخية للريف: ذاكرة المقاومة

لقد شكلت الذاكرة التاريخية، كوجه من أوجه الذاكرة الجماعية، مصدر المواجهات والاضطرابات المتواترة بالريف مع السلطة المركزية قبل الاستقلال وبعده. كما أنها السبب الضمني والعميق للحراك الجماهيري، الذي انطلقت شرارته بعد مقتل محسن فكري (أكتوبر 2016) بقيادة القائد ناصر الزرفافي.

وهذه المواجهات والاضطرابات مرشحة للتصعيد في غياب إرادة حقيقية للمصالحة و"الاعتراف" كما حصل في عدة تجارب دولية منها على سبيل المثال إسبانيا التي أصدرت قانوناً خاصاً بالذاكرة لمعالجة الأهلية والنظام الديكتاتوري الفرانكوي. وليس أدل على غياب هذه الإرادة التقسيم الجهوي الذي سعى، من بين ما سعى إليه، إلى تشويه الكيان الريفي التاريخي وطمس هويته الثقافية والحضارية ومنظومته القيمة - الأخلاقية.

إذا كانت الذاكرة، بصفة عامة، آلية لاستحضار التراث المادي والثقافي - الروحي لشعب من الشعوب، فإن الذاكرة التاريخية ذاكرة للآلام والجراح التي يتم استحضارها طلباً للإنصاف والعدل. يتعلق الأمر، في حالة الريف، بذاكرة المقاومة التي قادها الزعيم التاريخي محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي، بعد إعلان الجمهورية التي عمرت لخمس سنوات (1921-1926)، وبعد الهزائم النكراء التي ألحقها بالقوتين الاستعمارييتين الغاشمتين إسبانيا وفرنسا، نُسجت مؤامرة دولية، بمباركة من السلطان مولاي يوسف، للقضاء على هذه المقاومة

ولعل من مظاهر غياب هذا التدبير المرن طغيانُ الذاكرة التاريخية على حساب الذاكرة الثقافية والأبعاد الأخرى للذاكرة الجماعية سواء في الشعارات أو في الخطابات المؤطرة للحراك الذي يُكرس الأسلوب الذي تم سلكه منذ 1958؛ ذلك الأسلوب الذي لم يُحقق نتائج إيجابية لكونه يمتاز بالكثير من الحماسة التي قد توصل إلى الحمافة في بعض الأحيان ويُسفر في كل مرة عن تقديم المزيد من الضحايا ، كما لاحظ المؤرخ علي الإدريسي في إحدى حواراته¹¹³.

وعليه، فإن الذاكرة التاريخية، عندما تتحول إلى ذكرى نمطية محنطة على حساب السجل الذاكراتي الحافل والتركة التاريخية العريقة للريف، تتحول إلى وزر يُثقل كاهل حامله؛ بل إلى مأساة شبيهة بمأساة فونس¹¹⁴.

خاتمة

نعود ونقول، في ضوء ما سلف، إن الصراعات الأكثر حدة في عالم اليوم، والتي تُنتج التطرف والكراهية وانعدام الثقة، هي صراعات من أجل الشرف والكرامة في مواجهة اللااعتراف "الذي لا يكمن، كما عبّر عن ذلك الفيلسوف الكندي شارلز

"الوبي ذاكراتي" قوي منذ أن أطلق بريمو ليفي فكرة "واجب الذاكرة" في كتابه "هل هذا هو الإنسان؟". ومن أسباب ذلك النجاح نهج إستراتيجية مرنة بفضلها جعلوا من الذاكرة قوة فاعلة تغرف من الماضي وتتجه نحو المستقبل.

113 أخبار اليوم، العدد 2278، الاثنين 01\05\2017 ، أجرى الحوار عبد المجيد أمياي.

114- في قصة "فونس قوي الذاكرة" « Funes el memorioso » ، يحكي الكاتب الأرجنتيني المعروف خورخي لويس بورخيس عن شاب يعاني "تضخم الذاكرة" فأصبحت تثقل عليه الذكريات إلى درجة أنه، بعد تعرضه لحادثة السقوط من فوق حصان، لا يقدر على نسيان أي شيء؛ يتذكر أتفه التفاصيل. تحولت ذاكرته، الجامعة المانعة، المعصومة من الخطأ والتي لا يعزب عنها أي شيء، من هبة إلى لعنة، بحيث "يتمتع" بفيض من التذكر جعله يبقى أسير الماضي وحبيس الإدراك الذي لا يرقى إلى درجة الفهم، كما حرّمه من الزمن الحقيقي للحياة المعيشة. لقد شكلت القدرة الاستثنائية لإرنيو فونس على التذكر مأزقاً حياتياً رهيباً، وجوهر مأساته التذكر البالغ الدقة والاكتمال المفضي إلى تعطل القدرة على التفكير؛ لقد ظل فونس يعيش تحت وطأة ووزر ذاكرته، التي شبهها ب"كومة الأزبال"، إلى أن قضى نحبه.

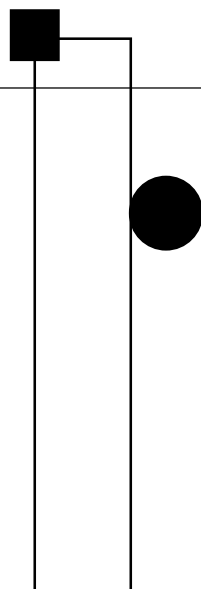
العبرة المُستخلصة من قصة فونس هي أن تضخم الذاكرة Hypermnésie مضر بالصحة الفردية أيما ضرر؛ إذ يمكن أن تكون وبالا على صاحبها إذا لم يستطع تدبيرها والتحكم فيها. وهذا الضرر لا يقل خطورة عن ضرر فقدان الذاكرة Amnésie سواء على المستوى الفردي أو الجماعي؛ لذلك وجب البحث عن "ذاكرة عادلة" توازن بين الإثنين وفق مبدأ؛ لا إفراط ولا تفريط، بحيث يصبح النسيان شرطاً للذاكرة ووظيفة من وظائفها.

تايلر، في غياب ما يلزم من الاحترام فقط؛ إنه قد يكون سبباً في إحداث جروح نفسية خطيرة تخلف، لدى الضحايا، إحساساً مدمراً تجاه الذات. إن الاعتراف ليس مجرد مجاملة وإطراء لمجموعة من الناس؛ بل إنه حاجة إنسانية حيوية¹¹⁵؛ وهذا هو بالضبط حال الحراك بالريف، كما أن المطالب الاجتماعية والثقافية والسياسية، لهذا الحراك، ذات حمولة رمزية. وعليه، فلا مصالحة مع الريف إلا بالاعتراف بلغته وتاريخه وذاكرته، وذلك عبر رد الاعتبار والإنصاف قانونياً، والاعتراف وجبر الضرر الثقافي معنوياً، بعيداً عن أية مقارنة تقنية أو أمنية.

وإذا كانت الذاكرة التاريخية الريفية مسؤولية لا يمكن التنصل منها وواجباً لا سبيل لنكرانه، وكأداة فعالة لمقاومة النسيان المدمر والمآحي للآثار، ومنبعاً للمعنى وقوام الشرعية الاحتجاجية والمطلبية للحراك الجماهيري بالريف في شكله الحالي والمعبر عن استمرارية الحراك الشعبي بالريف، والذي بفضل، انبعث "الروح الريفية" في كل أماكن تواجد الريفيين عبر العالم، فإنه، ومن أجل الإبقاء على فعاليتها والتحرر مما أسماه نيتشه بـ "مرض التاريخ"، فيجب استعمالها استعمالاً حسناً بحسب المنعرجات السياسية، حتى نتجنب مصير فونس، وحتى لا تصيبنا بالسم القاتل كما تصيب الأفعى من لا يحسن متى وكيف يقبض عليها.

¹¹⁵ -Charles Taylor, «The Politics of Recognition », in : Multiculturalism : Examining the Politics of Recognition, Princeton University Press, 1994.

**حراك الريف
آليات النضال
وتأثيرها على النضال
الشعبي في المغرب**



صدر حديثا عن مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات كتاب:
 "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب"
 اطلبوه من مقر المركز



الحراك الشعبي بالريف حراك الريف يفتح طريقا جديدا للنضال الشعبي في المغرب



إبراهيم ياسين

محاولات خنق دور الدار البيضاء في قيادة النضال الشعبي (1965-1990)

منذ بداية المطالبة باستقلال المغرب من قبل الوطنيين تحملت مدينة الدار البيضاء - بفضل التمرکز القوي للطبقة العاملة وحركة المقاومة ضد الاستعمار فيها - العبء الأكبر في الكفاح ضد الاستعمار، ثم بعد ذلك في الكفاح من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية. وكانت المظاهرات الكبرى في الدار البيضاء يومي 22 و 23 مارس 1965 أهم حركة في مواجهة الاستبداد بعد نهاية عهد الحماية. احتجاجية شعبية قوية شهدتها المغرب غير أنه تم إخمادها بسرعة وبعنف دموي بواسطة قوات الجيش، فلم تتح لها الفرصة لتمتد في المكان أو في الزمان.

وكانت أخطر العواقب التي تلت إخماد انتفاضة الدار البيضاء هي انكباب الحاكمين بجميع مستوياتهم - على مدى عقود - على تفكيك أوصال المدينة وتمزيق هيكلتها وإعادة بناء هندسة جديدة لها خاصة في المجالات الإدارية والأمنية والتعميرية والاجتماعية، كل ذلك بهاجس أمني من أجل خنق كل إمكانية لعودة حركة الاحتجاج الشعبي إليها. وكانت الأولوية ضمن هذه السياسة هي الضغط على الطاقة البشرية الأساسية للاحتجاجات الشعبية ومحاصرتها، والمتمثلة آنذاك بالدرجة الأولى في الطلبة والتلاميذ والعمال وتنظيماتهم. وقد استغرق العمل بهذه الخطة كل فترة حكم الحسن الثاني ومعاونيه وفي مقدمتهم الجنرال أوفير ثم وزير الداخلية إدريس البصري.

وفي الإضراب العام لسنة 1981 الذي قاده الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نهضت الدار البيضاء من جديد بما لديها من روح المقاومة والاحتجاج لتُسمع صوت الكادحين والمحرومين؛ لكنها قُمعت من جديد بشراسة وأُخمدت بأشد أنواع التنكيل، وسقط فيها شهداء نعتهم إدريس البصري "بشهداء كوميرة". وفي هذه المرحلة بدأ استعمال منهجي لعملاء مأجورين من "بلطجية" إدارة الداخلية لاصطناع أعمال العنف من وسط المتظاهرين لتبرير تدخل القوات المسلحة ضدهم بعنف منفلت.

وفي احتجاجات 1984 العفوية بدأت تظهر نتائج خطة تمزيق وخنق الدار البيضاء، متمثلة في تراجع نسبي ومؤقت لدور هذه المدينة العظيمة في مجال الاحتجاجات الشعبية من ناحية؛ ومن ناحية ثانية في ظهور بوادر انتقال المبادرة الاحتجاجية إلى بعض مدن شمال المغرب وجنوبه (مثل الناظور والحسيمة وتطوان والقصر الكبير ومراكش.. وغيرها).

وقد استمر هذا المنحى في نهاية عام 1990 خلال القمع الدموي العسكري الذي عرفته مدينة فاس بالخصوص على إثر الإضراب العام الذي دعت إليه نقابتا الكونفدرالية والاتحاد العام. وكان ذلك علامة على أن حصار الدار البيضاء وعسكرتها ومحاولات خنقها وإن كان أضعف حضورها مؤقتاً فإنه لم يوقف الاحتجاجات الشعبية في المغرب كما كان الحاكمون يخططون، في ظل استمرار سياسة النهب الطبقي والامبريالي الذي أُطلق عليه سياسة "إعادة التكوين الهيكلي"، وتعميم التقشف في كل ماله علاقة بالمجالات الاجتماعية؛ بل تفجرت طاقة

الاحتجاجات الشعبية الحية عبر منافذ جديدة خاصة في الشمال المهمش منذ استرجاعه من المستعمر الإسباني إلى الوطن. وقد تلت وفاة الملك الحسن الثاني (1999) والسنوات الأولى من حكم خلفه محمد 6، فترة من الهدوء النسبي فيما يتعلق بالاحتجاجات الوطنية ذات الطابع السياسي والثقافي العام، مع استمرار الاحتجاجات الاجتماعية المحلية، بل واتساع نطاقها خاصة في فترة حكومة اليوسفي الائتلافية. وكانت هذه الفترة في حقيقة الأمر فترة اختبار ومخاض اجتماعي وسياسي وثقافي مهد لتحويلات نوعية جديدة في مجال الاحتجاج الشعبي.

انطلاق مرحلة جديدة ونوعية من النضال الشعبي السلمي (20 فبراير 2011)

وقد أفضى هذا المخاض سنة 2011 إلى انطلاق «حركة 20 فبراير» التي ساهمت في إنضاجها الثورات الشعبية التي انطلقت في تونس وليبيا ومصر - قبل أن تتحول تلك الثورات إلى فرص انتهزتها القوى الظلامية لتحرفها عن طريقها - حيث عرفت أغلب مدن المغرب مظاهرات شعبية سلمية استمرت دون انقطاع لمدة ناهزت ستة أشهر، صرخ فيها الشباب في وجه الحاكمين بشعارات نادت بمحاربة الفساد والاستبداد وتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وقد أصيب الحكم بالارتباك، فلم يتمكن هذه المرة من اللجوء إلى العنف السافر، واختار المراهنة على عنصر الزمن وتنظيم مناوشات استفزازية مفضوحة "بلطجيته"، وانتظار تعثر الحركة بفعل تناقضاتها الداخلية، في ظل تطور سلبي لثورات بلدان الشرق في اتجاه الفوضى والحروب الأهلية؛ ليقدم عددا من التنازلات المحسوبة، والتي يمكن التراجع عنها بعد هدوء العاصفة، خاصة في الميدان الدستوري. وهكذا أخذ شباب المدن المختلفة - خلال سنة 2011 - المبادرة في إطلاق وقيادة حركة من التظاهرات الجماهيرية الواسعة في كل أرجاء البلاد، حاملة شعارات واضحة تمثل برنامجا مركزا ومتكاملا للإصلاح الجذري لمختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المتردية. لقد ارتقت «حركة 20 فبراير» بالمبادرة العفوية للشبان والشابات إلى مستوى المبادرة السلمية المنظمة والقوية والمسموعة، والتي سرعان ما وجدت استجابة

حراك المريف... ريف الحراك

واسعة من جمهور عريض شمل كل الشرائح الاجتماعية التواقفة إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، جمهور امتلك استعدادا ووعيا نضاليا وعمليا جديدا وفعالا، تميز بنهج طويل النفس لا يلتفت للاستفزات من كل نوع وخاصة من جماعات المرتزقة المسخرة من قبل الأجهزة والتي عُرِفَت "بالبلطجية" أو "الشباب الملكي". وبذلك تم إفشال هذه الخطة التي استخدمتها زبانية النظام خلال انتفاضات 1981 و1984 و1990 بالخصوص، لتبرير استعمال القوة المسلحة ضد المتظاهرين السلميين.

لقد غرست «حركة 20 فبراير» - بطبيعتها الجديدة في مجال التظاهرات الشعبية- في التربة الاجتماعية المغربية بذورا قوية سرعان ما أنتجت وأزهرت في مجتمع الريف بعد 28 أكتوبر 2016 حراكا شعبيا جديدا بعثر أوراق الاستبداد.

وقد استوعب شبان وشابات الريف دروس الحركات الاجتماعية والسياسية في المغرب، ودروس مختلف المعارك التي خاضها أبناء الشعب في كل الجهات ضد الاستعمار والاستبداد والفساد، وخاصة دروس «حركة 20 فبراير»، وطوروها وأضافوا إليها وطبعوها بطابعهم المحلي المتسم بالانسجام والتآزر والانضباط والجرأة والشجاعة الفائقة، وابتكروا لغة - أمازيغية ريفية ودارجة عربية - تحريضية قوية ومؤثرة استوعبتها جماهير الريف وخاصة من الشباب والنساء بسرعة، وتجاوبت معها بشكل أذهل الحاكمين وأربكهم وجعلهم يتخبطون في كل اتجاه. ثم بدأ نموذج حراك الريف بدوره يطرُق بقوة أبواب جميع الأقاليم المهمشة، والتي جعلت منه قدوة لها ومثالا تسير على نهجه.

فشل مزدوج لخطة عزل الحراك الشعبي في الريف، ولخطة القضاء عليه بالعنف

كانت الجريمة البشعة المتمثلة في طحن (بالمعنى المادي والمعنوي) بائع السمك في الحسيمة محسن فكري داخل ناقلة للأزبال يوم 28 أكتوبر 2016 مأساة مفعجة انكشف فيها زيف المحاولات المتأخرة والمتعثرة للملك لتحقيق المصالحة مع الريف عن طريق الإشهار لبرنامج "تنموي" أطلق عليه اسم "الحسيمة منارة المتوسط". وذلك بعد عقود طويلة من الإهمال والظلم والتجاهل و"الحركة" المتعمدة طوال عهد الحسن الثاني، الذي نعت أبناء مدن الشمال المنتفضة سنة 1984 "بالأوباش". ومع

حراك الريف...ريف الحراك

أن الإهمال والتهميش لم يكن مقتصرًا على الريف وحده بل كان يشمل بقية جهات المغرب خاصة منها الأطراف البعيدة عن المركز في شرق المغرب وجنوبه وعموم باديته؛ إلا أن إهمال الريف يظل بارزًا لأنه كان سياسة مقررة للدولة ويحمل معه نية مبيتة في الإقصاء والتهميش والإذلال، وذلك ما أدركه أبناء الريف وأضمره حتى تفجر في خريف 2016.

وقد ظهر جليا خواء الادعاءات الرسمية بتنمية أقاليم الشمال التي كانت تجند لها وسائل الإعلام الرسمية والصحافة المأجورة صباح مساء؛ حيث تأكد أنه لم تكن هناك لا تجهيزات صحية موعودة، ولا نواة جامعية، ولا مجالات لتشغيل الشباب الريفي غير الهجرة، ولا رفع للعسكرة؛ وهو واقع أجبر رئيس الدولة نفسه على الاعتراف علنيا بعدم تنفيذ الالتزامات الرسمية التي خصصت لها ميزانيات وأعلن عنها في احتفالات دعائية ضخمة.

ومباشرة بعد جريمة طحن محسن فكري في الحسيمة، انطلق في كل أرجاء الريف حراك شعبي قوي اتخذ أشكالا نضالية سلمية متنوعة ومبتكرة من وقفات ومظاهرات ومسيرات بالنهار وبالليل وطُرق على الأواني ليلا، كل ذلك بشكل رائع التنظيم؛ حيث برهن مؤطرو الحراك على مستوى عال من المسؤولية والقدرة التنظيمية، كما برهن أبناء الريف على قدر عال من الانضباط خاصة في حماية أمن الممتلكات والأشخاص بمن فيهم رجال الأمن وآلياتهم مما أثار الإعجاب والتقدير لدى كل النزهاء. وقد شارك شبان وشابات الريف بعشرات الآلاف في مسيرات ضخمة رُفعت فيها شعارات مدققة وموحدة مطابقة للبرنامج الحقوقي المعلن للحراك في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبذلك توفرت لحراك الريف عوامل القوة والنجاح الأساسية اللازمة: من قيادة ناضجة ومرتنة خرجت من صميم مجتمع الريف؛ وبرنامج واضح ومعلن التف حولته أغلبية السكان وساندوه بفعالية وبأعداد متزايدة مع مرور الأيام والأسابيع، حتي بات الحراك يستقطب في بعض المسيرات الكبرى أزيد من مئة ألف من المشاركين والمشاركات.

وإلى حدود شهر مايو 2017 كانت السلطة مركزيا ومحليا تتعامل بوجه عام مع الحراك بأسلوب المراقبة وتجريب مختلف الاستفزات والمناوشات والعراقل ومحاولات إفشال الحراك إعلاميا ونفسيا، أو بتحريك بعض المناورات التي كان بعض الانتهازيين من كل نوع يتطوعون للقيام بها، مع المراقبة الشديدة لاتجاه تطور الحراك وانتظار أن ينتهي من تلقاء ذاته. ولما لاحظت السلطة أن الحراك ما فتئ

يتقوى ويتوسع مع مرور الوقت في صمود وثبات، وهو ما شكل مفاجأة كبيرة في هذا الحراك للجميع؛ عندئذ غير الحاكمون خططهم واختاروا التدخل العنيف بشكل سافر بجميع أنواع القوات المسلحة الأمنية والعسكرية لإيقاف الحراك بإغراقه في بحر من القمع والتنكيل والإهانات الحاطة بالكرامة، مستغلة حادثة المسجد المصنوعة لغرض تبرير شن حملة واسعة من الاعتقالات المصحوبة بالعنف واقتحام البيوت وتكسير الأبواب والعظام، مما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء من المتظاهرين. وقد شملت الاعتقالات مئات من الشباب في أنحاء الريف وزج بهم في مختلف السجون بعيدا عن أسرهم، ومنهم من أختطف ولم يظهر له أثر إلا بعد مدة من الزمن. لقد كانت الحملة القمعية الواسعة دليلا كافيا على فشل الخطة الأولى للجهاز المخزني، والمتمثلة في المراقبة والاستنزاف ومحاولة عزل الحراك عن عمقه وإضعاف شعبيته عن طريق فبركة الاتهامات، مثل تهمة الانفصال والتعامل مع الخارج وغيرها من الأكاذيب، وترويجها بواسطة "الأغلبية الحكومية" ووسائل الإعلام الرسمية والحزبية التابعة لها.

وقد واکب حملة الاعتقالات استعمال أساليب التعذيب الجسدي والنفسي في مراكز الاستنطاق في الحسيمة والدار البيضاء. ولوحظ التركيز على محاولات جرح كبرياء وكرامة شباب الريف وإهانتهم، وخاصة من مؤطري الحراك لكسر أنفقتهم وصلابتهم وصمودهم ووحدتهم، ولكن دون جدوى.

وقد جرى تجميع مؤطري الحراك وقادته الأساسيين من المعتقلين في سجن عكاشة بالدار البيضاء حيث تعرضوا مع عائلاتهم لكل أنواع التضيق، وخاصة عزل المعتقلين الأساسيين في زنازن انفرادية رهية لشهور عديدة، زيادة على إساءة معاملتهم ومعاملة عائلاتهم أثناء الزيارات الأسبوعية. وبدأ التمهد أثناء ذلك للمحاكمات الماراطونية التي لم تتوفر فيها الشروط الأساسية والمعايير الكونية للمحاكمة العادلة. ورغم تلك الظروف أبلت هيئة المحامين أحسن البلاء في القيام بواجبها النبيل بكل استماتة وشجاعة استحققت عليه كل تنويه وثناء. إلا أن كل ذلك لم يمنع من إصدار الأحكام الثقيلة التي كانت جاهزة. وقد شهدت باقي محاكمات معتقلي الحراك المسجونين في عدد من المدن الأخرى نفس السيناريو الذي شهدته محاكمة الدار البيضاء.

إن تاريخ المحاكمات السياسية الكبرى عريق في المغرب قبل نهاية الحماية وبعدها. وكانت محاكمة معتقلي الحراك الشعبي في الريف حلقة جديدة في هذه السلسلة

التي تختزل تاريخ المغرب منذ منتصف القرن العشرين في شعب رافض للخنوع لنظام الفساد والاستبداد، ونظام مستميت في محاولات إرْكَاع أحرار هذا الشعب وإهانتهم. وتحمل محاكمة معتقلي الريف كل مواصفات المحاكمات السياسية الكبرى المتحكم فيها والتي استعملت كأداة قمع لردع هذا النوع الجديد من الحراك وإيقافه ومنعه من الاستمرار والامتداد على خريطة الوطن، بعد أن وُضع الريف نفسه في حالة حصار خانق ودائم، وبعد تحويل الحسيمة وإيمزورن وغيرهما إلى معسكرات مثقلة بجميع أنواع القوات المسلحة الأمنية والعسكرية.

ورغم السماح لهيئة الدفاع بالمرافعات وتقديم الملاحظات والمطالب المختلفة، والسماح للمعتقلين بالكلام في حدود ضيقة، فإن كل ذلك لم يكن من شأنه تغيير المسار الذي رُسم مسبقاً لهذه المحاكمة لبلوغ الهدف المقصود منها وهو إصدار أحكام ثقيلة خاصة على القادة الأساسيين للحراك، لإجبارهم بعد ذلك على استعطاف الحاكمين وطلب الرحمة منهم، بما يعني إدانة ذاتية لأنفسهم، لتحطيم إرادة المقاومة لدى الريفيين وعموم المغاربة للاستبداد والفساد. غير أن صلابة المعتقلين وصمودهم ودعم عائلاتهم وضراوة دفاع هيئة المحامين وقوة التضامن الشعبي في كل أرجاء المغرب وخارجه أفضل الخطة المرسومة؛ فلم تزد المحاكمة والأحكام الثقيلة الصادرة عنها المعتقلين إلا صموداً وإصراراً على التمسك بالحقوق التي خرجوا من أجلها إلى الشارع.

والحقيقة أن اعتقال قادة حراك الريف والتنكيل بهم جاء بعكس النتائج التي سعى لها الحاكمون؛ فبسجنهم وتعذيبهم والتنكيل بهم زادت شرعيتهم في أعين الشعب كقادة طبيعيين للحراك الشعبي في الريف، وفوق ذلك جعل حراك الريف نبراساً ساطعاً لكل الحركات التي تتمخض في أحشاء المجتمع المغربي وتتهيا في كل ناحية للانفجار الهادئ.

كما أن هذه المحاكمة وأحكامها لم تُخرج النظام من حالة الارتباك والتخبط التي انزلق إليها منذ البداية، والذي تمثل بجلاء في اعتراف الملك في خطبه صراحة وضمناً بصحة كل ما أعلنه المعتقلون في الشارع وفي المحاكم حول تهميش الريف وإهماله وعدم تنفيذ مختلف الوعود المعلنة منذ سنوات؛ ومع ذلك يقوم النظام في الوقت نفسه باتباع النهج الأمني لمعاينة معتقلي حراك الريف أشد العقاب على احتجاجهم السلمي ضد ذلك التهميش. ويُنتظر أن يستمر هذا التخبط في الأشواط القادمة بعد استئناف الأحكام.

يتضح مما سبق أن خطة الاجتثاث والقضاء على الحراك الشعبي في الريف بقوة القهر والجبروت والطغيان قد فشلت أيضا - مثل الخطة الأولى - فشلا ذريعا على مستويين:

الأول، أنه بالإضافة إلى تعبئة أهل الريف خلف قادة الحراك وتلبيتهم الحماسية لنداءاتهم وتوجيهاتهم، امتد التضامن مع الحراك بالتدريج إلى عموم أنحاء المغرب؛ يدل على ذلك تتابع المسيرات الوطنية الكبيرة التي شارك فيها أبناء وبنات كل جهات المغرب، والمنظمة من قبل لجان التضامن الوطنية مع الحراك بحضور قوي لعائلات المعتقلين في الرباط يومي 11 يونيو 2017 و 15 يوليوز 2018، وفي الحسيمة يوم 20 يوليوز 2017، وفي الدار البيضاء يوم 8 يوليوز 2018. فضلا عن مسيرات التضامن الجهوية والمحلية المستمرة في عدد كبير من المدن الصغرى والمتوسطة الكبرى وخاصة بالدار البيضاء. وقد ركزت كل المسيرات التضامنية مع حراك الريف على مطلبين رئيسيين: إطلاق سراح المعتقلين والاستجابة للمطالب الحقوقية التي من أجلها اعتقلوا. هذا التضامن الوطني الساطع أخرج السنة السوء التي كانت تحاول الطعن في وطنية الريفيين وتشويه حراكهم وعزلهم عن أبناء وطنهم المغرب لتبرير قمعهم المبيت.

والمستوى الثاني، كان هو امتداد الحراك نفسه من الريف إلى خارجه؛ حيث ظهرت إرهابات ذلك في كل من زاكورة وأزمور والقصر الكبير وأوطاط الحاج وميسور ووجدة وزايو وبني ملال وبركان... وغيرها من المدن المهمشة، ثم امتد الحراك بقوة إلى جرادة التي شهدت ملحمة بطولية شارك فيها الآلاف من شبان وشابات المدينة المنكوبة وعموم سكانها باستماتة وشجاعة تفرضان الإعجاب. حيث استمرت المسيرات والتجمعات اليومية الضخمة أسابيع متعددة معلنة مطالبها المركزة على البديل الاقتصادي ورفع التهميش عن المدينة والتضامن مع حراك الريف ومعتقليه. وبعد عدة مناورات لجأت السلطة إلى أسلوبها المفضل وهو القمع العنيف والاعتقالات الواسعة ثم عسكرية المدينة وتقديم عدد من شباب جرادة إلى المحاكمات المعتادة كتكملة لدور قوات القمع.

وهكذا كان تأثير حراك الريف واضحا في كل المعارك النضالية من أجل انتزاع الحقوق المهضومة، وتحول شيئا فشيئا إلى مدرسة لنشر ثقافة نضالية جديدة في أساليبها وشعاراتها، بسمات سلمية وشعبية طويلة النفس وواضحة الأهداف بعيدة

عن العنف المادي واللفظي. وبذلك توفر للحراك الشعبي في الريف وخارج الريف، القائم منه والقادم، شروط الاستمرار والنجاح المتمثلة في:

- البرنامج الواقعي الملموس والمقبول جماهيريا؛
- أسلوب النضال السلمي المبدع والطويل النفس؛
- القيادة الميدانية المنبثقة من أعماق المجتمع والتي أدت ضريبة قيادة الحراك - سجننا وتعذيبنا وأحكامنا - فلم تتزعزع ولم تتراجع ولم تنحرف وظلت متماسكة ومنسجمة.

فإذا أضفنا إلى ذلك التضامن الواسع الذي لقيه الحراك في أوروبا الغربية، خصوصا من قبل أبناء الريف، وعموما من قبل مغاربة المهجر وأحرار أوروبا، من برلمانيين وجمعويين وحقوقيين ونقابيين وغيرهم، ووصول صوت حراك الريف إلى قلب البرلمان الأوروبي وغيره من الهيئات والمناابر السياسية والإعلامية، والتي لعب فيها السيد أحمد الزفزافي والد قائد الحراك ناصر الزفزافي وعدد من النشطاء الريفيين المتطوعين في أوروبا دورا يستحق كل التقدير والتنويه؛ كل ذلك جعل قضية حراك الريف ومعتقليه تتحول إلى قضية وطنية بارزة مدعومة داخليا وخارجيا، وجعلها كذلك ورطة كبرى لسياسة النظام المخزني الذي مازال يعاند بشكل غير مسؤول في تجاهل الطريق الصحيحة والوحيدة للخروج من ورطته والمتمثلة في إطلاق كل معتقلي الحركات والاستجابة لمطالبهم والتخلي عن لغة العنف والقوة البائدة.

وفي الأخير، يمكن أن نلاحظ من خلال الفقرات السابقة أن الكفاح الشعبي في المغرب مر بثلاث محطات نوعية كبرى في مسيرته لمحاربة الفساد والاستبداد ومن أجل انتزاع حقه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية:

1- انتفاضة 23 مارس 1965 التي دشت استئناف عودة الجماهير للشارع - بعد نهاية الحماية - كساحة للنضال من أجل مستقبل أفضل لشباب المغرب.

2- محطة 20 فبراير 2011 التي طورت أساليب التظاهر السلمي وعممته إلى جميع مدن المغرب، مستفيدة من وسائل التواصل الحديثة، وارتقت بالشعارات إلى مستوى برنامج شامل للإصلاح الجذري والسلمي صار برنامجا لكل حراك اجتماعي منذ ذلك الوقت.

3- محطة 28 أكتوبر 2016 التي شهدت انطلاق حراك الريف الذي أبدع أشكالا جديدة من النضال السلمي وأبدع برنامجا حقوقيا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا

ملموسا وواضحا اعتنقته جماهير الريف، ثم صار نبراسا لكل ديناميات الحراك الشعبي في مختلف الأنحاء المهمشة والمظلومة من المغرب. هكذا نهض الريف وحراكه الشعبي - في فترة ظهرت كأنها فترة فراغ وتراجع للاستعداد النضالي لدى الشعب - ليرسم طريقا جديدة لنضالات المغاربة من أجل التغيير الاقتصادي والاجتماعي والتخلص من الفساد والاستبداد. فقد أعلى حراك الريف راية الحرية وقدم التضحيات بسخاء وصمود، وهو يسير بطول نفس وشجاعة نحو انخراط باقي الجهات في حراك وطني - هادئ وحازم - لا محالة قادم.



الريف في ضوء تقارير المنظمات غير الحكومية



حميد بلفيت

باحث في مجال حقوق الإنسان

شكّل حراك الريف علامة فارقة في مسار الحركات الاحتجاجية على المستوى الوطني، وجسد بفعاليته التواصلية وبساطة خطابه وكثافة توظيفه للرمز المحلي وإبداعية أشكاله الاحتجاجية وقدرته الحشدية وطاقته التعبوية، قوة حضورية لافتة،¹¹⁶ إن لم نستعر المفهوم المكثف

1- تمثلت القوة الحضورية لحراك الريف في تجديد ومراجعة أساليب ومبادئ وقواعد وعقائد¹¹⁶ الحركات الاحتجاجية على عدد من المستويات وهي: الإبداع في الأشكال الاحتجاجية، حيث كان للشعارات المؤطرة للمسيرات الكبرى التي شهدها حراك الريف، كمسيرة الأكفان من أجل الحياة ومسيرة الشموع ومسيرة الورود، دلالة وحمولة رمزية تلخص وتعبّر عن موقف الحراك من المبادرات الرسمية وشبه الرسمية للدولة من مجريات أحداث الريف. القدرة على تغيير قواعد الاشتغال في الميدان، وخاصة ما يتعلق بتكتيك الحشد والتحكم في الزمان والمكان. نقل الاحتجاج إلى فضاءات غير مسبقة، كمدرجات ملاعب كرة القدم واحتفالات الأعراس والعقائق... أو فضاءات ظلت ميدانا محفوظا للفعل الرسمي ومجالا لتسويق خطابه كأماكن إقامة الشعائر الدينية ولا سيما المساجد.

الانفراد بطول نفس غير مسبوق في الحركات الاحتجاجية، مما قوض أحد أسلحة الدولة في تعاملها مع الانتفاضات الشعبية والاحتجاجات الاجتماعية، حيث تراهن عادة على التجاهل وعامل الزمن للتآكل الذاتي للفعل الاحتجاجي ولبت الفتن والتلاشي واليأس في صفوف المحتجين، غير أنه في حالة حراك حراك الريف... ريف الحراك

لأصف بيات ونقول فنا حضوريا لافتا،¹¹⁷ جعل تنظيرات دور الطليعة في الفكر الاشتراكي والمثقف العضوي عند أنطونيو غرامشي والمثقف الملتزم عند جون بول سارتر والأقليات خارج النمط الاستهلاكي عند هربرت ماركوز تتواري إلى الورا لفائدة مفاهيم الزحف الهادئ وسياسة لفت الانتباه وسياسة الشارع¹¹⁸ والفقراء المقاومون والثورات الإصلاحية Refo-noitul¹¹⁹.

وتقود، سياسة الشارع هذه، فئات اجتماعية تعيش على هامش حركية المجتمع، أو على الأرجح على هامش حركية المجتمع كما هي متخيلة في تصورات أجهزة الدولة، حيث تملك هذه الفئات المقصية اجتماعيا والمعزولة وظيفيا، من قبيل المعطلين والنساء ربات البيوت والمسنين وغير الناجحين في مسارهم الدراسي والفئات التي نزحت من العالم القروي لتستقر في ضواحي المدن الكبرى... والمهارة والاستعداد لتأكيد الإرادة الجماعية على الرغم من كل المصاعب، وذلك باحتواء الكوابح، واستخدام ما هو متاح، واكتشاف فضاءات جديدة تجعل وجودهم متحققا ومسموعا.¹¹⁹

الريف لم يفض التجاهل والدعاية المضادة إلى تثبيط العزائم وشل الإرادات، بل كان عاملا على رفع المعنويات والتراص والتماسك والتصعيد والصمود.

تحول خريطة الكتلة الاحتجاجية من حيث الجنس والعمر وباقي متغيرات النوع الاجتماعي، من خلال الانخراط الواسع للعنصر النسوي في بنية مجتمعية شبه محافظة، والانخراط الواسع للأطفال حتى عادت قضايا الحراك ونقاط الملف المطلبي هما يوميا وشأنًا داخليا للأسرة الريفية وطلعت هذه المواضيع على مصاعب الحياة اليومية لسكانة الريف، كما شهد الحراك انخراط فئة لم تختبر بعد احتجاج الشارع وهي فئة الأشخاص في وضعية إعاقة.

أنظر محمد سعدي، حراك الريف: بين الحاجة إلى الدولة والريبة منها - جروح الماضي وتصدمات الحاضر -، مؤلف جماعي بعنوان الدولة وحراك الريف: السلطة والسلطة المضادة وأزمة الوساطة، تنسيق محمد الرضواني، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2018، ص. 81-84.

2- آصف بيات مفكر إيراني وأستاذ علم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط بجامعة إيلينوي الأمريكية، ألف عدة كتب ودراسات ومقالات حول موضوع التغيير الاجتماعي والحركات الاحتجاجية، كان أهمها كتاب "جعل الإسلام ديمقراطيا: الحركات الاجتماعية والانعطاف ما بعد الإسلامية" و"الحياة كسياسة: كيف يقوم الناس العاديون بتغيير الشرق الأوسط".

3- اكتسبت هذه المفاهيم دلالة اصطلاحية جديدة في كتابات آصف بيات منذ انطلاق مشروعه¹¹⁸ المتعلق بالحركات الاجتماعية، وقد تعززت هذه المفاهيم باعتبارها آليات لتحليل التغيرات الاجتماعية التي تشهدها المنطقة العربية والمغربية، حيث شكلت التحولات السياسية والمجتمعية التي مرت بها دول هذه المنطقة منذ سنة 2011 أول اختبار فعلي للمشروع الفكري لآصف بيات.

5- أنظر: 119

حراك الريف... ريف الحراك

بناء على هذا المنطلق تميز الحراك بتوظيف منطق بسيط مفاده أنه قبل البحث عن آليات جديدة لممارسة الضغط وجب التماس التغيير بالوسائل المتاحة. وهو ربما استدعاء لمنطق "فكر بهدوء واضرب بقوة" لمحمد بن عبد الكريم الخطابي، وهو كذلك استحضار لإحدى آليات اشتغال فصائل المقاومة المسلحة، في فترة "الحماية"، وتنظيمات اليسار الجذري، في فترة السبعينيات، المتمثلة في القيام بأكبر تغيير مأمول بأقل تكلفة ممكنة، من خلال إجراء ما أطلقوا عليه بـ "عمليات ذات وقع وصدى". وإزاء هذه المتغيرات في الحركة الاحتجاجية،¹²⁰ وجدت مختلف المؤسسات نفسها طرفا في تدبير الأزمة، إما لكونها سببا في اندلاعها أو طرفا في سوء تدبيرها ومعالجة مخرجاتها أو لبذل مساعي رسمية وشبه رسمية لاحتوائها.¹²¹

ساري حنفي وانسي حنفي، "الناس العاديون والسياسة"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 10، أكتوبر 2014، ص. 168-170.
احمد باحمد، "المابعد كأفق للتعايش الديني السياسي: قراءة في مفهوم ما بعد الاسلاموية عند آصف بيات"، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 04، يونيو 2018، ص. 12-14.

6- وفقا لمعطيات رسمية عرفت الحركة الاحتجاجية دينامية جديدة من حيث الكم والكيف، إذ تم 120 خلال سنة 2017 تنظيم ما مجموعه 17511 شكلا احتجاجيا على المستوى الوطني، بمشاركة حوالي 852904 فردا، أي بمعدل 48 شكلا احتجاجيا يوميا يضم 2337 محتج. ومقارنة مع السنة الماضية، يلاحظ زيادة عدد الأشكال الاحتجاجية السلمية بنسبة 49%، وزيادة عدد المشاركين بنسبة 3.5%، حيث عرفت سنة 2016 تنظيم 11752 شكلا احتجاجيا، شارك فيها 824085 محتجا، أي بمعدل 32 فعلا احتجاجيا في اليوم. أما بخصوص إقليم الحسيمة فقد شهد خلال مدة خمسة أشهر الأولى للحراك، أي من نونبر 2017 إلى مارس 2018 تنظيم ما لا يقل عن 500 مظاهرة وتجمهر. أنظر:

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بخصوص التقرير الثالث للمغرب بموجب هذه ، الفقرتان 24 و 25، A/HRC/36/6 الآلية، الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان، 11-29 شتنبر 2017، ص. 4.

عبر الرابط التالي: [UPR-info: يمكن الاطلاع على التقرير على موقع منظمة](https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/morocco/session_27_-_may_2017/a_hrc_36_6_a.pdf)
https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/morocco/session_27_-_may_2017/a_hrc_36_6_a.pdf

رد السلطات المغربية على "تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش حول أحداث الحسيمة"، الصادر بتاريخ 5 شتنبر 2017، ص. 2. نص الرد منشور في موقع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان عبر الرابط التالي:

<http://didh.gov.ma/sites/default/files/2017-09/actupdf.pdf>

7- كان أسلوب جل الوسطاء بين الدولة ونشطاء الحراك أقرب إلى منطق تجار الأزمات وإلى¹²¹ السمسرة السياسية أكثر منه إلى المساعي الحميدة وتقريب وجهات النظر والبحث عن الحلول الوسطى.

حراك المريف... ريف الحراك

وقد امتدت هذه المسؤولية لتشمل كافة المؤسسات أفقيا وعموديا، بما في ذلك المؤسسة الملكية التي نأت بنفسها عن الخوض والتفاعل المباشر مع مثل هذه الأحداث الاجتماعية، وكذا المؤسسات الوطنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والفاعلين المدنيين من منظمات حقوقية وأحزاب سياسية ونقابات... وبالنظر إلى أن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان¹²² كانت فاعلا أساسا في مختلف أطوار حراك الريف وشاهدا على مساره، من خلال تتبع لافت لمجريات أحداثه، فقد خلف ذلك ردود فعل متفاوتة من قبل مختلف الفاعلين، وخاصة الفاعل الحكومي.¹²³

راجع أحمد الدغرنى، حراك الريف: التأصيل والامتداد، أنفو برانت، الرباط، الطبعة الأولى، 2016، ص. 28-34.

8- شهدت أدوار منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني تطورات مهمة، وذلك استثمارا¹²² منها للتحول النسبي على المستوى الحقوقي والديمقراطي الذي باشرته الدولة منذ بداية التسعينيات. وهكذا تزايد عدد الجمعيات الحقوقية وتطورت أدوارها وتحسن أدائها وزاد خطابها احترافية. فوفقا لمعطيات رسمية بلغ عدد الجمعيات في المغرب، سنة 2017، أكثر من 140.000 جمعية في مختلف مجالات الحياة العامة، تعمل أزيد من 4500 منظمة منها في مجال حقوق الإنسان. أنظر تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بخصوص التقرير الثالث للمغرب بموجب الفقرة 21، مرجع سابق، ص. 6.4/A/HRC/36 هذه الآلية،

9- كان لأداء المنظمات غير الحكومية أثر بالغ على صناعة السياسة الحقوقية الوطنية، فقد كان¹²³ لتقارير هذه المنظمات خلال عقد الثمانينيات الأثر الكبير على مصادقته على عدد من الاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان ومراجعة أساليب تفاعله مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان وشروعه في مبادرات الإفراج عن المعتقلين السياسيين. ونتيجة للضغط الدولي الذي قادته المنظمات غير الحكومية، وخاصة منظمة العفو الدولية، والخرجات الإعلامية للمنفين وأهالي المعتقلين والمختفين، اضطر المغرب إلى تقديم بيانات بخصوص معتقلات سرية كمعتقل تازمامارت وقلعة مكونة. فبعد الحملة الدولية التي قادتها منظمة العفو الدولية للتشهير بانتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب، وبمناسبة فحص التقرير الوطني الثاني بشأن أعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، تعرض المغرب لضغط دولي كبير عمقته مداخلات خبراء اللجنة أثناء الفحص، وخاصة ما يتصل بالمعتقلات السرية، الشيء الذي حدى بالسفير العالي بنهمية بصفته رئيسا للوفد إلى طلب تعليق مجريات الفحص واستئنافه في أجل لاحق، ريثما يتم تلقي معطيات رسمية بشأن الادعاءات التي ووجه بها الوفد الوطني. انظر:

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة 46، 10 أكتوبر 1991، الفقرات 229، 251، A/46/40.255،
الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة 47، 09 أكتوبر 1992، الفقرات 52، A/47/40.55،

ولعرض مواقف هذه المنظمات حيال حراك الريف، توصيفا وتحليلا، وخاصة شبكتين لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني (الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان¹²⁴ والمبادرة المدنية من أجل الريف¹²⁵) والمنظمات غير الحكومية الدولية كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، معتمدا في ذلك على رسائلها وبلاغاتها وتقاريرها الموضوعاتية وتقاريرها السنوية وتصريحاتها الصحافية ولجان التحقيق والتقصي التي أحدثتها، وقصد تتبع مستوى تجاوب الفاعل الرسمي مع نداءات هذه المنظمات، وخاصة تفاعله مع استفسارات المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية بمناسبة استحقاقات دولية للمغرب على مستوى الأمم المتحدة، تم طرح التساؤلات التالية:

كيف أثارت المنظمات غير الحكومية حراك الريف؟ وما هي أهم الوسائط التي اعتمدتها في ذلك؟

هل توقف فعل المنظمات غير الحكومية في حدود التفاعل الثنائي المباشر بينها وبين الدولة المغربية، أم أن بعضا من هذه المنظمات نقلت هموم الحراك إلى فضاءات أخرى كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؟
ما هي مختلف أنماط رد الفعل الرسمي مع تقارير ونداءات المنظمات غير الحكومية؟

هل نجح الفاعل الحكومي في تدبير علاقته بالمنظمات غير الحكومية بالرغم من حدة انتقاد هذه الأخيرة لمقاربة الدولة المتهجة في حراك الريف؟

- يتشكل الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان من 22 جمعية وفروع لمنظمات دولية بالمغرب.¹²⁴

- تضم المبادرة المدنية عددا من رؤساء الهيئات الحقوقية، فضلا عن مجموعة من الفعاليات¹²⁵ النسائية والأكاديمية والثقافية.

آليات إثارة حراك الريف من طرف المنظمات غير الحكومية

لجان التحقيق والتقصي

لجنة تقصي الحقائق للائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان شكل الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الانسان لجنة لتقصي الحقائق بشأن الأوضاع بإقليم الحسيمة، في الفترة الممتدة من 28 نونبر 2016 وهو تاريخ استشهد محسن فكري إلى 8 يونيو 2017. أعدت اللجنة، بعد ثلاثة أيام من التحري والتحقيق (أيام 6، 7، و 8 2017) تقريراً من 43 صفحة، بالإضافة إلى ملحقين أحدهما متعلق بمحاكمة 13 يونيو 2017 بالمحكمة الابتدائية بالحسيمة، والآخر جرد فيه معدو التقرير لائحة المعتقلين والمتابعين إلى حدود 8 يونيو 2017.¹²⁶ وفضلاً عن ربط التقرير بين هذه الأحداث وما يشهده إقليم الحسيمة من تهمة وإقصاء وعزلة منذ عشرينيات القرن الماضي، لتضاف إليها الجروح المتراكمة بفعل ما عانتها المنطقة، في سنوات الرصاص من انتهاكات جسيمة وممنهجة تمثلت في أحداث 1958 و1959 ويناير 1984 وما أعقبها من إصرار الدولة على اتباع سياسة الاستبعاد الاجتماعي والإقصاء التنموي لسكان المنطقة والتلكؤ في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي للمنطقة، رتب التقرير القدر الكبير من مسؤولية ما يجري بإقليم الحسيمة على سلوك وممارسات الدولة، وخاصة وزارة الداخلية. وخلص التقرير إلى أن التدخل الأمني كان موسوماً بالاستعمال المفرط والمكثف للقوة، وأن الانتهاكات المرتكبة على إثر هذه الأحداث قد ترقى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (الاعتقالات العشوائية والتعسفية، عسكرة المنطقة، منع التجول، تهريب الساكنة...).

- راجع النص الكامل لتقرير لجنة تقصي الحقائق بإقليم الحسيمة والمناطق المجاورة، التي شكلها ¹²⁶ الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، في يونيو 2017، على الرابط التالي:

<http://www.jadidtv.ma/ح-الحقائق-تقصي-لجنة-للتقرير-النص-الكامل>

وفي الأخير وجه الائتلاف 32 توصية بعض منها ذات طابع استعجالي ويتعلق أهمها ب:

الإطلاق الفوري لسراح جميع المعتقلين على خلفية أحداث الحسيمة، وإلغاء جميع المتابعات المرتبطة بهذه الأحداث؛

- فتح تحقيق قضائي حول ما جاء في هذا التقرير من انتهاكات في حق ساكنة إقليم الحسيمة؛

- جبر الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالساكنة؛

- التعجيل بإصدار ظهير يلغي ظهير العسكرية،¹²⁷ الذي يهمل إقليم الحسيمة ومكناس وابن سليمان.

لجنة المبادرة المدنية من أجل الريف

بعد القيام بزيارة ميدانية للحسيمة والاتصال بعدد من فعاليات المجتمع المدني وبعض نشطاء الحركة الاحتجاجية والمنتخبين والسلطات العمومية، ما بين 5 و8 يونيو 2017، عقدت اللجنة الوطنية "للمبادرة المدنية من أجل الريف" ندوة صحفية يوم 15 يونيو لعرض نتائج عملها 2017

تضمن تقرير المبادرة أربعة محاور، تعلق الأول بسياق الاحتجاجات، حيث عرض أسبابها المباشرة وغير المباشرة، وهم المحور الثاني الجوانب الوصفية والوقائعية للأحداث، وخصص المحور الثالث لتقييم مجريات الأحداث وبلورة مواقف المبادرة بشأنها، وتم ختم التقرير بتوصيات موجهة إلى السلطات العمومية والمجالس المنتخبة والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.¹²⁸

ومن ضمن ما خلص إليه التقرير هو أن المعطيات المتلقاة لا تؤثر عن وجود تيار انفصالي ضمن الحركة الاحتجاجية المطالبة، وأن الحركة الاحتجاجية المطالبة

- يتعلق الأمر بالظهير رقم 1.58.381 الصادر بتاريخ 24 نونبر 1958 والمنشور بالجريدة الرسمية¹²⁷ عدد 2405 بتاريخ 29 نونبر 1958 المتعلق باعتبار الحسيمة منطقة عسكرية، صفحة 2866.

- راجع النص الكامل لتقرير المبادرة المدنية من أجل الريف بشأن أحداث إقليم الحسيمة والمناطق المجاورة على الرابط التالي:

<http://www.yawatane.com/المدن-المبادرة-تقرير>

تلقائية بعيدة عن أي لون سياسي أو مدني أو نقابي، وأن المحتجين يرفضون التعامل مع أي جهة كيفما كانت، فالكل في اعتبارهم دكاكين وأصحاب مصالح ذاتية أو فئوية، بحكم أن حراك الريف وليد جيل جديد من أشكال الاحتجاج الاجتماعي الذي يتسم بالسلمية والعلنية والحدة ورفض الوساطات إزاء الدولة، وكأنه يطالب بتعاقدات أكثر قوة و وثوقية من التزامات الواجهة التي درجت مختلف المؤسسات على التعهد بها عند كل أزمة.

وعلى خلاف تقييم لجنة الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، كان تقرير المبادرة المدنية أقل حدة في انتقاد مقاربة الدولة في تدبير الأزمة، حيث أورد هذا التقرير الأخير أن المسؤولية مشتركة، على اعتبار أن اللجنة رصدت حوادث منفردة تمثلت في مهاجمة بعض المحتجين مساكن رجال الأمن، وتلقت معطيات بشأن ترهيب بعض المحتجين لأفراد من الساكنة.

وقد تجاوز فعل تقصي المبادرة طابعه التقريري والسردى للأحداث، بل أفردت المبادرة المدنية جزءا مهما من تقريرها لتحليل وتفكيك وقائع ومجريات الحراك، والبحث عن الخلفيات المتحركة فيه وسر بعده الشعبي والجماهيري والالتفاف الواسع للساكنة حول أشكاله الاحتجاجية وتبنيها لملفه المطلي، مما أكسب الحراك حصانة شعبية وقدرة على رفع سقف المطالب وتوسيع أفق الفعل الاحتجاجي، إن لم نقل التصعيد من خلال استرداد زمام المبادرة والتمسك بها وسحبها من الفاعل الرسمي.

وقد نبه التقرير، بشكل عارض، إلى أن السلطات العمومية أساءت تقدير تبعات بعض الخطوات المتمثلة في أسلوب تدبير الانتخابات التشريعية بإقليم الحسيمة سنة 2016، والشروع في تجريد القبائل من أراضي الجموع بفعل مراجعة التحديد الغابوي، ناهيك عن عدم مراعاة البعد السوسيو-ثقافي في التقسيم الجهوي الأخير، والذي نقل مدينة الحسيمة من وضعية عاصمة ومركز جهة سابقة إلى مجرد شريط مهمش وأطراف لجهة جديدة. وقد أفضت هذه العوامل غير المباشرة مجتمعة إلى تولد إحساس جماعي بعدم الثقة في المؤسسات ورفض الحوار مع الجهات الرسمية والشعور بالتهميش والإقصاء والإذلال.

آلية التقارير السنوية والموضوعاتية التقارير السنوية

درجت المنظمات غير الحكومية الدولية على إعداد تقارير سنوية حول وضعية حقوق الإنسان في العالم، وبمراجعة المحور المتعلق بحالة حقوق الإنسان في المغرب والصحراء في مختلف التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش في السنوات السابقة، يتضح أن هذه التقارير تشمل مجالات متنوعة للقضايا المقلقة على المستوى حقوق الإنسان، كحرية التعبير وحرية الدين والمعتقد والمساواة بين الجنسين والحق في التنظيم وحقوق الإنسان في أماكن الحرمان من الحرية، إلى جانب أطياف مختلفة لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بيد أن التقريرين السنويين للمنظمتين المذكورتين أعلاه، برسم سنة 2017،¹²⁹ وإن شملتا قضايا حقوقية أخرى، إلا أنهما ركزا على حراك الريف، وكأن هذا الحراك كان، من حيث أسلوب تديره ومعالجة مطالبه، بمثابة مقياس ومؤشر لتقييم وضعية حقوق الإنسان في المغرب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أكدت أهمية حراك الريف باعتباره مؤشرا دالا لتقييم وضعية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، بفضل تطابق رؤى هاتين المنظمتين من الحراك، لا من حيث المعطيات المقدمة، ولا من حيث تقدير موقف ومقاربة الدولة من الزاوية الحقوقية، لا سيما من خلال التنديد بأسلوب تعاطي الدولة مع حراك الريف بالتجاهل مروراً بالتضييق على أشكاله الاحتجاجية السلمية واتهامه بالانفصال والعمالة، وانتهاء بقمعه واعتقال رموزه وقياداته ونشطاءه

- صدر التقرير السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش حول حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2017، بتاريخ 18 يناير 2018. ويرصد هذا التقرير وضعية حقوق الإنسان في أزيد من 90 دولة وإقليم في العالم.

يمكن الاطلاع على الصيغة المختصرة لهذا التقرير باللغة الفرنسية على موقع المنظمة عبر الرابط التالي:

https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/wr2018_fr.pdf

- صدر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2017، في فبراير 2018. ويرصد هذا التقرير وضعية حقوق الإنسان في 159 دولة وإقليم في العالم.

يمكن الاطلاع على هذا التقرير على موقع المنظمة عبر الرابط التالي:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1067002018ARABIC.PDF>

حراك الريف... ريف الحراك

التقارير الموضوعاتية

واكبت عدد من المنظمات غير الحكومية مختلف أطوار حراك الريف عبر تقارير بشأن أحداث معينة مربها الحراك، من قبيل مقتل محسن فكري وأحداث العنف في محيط ملعب ميمون العرصي وحادث المسجد وحملة اعتقال نشطاء الحراك، وادعاءات التعذيب، خاصة بالنسبة لمعتقلي سجن عكاشة، وتسريب شريط مصور لناصر الزفزافي وهو مجرد من ملابسه...إلى جانب تتبع بعض الحالات الفردية كحالة موت عماد العتابي وعبد الحفيظ الحدادي واعتقال حميد المهداوي والمرضى اعمراشا.

وتميزت هذه التقارير بالدقة في وصف ونقل تفاصيل هذه الأحداث، وذلك بحكم أن هذه المنظمات قبل إعداد تقاريرها وخاصة التقارير الموضوعاتية تستقي معطياتها من مصادر مختلفة، وتوجه لهذه الغاية أسئلة وجهية وغاية في الدقة إلى الجهات الحكومية المعنية، في شكل استمارات تهدف من خلالها المنظمة الكشف عن الحقيقة بشأن وقائع معينة.

وإلى جانب التقارير السنوية الموضوعاتية أصدرت هذه المنظمات غير الحكومية بلاغات وعرائض، وقامت بتصريحات ومؤتمرات صحفية على مستوى مقراتها المركزية وعلى مستوى مقرات فروعها بالمغرب أو بشمال إفريقيا، كما وجهت للسلطات المغربية نداءات عاجلة بخصوص حالات تستلزم التدخل الفوري والعاجل.¹³⁰

- من ضمن النداءات العاجلة التي وجهت للسلطات المغربية، النداء المعلن ب "متظاهري الريف¹³⁰ موضوع ممارسات انتقامية عبر الاعتقالات"، والذي وجهته منظمة العفو الدولية بتاريخ 4 أكتوبر 2017، ودعت من خلاله كافة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى توجيه عرائض بهذا الخصوص إلى المديرية العامة للأمن الوطني ووزارة العدل ووزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وسفارات وبعثات المغرب بالخارج.

، باللغة Maro-2017/7208/229/17MDE يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة الحاملة لرمز الفرنسية، على موقع منظمة العفو الدولية عبر الرابط التالي:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2972082017FRENCH.pdf>

نقل حراك الريف إلى فضاءات أخرى

في إطار فضح انتهاكات حقوق الإنسان ارتأت بعض المنظمات غير الحكومية نقل معركتها إلى فضاءات أخرى، وفضلت ممارسة دورها الترافعي والدفاعي عن حراك الريف خارج ضوابط التفاعل الثنائي بينها وبين الدولة المغربية. ففي الوقت الذي استثمرت بعض المنظمات غير الحكومية دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأجهزة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما البرلمان الأوروبي، كفضاءات وواجهات لتدويل حراك الريف. عملت أخرى على ممارسة ضغط متزايد على سلطات الدول التي تنتمي إليها من أجل مراجعة علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية مع المغرب.

مجلس حقوق الإنسان

استحضارا لأهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل، باعتبارها آلية شاملة وعالمية، ولممارسة ضغط أكبر على وفد الدولة المغربية، عملت بعض المنظمات غير الحكومية على إبراز أوجه الانتهاكات والتجاوزات التي عرفها تدبير احتجاجات حراك إقليم الحسيمة والمناطق المجاورة، بمناسبة اعتماد تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المتعلق بفحص التقرير الحكومي برسم الجولة الثالثة لهذه الآلية، بتاريخ 21 شتنبر 2017 في الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان.

وإذا كان هذا الاستحقاق الحقوقي الدولي مناسبة لتأكيد موقف منظمة العفو الدولية¹³¹ وهيومن رايتس ووتش¹³² من أحداث الريف، وكذا لتوجيه توصياتها

- أنظر التصريح الشفوي لمنظمة العفو الدولية خلال الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان بشأن¹³¹ المغرب، بتاريخ 21 شتنبر 2017، باللغة الإنجليزية، على موقع هيئة الأمم المتحدة، عبر الرابط التالي: https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/morocco/session_27_-_may_2017/amnesty_international_oral_statement_morocco_2017.pdf

- أنظر التصريح الشفوي لهيومنرايتسووتش خلال الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان بشأن المغرب،¹³² بتاريخ 21 شتنبر 2017، باللغة الإنجليزية، على موقع هيئة الأمم المتحدة، عبر الرابط التالي:

من جديد بشأن هذه الأحداث إلى السلطات المغربية، فإنه شكل فرصة لانضمام منظمات أخرى إلى حملة إحراج وفضح هذه التجاوزات على المستوى الدولي. وفي هذا الإطار، أدلى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتقرير أمام أعضاء مجلس حقوق الإنسان، تجاوزت حدة انتقاده للسلطات المغربية، خطاب منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، ومن ضمن ما أورده هذا التقرير أن سكان الريف موضوع ممارسات تمييزية مقصودة وممنهجة، إذ ينعت رجال الأمن المتظاهرين بأنهم "لقطاء وأنهم من سلالة الاسبان وليس المغرب" (بالعامية المغربية اولاد السبليون) أو الأوباش...¹³³

وبمناسبة عقد الدورة 39 لمجلس حقوق الإنسان، خلال شتنبر 2018، كانت أحكام غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في حق معتقلي الحراك بسجن عكاشة، موضوع إدانة وتنديد من طرف المنظمات غير الحكومية.

وبالرغم من أن المغرب غير معني بشكل مباشر بجدول أعمال هذه الدورة، إلا أن عددا من المنظمات الحقوقية وجهت مذكرات عاجلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة Society for Threatened Peoples بشأن حراك الريف. ومن ضمن هذه المنظمات منظمة التي وجهت مذكرة كتابية عنوانتها ب"وضعية حقوق الإنسان بمنطقة الحسيمة المغربية"، وقد نددت من خلالها بقساوة الأحكام القضائية ضد النشطاء، فضلا عن التهميش الذي طال الريف منذ أحداث 1958 و1959، وأشارت هذه المذكرة إلى أن جزءا من هذا التهميش يعود إلى التركيبة الإثنية لسكان الريف.¹³⁴

https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/morocco/session_27_may_2017/human_rights_watch_oral_statement_morocco_2017.pdf

- أنظر التصريح الشفوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان خلال الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان بشأن المغرب، بتاريخ 21 شتنبر 2017، على موقع هيئة الأمم المتحدة، عبر الرابط التالي (الديقة 44 و40 ثانية):

<http://webtv.un.org/meetings-events/human-rights-council/watch/morocco-upr-report-consideration-23rd-meeting-36th-regular-session-human-rights-council/5581938765001/?term=#player>

¹³⁴. Written statement submitted by the Society for Threatened Peoples, "Human rights situation in the Kingdom of Morocco's Rif Region", Human Rights Council, Thirty-ninth session, 10-28 September 2018, A/HRC/39/NGO/111. <https://undocs.org/en/A/HRC/39/NGO/111>

حراك الريف... ريف الحراك

الاتحاد الأوروبي

تعد حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون من مقومات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ولذلك يحرص الاتحاد والدول المشكلة له على ضمان هذه المقومات كشروط للتعاون الاقتصادي والدعم من أجل التنمية.

ووعيا بأهمية وحساسية ملف حقوق الإنسان في علاقات المغرب بالاتحاد الأوروبي، عملت المنظمات غير الحكومية على نقل فعلها الترافعي والتشهيري بأعطاب المقاربة الأمنية للدولة إزاء الحركات الاحتجاجية إلى الفضاء الأوروبي، من خلال إحراج الدول الأوروبية أولا للإقرار بمشروعية مطالب الحراك والتنديد بتجاوزات الدولة في هذا المجال. وثانيا للضغط على المغرب عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية لتصحيح هذه الاختلالات التي شابت الحكامة الأمنية وعدم الإفلات من العقاب أساسا.

وبالموازاة مع تصاعد وتيرة الفعل الاحتجاجي لحراك الريف، شكل نشاط مغاربة في المهجر ائتلافات وتنسيقيات لدعم الحراك، وسأيرت هذه الإطارات مجرياته، من خلال تنظيم مسيرات بعواصم دول المهجر (هولندا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا ...) وإعداد تقارير ومذكرات موجهة إلى أحزاب سياسية، لا سيما أحزاب اليسار وكتلهم النيابية، وحكومات وبرلمانات بعض هذه الدول الأوروبية.

وقد أفضت هذه الحملة المدنية، وبفضل التعاطي الإيجابي لأحزاب اليسار في إسبانيا وهولندا وفرنسا مع مذكرات ونداءات المنظمات غير الحكومية، إلى جعل حراك الريف انشغالا لبعض أجهزة الاتحاد الأوروبي، لا سيما البرلمان وفي هذا السياق تم تنظيم أنشطة للتحسيس والإحاطة داخل البرلمان الأوروبي. وأثيرت بالموازاة تساؤلات تتعلق أساسا بمآل الدعم المالي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي الموجه لفائدة المغرب، وأثر ذلك على تحسين مؤشرات التنمية في أقاليمه الشمالية.¹³⁵

¹³⁵ - En tant que groupe du parlement européen, la gauche européenne unie organise un colloque sous le thème « Le Hirak du RIF : revendications légitimes et pacifiques », le 9 octobre 2017, à Bruxelles, et ce en partenariat avec ASDHOM

وعلى أساس تبليغات من نشطاء التنسيق الأوروبية للتضامن مع الحراك، وجه نواب حزبي اليسار الإسباني بوديموس واليسار الموحد استفسارات مباشرة للسيدة فديريكا موغريني بخصوص تورط جهاز الاستخبارات الإسباني في تزويد نظيره المغربي بمعطيات عن نشاط مغاربة في المهجر.¹³⁶

وفي ذات الاتجاه أقر تقرير وزارة الشؤون الخارجية الهولندية حول حراك الريف، الذي وجه في شكل رسالة إلى البرلمان الهولندي، بتاريخ 05 شتنبر 2018، بأن هولندا قد تتبع مجريات الحراك منذ مقتل محسن فكري، وخاصة ملف المتابعات القضائية للنشطاء،¹³⁷ من خلال سفارتها وبعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، وكذا المعطيات التي تلقتها من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان،¹³⁸ لا سيما تقارير منظمة العفو الدولية.¹³⁹

(Association de Défense des Droits de l'Homme au Maroc), RIF ALERT (Collectif d'associations de solidarité et des droits de l'Homme en Hollande) et CMODH (Coordination Maghrébine des Organisations des Droits Humains). Consulter les actes de cet évènement, via le dossier d'information publié sur le lien suivant :

<https://www.wordpress.com/2017/10/dossier-colloque-parlementeuropc3a9en09-10-2017.pdf>

¹³⁶⁻ IssamElhadary, « les pro-Hirak continuent de se mobiliser en Europe », article publié sur le lien suivant :

<https://ledesk.ma/2017/06/24/les-pro-hirak-continuent-de-se-mobiliser-en-europe/>

Kenza Filali, « Rif : les services espagnols dans la ligne de mire d'une députée européenne », article publié sur le lien suivant :

<https://ledesk.ma/enoff/rif-les-services-espagnols-dans-la-ligne-de-mire-dune-deputee-europeenne/>

- أورد التقرير (الصفحة 2) أن عدد المتابعين على إثر حراك الريف بلغ 800 معتقل.¹³⁷

أنظر تقرير وزارة الشؤون الخارجية الهولندية حول حراك الريف، الذي وجه إلى البرلمان، بتاريخ 05 شتنبر 2018 على موقع البرلمان الهولندي عبر الرابط التالي:

<https://www.rijksoverheid.nl/binaries/rijksoverheid/documenten/kamerstukken/2018/09/05/kamerbrief-over-de-veroordelingen-in-marokko-in-verband-met-de-rif-protesten/kamerbrief-over-de-veroordelingen-in-marokko-in-verband-met-de-rif-protesten.pdf>

- نفس المرجع،¹³⁸

- استند نواب البرلمان الهولندي على المعطيات الواردة في تقارير منظمة العفو الدولية أثناء جلسة¹³⁹ مساءلة وزير الخارجية، والتي عقدتها اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية لمجلس النواب الهولندي، بتاريخ 28 يونيو 2018، حول وضع حقوق الإنسان في الريف والصحراء.

، رقم 83، عبر الرابط التالي: V-775 34 أنظر الوثيقة المنشورة على موقع البرلمان الهولندي، رمز <https://www.eerstekamer.nl/behandeling/20180621/brief-regering-reactie-op-ve-rzoek/document3/f=vkpi0j4wizp.pdf>

حراك الريف... ريف الحراك

وقد ساهمت هذه المعطيات في صناعة موقف الخارجية الهولندية من هذه الأحداث، سواء الموقف المعبر عنه بعد صدور أحكام غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في حق نشطاء حراك الريف بتاريخ 26 يونيو 2018، حيث اعتبرت هولندا أحكاما قاسية،¹⁴⁰ وكذا مواقفها المعبر عنها في هذا التقرير، والذي خلف توترا غير مسبوق في العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين البلدين.

بيد أنه على خلاف الموقف الحازم للدبلوماسية المغربية من تصريحات وبلاغات المسؤولين الهولنديين، لوحظ أنه على إثر فحص التقرير الوطني برسم آلية الاستعراض الدوري الشامل وكذا على مستوى الأنشطة التي احتضنها برلمان الاتحاد الأوروبي، لم تساير السلطات المغربية على مستوى الفعل الرسمي العلني على الأقل، نزعات هذه المنظمات لتدويل حراك الريف ونقله إلى فضاءات قد تسبب حرجا للدبلوماسية المغربية، ونأت بنفسها عن التفاعل مع هذه المنظمات بخصوص أحداث الريف سواء إيجابا أو سلبا.

كما أن كلمات رؤساء الوفود الوطنية على إثر دورات مجلس حقوق الإنسان سنتي 2017 و2018، وإن أبرزت حصيلة المنجزات في مجال حقوق الإنسان وذكرت ببعض الصعوبات والإكراهات، وبالرغم من أنها قدمت إيضاحات بشأن أحداث معينة كمحاكمة معتقلي أحداث اكديم ازيك وعرضت معلومات بشأن بعض الحالات الفردية، إلا أنها لم تأت على ذكر أحداث الحسيمة ولو عرضا بالرغم من تصاعد الادعاءات في هذا المجال.¹⁴¹

راجع بشكل خاص:

- (الصفحة 5 و17 من التقرير). PS. عن الحزب الاشتراكي KarabulutSadet مداخلة وتعقيب النائبة (الصفحة 7 من التقرير). PvdA. عن حزب العمل LillianePloumen مداخلة النائبة (الصفحة 19 من CDA عن حزب النداء الديمقراطي المسيحي Van HelvertMartijn مداخلة النائب (التقرير).

- تقرير وزارة الشؤون الخارجية الهولندية حول حراك الريف، الذي وجه إلى البرلمان، بتاريخ 05 05 2018. مرجع سابق، ص.

- راجع كلمة رئيس الوفد المغربي في الجلسة الرفيعة المستوى، المنعقدة بمناسبة افتتاح الدورة 37 141 لمجلس حقوق الإنسان، بتاريخ 27 فبراير 2018، على موقع الأمم المتحدة عبر الرابط التالي:
<http://webtv.un.org/watch/morocco-high-level-segment-4th-meeting-37th-regular-session-human-rights-council-/5740975760001/>

حراك الريف...ريف الحراك

أنماط التفاعل الرسمي مع نداءات المنظمات غير الحكومية

التفاعل عبر التواصل المباشر

تفاعلا مع تقارير لجنتي تقصي الحقائق بشأن أحداث الريف المحدثين من طرف الائتلاف المغربي والمبادرة المدنية، وقصد تقديم معطيات رسمية شاملة حول الأحداث منذ استشهاد محسن فكري، وتعميمها على كافة المهتمين، عقدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان بتكليف من رئيس الحكومة بتاريخ 6 يوليوز 2017، لقاء تواصليا مع منظمات المجتمع المدني.

ويمكن تحديد أهداف هذا اللقاء التواصلي المباشر الذي تم مع أزيد من 30 جمعية عاملة في مجال حقوق الإنسان، في ثلاثة مستويات وهي: عرض الرواية الرسمية بخصوص أحداث العنف التي شهدتها مدينة الحسيمة والمناطق المجاورة، والتي تم من خلالها جرد الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالقوات العمومية جراء هذه الأحداث.

تقديم حصيلة المبادرات الحكومية والمجهودات القطاعية المتعلقة باستئناف واستكمال إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار مشروع الحسيمة منارة المتوسط.¹⁴² وسعى الطرف الحكومي إلى التذكير بدور السلطات العمومية في

- تم خلال هذا اللقاء تقديم عروض حول المنجزات التنموية والأوراش المفتوحة للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة من طرف ممثلي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة الصحة، ووزارة التجهيز واللوجستيك والنقل، والتي يمكن إجمالها في أن الميزانية الإجمالية المرصودة لإنجاز المشاريع التنموية المبرمجة قدرت بحوالي 9.9 مليار درهم موزعة على 522 مشروعا (286 في طور الإنجاز و236 في طور الانطلاق) مقسمة على أربعة مجالات وهي:

برنامج الحسيمة منارة المتوسط 6.5 مليار درهم؛
برنامج تقليص الفوارق المجالية في العالم القروي بميزانية 1.7 مليار درهم؛
بناء سد واد غيس بميزانية 1.3 مليار درهم؛
برنامج الطرق التكميلي بميزانية 400 مليون درهم.

راجع تقرير أشغال اللقاء التواصلي مع منظمات المجتمع المدني، حول الأحداث الاجتماعية بالحسيمة، بتاريخ 6 يوليوز 2017، على موقع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان عبر الرابط التالي: http://didh.gov.ma/sites/default/files/201707/rapport%20rencontre%20ong%20final_0.pdf

هذا المجال لتلافي تجاهل الفاعل المدني لهذه المجهودات في تقاريره وبلاغاته، ولتخفيف التركيز على البعد الأمني في مقاربة الدولة لهذه الأحداث.

إبراز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خاصة في سياق مثل فيه الحراك أهم اختبار لهذه المؤسسات الوطنية أمام المجتمع والدولة، أولاً لتحسين التجربة الوطنية في مجال العدالة الانتقالية من أي مساس أو تبخيس أو تسفيه جراء انكشاف هشاشة ضمانات عدم تكرار ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بفعل الحراك. وثانياً لعرض حصيلة مساعي الوساطة بين السلطات العمومية ونشطاء الحراك، وذلك لتبرير علة وجودها واختبار كفاءاتها في هذا المجال، لا سيما في سياق يعرف تصاعد الاحتقان الاجتماعي. وإلى جانب هذه الأهداف تحكمت في هذا اللقاء خلفيات وأهدافه غير معلنة، تتمثل في أنه كان محاولة:

- لتجاوز تداعيات بلاغ التخوين، من خلال توظيف خطاب بعيد عن اللغة الاتهامية ومفردات التخويف والتهديد والانفصال والعمالة، بل حاول الطرف الحكومي من خلال هذا اللقاء الإعراب عن تفهم قلق منظمات المجتمع المدني، من خلال "التأكيد على أن القناعة الراسخة بإيجابية الحوار وأهمية الإنصات من زاوية التنوع والاختلاف والتعدد، جعلت الحكومة ترجح اختيار الحوار، بمرجعية حقوقية وخلفية إنسانية وروح ديمقراطية، بعيداً عن المزايدات والخطابات السياسية والإقصائية والتشنجات غير المجدية، وذلك لتقاسم المعلومات والمعطيات ومراجعة التقييمات وتصويبها وتقديم مقترحات من شأنها الإسهام في بلورة تصور مشترك للحلول الممكنة لتجاوز الوضعية الحالية التي لا شك في أن لا أحد يرغب في استمرارها".¹⁴³

- لخروج الفاعل الرسمي من دائرة استعداد الكل (نشطاء ومتعاطفين وفاعلين مدنيين)، خاصة أمام تصاعد الغضب الشعبي وتزايد منسوب نقد منظمات المجتمع المدني لأسلوب تدبير الدولة للحراك، من خلال تقاريرها وبلاغاتها.

- راجع عرض وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان الذي قدمه في أشغال اللقاء التواصلي مع منظمات المجتمع المدني، حول الأحداث الاجتماعية بالحسيمة، بتاريخ 6 يوليوز 2017، على موقع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان عبر الرابط التالي:

كلمة السيد وزير الدولة 20% بحقوق الإنسان 20% الدولة 201707/20%
<http://didh.gov.ma/sites/default/files/201707/20%الدولة20%بحقوق20%الإنسان.pdf>

- لخروج وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان عن صمتها الذي دام أزيد من ستة أشهر بخصوص أحداث طغى التكييف الحقوقي على مجرياتها، لا سيما وأنها بنية حكومية ومخاطبا رسميا في مجال حقوق الإنسان ووطنيا ودوليا.

- للابتعاد عن الطابع السري للمعطيات الرسمية بخصوص أحداث حراك الريف، ويمكن استحضار بلاغ الأغلبية الحكومية بتاريخ 14 ماي 2017، الذي أشار إلى أن موافقه بنيت على أساس معطيات مستقاة من تقرير تقدم به وزير الداخلية للحكومة، هذا الأخير الذي لم يتم الإفصاح عن مضامينه وتعميم معطياته.

بالإضافة إلى أن هذا اللقاء الذي نظمته وزارة الدولة سعى إلى تقديم عرض شامل عن الأحداث بعيدا عن التعامل الاختزالي والمعزول والانتقائي لبعض الوقائع، كما تتناولها بلاغات وزارة الداخلية عبر المديرية العامة للأمن الوطني والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والسلطة القضائية عبر نياباتها العامة.

التفاعل غير المباشر

خلافًا لطبيعة التفاعل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية المتمسم بالتعاون وتفهم مطالب الجمعيات المدنية،¹⁴⁴ وظف الفاعل الرسمي أسلوبا هجوما مخالفا لتقاليد وأعراف وقواعد التواصل مع المنظمات غير الحكومية.

فعلى إثر توجيه المنظمات غير الحكومية لعدد من الاستفسارات والتقارير التي أعربت من خلالها عن بالغ قلقها من غياب ضمانات حقوق الإنسان في تدبير الدولة لحراك الريف وطالبت الحكومة باتخاذ عدد من التدابير التصحيحية كإطلاق سراح المعتقلين وتعويض المدنيين عن الأضرار التي لحقتهم جراء الاستعمال المفرط للقوة في فض التجمعات العمومية، وكذا القيام بممارسات يمكن اعتبارها انتقاما جماعيا من الساكنة، ردت السلطات العمومية على تقرير هيومن رايتس ووتش بشأن أحداث الحسيمة، الصادر في 5 شتنبر 2017، بلغة جانب متطلبات التفاعل الإيجابي والتعاون مع مخاطبين باتت تقاريرهم مؤشرا

- ورد ضمن الرد الحكومي على تقرير هيومن رايتس ووتش بشأن أحداث الحسيمة أنه "وجدير بالذكر أن النسيج الجمعوي الحقوقي المغربي والتنموي سواء المحلي أو الوطني قام بعدة زيارات لعين المكان وتابع عن قرب جل الاحتجاجات ولعب أدوارا في تهدئة الأوضاع".

راجع نص رد السلطات المغربية على "تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش حول أحداث الحسيمة"، الصادر بتاريخ 5 شتنبر 2017، مرجع سابق، ص. 6، 7.

لقياس تقدم الدول في سلم حقوق الإنسان على المستوى العالمي، حيث عبرت السلطات العمومية في معرض ردها عن رفضها المطلق لمضامين هذا التقرير، إذ أورت في متن ردها أنه "على إثر نشر منظمة هيومن رايتس ووتش لما اعتبرته "تقريراً حول أحداث الحسيمة" بتاريخ 05 شتنبر 2017، والذي تضمن ادعاءات ومغالطات عديمة الأساس حول تدبير ومعالجة السلطات العمومية للاحتجاجات التي عرفها هذا الإقليم والمناطق المجاورة له، تود السلطات المغربية أن تسجل رفضها لمضامين هذه الوثيقة، وذلك بناء على كون المنهجية المعتمدة لإنجازها تعوزها المهنية المطلوبة والاستقلالية المفترضة في إعداد تقارير المنظمات الحقوقية ذات المصداقية"¹⁴⁵، وتضيف في ردها أنها "لا تقبل التشكيك بالمنهج لمنظمة دولية تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، في استقلالية ونزاهة القضاء المغربي"¹⁴⁶.

ولم يتوقف رد السلطات العمومية في حدود تنفيذ المعطيات المتضمنة في هذا التقرير، بل امتد إلى توظيف لغة اتهامية في حق المنظمة، حيث أورد نص رد السلطات أنه "وإذ تلاحظ السلطات المغربية أن منظمة "هيومن رايتس ووتش" تبنت تقريراً لجمعية معروفة بمواقفها السياسية المنحازة للأطروحات المعادية للمصالح الوطنية"¹⁴⁷.

وبلغة أقل حدة وصرامة ردت السلطات العمومية على التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية برسم سنة 2017، من حيث المضامين ومنهجية الإعداد، علماً أن التقريرين تضمناً معطيات متماثلة ووجهها للحكومة توصيات إلى حد ما متطابقة.¹⁴⁸

وبقراءة نصية لمضامين الردين، يتضح أن الرد على تقرير هيومن رايتس ووتش ترددت فيه عبارتي "محذر التقرير" و"معد التقرير"¹⁴⁹ بشكل مسرف إلى درجة أن

- نص الرد الحكومي على تقرير هيومان رايتس ووتش، مرجع سابق، ص. 1. 145.

- نفس المرجع، ص. 6. 146.

- نفس المرجع، ص. 4. 147.

- راجع بلاغ السلطات المغربية بخصوص "ادعاءات التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول 148 وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2017"، فبراير 2018، منشور على موقع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان عبر الرابط التالي:

<http://didh.gov.ma/ar/communique/blagh-hwl-altqrvr-alsnwy-lmnzmt-alfw-aldwlyt-lsnt-2018-2017-hwl-awda-hqwq-alansan-balalm>

- من ضمن هذه العبارات نذكر:¹⁴⁹

المطلع عليه سيخاله رداً على المشرف على إعداداته وليس على المنظمة ذاتها. وعلى خلاف البعد الشخصي في لغة تخاطب السلطات العمومية مع هيومن رايتس ووتش، وظفت السلطات العمومية لغة أقل حزماً وأكثر مأسسة في تخاطبها مع منظمة العفو الدولية.

وانطلاقاً من هذا المؤشر يمكن القول إن المتحكم في حدة لغة تخاطب السلطات العمومية مع المنظمات غير الحكومية الدولية لا يعزى فقط إلى مضامين الوثائق المعدة حول حراك الريف، بل بمعطيات مرتبطة بالمشرف على إعداد التقرير ومعطيات أخرى جانبية وهامشية.

خاتمة

أكيد أن تفاعل المغرب مع منظمات المجتمع المدني على إثر حراك الريف لم يتسم بالتعاون المفترض والمأمول، ولا سيما مع المنظمات غير الحكومية الدولية، إلا أنه لم يبلغ مستوى الصدام والقطيعة التي خلفها تضاد وتعارض تقييم كل طرف لقضايا وإشكالات حقوقية سابقة، كجدل وجود ونفي المعتقلات السرية بالمغرب، وخاصة معتقل تزمامل، خلال أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي.

وفي محاولة لتجديد آليات التفاعل مع المنظمات غير الحكومية، ووعياً بفشل تدبير العلاقة مع هذه المنظمات على إثر أحداث حراك الريف وجردة وغيرها من بؤر التوتر الاجتماعي، سارعت الحكومة إلى مأسسة هذا التفاعل من خلال إحداث لجنة وزارية للتعاطي مع تقارير المنظمات غير الحكومية بتاريخ فاتح فبراير 2018.¹⁵⁰

- "إن محاولة الربط الآلي بين تنويه الخطاب الملكي السامي بعمل القوات الأمنية الرامي إلى حماية الأشخاص وممتلكاتهم في إطار الاحترام الدقيق للحقوق والحريات الأساسية، وبين ما أسماه **محرر الوثيقة** بتبويض تعامل الشرطة مع "اضطرابات الحسيمة" وكذا "تجاهل تقارير الأطباء الشرعيين الذين فحصوا المعتقلين"، ليؤكد مرة أخرى مستوى **التجاهل المبيت من قبل محرر الوثيقة** لعمل المؤسسات الدستورية للمملكة وصلاحياتها".

- "إن **اعتراف معدي الوثيقة** بتسامح السلطات مع العديد من المظاهرات، ليؤكد حقيقة ما فتشت السلطات العمومية توضيحها".

راجع الرد الحكومي على تقرير هيومن رايتس ووتش بشأن أحداث الحسيمة، مرجع سابق، ص. 2.

- للاطلاع على الإفادة التي تقدم بها وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان أمام مجلس الحكومة¹⁵⁰ بخصوص تقارير المنظمات غير الحكومية وقرار إحداث لجنة للرد عليها والتفاعل مع توصياتها

حراك الريف... ريف الحراك

احمد باحمد، "المابعد كأفق للتعايش الديني السياسي: قراءة في مفهوم ما بعد الاسلاموية عند آصف بيات"، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 04، يونيو 2018.

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بخصوص التقرير الثالث للمغرب بموجب هذه الآلية، الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان، 11-29 شتنبر 2017، A/HRC/36/6.

تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 46، 10-40/46/A، أكتوبر 1991،

تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 47، 09-40/47/A، أكتوبر 1992،

التصريح الشفوي لمنظمة العفو الدولية خلال الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان بشأن المغرب، بتاريخ 21 شتنبر 2017.

التصريح الشفوي لهيومنرايتسووتش خلال الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان بشأن المغرب، بتاريخ 21 شتنبر 2017.

التصريح الشفوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان خلال الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان بشأن المغرب، بتاريخ 21 شتنبر 2017.

تقرير لجنة تقصي الحقائق بإقليم الحسيمة والمناطق المجاورة، التي شكلها الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، يونيو 2017.

تقرير المبادرة المدنية من أجل الريف بشأن أحداث إقليم الحسيمة والمناطق المجاورة، يونيو 2017.

التقرير السنوي لمنظمة هيومنرايتسووتش حول حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2017، الصادر بتاريخ 18 يناير 2018.

التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2017، الصادر في فبراير 2018.

النداء العاجل لمنظمة العفو الدولية المعنون بـ "متظاهري الريف موضوع ممارسات انتقامية عبر الاعتقالات"، الموجه إلى السلطات المغربية بتاريخ 4 أكتوبر 2017، رمز 229/17MDE29/7208/2017-Marو. الوثيقة

بلاغ السلطات المغربية بخصوص ادعاءات التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2017، فبراير 2018، بلاغ منشور في موقع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

رد السلطات المغربية على "تقرير منظمة هيومنرايتسووتش حول أحداث الحسيمة"، الصادر بتاريخ 5 شتنبر 2017، وثيقة منشورة على موقع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

تقرير أشغال المجلس الحكومي، المنعقد في فاتح فبراير 2018 المتضمن لقرار إحداث لجنة للرد على تقارير المنظمات غير الحكومية والتفاعل مع توصياتها الموضوعية، منشور في موقع رئيس الحكومة.

تقرير أشغال اللقاء التواصلي مع منظمات المجتمع المدني، حول الأحداث الاجتماعية بالحسيمة، بتاريخ 6 يوليوز 2017، المنظم من طرف وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان في الرباط، التقرير منشور في موقع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

عرض وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان الذي قدمه في أشغال اللقاء التواصلي مع منظمات المجتمع المدني، حول الأحداث الاجتماعية بالحسيمة، بتاريخ 6 يوليوز 2017، المنظم من طرف وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان في الرباط، العرض منشور في موقع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

كلمة رئيس الوفد المغربي في الجلسة الرفيعة المستوى، المنعقدة بمناسبة افتتاح الدورة 37 لمجلس حقوق الإنسان، بتاريخ 27 فبراير 2018.

تقرير وزارة الشؤون الخارجية الهولندية حول حراك الريف، الذي وجه إلى البرلمان الهولندي، بتاريخ 05 شتنبر 2018، منشور في موقع البرلمان الهولندي.

تقرير جلسة مسألة وزير الخارجية الهولندي، التي عقدتها اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية لمجلس النواب الهولندي، بتاريخ 28 يونيو 2018، حول وضع حقوق الإنسان في الريف ، رقم 83، منشور في موقع البرلمان الهولندي V-775 34 والصحراء، رمز الوثيقة ظهير شريف رقم 1.58.381 الصادر بتاريخ 24 نونبر 1958 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 2405 بتاريخ 29 نونبر 1958 المتعلق باعتبار الحسيمة منطقة عسكرية.

المرسوم رقم 2.17.190 المتعلق باختصاصات وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6567 بتاريخ 8 ماي 2017.

Les actes du colloque organisé par le groupe de la gauche européenne unie, en partenariat avec ASDHOM (Association de Défense des Droits de l'Homme au Maroc), RIF ALERT (Collectif d'associations de solidarité et des droits de l'Homme en Hollande) et CMODH (Coordination Maghrébine des Organisations des Droits Humains), sous le thème « Le Hirak du RIF : revendications légitimes et pacifiques », le 9 octobre 2017, à Bruxelles, du parlement européen, dossier d'information.

IssamElhadary, « les pro-Hirak continuent de se mobiliser en Europe », article publié sur le site ledesk.ma.

Kenza Filali, « Rif : les services espagnols dans la ligne de mire d'une députée européenne », article publié sur le site ledesk.ma.

Written statement submitted by the Society for Threatened Peoples, "Human rights situation in the Kingdom of Morocco's Rif Region", Human Rights Council, Thirty-ninth session, 10-28 September 2018, A/HRC/39/NGO/111.



Le Rif

Appartenance nationale dissidente et Formation de l'Etat



Badiha Nahhass

Le Rif était-il historiquement un territoire de dissidence ? Était-il en permanence un territoire insoumis au sultan ? Le Hirak du Rif ne fait-il que reproduire cette position spécifique d'une région rebelle dans la nation, et est-il un mouvement séparatiste ou indépendantiste ? Le discours qui essentialise la dissidence du Rif est dominant : on le retrouve dans les discours savants et certains écrits académiques, dans le discours officiel, dans les analyses journalistiques, dans le langage des acteurs et des partis politiques nationaux comme chez les militants ou les acteurs sociaux locaux, sous le terme de dissidence (siba) ou sous de nouveaux vocables comme séparatisme, indépendantisme, volonté d'autonomie...Ce discours fait écho ou cohabite avec un autre discours, celui de la marginalité de la région.¹⁵²

¹⁵²Nahhass, Badiha, « Un musée pour gouverner la marginalité. Les conflits de patrimonialisation dans le Rif », in Hibou, B., Bono, I. (eds) *Le Gouvernement du social au Maroc*, Karthala, Paris, 2016, pp: 233-273

A partir de ce discours sur la dissidence dans la longue durée, en prenant en compte ce que disent les acteurs mais aussi en essayant de voir au-delà de ce qu'ils disent¹⁵³, cet article entend analyser les représentations qui font la singularité de la région dans ses rapports à l'État, mais aussi dans le processus de construction de l'appartenance nationale. Il s'agit de comprendre le Rif dans sa relation *dissidente* au pouvoir central en n'appréhendant pas cette dissidence comme un état stable et défini par des caractéristiques connues, mais comme un processus historique décrivant l'évolution des relations entre le Rif et le pouvoir central en fonction des différentes configurations de l'État (Makhzen ou l'État impérial) et du processus de construction de l'appartenance nationale dans le cadre de la formation de l'État-nation marocain.

I. La construction d'un territoire dissident

Dans plusieurs récits et/ou discours savants, européens mais aussi marocains, le Rif est présenté et considéré comme étant un « bled siba », par opposition au « bled el Makhzen ». On peut citer l'exemple de cette description faite par Charles-André Julien en 1978 :

« Le Rif avait été, de tout temps, un pays siba, dont la révolte de Bou Hamara avait accentué le caractère aux yeux des Européens. A la fois bastion et refuge, ce massif montagneux, qui s'étend au nord du Maroc sur une longueur de 300 kilomètres et une largeur de 50 à 80, était d'accès difficile, soit par une côte inhospitalière, avec de rares ports, soit depuis les vallées de la bordure méridionale. Le cloisonnement et la raideur des versants favorisaient l'isolement des tribus sédentaires, dans des vallées compartimentées, généralement surpeuplées, où les cultures ne suffisaient pas aux

¹⁵³Dans une démarche inspirée de Veyne, Paul, *Le Pain et le Cirque. Sociologie historique d'un pluralisme politique*, Paris, Les éditions du Seuil, collection Points Histoire, 1976, pp :38 -39 et de Hibou, Béatrice, *La force de l'obéissance. Economie politique de la répression en Tunisie*, Paris, La Découverte, 2006, p. 15

besoins et contraignaient une partie des montagnards à l'émigration. Le particularisme aboutissait à un régime de conflits meurtriers entre les individus, les clans ou les tribus d'une intensité telle que seul le jour du souq mettait une trêve temporaire aux vendettas. Ni les impositions frappant le meurtrier, suivies de sanctions drastiques s'il se dérobaient, ni les amendes prohibitives imposées aux fractions de la tribu, ni les interventions arbitrales des cheikhs, destinées à maintenir une 'acéphalie organisée', ne réussissaient à empêcher les tueries qui épuisaient le pays »¹⁵⁴.

Ce récit de Charles-André Julien rejoint des récits reprenant le cliché d'un Rif pays de siba, de vendetta et d'anarchie faits par d'autres auteurs occidentaux¹⁵⁵. Il faut d'ailleurs rappeler à ce propos que la distinction entre bled siba et bled makhzen est une théorie coloniale.

Mais, dans ce contexte, qu'est-ce que l'anarchie ou la dissidence ? Qu'est-ce qui explique cet *état d'anarchie* ? Qu'est-ce qui fait que le Rif « est l'un de ceux qu'on cite volontiers pour illustrer la théorie fameuse qui limite les pouvoirs du Sultan, dans le Maroc ancien, au seul pays 'Makhzen' à l'exclusion du pays de 'siba' où les tribus, tout en reconnaissant au souverain une autorité religieuse, rejetaient son pouvoir temporel et refusaient de lui payer l'impôt »¹⁵⁶ ? Comment comprendre que cette construction de la dissidence qu'on retrouve dans les écrits de la fin de XIX^{ème} siècle et du début du XX^{ème} n'a cessé d'être reprise, critiquée ou « appropriée » par des acteurs aussi divers que des acteurs sociaux, des historiens, des politiques ou des entrepreneurs de mémoire ?

1. Anarchie et dissidence dans l'histoire précoloniale

Dans les écrits historiques, les récits de voyageurs, les correspondances, on trouve plusieurs termes pour décrire ce qui est considéré comme un *état permanent d'anarchie* qui régnerait

¹⁵⁴ - Charles-André, Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1415-1956*. Paris, Éditions J. A., 1978, p : 121

¹⁵⁵ - Cf. dans le même sens : Moulières, Auguste, *Le Maroc inconnu*, Oran, 1895, E. Westermarck, *Ritual and belief in Morocco*, Londres, Macmillan Press, 1926, 2 vol, ou encore les travaux de D. Montgomery Hart

¹⁵⁶ - Ayache, Germain, *Les origines de la guerre du Rif*. Société marocaine des éditeurs réunis, Rabat, 1981 p: 103

dans le Rif précolonial :dissidence, indépendance, insoumission, dissidence tribale ou *ripublik* (David Hart), *siba*, anarchie ou « *anarchie organisée* » (Blanco Izaga).Le point commun entre ces vocables est de décrire un état d'anarchie ou de dissidence qui exclut toute autorité temporelle du sultan sur le Rif et les Rifains. L'anarchie qui aurait régné dans le Rif serait une sorte de *lex talionis* (avec ses vengeance, ses vendettas, le règne des dettes de sang...) ¹⁵⁷ quiest alors le plus souvent confondue ou associée au refus des tribus rifaines de payer les impôts et/ou d'envoyer des contingents dans l'armée du Sultan. Selon cette thèse, c'est ce qui expliquerait l'envoi fréquent de harkas par le sultan au Rif.

Chez certains auteurs, cet *état permanent d'anarchie* trouve son origine dans la structure du pouvoir au sein des tribus rifaines. Pour David Hart,

« il faut souligner que cette anarchie n'existait qu'aux yeux du *makhzen* : elle était, à vrai dire, une acéphalie organisée, la structure de la majorité de ces tribus acéphales, pour la plupart berbérophones était, plus ou moins, une société dite segmentaire par les ethnologues » ¹⁵⁸. « Par ailleurs, ajoute-t-il, si certains de nos informateurs ont insisté sur le fait que la *Ripublik* a commencé après l'expédition au Rif de la *mhalla* chérifienne de Bouchta al-Baghdadi sous les ordres de Moulay Abd al-Aziz, pour lutter contre les pirates des Ibouqqouyen (ou, en arabe, Bouqqoya/Baqqiwa) en 1898, nous pensons personnellement que la rubrique *Ripublik* résume la plus grande partie de l'histoire sociale du Rif. Et peu importe que le terme *Ripublik* soit employé rétrospectivement, puisque c'est seulement l'étiquette donnée à une condition de la vie sociale. » ¹⁵⁹

Germain Ayache, très critique de la thèse de David Hart, soutient que l'anarchie n'est qu'une crise ponctuelle et non pas *une anarchie*

¹⁵⁷Hart, David Montgomery (1976): "De Ripublik à République: les institutions sociopolitiques rifaines et les réformes d'Abd el-Krim", in *Abd el-Krim et la République du Rif*, Actes du colloque international d'études historiques et sociologiques, 18-20 janvier 1973. François Maspéro, Paris.1976, pp. 33-45, p :36

¹⁵⁸Hart, David Montgomery (1976): "De Ripublik à République: les institutions sociopolitiques rifaines et les réformes d'Abd el-Krim", op.cit. , p :34

¹⁵⁹Hart, David Montgomery (1976): "De Ripublik à République", op.cit. p :35

perpétuelle. Une crise qui survient à la suite des pressions européennes :

« Il est bien vrai qu'à une époque récente et facile à dater, ils ont connu des troubles graves. Mais c'était une crise. Brisant soudain le cours de la vie plus paisible d'autrefois, elle prit dans les esprits, l'allure d'un cataclysme qu'on traduisit en termes d'épopée. Or, non seulement les sociologues ont reçu comme des faits historiques ces récits de légende, mais en dépit des témoignages rifains eux-mêmes, ils ont voulu y voir l'histoire du Rif de toute éternité (...) C'est la pression européenne qui, dérégulant tout le système, a engendré la crise évoquée ci-dessous. »¹⁶⁰

Cette relation de cause à effet entre anarchie (ou crise) dans le Rif et pression européenne rejoint un autre élément qui a nourri cet imaginaire de la dissidence : l'attitude du Sultan lui-même. Ainsi, face aux plaintes des puissances européennes contre les tribus rifaines exerçant la piraterie, le Sultan alléguait son impuissance à faire obéir ces tribus, contribuant à nourrir ces stéréotypes, alors même que les sources suggèrent qu'il s'accommodait fort bien de cette situation, qui était aussi une façon pour le Makhzen de palier sa faiblesse et de tenter de faire face à la poussée des intérêts européens au Maroc¹⁶¹. La qualification d'« anarchie » apparaît ainsi, d'une certaine manière et dans la confrontation avec les États aux visées colonisatrices, comme une stratégie, une façon pour le makhzen de se déresponsabiliser mais aussi ce faisant de ne pas répondre aux demandes des puissances européennes. On peut donc dire que « l'anarchie » a contribué à freiner le processus en cours de déstabilisation et de délégitimation du pouvoir central vis-à-vis de l'étranger.

¹⁶⁰Ayache, Germain, *Les origines de la guerre du Rif*, op.cit., pp :102-103

¹⁶¹AttaybiAbderrahman,, *Le Rif avant le protectorat. Les tribus de la côte du Rif Central (1860-1912)*, Al-Hoceima, Editions Tifraz, 2008, p :311

2. La dissidence comme modalité du "gouvernement impérial"¹⁶² ?

Chez certains « agents » du protectorat, qu'il soit français ou espagnol, on trouve une autre lecture de la *dissidence* du Rif. Ainsi Francisco Figuera, ministre plénipotentiaire de l'Espagne à Tanger (en 1890), explique dans ses correspondances que la dissidence des tribus rifaines dont parlait la presse espagnole n'est en réalité qu'un mécontentement contre les abus des caïds et cheiks, et qu'elle exprime des demandes de justice, concluant que leur attitude ne révèle pas de l'insoumission ou de la non-reconnaissance de l'autorité chérifienne¹⁶³. Michaux-Bellaire, chef de la section sociologique de la direction des affaires indigènes et service des renseignements, insiste dans une conférence faite en 1925 au cours des Affaires Indigènes sur le fait que le Rif fait et a toujours fait partie du Maroc et que l'état d'anarchie dans le Rif ne peut être assimilé à une indépendance.

« On parle beaucoup du Rif depuis quelques années et quoiqu'il ne soit pas chez nous, il n'en est pas moins au Maroc ; il lui appartient non seulement au point de vue géographique, mais au point de vue économique. Cependant des ouvrages spécialisés dans les choses marocaines considèrent quelquefois le Rif comme une région séparée du reste du Maroc, ayant de tout temps échappé à l'autorité des Sultans. Devant les tendances séparatistes qui essayent de se manifester à l'abri des circonstances actuelles, pour servir des intérêts souvent contradictoires, il peut être utile de remettre les choses au point en revoyant rapidement l'histoire du Rif. Sans doute, l'organisation du Rif n'a jamais eu la régularité que nous avons l'habitude de trouver dans l'administration d'une province ou d'un département ; mais on peut en dire autant de la plupart des régions du Maroc. Le travail de centralisation entrepris il y a des siècles et poursuivi péniblement par les dynasties successives

¹⁶²Les caractéristiques du « gouvernement impérial » ont été analysées par Béatrice Hibou et Mohamed Tozy dans leur article : « Une lecture wébérienne de la trajectoire de l'Etat au Maroc », *Sociétés Politiques Comparées*, 37, sept.-déc. 2015.

¹⁶³Madariaga(de), Maria Rosa, *Abd-el-Krim el Jatabi: la lucha por la independencia*, Alianza Editorial, Madrid, 2009, pp : 52-55

n'était pas parvenu à constituer un Etat répondant à notre conception moderne ; c'est d'ailleurs cette impuissance du Makhzen à établir son autorité effective dans toutes les régions de l'Empire qui a autorisé notre intervention et l'établissement du régime de Protectorat. Mais cette impuissance elle-même n'était que relative et ne permettait pas de dire que certaines régions du Maroc constituaient dans leur anarchie des Etats indépendants, ni que l'Empire du Maroc, avec lequel l'Europe traite depuis des siècles, n'était qu'une expression diplomatique ne répondant à aucune réalité politique. »¹⁶⁴

La lecture « nuancée » de Michaux-Bellaire est intéressante à plus d'un titre. Bien qu'elle remette en cause la thèse de la « dissidence » comme volonté d'« indépendance » du Rif, elle avait du mal à comprendre la spécificité du mode de gouvernement de l'Empire chérifien. De fait, elle lui calquait le modèle de l'Etat-nation européen. Ce mode de gouvernement si différent de celui de l'État moderne occidental, est vu comme un Makhzen « impuissant » et « incapable d'établir un Etat centralisé ». Ce sont ces faiblesses, voire ces dysfonctionnements qui expliqueraient la situation d'anarchie dans le Rif et justifieraient ainsi la présence de la France au Maroc. Ce qui est vu comme « impuissance » l'est certainement dans la confrontation avec les États européens aux ambitions colonisatrices, mais elle n'est qu'une caractéristique de ce que Béatrice Hibou et Mohamed Tozy nomment les « modes impériaux du gouvernement¹⁶⁵ ». Ces derniers s'accommodent notamment de la discontinuité territoriale, voire temporelle, qu'on peut observer dans les relations qu'entretient le Rif avec le Sultan et le pouvoir central, et qui ne sont pas spécifiques au Rif, comme le rappelle bien Michaux-Bellaire lui-même.

Lire l'interprétation proposée par Michaux-Bellaire à la lumière du contexte historique permet de mieux saisir les sous-entendus et enjeux politiques du moment : depuis 1921 le Rif est au centre de

¹⁶⁴Michaux-Bellaire, Edouard, *Le Rif, Conférences faites au Cours préparatoire du Service des affaires indigènes Archives marocaines, Volume 27, 1 927*, <http://am.mmsh.univ-aix.fr/n/Pages/AM-1927-V27-06.aspx>

¹⁶⁵Hibou, Béatrice, Tozy, Mohamed, « Une lecture wébérienne de la trajectoire de l'État au Maroc », op.cit.

l'actualité politique et cela explique l'intérêt tout particulier que l'Institut des hautes études porte sur le Rif. Le. A partir de la victoire de la bataille d'Anoual en juillet 1921, les autorités du protectorat français au Maroc voient d'un mauvais œil la résistance rifaine et cherchent à tout prix à maintenir le statu quo dans la zone du protectorat espagnol, notamment sur les frontières avec le Rif. En juillet 1925, elles scellent une alliance avec l'Espagne pour mettre fin à la résistance rifaine.

D'autres auteurs proposent des lectures plus critiques et argumentées bien que proches de celle de Michaux-Bellaire. En remettant en cause la thèse de l'état permanent de dissidence du Rif, elles mettent en évidence des caractéristiques qui évoquent le mode impérial de gouvernement. Ainsi, l'historien Germain Ayache, tout en mettant l'accent sur les formes particulières de la vie politique qui prévalaient au Rif, insiste sur la spécificité de l'État au Maroc, différent de l'Etat- nation européen. Il met notamment en avant cette autre conception de la souveraineté de l'Etat et de l'exercice du pouvoir qui laisse une grande place à l'autonomie.

« Habitué aux choses d'aujourd'hui, on ne veut croire à la consistance d'un État que s'il se manifeste, près du moindre hameau, par un gendarme, un juge, un percepteur, tous désignés depuis la capitale. On oublie que naguère, même en Europe, dans des États bien charpentés, plus d'une ville jouissait de franchises, mainte province conservait ses États qui, d'année en année, marchandaient au Roi leur contribution. Voyant alors avec quelle liberté les Rifains maniaient les rênes de leur existence quotidienne, on en conclut que le Sultan, despotique par définition, avait dû se casser les dents en essayant de les réduire. On se n'avise pas que le Makhzen, remplissant des fonctions sociales positives, pouvait s'attacher les tribus sans les soumettre absolument par la violence ; que le Sultan avait tout intérêt à respecter une organisation qui répondait si bien, localement, aux besoins de ses peuples, tout en le dispensant d'administrer lui-même, pourvu que s'accomplissent son dessein et le leur. » ¹⁶⁶

Par ailleurs, ces travaux critiques de la théorie de dissidence mettent en avant la présence de représentants du Sultan dans le

¹⁶⁶-Ayache, Germain, *Les origines de la guerre du Rif*, pp : 103-104

Rif. Les écrits historiques rappellent en effet que le Sultan n'avait pas seulement un gouverneur représentant le sultan dans le Rif, mais aussi des garnisons, des Kasbas makhzéniennees comme celles de Seloune ou de Snada. Plus, le Sultan Hassan I (1873-1894) avait nommé des caïds dans chaque tribu¹⁶⁷ ainsi que des *cadis* parmi les notables des tribus¹⁶⁸.

« Mais les documents, à mesure qu'on en trouve, nous indiquent que ce fut justement le contraire, sinon toujours, du moins, comme nous l'avons laissé entendre, jusqu'à l'aube de ce siècle. Ils nous apprennent d'abord que le Sultan a toujours eu au Rif un gouverneur pour le représenter ; qu'il y entretenait aussi, d'un bout à l'autre de la région, une demi-douzaine de kasbas, casernes fortifiées, avec leur garnison. Comment un Rif indépendant ou insoumis aurait-il supporté chez lui ces deux signes de l'autorité du Makhzen ? »¹⁶⁹

Cette présence était-elle synonyme d'un exercice du pouvoir et d'un contrôle effectif du territoire ? Germain Ayache nous donne différents signes qui indiquent que le gouverneur était investi du pouvoir militaire¹⁷⁰, notamment pour faire face aux Espagnols, mais aussi du pouvoir civil et qu'il jouait le rôle d'arbitre entre les tribus en cas de litiges. Le gouverneur « pouvait aussi compter sur l'appui, dans chacune des tribus, de quelques 'chorfa' ou 'tolba' auréolés de religion et qui, dans l'ancienne société marocaine, pesaient plus que des bataillons. Gouvernement très souple assurément, et très économique, mais néanmoins gouvernement¹⁷¹ ». C'est ce que Béatrice Hibou et Mohamed Tozy qualifient

¹⁶⁷Attaybi, Abderrahman, *Le Rif avant le protectorat. Les tribus de la côte du Rif Central (1860-1912)*, Al-Hoceima, Editions Tifraz, 2008, pp :270

¹⁶⁸- C'est à ce moment, vers 1880, qu'Abdelkrim el Khattabi, le père de Mohamed Ben Abdelkrim el Khattabi, fut nommé par le Sultan Hassan I cadi d'Ait Ouriaghel. D'après une lettre envoyée par le Sultan Hassan I le 8 juin 1880 dans laquelle il le confirme en ses fonctions de cadi de sa tribu. Il sera conduit dans ses fonctions par le Sultan Abdelaziz (lettre du 16 décembre 1906) et il le nomma amin de la tribu dans ses relations avec le Makhzen (lettre du 4 février 1907), cité par Madariaga (de), Maria Rosa, *Abd-el-Krim el Jatabi: la lucha por la independencia*, Alianza Editorial, Madrid, 2009, pp: 55-56.

¹⁶⁹Ayache, Germain, *Les origines de la guerre du Rif*, op.cit., p: 104

¹⁷⁰Ibid.

¹⁷¹Ayache, Germain, *Les origines de la guerre du Rif*, op.cit., p : 105

de « gouvernement au moindre coût »¹⁷². Outre la justice qui était faite par un représentant du Sultan choisi parmi les gens lettrés (*fquis*) de la tribu, la correspondance épistolaire entre des caïds ou des notables des tribus rifaines et le sultan révèle le recours des tribus rifaines à l'arbitrage du Sultan en cas de conflits entre elles ou pour dénoncer les abus de ses représentants (*caïds*).¹⁷³ Tout ceci suggère que la reconnaissance du Sultan n'était pas que spirituelle. Elle était aussi temporelle.

En somme, le pouvoir central a toujours été présent dans le Rif, même si celle-ci était parfois évasive, voire symbolique. La reconnaissance de l'autorité temporelle du Sultan par les tribus rifaines faisait, selon les circonstances, objet de négociation. Elle ne dépendait pas seulement de ce que l'on peut nommer la « puissance » ou la « faiblesse » du Sultan, mais aussi, dans une grande mesure, de l'attitude de ce dernier envers les envahisseurs étrangers ou envers les abus de ses représentants (en fonction de l'injustice ressentie). Les tribus rifaines n'hésitaient pas à se soulever et à ne pas obéir à ses ordres lorsque le Sultan se désolidarisait d'elles dans leurs combats contre l'agression étrangère, lorsqu'il se désintéressait des enjeux locaux, comme l'illustrent bien les épisodes de 1893¹⁷⁴ à Melilla ou la guerre de 1909-1912 conduite par le chérif Mohamed Ameziane contre les Espagnols¹⁷⁵. Les populations rifaines reprochaient au Sultan de ne

¹⁷²Hibou, Béatrice, Tozy, Mohamed, « Une lecture wébérienne de la trajectoire de l'Etat au Maroc », op.cit.

¹⁷³Attaybi, Abderrahman, *Le Rif avant le protectorat. Les tribus de la côte du Rif Central (1860-1912)*, Al-Hoceima, Editions Tifraz, 2008, 390 p, pp :272 et suivantes

¹⁷⁴L'incident de 1893 entre la garnison de Melilla et les tribus de Guelaaya hostiles à la construction d'un fort à côté de mausolée de Sidi Ouariach, sur un territoire autour de Melilla. Ce territoire avait été cédé par le sultan en vertu d'un accord du 24 août 1859 et renouvelé par l'accord de paix de 1860 qui privait de leurs terres cinq fractions de la tribu Guelaaya. En 1863, la cession est rendue effective suite à l'intervention de l'armée du Sultan pour contraindre les tribus à évacuer les terres. Les hostilités reprennent en 1893 à l'occasion de la construction du fort. Les tribus réussissent à vaincre la garnison de Melilla. Le Sultan dépêche alors une harka contre ces tribus, et s'engage à payer une indemnité de vingt millions aux Espagnols en réparation des dommages causés par les tribus.

¹⁷⁵ Le refus du Sultan Abdelhafid de fournir de l'aide au chérif Mohamed Ameziane: au lieu de lui envoyer des renforts, il l'appelle à faire la paix avec les Espagnols et l'oblige à céder à leurs exigences cité par Ayache, Germain, *Les Origines de la guerre du Rif*, op.cit, p:143

pas s'impliquer suffisamment dans la défense de leur territoire face aux mêmes pressions des Etats européens, et d'être pour ainsi dire abandonnées à ces derniers en contrepartie d'une temporisation face à leur convoitise sur le pays¹⁷⁶. En ce sens, la « dissidence » exprimait incontestablement une reconnaissance explicite du pouvoir temporelle du makhzen ; et même une demande d'intervention plus directe de celui-ci.

3. La dissidence dans le moment post-indépendance

L'invention du discours sur la dissidence n'est cependant pas uniquement le fait du pouvoir central, qu'il ait été colonial ou marocain, pour décrédibiliser des revendications sociales ou pour justifier la répression. Des acteurs sociaux locaux, des entrepreneurs de la mémoire collective locale participent eux aussi à cette construction. Bien évidemment pour des raisons différentes. Le discours de la dissidence est approprié par ces acteurs comme argument pour défendre leur thèse de la « spécificité historique » du Rif, de sa « particularité » et de son statut « spécial », un Rif « indépendant » ou « ayant toujours gardé des rapports 'distants' », et « spécifiques », mais aussi comme argument pour souligner la violence avec laquelle le pouvoir central a toujours traité le Rif ou pour dénoncer sa marginalité et plus encore sa marginalisation intentionnelle¹⁷⁷. Ce discours porté par la société civile ne date pas du « printemps arabe » et du Hirak du Rif et remonte à l'indépendance.

Le Rif serait-il entré dans l'ère de l'indépendance par une nouvelle dissidence ? Et que signifie alors « dissidence » ?

Entre octobre 1958 et février 1959, le Rif fut secoué par de graves troubles, désignés sous le terme générique d'« événements du Rif ». Ils ont aussi été qualifiés de « troubles armés », d'« insurrection » (parfois « insurrection armée »), de « soulèvement rifain », de « révolte » (« révolte armée » pour les uns, « révolte pacifique » pour les autres, ou encore de « révolte régionaliste et d'inspiration féodale »), de « rébellion », de « dissidence régionale contre le

¹⁷⁶Ayache, Germain, *Les origines de la guerre du Rif*, op.cit., pp :111-112

¹⁷⁷Les expressions entre guillemets sont issues des entretiens réalisés entre 2010 et 2013 et des documents tel que la « Déclaration de l'autonomie du Grand Rif » (2007)

pouvoir central très proche d'une certaine forme de *bled es-siba* » ou de « résistance ou dissidence passive ». Le moment de l'indépendance est un moment délicat d'affirmation du pouvoir central par rapport à d'autres forces concurrentes, celles du mouvement national notamment. La présence de l'Armée de Libération du Nord (ALN)¹⁷⁸ ainsi que des éléments du Mouvement de libération algérien dans le Rif a fait du contrôle de ce territoire l'un des enjeux majeurs de la course au pouvoir après l'indépendance. Durant les premiers mois de 1956, le processus de la dissolution de l'armée de libération du Nord (ALN) et son intégration dans les forces armées royales furent le premier terrain sur lequel chacun des acteurs politiques tenta de mettre à l'épreuve la force de son adversaire. Ce processus fut marqué par la violence, avec la disparition de plusieurs éléments et chefs de cellules de l'ALN. L'assassinat d'Abbès Messaadi, le chef de l'ALN-Nador, en juin 1956 à Fès, ouvre la voie à l'intégration de l'ALN dans les FAR. Mais il contribue aussi à l'exacerbation des tensions dans la région. La violence marqua aussi le processus d'unification ou l'annexion du Rif au nouveau centre. L'enjeu du contrôle de l'administration territoriale locale opposa les élites locales, auparavant au service de l'administration coloniale espagnole, aux nouveaux agents d'autorité, dont la majorité était des militants du parti de l'Istiqlal. La répression massive de la mobilisation collective des campagnes du Rif en 1959 a été terrible (comme l'ont reconnu les autorités publiques elles-mêmes à travers l'IER). Dans ce contexte, il y a eu coproduction de la « dissidence » : d'une part, le pouvoir central n'a pas voulu comprendre et prendre en compte la tradition de gouvernement impérial particulièrement prégnant dans la région (usage d'intermédiaires, gouvernement au moindre coût) et a réagi

¹⁷⁸ L'Armée de Libération du Nord (ou du Maroc) est créée dans la région du Rif où elle opère contre les positions françaises à partir d'octobre 1955. Cf. Zade, Mohamed, *Résistance et Armée de libération au Maroc (1947-1956). De l'action politique à la lutte armée : rupture ou continuité ?*, Rabat, Haut- Commissariat aux anciens résistants et anciens membres de l'armée de libération, 2006 ; Lkhawaja, Mohamed, *L'Armée de libération du Maroc (1951-1956)...* et mémoires pour l'histoire ou camouflage, Rabat, Dar Bouregreg, 2007 ; Maâti, Monjib, *La Monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir : Hassan II face à l'opposition nationale de l'indépendance à l'État de l'exception*, Paris, L'Harmattan, 1992 ; M'Barek, Zaki, *Le Mouvement de libération marocain et l'indépendance inachevée, 1948-1958*, Bouregreg éditions, Rabat, 2009, 228 p.

en Etat-nation qui ne supporte pas d'atteinte à son unité et à son traitement similaire de tous les territoires de la même manière ; d'autre part, les réprimés, particulièrement l'élite et notables locaux marginalisés par le modèle français d'administration¹⁷⁹, ont réagi en développant une interprétation pour ainsi dire idéalisée ou mythique, romantique, de leur histoire mais eux aussi dans les termes de l'idéologie dominante de l'Etat-nation de l'époque. On est en effet dans le plein moment de construction des nouveaux Etats indépendants.

Les événements de 1958-1959 ne constituent pas l'unique moment de dissidence réinventée ou appropriée comme telle. L'histoire économique de la région a été traitée comme une histoire de dissidence, que ce soit dans le discours officiel, par exemple dans le célèbre discours qu'Hassan II prononça en janvier 1984 ou dans les politiques publiques, comme celle de l'éradication de la culture de cannabis. Reposant effectivement en grande partie sur des activités informelles ou illicites (cannabis, trafic de drogue, contrebande, émigration clandestine), l'économie rifaine est construite toute entière en un espace de dissidence économique. Pourtant, cette « dissidence économique » ne se situe pas en dehors de l'Etat. Des travaux ont montré¹⁸⁰, d'une part, que ces activités se développent dans la tolérance de l'Etat, du moins jusqu'au moment où ce dernier ne se sent pas remis en cause par elles. D'autre part, elles réalisent en partie des missions de développement économique qu'ailleurs l'Etat prend en charge, là encore dans un accord tacite des autorités qui y voient une possibilité de « pacifier » la région « au moindre coût ». Là encore, l'interprétation de cette situation très complexe en une simple économie de la dissidence est coproduite. Les acteurs rifains n'ont pas été les derniers à construire la région

¹⁷⁹Nahhass, Badiha, « Un musée pour gouverner la marginalité. Les conflits de patrimonialisation dans le Rif », in Hibou, B., Bono, I. (eds) *Le Gouvernement du social au Maroc*, Karthala, Paris, 2016, pp:247-248

¹⁸⁰Peraldi, Michel, « Economies criminelles et mondes d'affaire à Tanger », *Cultures & Conflits* [En ligne], 68 | hiver 2007, mis en ligne le 10 avril 2008, consulté le 25 janvier 2013, <http://conflits.revues.org/5973> <http://conflits.revues.org/5973>, Chouvy, Pierre-Arnaud, « Production de cannabis et de haschich au Maroc : contexte et enjeux », *L'Espace Politique* [En ligne], 4 | 2008-1, mis en ligne le 07 mars 2007, Consulté le 17 mars 2013, <http://espacepolitique.revues.org/index59.html>

comme une région économiquement marginalisée, obligée de devenir économiquement dissidente du fait d'abord de la « punition » du pouvoir central à son égard, ensuite de son « abandon » et de son « désintérêt ». Dans une lecture intentionnaliste et manichéenne, ils interprètent souvent les faibles performances économiques et sociales de la région comme le résultat d'une stratégie étatique en dépit de la mise en place des programmes et des projets dits « structurants » ou les « grands chantiers » depuis 2004 tels que le « programme d'urgence pour la reconstruction de la province sinistrée d'Al Hoceima » ou la « Vision d'Al-Hoceima 2015 » (2008) ¹⁸¹. Une lecture confortée par la révélation des dysfonctionnements dans la réalisation de certains projets comme l'affaire du projet immobilier de Bades (2014) ou le programme « Al-Hoceima Phare de la Méditerranée » (2017)

La « dissidence » ainsi construite dans le temps par les discours officiels comme par les entrepreneurs de la mémoire locale partage une autre caractéristique : une représentation du Rif comme un bloc homogène s'érigeant contre le pouvoir central. Cette représentation passe sous silence les rivalités, les conflits et les jeux d'alliance entre tribus, fractions ou sous-fractions dans leurs rapports avec le pouvoir central. La correspondance épistolaire entre des caïds ou des notables des tribus rifaines et le sultan est riche à cet égard. Elle montre moins la volonté d'émancipation du rapport au makhzen qu'elle ne met en exergue les rivalités et jeux d'alliances au sein de la société rifaine dans la détermination des rapports qu'entretenaient les tribus du Rif avec le pouvoir central. Les attitudes étaient fort différentes d'une tribu ou d'une fraction à l'autre quant à une harka sultanienne, à une agression étrangère, à la proclamation d'un sultan ou au soutien à tel autre prétendant au trône. Ces différences de comportement dans les relations avec le pouvoir central se sont retrouvées après l'indépendance. La *révolte* de 1958-1959 était rurale et circonscrite au territoire de certaines tribus, notamment celle d'Ait Ouriaghel. L'élite citadine d'Al-

¹⁸¹Nahhass, Badiha (sous la dir. de Mohamed Tozy) *La mémoire et ses usages : le cas du Rif*, thèse de doctorat en sciences sociales, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Ain Chok, Université Hassan II- Casablanca, 2014

Hoceima a gardé une certaine neutralité et distance non bienveillante des rebelles ruraux¹⁸²

II. Un drapeau : symbole de séparatisme ?

Généralement, un drapeau symbolise et fait référence à un territoire, à un État. La présence d'un drapeau, le drapeau de ce qu'on appelle la « République » du Rif, dans les manifestations du Hirak du Rif¹⁸³ a été suffisante pour accuser ce mouvement de « séparatisme ».¹⁸⁴ Le drapeau a même été retenu comme pièce à conviction dans le procès contre des détenus du Hirak.¹⁸⁵ Mais quelles représentations véhiculent la « République » à laquelle fait référence ce drapeau, pour les autorités, les savants, les journalistes ou les militants ?

1. De quelle république parle-t-on ?

Fort de sa victoire à la bataille d'Anoual (juillet 1921), Mohamed Ben Abdelkrim consolide sa position comme chef de guerre¹⁸⁶,

¹⁸²Ce qui ressort des entretiens réalisés entre 2010 et 2013 avec des témoins des événements du Rif de 1958-1959 et des acteurs sociaux de la région.

¹⁸³ Le drapeau de la « République » du Rif a été arboré pour la première fois, le 16 octobre 2011, dans une manifestation à Beni Bouayach, à 24 km de la ville d'Al-Hoceima. Un geste symbolique, selon les manifestants, pour rappeler et réaffirmer l'identité locale, le particularisme de la région et rappeler les revendications d'autonomie de la région du Rif. Depuis, ce drapeau sera présent de manière assez fréquente dans des manifestations du mouvement 20 Février dans d'autres localités à Al-Hoceima et Nador et lors des activités et manifestations des militants rifains en Europe

¹⁸⁴La presse, notamment les journaux arabophones ; *Al-Ahdath al maghribia* ou *Assabah* ainsi que la déclaration des chefs des partis de la majorité du 14 mai 2017. La question du drapeau a été largement abordée par différents supports de presse, par exemple : <https://www.h24info.ma/maroc/al-hoceima-signifie-drapeau-rif>/<https://ledesk.ma/enclair/dou-vient-letendard-du-rif-symbole-exhume-par-le-hirak>/https://www.alwihdainfo.com/Drapeau-du-Rif-Que-represente-t-il-pour-les-rifains_a54881.html/<https://www.yabiladi.com/articles/details/54302/brandir-drapeau-rifain-plus-symbole.html>

¹⁸⁵ <https://afrique.medias24.com/MAROC/DROIT/180177-Proces-Hirak-La-Cour-boucle-sa-quatrieme-journee-d-interrogatoires.html>

¹⁸⁶ Vers la fin d'avril 1921, les représentants des cinq fractions de la tribu Ait Ouriaghel (la tribu de Mohamed Ben Abdelkrim) et la tribu voisine des Beqqioua font le serment de demeurer unis et de se battre contre les Espagnols et ils désignent Mohamed Ben

mais aussi sa légitimité politique au sein des tribus du Rif central. Dès février 1922, les tribus lui font allégeance et le proclament *Émir* du Rif. Les écrits historiques s'accordent sur le fait que, à la suite à cette allégeance, Mohamed Ben Abdelkrim a été à la tête d'une entité politique. Cependant, la dénomination de cette entité fait débat. S'agit-il d'une « confédération de tribus », d'un « État », d'un « gouvernement rifain » ou d'une « République » ? Germain Ayache soutient que Mohamed Ben Abdelkrim a créé un véritable État (parfois le qualifiant d'« État embryonnaire », parfois de « jeune État »), avec son armée, son administration et sa magistrature et dont la raison d'être était de combattre l'envahisseur. Cela, nous dit-il, « ne se fit pas suivant un plan ou en fonction d'une idée préconçue, mais peu à peu et à tâtons pour tenter de résoudre un à un, les problèmes surgis de la poursuite de la guerre et de son extension »¹⁸⁷. Quant à David Hart, il avance que « selon certains auteurs, c'est le 18 janvier 1923, selon d'autres, le 1er février de la même année (le 30 jumada I ou le 14-15 juamad II de l'année hégirienne 1341), en plein état de guerre qu'Abd el-krim proclama la *Dawla Jumhuriya Rifia*, la « Nation républicaine rifaine », avec lui-même comme premier président, le président de la « République des tribus confédérées du Rif ».¹⁸⁸ Dans la même phrase, il utilise deux termes assez différents, celui de « nation » et celui « confédération des tribus », en les associant à la République. Il précise ainsi :

« Nos informateurs nous ont toujours signalé le caractère provisoire de son commandement- de 1921, époque de la bataille de Dahar Oubarran, à 1926, année de sa reddition aux Français. Les Aith Waryaghar désignent ce commandement en termes spéciaux, sous le nom de *Jebha Rifia*, « Front rifain », ou, en termes temporaux, sous le nom de *r-hkam n Abd r-krim*, « le commandement d'Abd el-krim » et jamais sous le nom de *Jumhuriya rifia*. »¹⁸⁹

Abdelkrim comme chef. Ce serment est connu sous le nom *Serment del Qama*. Cf. Ayache, Germain, *Les origines de la guerre du Rif*, op.cit., pp : 321-322

¹⁸⁷ Ayache, Germain, *La guerre du Rif*, L'Harmattan, Paris, 1996, p : 207

¹⁸⁸ Hart, David Montgomery (1976): "De Ripublik à République: les institutions sociopolitiques rifaines et les réformes d'Abd el-Krim", op.cit., p : 33

¹⁸⁹ Hart, David Montgomery (1976): "De Ripublik à République: les institutions sociopolitiques rifaines et les réformes d'Abd el-Krim", op.cit., p : 44

Le terme de la *Jumhuriya* (*Dawlat al- Jumhuriya ar-rofia* ou « État de la République du Rif ») n'aurait été utilisé par Mohamed Ben Abdelkrim que dans ses relations avec l'extérieur (dans les correspondances officielles destinées aux puissances étrangères ou à la Société des Nations, dans les contrats commerciaux ou les concessions minières)¹⁹⁰ ainsi que par ses émissaires européens (notamment anglais) et les journalistes européens.¹⁹¹ Madariaga explique ceci par le fait que pour Ben Abdelkrim et l'élite rifaine, le système politique représenté par la République donnait au nouvel État un caractère moderne et démocratique, capable d'attirer la sympathie des pays occidentaux, et notamment celle des milieux progressistes espagnols.¹⁹² Cette polémique est loin d'être close et n'épargne pas le monde académique. L'historien Mohamed Ounia, qui vient de publier un livre sur Abdelkrim El Khattabi et le mythe du séparatisme, explique comment il a été vivement critiqué, voire, attaqué par des chercheurs et historiens à Al-Hoceima en 2013 lors de la présentation de la traduction arabe du livre de Madariaga. Le passage le plus sensible est précisément celui, en s'inspirant des travaux de Madariaga, explique que l'idée de la « République du Rif » n'a pas émergé du Rif mais de sa relation avec l'extérieur, autrement dit qu'il s'agissait d'un discours diplomatique « imposé » par le contact avec la communauté internationale, ce qui revient à dire que Ben Abdelkrim n'a pas proclamé l'indépendance de son gouvernement dans le cadre d'un régime « républicain », mais dans le cadre d'un « Émirat islamique » sur la base de l'allégeance suivant la coutume sultaniennne.¹⁹³

Mais ce débat nous intéresse ici pour son actualité, et notamment sur la lecture que les différents protagonistes font aujourd'hui de cet État, ou « République ».

¹⁹⁰Madariaga(de), Maria Rosa, *Abd-el-Krim el Jatabi: la lucha por la independencia*, op.cit., p: 415

¹⁹¹Ibid

¹⁹²Ibid, p : 416

¹⁹³ محمد أونيا؛ عبد الكريم الخطابي وأسطورة الانفصال (1921- 1926)، حفريات نقدية في خطاب الجمهورية الريفية 2018، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ص: 13.

Ounia, Mohamed, *Abdelkrim wa oustourat al infissal (1921-1926)*, hafriyat naqdiya fi khitab al jumhuriya arrifia, matbaat al khalij al arabi, Tétouan, 2018 p : 13

2. La « République » dans le conflit actuel

On le comprend au débat évoqué autour du livre de Madariaga, la « République » est un argument qui est utilisé pour enrichir ou réinventer le discours sur la dissidence du Rif, aussi bien par les milieux proches du *pouvoir* (presse, chercheurs, historiens) que par des acteurs sociaux locaux (entrepreneurs de la mémoire, mouvement amazigh, chercheurs et historiens rifains).

La polémique créée par l'apparition de ce qu'on identifie comme le drapeau de la « République du Rif » dans les manifestations renvoie à la lecture qui fait de la création de cette entité par Ben Abdelkrim une dissidence ou insoumission au Sultan. Ben Abdelkrim est assimilé à un *rogui* (insurgé), un *fettan* (séditieux). Bien que plusieurs écrits historiques rendent compte du conflit entre le Sultan Youssef et Ben Abdelkrim, il n'est pas avéré que Ben Abdelkrim se soit proclamé Sultan ou que la prière ait été dite en son nom, même s'il s'est fait appeler Sidna par ses proches¹⁹⁴. Mais le plus intéressant est de comprendre comment la « République » est aujourd'hui appropriée par des acteurs sociaux locaux et comme elle nourrit et invente le discours de la *dissidence*.

Pour les entrepreneurs de la mémoire, la « République » est source de fierté. Elle représente la grandeur du Rif qui, durant des siècles, s'est constitué comme une ligne de défense contre les envahisseurs et a combattu deux armées coloniales. Par une certaine interprétation anachronique, la « République » incarne l'universalité de Mohamed Ben Abdelkrim dans sa lutte contre la colonisation, son modernisme et son progressisme, ainsi que son combat pour la démocratie, la liberté et la justice sociale. La « République » incarne ainsi ces idéaux. Bien que certains de ces entrepreneurs ne considèrent pas la « République » comme *un moment de dissidence* ou *d'indépendance*, ils rejettent l'idée que la « République » n'ait été qu'une stratégie discursive, une tactique ou une posture diplomatique destinée à recueillir le soutien des puissances européennes et de la SDN ainsi que la sympathie de certains courants politiques européens (notamment les partis communistes).

La « République » est également au cœur des tenants de la thèse de la « spécificité historique », et du « particularisme de la région »,

¹⁹⁴Même appellation (qui veut dire notre seigneur) que celle utilisée pour nommer le Sultan, in Hart, David Montgomery (1976): "De Ripublik à République", op.cit. p :44

notamment dans ses rapports politiques avec le pouvoir central. Pour eux, cette spécificité suppose un traitement exceptionnel ou différencié de la région. C'est dans cette ligne que s'inscrit la revendication d'autonomie du Rif, portée par le mouvement pour l'autonomie du Rif. Ce mouvement est né dans les années 2000 dans le sillage du mouvement amazigh. Le discours identitaire amazigh au Rif est dans une grande mesure construit autour d'une dimension spatiale, liée à la mémoire d'un territoire « historique » dont l'unité est basée sur le rejet de « l'organisation territoriale centralisée » et sur la représentation territoriale binaire entre centre et marge (ou périphérie) qui consacre la marginalisation et l'injustice socio-économique. Ce mouvement n'est pas un mouvement indépendantiste, mais davantage un mouvement autonomiste : il revendique le droit à l'autogestion politique, à l'accès et à la gestion des ressources et richesses locales dans le cadre d'une redistribution des pouvoirs et des compétences entre le pouvoir central et la région du Rif. Deux grands courants se sont distingués. L'un défend le modèle de l'État fédéral (représenté par le Congrès Mondial Amazigh et le Comité du Suivi de la Charte des associations amazighes dans le Rif pour la constitutionnalisation de Tamazight), l'autre défend l'autonomie. Depuis 2002, l'idée de l'autonomie du Rif fait son chemin, notamment auprès des jeunes militants du mouvement amazigh. A travers une série de rencontres, de colloques ou de journées d'études, des déclarations ont été adoptées telle que la « Déclaration de l'autonomie du Grand Rif » (2007) et la « Déclaration d'Al Hoceima, pour l'autonomie des peuples et régions de Tamazgha » (2009)¹⁹⁵.

En 2008, des jeunes universitaires du Mouvement Culturel Amazigh (MCA) de l'Université de Salouane (Nador) et d'Oujda ont créé le collectif « Mouvement pour l'autonomie du Rif » (MAR) auquel se sont joint des militants d'autres associations amazighes, et particulièrement les « Rifains d'Europe » (Pays-Bas, Belgique, Espagne, France, Allemagne, Norvège principalement). Le MAR a élaboré en 2009 une première proposition de constitution pour la

¹⁹⁵Yahya, Tarik, « Le Projet d'Autonomie du Grand Rif : Un projet précurseur », (Resumen y materiales para la presentación del Sr. Tarik Yahya, alcalde de Nador), in *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*, n°9,

région autonome du Rif. Le texte se compose de 15 dispositions générales, de 15 autres dispositions transitoires et de 210 articles. Dans celui-ci, la « nation rifaine », dont la langue officielle est le rifain, est un « peuple libre » qui a le droit de gouverner de manière autonome son territoire, sur lequel est garanti l'exercice et l'expression de son identité, dans le cadre de l'État marocain. Pour les tenants de cette vision, le droit à l'autogestion tire sa légitimité de l'histoire particulière de la région, qui a connu différentes formes du gouvernement comme la République du Rif, dotant les Rifains d'une « conscience démocratique ».¹⁹⁶

Si le mouvement revendiquant l'autonomie du Rif est traversé par différentes sensibilités idéologiques, il demeure que son discours se nourrit des mêmes sources, à savoir le passé héroïque du Rif, la contribution de la région aux différentes et importantes étapes de l'histoire du Maroc, son particularisme culturel et linguistique, la répression qu'il a subi pendant la colonisation et après l'indépendance, sa marginalisation économique et la destruction de sa culture et de sa langue sous l'effet de l'arabisation. Les revendications identitaires ont pour objectif la récupération et la réappropriation de cette histoire, de cette culture et de ce patrimoine à travers la récupération de l'unité territoriale du « Grand Rif ». Il se nourrit notamment de cet imaginaire collectif qui veut que les Rifains soient connus pour leur esprit « démocratique » et leur connaissance « d'autogestion dans le passé ». Ils rappellent ainsi qu'ils ont connu des modalités de gouvernement décentralisé à travers l'autogestion de leurs affaires par les tribus rifaines dans un contexte où le rapport avec le pouvoir central se limitait à payer les impôts et à faire la prière au nom de sultan. Cette relation spécifique à l'Etat se serait consolidée avec l'expérience de la « République du Rif ». Ces modes d'autogestion se rapprocheraient, selon les entrepreneurs de l'autogestion du Rif, du système fédéral ou de l'autonomie régionale connus actuellement dans bon nombre de pays démocratiques et seul ce système d'autogestion serait en mesure de permettre la

¹⁹⁶Suárez Collado, Ángela, *EL movimiento amazigh en el Rif: Identidad, cultura y política en las provincias de Nador y Alhucemas*. Tesis, Universidad Autónoma de Madrid, Departamento de Estudios Árabes e Islámicos y Estudios Orientales, 2013, p : 783

démocratisation du régime et le développement du Rif à travers l'exploitation et la gestion locale des ressources disponibles sur leur territoire.

Un dernier mouvement qui se revendique de la « République » de Mohamed Ben Abdelkrim (ou la I ère République du Rif selon les termes utilisés par le mouvement) et dont l'objectif est « l'indépendance du Rif » est le « mouvement 18 septembre pour l'indépendance du Rif ». Il est significatif que ce mouvement n'est pas né dans le Rif, mais a été fondé en 2015 à Rotterdam¹⁹⁷ par « un groupe de républicains rifains au Pays-Bas »¹⁹⁸. Le Hirak du Rif a rendu visible ce mouvement de trois manières. D'abord, grâce à la présence du drapeau de la République rifaine et l'absence de drapeau marocain dans les marches et les manifestations du Hirak, ce mouvement pourtant extrêmement marginal a occupé une place importante dans le débat sur la scène politique et médiatique marocaine, contribuant à naturaliser l'accusation de séparatisme. Bien que le drapeau soit revendiqué par d'autres courants du Hirak comme emblème identitaire, il a été un point de discorde au sein du Hirak. Ensuite, la radicalité du mouvement du 18 septembre a alimenté les dissensions et les conflits entre les différents courants et sensibilités idéologiques au sein du Hirak, notamment au sein de la diaspora rifaine. Enfin, le Maroc a demandé l'extradition pour « association de malfaiteurs depuis 2010 et « trafic international de stupéfiants depuis 2015 » de l'ex-député Said Chaou, l'un des membres fondateurs du mouvement¹⁹⁹.

Le drapeau a donc été le symbole du hirak, mais un symbole aux significations fort différentes. Finalement, le paradoxe est que le pouvoir marocain a fait sien l'interprétation la plus radicale du drapeau, qui est aussi la plus marginale dans le Rif. Car pour les autres tendances, le drapeau « de la République rifaine » est, on l'a vu, le symbole de la grandeur passée, de la spécificité de la région au sein de la nation marocaine. Il n'y a pas substitution d'un drapeau à l'autre mais cohabitation des deux drapeaux, comme il y

¹⁹⁷<http://maroc-leaks.com/congres-constitutif-mouvement-18-septembre-lindependance-rif/>

¹⁹⁸ <http://maroc-leaks.com/naissance-mouvement-18-septembre-lindependance-rif/>

¹⁹⁹ <http://maroc-diplomatique.net/extradition-de-said-chaou-agitation-rif-maroc-rappelle-ambassadeur-a-haye/>

a eu dans le passé cohabitation de deux registres de gouvernement, le gouvernement makhzénien et le gouvernement des tribus rifaines, dans des tensions sans doute entre l'un et l'autre, mais dans l'acceptation de leur présence et de l'exercice de leur pouvoir dans des sphères et des domaines différents.

3-La dissidence : une demande « autre » de sécurité, d'inclusion et de reconnaissance dans l'Etat-nation .

Que suggère cette relecture historique de la dissidence ?

La « dissidence » n'a donc pas été seulement construite historiquement. Elle interpelle aussi ce que l'on pourrait nommer le « manque » d'État, ou son corollaire, des « demandes » d'État, de protection, de sécurité, de stabilité et de justice²⁰⁰. Elle est, d'une certaine manière, une réaction à l'absence de protection de la part du Sultan (ou du pouvoir central) face aux agressions étrangères, que ce soit les démêlés des tribus du Rif oriental avec les Espagnols ou la guerre du Rif. La situation la plus emblématique de cette « absence » est certainement le silence du Sultan Youssef aux lettres de Mohamed Ben Abdelkrim el Khattabi en 1921 qui a été interprété comme un refus d'accorder sa protection aux gens du Rif et qui, ultérieurement, va être lu par certains comme une implication, ou du moins une complicité, du Sultan dans l'usage des armes chimiques. La « dissidence » a bien entendu trait aux conflits politiques, et à l'illégitimité ressentie de la violence et de l'arbitraire de l'État, par exemple lors de la harka de Bouchta el Baghdadi en 1898, de la lutte pour la libération en 1955-56, des événements du Rif 1958-59 ou de la répression des émeutes et des mouvements sociaux qu'a connus la région ces dernières décennies. Mais elle est moins l'expression d'une volonté de dissociation de la nation que celle d'un autre type de relation, d'une autre modalité d'intervention étatique. La « dissidence » traduit ainsi des demandes d'inclusion et de reconnaissance ou de négociation de nouvelles modalités d'intégration dans le cadre du nouvel État-Nation.

²⁰⁰ - Hibou, Béatrice, *Anatomie politique de la domination*. Editions La découverte, Paris, 2011.

De fait, le processus d'unification au « nouveau centre » a été en partie vécu comme une « annexion » et s'est en effet traduit par l'extension du système des normes juridiques, économiques, culturelles et sociales du "centre" à la région rifaine. L'introduction de nouveaux impôts, la hausse des prix liée au remplacement de la peseta espagnole par le franc, l'introduction des formalités de contrat de mariage jugées contraires aux coutumes locales... ont été perçus comme des éléments aggravant de la crise économique et sociale de la région. Surtout, elles ont alimenté le sentiment de marginalisation et d'exclusion chez les élites locales qui ont vu leurs positions de notabilité et d'intermédiation acquises sous le protectorat espagnol remises en cause par les mesures d'unification linguistique et par l'extension du modèle français d'administration et par la venue de cadres du reste du Maroc. Le monopole du français dans l'administration locale et dans l'enseignement les a marginalisées pour longtemps, le critère de la langue étant en l'occurrence décisif. Mais l'appartenance politique a également joué un rôle important : la plupart des agents de la nouvelle administration étaient issus du parti de l'Istiqlal, très peu implanté dans la zone sous protectorat espagnol. Ceci a nourri le sentiment d'injustice et d'exclusion, et l'idée que bien que fortement engagé dans la lutte pour l'indépendance, le Rif s'est retrouvé avec une « autre sorte de colonisation », subissant les « abus du pouvoir » des nouveaux agents d'autorité, venus d'« ailleurs ». Tout cela a nourri la représentation de la marginalité sciemment construite par le pouvoir central et les frustrations face à une injustice²⁰¹. Les révoltes doivent aussi se comprendre dans ce sens : une tentative de redéfinition des rapports avec le pouvoir central. Les révoltes et les répressions qui s'en suivent ont, historiquement, constitué des moments de renégociations entre les tribus et le makhzen, des moments où de nouveaux arrangements ont émergé, et donc paradoxalement des moments de renforcement des liens entre les tribus et le pouvoir central.

²⁰¹Nahhass, Badiha, « Un musée pour gouverner la marginalité. Les conflits de patrimonialisation dans le Rif », op.cit.

Autrement dit, la construction de l'appartenance nationale, mais une appartenance dans la tension et dans la dissidence.



منزلقات تطور الأوضاع بمنطقة الريف... "النقد المزدوج"



أسامة الزكاري

أثارتني صيغة "النقد المزدوج" التي استخدمها أحد المثقفين المغاربة في قراءته لتطور أوضاع المغرب الراهن على هامش تداعيات ما أضحى يعرف -إعلاميا- بحراك الريف. ويبدو أن هذه الصيغة التفكيكية المقتبسة من التعبير الأثير للمفكر المغربي الراحل عبد الكبير الخطيبي، تقدم إجابات للكثير من المنغلقات التي أفضت إلى المآل المؤسف الذي انتهى إليه تطور الأوضاع بالمنطقة، وبعموم بلاد المغرب، في ظل تصاعد خطابات "الهوس الهوياتي" وردود الأفعال الرسمية المتسارعة وغير المحسوبة العواقب في الغالب. وبدون العودة للتذكير بتفاصيل تطور الأوضاع بمنطقة الريف منذ شهر أكتوبر لسنة 2016 عقب الوفاة المأساوية لمحسن فكري، أمكن القول إن الموضوع أضحى يستقطب باهتمام قطاعات عريضة من أبناء شعبنا وكذا من المتابعين خارج البلاد، وتحول إلى موضوع الساعة في جل المنتديات السياسية والحقوقية والخاصة خلال الفترة الراهنة.

حراك الريف... ريف الحراك

لقد تطورت الأحداث بإيقاع سريع منذ "حادثة صلاة الجمعة" ليوم 26 ماي 2017 بمدينة الحسيمة، ووجدنا أنفسنا عاجزين عن مسايرة تفاصيلها، وكان لابد من اتخاذ المسافة الضرورية لفهم حقيقة ما جرى/وما يجري، خاصة وأن الأمر أضحى يتجاوز سقف المطالب المشروعة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن انفتحت الأبواب على المجهول. ومع التأكيد على شرعية المطالب الملحة التي رفعها/ويرفعها سكان المنطقة مما لا مجال للمزايدة عليه أو للتشكيك في مشروعيتها، فإن الواجب يقتضي اكتساب كل عناصر الجراءة لتسمية الأمور بمسمياتها، ولتحديد المسؤوليات، ولقراءة الوقائع في نسقيتها وفي تفاعلاتها، بعيدا عن إكراهات السلط التحكيمية للدولة وكذا عن الضغوطات العاطفية والانفعالية التي توتر مواقف فاعلي الحراك تجاه مثقفي المرحلة ومفكرها ومبدعيها، ممن اختاروا الاحتفاظ لأنفسهم بالمسافة الضرورية قصد بلورة رؤى نقدية "خارج المطلوب"، لا تسائر مواقف السلطة من جهة ولا تجاري أو تهدان مواقف صناع القرار داخل الحراك الريفي الحالي من جهة ثانية.

وعلى هذا الأساس، أصبحنا في وضع ضاغط يفرض استجماع كل عناصر الشجاعة والجراءة من أجل توضيح الأمور، بشكل يساهم في تقديم الأجوبة النقدية الحقيقية عن صيغة "لكن" التي وضعها الأستاذ علي الإدريسي في مؤاخذاته على صمت أو تردد مثقفي المغرب الراهن عن دعم حراك الريف أو عن اتخاذ مواقف مساندة له، أو عن التأخر في توفير الحوض النظري والثقافي المؤطر، مثلما حصل/ويحصل مع نجاح حركات التغيير الراشد والعميق داخل كل المجتمعات البشرية. ونظرا لأن الأمر أصبح يحمل أسئلة تعبوية تستجيب لنهم "الجمهور" الغاضب ولا انتظاراته المسبقة من المثقف الذي وجد نفسه في مواجهة عاصفة من الانتقادات الفايبوكية المستنسخة والجاهزة، فإننا نقترح مجموعة من المداخل المؤطرة للموضوع، من زاوية الرؤية المنهجية التي حددنا معالمها أعلاه، على أساس تحويل هذه الرؤية إلى قاعدة للتفكير وللتأمل وللتشريح، بعيدا عن متنديات "السلخ" الممنهج التي يتعرض لها المثقف المغربي الراهن، كضريبة عن جرائته في اتخاذ المسافة الضرورية عن الأحداث، وعن حقه في التفكير النقدي الذي ظل سلاحه الوحيد في مواجهة الجميع، دولة وفاعلين داخل الحراك، وفق منطق "النقد المزدوج" الذي افتتحنا به مقالنا هذا.

تنوزع ملاحظتنا بهذا الخصوص على الشكل التالي:

حراك الريف...ريف الحراك

أولا- بالنسبة للدولة

لا شك أن صناع القرار الرسمي قد ارتكبوا الكثير من الأخطاء في تعاطيهم مع الشأن الريفي، مما جعلهم يراكمون سلسلة من الأعطاب التي لم تؤد إلا إلى تعميق الأزمة والدفع بها في اتجاه المزيد من التوتر والتدهور. وترتبط هذه الأخطاء بحيثيات عامة تعود لمرحلة ما بعد حصول البلاد على استقلالها السياسي، في حين أنها ترتبط - كذلك - بسياقات جهود معالجة الأزمة خلال الفترة الفاصلة بين سقوط محسن فكري والمرحلة الراهنة. ويبدو أن الحيثيات العامة تظل وثيقة الارتباط بحصيلة المسار السياسي العام الذي أفضى إلى تكريس نوع من فقدان الثقة المتبادلة بين المركز ومنطقة الريف، بدءا بتداعيات الأحداث الأساسية لنهاية سنة 1958 وبداية سنة 1959 عندما التجأت الدولة إلى البطش بالمدينين بشكل همجي خلف الكثير من الندوب في الذاكرة الجماعية للسكان لازالت آثارها قائمة إلى يومنا هذا، ومرورا بمختلف الهزات الاجتماعية التي عرفت المنطقة، وعلى رأسها أحداث شهر يناير لسنة 1984 الأليمة. وعلى الرغم من أن هيئة الإنصاف والمصالحة قد اتخذت الكثير من القرارات الحاسمة لجبر الضرر الفردي والجماعي، فإن مشاريع التنمية الحقيقية ظلت عرضة للتأجيل المتواصل، كما لو أن "جهة" ما ظلت تخطط لدوام بقاء المنطقة خارج تيارات التنمية الحقيقية وبعيدا عن مشاريع الإقلاع المنشود. ونتيجة لذلك، وجدت المنطقة نفسها تعاني من عقاب جماعي ومن عزلة قاتلة ومن فقر معمم ومن تهميش ممنهج، في مقابل تكريس صور نمطية عن المنطقة وعن ساكنتها، وهي الصور التي ظلت تحمل عناوين ماسة بكرامة الإنسان ومخرقة لحقه الطبيعي في العيش الكريم وفي تلبية حاجياته الملحة.

لقد فشلت دولة الاستقلال في تلبية حاجيات مواطني منطقة الريف، وتعثرت مشاريع التنمية الموعودة، لدرجة أن حالة اليأس المعمم ظلت تدفع بالعديد إلى إجراء المقارنات الافتراضية بين حصيلة مرحلة الاستعمار وبين حصيلة عمل دولة الاستقلال، بما حملته هذه المقارنات من انزياحات خطيرة على الوعي الجمعي للسكان وعلى التفاعل المبالغ فيه مع نتائج هذه المقارنات، من أجل إطلاق مواقف وتصريحات تشكك في رصيد دولة الاستقلال في مقابل الاستنجا بـرصيد دولة الاستعمار.

لكل ذلك، أمكن القول إن منطقة الريف كانت ضحية عقاب جماعي ورثته عن مخاضات مغرب فجر الاستقلال، ودفعت ثمنًا له من تنميتها ومن رفاهية أبنائها ومن تطلعاتهم المشروعة في العيش الكريم. وبطبيعة الحال، فقد تولدت عن الشعور الجماعي بالاحتقار وبالظلم وبالاستصغار الكثير من ردود الأفعال غير المتحكم فيها والتي وجدت تعبيرات صادمة عنها خلال محطات الحراك الحالي. ولعل من الأمور التي زادت من تعقيد الوضع، تداعيات الإفلاس الشامل للمشروع السياسي الذي رسخته الدولة المغربية، عبر إفراغ المسار الانتخابي من بعده الديمقراطي، ثم إفراغه من قوته المؤثرة في تفاعلات الأوضاع، بشكل جعل الجميع يطعن في مصداقية هذا المسار، مادام صوت الناخب لا يترجم كموقف سياسي وكقرار حكومي، ومادامت دواليب تشكيل الحكومة والهيآت المنتخبة تتم خارج قواعد التداول الديمقراطي النزيه. لذلك، أعلن رواد حراك الريف عن "موت" الأحزاب، وعن تدجين عمل الهيآت المدنية التي تحول العديد منها إلى آلية للاستنزاق وللإستفادة من الدعم ومن الريع ومن "بركات" المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في وقت توارت فيه النخبة المهجنة التي ظل الرهان عليها كبيرا للاضطلاع بدور الوساطة بين المجتمع والدولة. فوجد المحتجون أنفسهم في الشارع مباشرة بدون تأطير ولا توجيه، غير مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الملحة. وهي المطالب التي لم يجد المحتجون أدنى صعوبة في تغليفها بنزوعات عرقية واضحة وبانشغالات محلية ضيقة وبتوظيفات سياسية غير مسبوقة. وقد زكى التقسيم الترابي الوطني نهج تشتيت الانتماء الجهوي الواحد لمنطقة الريف، بفصل إقليم الحسيمة عن إقليم الناظور، حيث ألحق الأول بجهة طنجة تطوان في حين ألحق الثاني بجهة الشرق. فكيف أمكن القبول بتقسيم جهوي وإداري ساهم في تشتيت مكونات منطقة الريف المنسجمة على مستوى انتمائها الإثنوغرافي واللساني والتاريخي؟ خاصة وأن عناصر التنافر داخل التقسيم الجديد تظل واضحة، سواء بالنسبة لمنطقة جباله بخصوص إقليم الحسيمة أم بالنسبة لمنطقة الشرق بخصوص إقليم الناظور.

وعندما انفجرت الأوضاع الحالية عقب وفاة بائع السمك محسن فكري في الظروف المأساوية المعروفة داخل شاحنة لجمع النفايات، استهانت الدولة بحيوية الحركة الاحتجاجية بالريف، بل واتضح أن الجميع قد استكان واطمأن لسوء تقدير غير مفهوم ولا مبرر بخصوص مآل الحراك. فكانت المراهنة على منطق تقادم الأحداث من أجل امتصاص غضب الناس، وذلك بتأطير من النخب الجديدة للمنطقة التي

بدأت تجد في ذاتها بديلا عن إفلاس آليات الوساطة المؤسسية وعن دورها في احتواء أجواء التوتر.

لذلك، عاد صناع القرار إلى توزيع الوعود الفارغة وإلى التسويف الإعلامي العقيم والمتوارث عن سنوات التحكم السلطوي لعقود القرن 20. وكنتيجة لهذا المآل المؤسف، وجدت الدولة نفسها عاجزة عن إقناع مواطني الريف برؤاها لحل الأزمة، بعد أن عجزت عن تقديم الضمانات الحقيقية عن حسن نيتها في الاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العادلة. في هذا السياق، ظل المسؤولون يعتبرون ما يقع في الريف حدثا معزولا في مكانه وفي زمانه، ولم ينتبهوا إلا متأخرين أن "بقعة الزيت" كانت تمتد سريعا لتطال مجالات جغرافية واسعة، خاصة بعد أن استشرت موجات التضامن مع منطقة الريف عبر مدن مغربية كثيرة من خارج المنطقة، مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة وتطوان والقنيطرة ومكناس ومراكش... آنذاك، شعر المسؤولون بخطورة الموقف، مما دفعهم للبحث عن الحلول القيصرية السريعة والتي لم تزد إلا في تخبطهم وفي مراكمة سلسلة الأخطاء اللامتناهية، من قبيل الارتكان إلى مقولات المؤامرة الخارجية، والتمويل الخارجي، والنزعات الانفصالية، وإنتاج خطاب فتنوي فج وتسويقه إعلاميا ودينيا باستثمار تحكم الدولة في أدوات التواصل العمومية عبر القنوات التلفزيونية ومنابر المساجد، الأمر الذي بلغ ذروته مع خطبة الجمعة ليوم 26 ماي 2017 التي زادت في صب الزيت على النار وأدخلت المنطقة في غياهب المجهول. وإلى جانب هذه العودة المثيرة لتجريب المقاربة الأمنية بمرجعياتها الماضوية التي تذكرنا بسنوات الجمر والرصاص، اختارت "الجهات المعلومة" خوض حرب إعلامية فجأة انتهكت خصوصيات الناس بشكل غير مسبوق، عبر سلوكات غاية في الإسفاف، من قبيل نشر صور شخصية لأفراد معينين، وفبركة صور أخرى، وبث "فيديوهات" مخدومة، واستثمار أخرى لتغليب الرأي العام، مثلما وقع مع الشريط الخاص بحريق مقر إقامة رجال الأمن بالحسيمة، وهو الحريق الذي لاقى رواجاً منقطع النظير، بشكل يذكرنا بحريق الرايخستاغ الألماني الذي استغله هتلر من أجل تصفية خصومه الشيوعيين بألمانيا بعد وصوله إلى السلطة منتصف ثلاثينيات القرن الماضي.

هي -إذن- سلسلة من الأخطاء، رد عليها الطرف الآخر المتحكم في الشارع، بردود أفعال، انفعالية في الغالب، لا تقل خطورة عن سابقتها، مما جعلنا

أمام مشهد تأزيمي غير مسبوق، لا شك وأنه يسائل وعينا الجماعي وآفاق انسداد آليات حل إشكالات العيش المشترك فوق الأرض الواحدة وتحت السماء الواحدة.

ثانياً - بالنسبة لفعاليات الحراك الريفي

إذا كانت الدولة قد راكمت العديد من الأخطاء في تعاطيها مع مشكلة تفاقم تدهور الوضع بمنطقة الريف، فإن الفاعلين الموجهين للحراك قد وقعوا - من جانبهم كذلك - في سلسلة من المواقف ومن المبادرات التي أضحت تمس بشرعية الكثير من مبادراتهم، بل وجعلت قطاعات واسعة من المغاربة، بما فيهم مواطني الشمال بالمناطق الواقعة خارج الريف، تتحفظ في التعبير عن مواقف التضامن المبدئي مع مجريات الحراك الريفي. ولعل المدخل الأساسي الذي تحكم في هذا المنزلق، مرتبط بالنزوع الواضح نحو حصر الصراع في إطار إقليمي ومحلي ضيق، مع إسقاط عنه - بعده الوطني الواسع. فكانت النتيجة، تقوقع واضح حول الهوية الريفية المحلية، في مقابل إنتاج خطاب مثير لدى باقي المكونات المجتمعية - حتى لا أقول الإثنية الوطنية الأخرى -، من قبيل الشعب الريفي البطل المواجه للعدو الافتراضي المتمثل في "الآخر الوطني" الذي نجح الحراك في ترسيخ الفرز تجاهه، في إطار خطاب المظلومية المقيت الموروث عن الحركات التعبوية الإسلامية والأمازيغية على حد سواء. في هذا الإطار، بدا واضحاً أن ثمة نزوع نحو اعتبار الحسيمة جزيرة استثنائية في مستويات معاناتها من الفقر ومن التهميش... في مقابل "جنة" المغرب التي ترفل في نعيمها باقي الجهات. إنه خطاب المؤامرة بصيغة أخرى، أي المؤامرة ضد الريف وضد أهاليه...

وأمام التجاء العديد من فعاليات الحراك إلى منطق التخوين والتشكيك في النوايا التي يختزلها شعار "عاش الريف ولا عاش من خانه"، وصيغة "من خانه" موجهة نحو كل من تجرأ على تقديم رؤية نقدية بديلة بخصوص تفاصيل ما يقع، أصبح كل من لا يساير منطق الحراك عدواً له بالصفة وبالضرورة. فكانت النتيجة، أن عجز الحراك عن إقناع شرائح واسعة من المغاربة، سياسيين ومثقفين ومهتمين، بنجاعة هذه الرؤى المتفوقعة حول ذاتها والمطمئنة ليقينياتها، خاصة مع الانخراط في تكثيف استعمال الرموز المحلية المرتبطة بالانتماء العرقي أو المواقفي أو الإيديولوجي، مثل الأعلام الأمازيغية وأعلام جمهورية بن عبد الكريم، الأمر الذي يحيل لدى المتلقي "الآخر"

حراك الريف... ريف الحراك

من خارج منطقة الريف شعورا لاإراديا بالرغبة في البحث عن رموزه الخاصة التي تركز تميزه داخل وسطه المغربي، والأمثلة على ذلك بدأت تبحث -للأسف- عن شرعيات وجودها عبر أصوات خافتة هنا وهناك لكنها قد تحمل عناصر التبلور إذا لم نستوعب محركاتها. إنها حالة مترتبة من المواقف النزوعية التي تهدد بلادنا بالتحول إلى فسيفساء لامتناهية من المزايدات النزوعية التي يمكن أن تفرز -غدا- حديثا عن "شعب دكالة" مثلا، أو "شعب جبالة"، أو "شعب عبدة"، أو "شعب الشياظمة"... من المؤكد أننا إذا قبلنا بمنطق تكثيف استعمال صيغة "شعب الريف"، فإننا سنكون أمام واقع صادم سيلزنا -ولا شك- بالقبول بكل تصنيفات "الشعوب" المنتمية لهذا الوطن، والمشتتة على امتداد خريطة بلاد المغرب. وعندما كانت ترتفع بعض أصوات المثقفين والمتبعين، منبهة لخطورة هذا المآل، ظلت تجد أمامها سلسلة من الاتهامات المستنسخة والجاهزة، مثل "بيادق المخزن" أو "العياشة"... ولتبرير المواقف، لوحظ نزوع واضح نحو الاستثمار العقيم لحمولة التاريخ، وخاصة التوظيفات الأسطورية لسيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بعيدا عن الضبط الأكاديمي الرصين وعن التدقيق العلمي التزيه. بمعنى، أن الحراك بدأ في رسم صورة "جديدة" للأمير الخطابي، صورة تطابق أهواء الحراك وتطلعاته أكثر من مطابقتها لحقائق التاريخ والسياق. إنه محمد بن عبد الكريم الخطابي كما يريده الحراك وليس الخطابي كما عاش زمانه وساهم في رسم معالم التوهج في هذا الزمان، بما له وبما عليه. وعلى نفس المنوال، لاحظنا الاستسهال المطلق لدى فعاليات الحراك في إطلاق الأحكام الجاهزة والتصريحات الصادمة خارج ضوابط المسؤولية الذاتية والمنطلقات الأخلاقية المتعارف عليها، مثل الحديث عن "الاستعمار العروبي" في مقابل الرفع من قيمة الاستعمار الإسباني، واستعمال الأوصاف القدحية في حق المخالفين في الرأي، أو الحديث عن التهجير المزعوم الذي تعرضت له ساكنة المنطقة، أو الاستعمال الفج للفظه "العياشة"، أو البحث عن عوائق الحوار من خلال التشبث بضرورة إسقاط نص ظهير عسكرية مدينة الحسيمة ورفض كل الدفوعات الإدارية والتشريعية المعروفة بخصوص نسخ هذا الظهير بنصوص تشريعية لاحقة عن سنة 1958.

فهل يعرف من يتحدث عن قضية التهجير مثلا، أن ثمة دراسة حول الهجرة الخارجية بمدن أصيلا وخريبكة والفقير بن صالح، أثبتت أن الغالبية الساحقة من أسر المدن المذكورة تعتمد لتوفير حاجياتها على عائدات أبنائها المقيمين بالمهجر؟ بل لا نكاد

نجد عائلة واحدة لا يوجد بعض أفرادها بالديار الأوربية. فلماذا الحديث عن الهجرة إلى أوربا بشكلها الكثيف كما لو أنها ظاهرة خاصة بمنطقة الريف؟ أما استعمال مصطلح "العياشة"، فقد أثار الكثير من مشاعر الخنق والغضب لدى سكان منطقة عياشة الواقعة بين مدينتي العرائش وأصيلا، وهي المنطقة المعروفة بتاريخها الجهادي ضد جحافل الغزو الإيبيري لبعض مراكز شمال المغرب خلال القرن 15 مثل سبتة وأصيلا وطنجة والقصر الصغير، ثم ضد الاحتلال الإسباني عند مطلع القرن 20. وعلى الرغم من أن مستعملي كلمة "العياشة" يستندون إلى دلالتها التي أطلقها بعض الجزائريين على بعض المغاربة مرددي شعار "عاش الملك"، فإن تشابه اللفظين قد جعل سكان منطقة عياشة الواقعة في عمق منطقة الهبط بجباله غير بعيد عن منطقة الريف، يعبرون عن امتعاضهم للخلط بين الأمرين. فعياشة منطقة الجهاد والعمل الوطني والريادة العلمية، الأمر الذي عكسته الكثير من الكتابات المتخصصة لرواد البحث التاريخي الوطني المعاصر، من أمثال الدكتور حسن الفكيكي، وكذلك بعض الأعمال الأجنبية المرجعية مثلما هو الحال مع كتاب "حوليات أصيلا" لمؤلفه الكاتب البرتغالي برناردو رودريكي.

وعلى نفس المنوال كذلك، سعى رواد الحراك إلى استيراد قاموس احتجاجي غريب عن البيئة المغربية بحكم نهله من البيئة الشرقية التي أفرزت ما عرف بالربيع العربي، من قبيل إرفاق ذكر محمد بن عبد الكريم الخطابي بصيغة "رضي الله عنه وأرضاه"، أو لفظة "الحرائر"، أو لفظة "البلطجية"، أو صيغة "جمعة المعتقل"،... أضف إلى ذلك، أن المتتبع يجد نفسه أمام اختلاق رهيب للأحداث، مثل التنديد بجرائم لم تقع أبدا، كما فعل أحد قادة الحراك عندما صرخ منددا باغتصاب النساء وبالاغتداء على الأطفال، أو تهديد الدياسبورا الريفية بأوربا باللجوء إلى المنظمات الدولية، مما يشكل ضربا من المزايدة على الدولة وعلى الوطن، وهي المزايدة التي تستحق أن تكون موضوع تأمل ومكاشفة لإقناع المغاربة بصدق هذه المبادرة وبآفاقها البعيدة المدى. نقول هذا الكلام، ونحن نجد دعوتنا لمغربة كل أشكال التعاطي مع ملف حراك الريف، وعلى رأسها مطالبتنا بالإفراج الفوري عن كل المعتقلين بدون أي شرط، والانكباب الجدي على بلورة الرؤى البديلة الكفيلة بإحقاق الحق وبإعادة الأمور إلى نصابها، بعيدا عن أي منطلق انتقامي أو أي استثمار فتوي ضيق.

وقبل كل ذلك، يبدو أن غياب حضن فكري يساهم في التأصيل للتحويل الثقافي الناظم للفعل وللمبادرة ولآفاق التغيير، قد جعل الكثير من المبادرات تستسهل

المواقف وتنساق نحو نوع من ردود الأفعال "السهلة" والمهووسة بمقارعة "الآخر الوطني" وفي شيطنته وفق ما يستجيب لنهم الذات في إشباع نزواتها العاطفية المسؤولة عن الكثير من المواقف غير المتحكم فيها ولا الواضحة الرؤى والمنطلقات والآفاق.

وبعد، لا شك أن الحديث بهذه الجراءة لإثارة عتبات "النقد المزدوج" تجاه أشكال تعاطي الدولة وفعاليات الحراك الريفي مع تطور أوضاع المنطقة، يقدم أرضية مؤسسة للتفكير في سبل تجاوز انغلاقات المرحلة، بعيدا عن أصوات الشحن العاطفي الانفعالي أو التأمري التخويني أو القمعي التسلطي، وقريبا من صوت العقل والحكمة، دفاعا عن الفكرة وعن المبدأ وعن الانتماء المشترك، أولا وأخيرا.



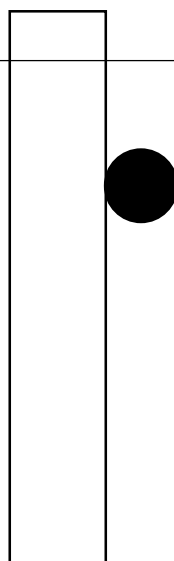
من إصدارات المركز:

كتاب
"الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب"
للباحث والمناضل السياسي نجيب أقصبي



مقاربة تركيبية شاملة وومركزة تجمع بين
صرامة التناول الأكاديمي العلمي
ووضوح وجرة التحليل السياسي النقدي

حراك الريف
آليات التعبئة
وأسطورة الانفصال





الريف وخرافة الانفصال من عبد الكريم إلى الحراك



محمد أونيا

على الرغم من الطابع السلمي الذي ميز حركة الاحتجاج الاجتماعي التي سادت مختلف مناطق وبلدات الريف انطلاقاً من مدينة الحسيمة، وعلى الرغم كذلك من مشروعية مطالبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فإن ذلك «الحراك» وُصف من طرف بعض الدوائر المخزنية والهيئات الحكومية بأحكام ومواقف متهاففة لعل أخطرها تهمة الانفصال وخدمة الأجندة الأجنبية.

من الناحية التاريخية ليست مقولة «الانفصال» و«التمرد» التي ينعت بها الريف كل مرة وليدة اليوم، بل هي فكرة قديمة تعود إلى مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي، وبالضبط إلى عهد الاحتلال الروماني للمغرب القديم. فالغزاة الأجانب هم من أطلقوا هذا الوصف القدحي على ساكنة سلسلة جبال الريف بسبب استعصائها ورفضها للهيمنة الخارجية كما حصل مثلاً، لشعب «بقاوة» أو بقوية (Baquates)

بشمال شرق المغرب الذي وقف موقف السد إزاء الاحتلال الروماني. وبما أن بلاد الريف ظلت على الدوام حرة وغير خاضعة للغزو الأجنبي، فقد عرفت في الأدبيات الرومانية بـ«الأرض المجهولة».

وبعد مرحلة الانفتاح التجاري والازدهار العمراني والثقافي التي عاشها الريف بعد دخول الإسلام صلحا إلى هذه المنطقة وخاصة في عهد إمارة بني صالح ببلاد النكور ثم مرورا بالدور الوسيط الذي لعبه ساحل الريف بين بلاد الأندلس (إسبانيا الإسلامية) والدولة المركزية المغربية (المرابطة والموحدية) إلى أواخر العصر الوسيط، دخلت بعد ذلك منطقة الريف ومعها كل الواجهة المتوسطية مرحلة من الأفول والانكماش بسبب الغزو الأيبيري لأهم الموانئ المغربية كسبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما مثل صخرة بادس وحجرة النكور. ومن ثم انتظمت الوظيفة الأساسية لقبائل الريف في المرابطة والدفاع والجهاد البحري. وهكذا عادت فكرة «الأرض المجهولة» إلى الظهور من جديد من خلال الأدبيات الكولونيالية وبالأخص الإثنوغرافية منها، لعل أشهرها كتاب الفرنسي «أوغست موليراس» الذي يحمل عنوانا دالا هو: Le Maroc inconnu أي «المغرب المجهول».

أما على الصعيد الداخلي، أي علاقة الريف بالمركز المخزني، فقد صنف الريف ضمن عداد ما يسمى بـ«بلاد السية» التي لا تعترف سوى بالسلطة الروحية للسلطان مقابل «بلاد المخزن» الخاضعة له.

غير أن فكرة «الانفصال» و«التمرد» و«الانشقاق» وغيرها من التهم والافتراءات التي وُجّهت للريف والريفيين، ترسخت وتعمقت أكثر عقب ظهور حركة المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي (1921-1926) لاسيما بعدما دخل في حرب غير متكافئة ضد فرنسا على الجبهة الجنوبية (ورغة). إذ أن المارشال ليوطي لم يكتف بحشد الجيوش الجرارة واستخدام أحدث الآليات الفتاكة، والتحالف مع إسبانيا، بل لجأ إلى شن حرب «إيديولوجية» لا هوادة فيها لتشويه أهداف المقاومة الريفية وتغليب الرأي العام المغربي والعالمي. وهكذا تحركت من جديد الأقلام الفرنسية في محاولة لفهم «المشكلة الريفية» بدءا من الدراسة التي أعدها روبير

مونطاني²⁰²، ومرورا بالدراسات التي واصل جورج كولان نشرها في مجلة Archives Berbères (الوثائق البربرية)، وتوتيجا بالندوات التي نظمها معهد الدراسات العليا المغربية Institut des Hautes Etudes Marocaines التابع للإقامة الفرنسية العامة بالمغرب، والتي نشرت بإشراف من إدارة الشؤون الأهلية بالرباط في مجلة Archives Marocaines سنة 1927 لعل أهمها تلك التي أعدها السوسيولوجي الفرنسي «إدموند ميشوبيلير» والتي خلص من خلالها إلى أن فكرة الاستقلال التي دافع عليها ابن عبد الكريم لا تؤيدها الحقائق والمعطيات التاريخية.²⁰³

وعلى غرار الدراسات الكولونiale في «المغرب السلطاني»، قامت نظيرتها الإسبانية في «المنطقة الخليفية» بأبحاث مونوغرافية مماثلة خصوصا على يد المراقبين العسكريين تكفلت المندوبية السامية بتطوان بنشرها على شكل سلسلة من الندوات، أو مقالات كانت تنشرها المجلات الرسمية والعسكرية مثل:

La Revista de las Tropas coloniales. وهكذا، نلاحظ أن صورة الريف التي كانت تبدو في الكتابات الأجنبية التي مهدت لاستعمار المغرب، كبلاد يسودها التسبب وتطغى عليها النزعة التمردية والانفصالية، سرعان ما تحولت في الدراسات المعاصرة لحرب الريف، إلى أرض شكلت دائما جزءا لا يتجزأ من المغرب، وذلك بهدف قطع الطريق على ابن عبد الكريم الذي دافع عن استقلال المناطق التي حررها في الريف وجباله عن الحماية الإسبانية.

علاوة على تلك الدراسات الأكاديمية التي أعدها ونشرها كبار الكتاب الفرنسيين والإسبان في الجنوب كما في الشمال بتوجيه ودعم من الإقامة العامة

²⁰² - Jacques Domaine (Pseudonyme de Robert Montagne), "Les éléments du problème du Rif", in. *Renseignements coloniaux N° 2 bis*. Supplément à l'Afrique française de Février 1926, p. p. 89-99.

²⁰³ إلى جانب الدراسات التي أعدها باحثون من اختصاصات مختلفة والتي تم جمعها ضمن كتاب «الريف وجباله»، صدرت لموشو- بيلير E. Michaux-Bellaire دراستان مطولتان الأولى تحت عنوان «الريف» سنة 1925، والثانية «حول الريف» سنة 1926. وقد أعيد نشرهما ضمن ملف بعنوان «ندوات حول الريف» في مجلة «الوثائق المغربية» Archives Marocaines سنة 1927.

الفرنسية والمندوبية السامية الإسبانية، لجأ ليوطي إلى حرب «دعائية» سعت إلى تغليب الرأي العام المغربي عبر تقديم الحركة الريفية كحركة ذات نزعة انفصالية متأصلة في أهل الريف، ومن ثم صورت زعيمهم الأمير الخطابي كـ«روغي» منشق أراد الإطاحة بالسلطان والاستيلاء على عرش المغرب.

تجدر الإشارة كذلك، إلى أن السلطات الفرنسية لم تتوان عن توظيف فكرة «الجمهورية الريفية» لإثارة البلبله ومخاوف المغاربة وزرع الشكوك في صفوفهم حتى لا يستجيبوا لدعوة الانضمام إلى الثورة المجاهدة التي وجهتها إليهم القيادة الريفية انطلاقاً من أجذير بني ورياغل بغية تحرير البلاد من العدو المشترك. وبما أن المجال لا يتسع هنا لمناقشة مسألة هذه «الجمهورية»، التي يبدو من خلال الوثائق التاريخية الوطنية والمحلية على الخصوص، أن الكتابات التاريخية لم تحسم بعد في هذه القضية، ولربما آن الأوان، بفضل التراكم الحاصل، لكي نعيد النظر فيما إذا كان الأمير ابن عبد الكريم قد تنبأها كخيار وكشعار رسمي لكيانه السياسي المحلي أم لا²⁰⁴. بالمقابل، سنقصر الكلام هنا على مصدر آخر من المصادر المغلوطة التي استمدت منها فكرة الانفصال التي ارتبطت بحرب الريف قبل أن تصبح شائعة لاحقاً، ألا وهي موقف الخطابي من العرش. ذلك أن المقيم العام الفرنسي ليوطي عمد إلى إقحام السلطان في الحرب الدائرة على الجبهة الشمالية بأن قدم حركة محمد بن عبد الكريم كحركة خارجة عن الشرعية الوطنية ومناوئة للمؤسسة الملكية.

بيد أن ابن عبد الكريم فطن لخطورة الدعاية الاستعمارية التي أرادت أن توقع بينه وبين السلطان مولاي يوسف، فعمد منذ البداية، إلى تفنيد كل ادعاء محتمل من شأنه أن يصور حركته خارج الجماعة والشرعية الوطنية، إذ مباشرة بعد مبايعته من طرف «أهل الحل والعقد» أميراً على «الريف وجباله» في 18 يناير من سنة

²⁰⁴ حول حقيقة خطاب «الجمهورية الريفية» ورأي الأمير الخطابي في هذه النازلة، يمكن الرجوع إلى كتابنا: عبد الكريم الخطابي وأسطورة الانفصال، حفريات نقدية في خطاب الجمهورية الريفية (1921-1926)، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى، 2018.

1923، قام خلال حفل تنصيب أقيم له بعد ثلاثة أيام، أي يوم 22 من نفس الشهر، بإلقاء خطبة في أتباعه قال فيها:

«وفي نيتي أن أكتب أيضا للسلطان مولانا يوسف، وأوجه إليه هدية على قدر الحال، ليتحقق بأننا منقادون لأوامره التي يقضي الدين علينا بطاعته فيها، خصوصا حيث بلغه مبايعتكم لنا، فيظن أننا خارجون عن الطاعة، وبالكتاب إليه ينجلي هذا الوهم عن الحضرة الشريفة».²⁰⁵

يفهم جيدا من هذا الكلام الذي رواه أزرقان بعد أقل سنة من انتهاء حرب الريف، أن مبايعة الفقيه ابن عبد الكريم أميرا للمجاهدين في الشمال لا تعني خروجاً عن الإمام الشرعي الذي هو سلطان المغرب كما يقضي الدين بذلك، ليس لأن الأمير ابن عبد الكريم اختار لقباً أقل منزلة من لقب «إمارة المومنين» فحسب، بل لأن الريف كان دوماً يخضع للسلطة الدينية لعاهل البلاد عكس السلطة السياسية التي ظلت متقلبة ومتذبذبة لأسباب جيو-سياسية ذاتية تتعلق بالريف، وأخرى موضوعية تتعلق بالمخزن المركزي نفسه والسياق الدولي عموماً، فالقبائل الريفية كانت معروفة منذ نهاية العصر الوسيط بانتظامها في وضعية جديدة كقبائل ثغور تتولى مهمة المراقبة والدفاع نيابة عن السلطان في نهاية المطاف، فكان وضعها إذن، من الناحية الشرعية، يعفيها حتى من أداء الواجبات والذعائر للمخزن، مادامت تضع نفسها دائماً في الاحتياط وعلى أهبة الاستعداد لتلبية نداء السلطان متى دعاها للقيام بالواجب الوطني، وقد أبانت عن ذلك بجدارة خلال حرب تطوان (1860)، وفي مناسبات أخرى حتى لما تقاعس أثناءها المركز المخزني عن التدخل لمؤازرة رعاياه المحليين كما حدث في حرب سيدي ورياش بقلعية (حرب مليلية 1893).

²⁰⁵ من المذكرات التي أملاها ناظر الخارجية السابق في الحكومة الريفية السيد محمد أزرقان التي دونها القاضي أحمد سكيج تحت عنوان «الظل الوريث في محاربة الريف»، تحقيق رشيد يشوتي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 2010، ص. 180-181.

عموما حاول بطل الثورة الريفية أن يتصدى مبكرا للدعاية الفرنسية بخصوص موقفه من السلطان فقال: «سأكون سعيدا بأن أضع نفسي تحت سلطة مولاي يوسف لولا أن الظروف الحالية تمنعني. فلم يخطر بذهني أبدا أن أنافسه سواء على الصعيد الديني أو المستوى السياسي».²⁰⁶

وفي ذات الوقت راسل القائد الريفي سريا، بعض النخب المغربية وبالأخص علماء فاس وقضايتها للقيام بـ«واجبهم الديني والوطني» مخاطبا إياهم: «إننا نعمل عليكم لتزكية الجهاد الذي ندعو إليه، ولا تنسوا أنه إذا كنتم أسرى فنحن لسنا كذلك، ولدينا القوات اللازمة لطرد الكفار من مجموع البلاد».²⁰⁷ فلقيت دعوته تجاوبا «من طرف الجماهير الشعبية ونخبها الواعية والذي كانت تغذيه وتعممه لجان الدعاية وجمع التبرعات للثورة».²⁰⁸

لكن، وبينما كان ابن عبد الكريم يحاول أن يسكن من روع فرنسا ويتودد إلى السلطان، وفي نفس الآن يعمل سرا، على إعطاء ثورته التحريرية بعدا وطنيا عبر تصدير شرارتها إلى باقي المناطق المغربية، ومد جسور حركته الجهادية ضد الاستعمار إلى ما وراء الأطلس حتى سوس ووادي نون جنوبا، فوجئ بتحول غير منتظر في موقف السلطان مولاي يوسف إزاء الثورة الريفية التي نعتها بالفتنة في رسالة وجهها إلى قياد قبائل شمال شرق المغرب بمناسبة زيارته لفاس عقب نشوب النزاع الريفي الفرنسي حول ورغة، حيث وصف زعيم المقاومة الريفية بـ«الناثر الذي جاء من الجبهة الريفية ليوقط نار الثورة والفساد بين سكان ناحية ورغة».²⁰⁹

²⁰⁶-زكية داود، عبد الكريم ملحمة الذهب والدم. ترجمة محمد الشركي، منشورات وزارة الثقافة، 2007. ص. ص. 155-156.

²⁰⁷- عبد الله كنون، «أحاديث عن الأدب المغربي». دار الثقافة، الدار البيضاء. الطبعة الثانية، 1978. ص. ص. 60 - 61.

²⁰⁸-محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية. الحداثة والتنمية، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، نوفمبر 1988. ص. 25.

²⁰⁹-عكاشة برحاب، «رسالة دورية إلى بعض قواد شمال شرق المغرب متعلقة بحرب الريف». مجلة أمل ع 12، سنة 1997. ص. 39.

نفهم من تاريخ تلك الرسالة الصادرة بفاس بتاريخ 29 ذي القعدة عام 1343 موافق 21 يونيو 1925، ومن فحواها المندد بالمقاومة الريفية أنها إنما صدرت بإيعاز وإغراء من الجنرال ليوطي. فمثلما لم يكن موقف الوطنيين خروجاً عن طاعة سلطانهم لما تصدوا لبعض الظهائر التي كان يستصدرها المارشال ليوطي من وراء الستار باسم السلطان كما حصل بالنسبة لما سمي فيما بعد بـ«الظهير البربري» الصادر في 16 ماي 1930، فكذلك لم يكن موقف ابن عبد الكريم بدعة عندما انتقد وندد بتلك الرسالة التي أراد ليوطي من ورائها «إغراء السلطان بإعلان أمير الريف أحد العصاة الخارجين على السلطة الشرعية. وقام مولاي يوسف فعلاً برحلة إلى فاس خصيصاً لتنفيذ هذا الطلب»²¹⁰.

وكما لا يخفى إن من يقرأ تلك الرسالة سوف يندهش كيف تمكن المقيم العام الفرنسي من تقديم صورة مزيفة لحقيقة الحرب التي كانت دائرة في جبهة ورغة، فبدل الإقرار بأنها حرب بين مغاربة الريف وجيش الاستعمار الفرنسي، عمد إلى ترويع السلطان مولاي يوسف بأسطورة السلطان البديل، إذ صور الوضع وكأنه صراع شخصي بين الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي والسلطان مولاي يوسف حول العرش.

ومما يلفت الأنظار أكثر، كون الأمير الخطابي لما عبر عن امتعاضه من السياسة السلطانية، فإن مؤاخذاته وسهام انتقاداته كانت موجهة «بالأساس ضد البلاط، أي المخزن أو الحاشية المحيطة بالحكام، أكثر مما هي موجهة ضد السلاطين أنفسهم»²¹¹.

و مباشرة عقب صدور تلك الدورية السلطانية، لم يكتف ابن عبد الكريم بالتنديد بالمواقف المتخاذلة للحاشية المخزنية، بل حاول أيضاً أن يفند الإشاعات والتهم

²¹⁰-د. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، 1993. ص. 266.

²¹¹ماريا روسا ذي مادارياغا، محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال. ترجمة وتعليق: محمد أونيا وعبد المجيد عزوزي وعبد الحميد الرايس. منشورات ثيفراز ن ريف. مطبعة النجاح الجديدة. الطبعة الأولى، الدار البيضاء. 2013. ص. 443.

الموجهة إليه من طرف الدعاية الاستعمارية، وفي هذا السياق وجه الزعيم الريفي في غشت 1925، نداء تاريخيا دالا إلى كافة الشعب المغربي المسلم وضح فيه الهدف من حركته التحريرية وموقفه من العرش، ومما جاء في تلك الوثيقة: «أيها المراكشيون، إننا لا نريد من كل هذا أن نتسلط عليكم أو نخرق عليكم عادة كما يموه عليكم العدو أو كما تتوهمون، أو غايتنا نطلب الملك والاستواء على عرش المغرب، كلا، وإنما غايتنا الوحيدة ومقصودنا المنشود هو طرد الأعادي من تراب المسلمين والوصول إلى إصلاح شؤوننا ماديا وأديا»²¹².

وهكذا، ففي تلك المرحلة التي كان فيها حادث عزل السلطان عبد العزيز سنة 1908 ومبايعة أخيه عبد الحفيظ بيعة مشروطة ما يزال يرخي بظلاله على النخب المغربية الفكرية والسياسية، فإن ابن عبد الكريم رغم كونه «مثقفا هاشميا» متحررا، وقائدا مغوارا، وبطلا محنكا، وأميرا كاريزميا دانت له جل الأقاليم الشمالية بالطاعة والولاء، رغم كل ذلك، لم تسكره فتوحاته وانتصاراته المدوية فلم يجرؤ على معاداة المؤسسة السلطانية، أو التشوف إلى مزاحمتها ومنازعتها، بل كان واعيا باللعبة السياسية التي دبرها المقيم العام الفرنسي لما أقحم اسم السلطان في حربه ضد الريف، فحاول الأمير جاهدا مراودة السلطان مولاي يوسف من أجل فك الارتباط بينه وبين الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب، والعمل على إقناعه بمناصرة الثورة الشعبية في الريف وإعلان الجهاد في البلاد لطرد العدو المشترك جاعلا من ذلك شرطا لتأييده ومساندته: «أما جلالة سلطان مراكش، فإن سعى فيما نكد من أجله وقام بواجبه نحو الأمة الإسلامية ليتخلص من ربقة الحماية والاستعباد، فنحن أول من يؤيده ويعضده ويؤازره على حكم بلاده»²¹³.

وحتى عندما عرضت فرنسا وإسبانيا على ابن عبد الكريم فكرة الاعتراف بالسلطان كشرط لا محيد عنه للاستجابة لمطالبه، فإن تحفظه في بداية الأمر يعود إلى إدراكه للخلفية السياسية الثاوية من وراء تلك المناورة، وهي أن ذلك الاعتراف كان سيقوده

²¹² - محمد داود، تاريخ تطوان، المجلد الحادي عشر، مراجعة وإضافات حسناء محمد داود، منشورات جمعية تطاون أسمير. مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2009. ص. ص. 246-248.

²¹³ - من نداء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى كافة المسلمين بالمغرب. محمد داود، م. س. ص. ص. 247-248.

حتما إلى الاعتراف أيضا بالحماية الفرنسية، بدليل أنه عندما قبل في نهاية المطاف بذلك الشرط الذي اعتبره تحصيل حاصل ولا يحتاج إلى تأكيد من طرف مواطن مغربي، فإن تلكما الدولتين الاستعماريتين ناورتا من جديد وبحثتا عن مزيد من الشروط التعجيزية والمذلة للزعيم الريفي.

إذا كانت هذه هي حقيقة مغربية حرب الريف، والمواطنة الحققة للزعيم الريفي الذي يتخذة نشطاء الحركة الاحتجاجية اليوم في الريف «نموذجا مثاليا» ورمزا تاريخيا يحتذى به، فهل آن الأوان كي نتحرر من عقدة «الانفصال» التي تشهر في وجه ساكنة الريف كلما عبروا عن مطالبهم المشروعة في الشغل و التعليم والصحة والقضاء وغيرها.





في تفكيك بنية الحقل السوسيوسياسي المحلي



مراد جدي

باحث مغربي في سوسيولوجيا التراث الثقافي والتنمية
أكاديمية الجهة الشرقية، وجدة - المغرب

أخذ حراك الريف بشمال المغرب منحى جديدا في سياق موجة الحراك الشعبي الذي اندلع ببلدان شمال إفريقيا والشرق العربي، والتي اصطلح عليها بـ"الربيع العربي"، وشكلت حركة 20 فبراير النسخة المغربية من هذا الحراك في مده الأول. وبالرغم من تشابه المقدمات والعوامل والبنى التي أفرزت هذه الظاهرة الاحتجاجية، إلا أن هناك اختلافات واضحة وعديدة بين موجة 20 فبراير وحراك الريف سواء على مستوى طبيعة وطرق الاحتجاج، وأشكال الهيكلة والتنظيم والتعبئة والتواصل مع الجماهير. ويتجلى هذا التمايز بشكل واضح على مستوى قيادة أو زعامة الاحتجاج؛ فإذا كانت حركة 20 فبراير لم تخرج من عباءة التنظيمات السياسية والمدنية والتيارات الإيديولوجية المهيمنة سلفا، وفشلت في صناعة قيادات ميدانية حركية مستقلة وذات إجماع وإشعاع وطني، فإن حراك الريف تمكن من إفراز زعامة ميدانية شعبية ذات مصداقية وتأثير وهالة على الجماهير، مثل "ناصر الزفزافي" أيقونتها الرئيسية، مما أعطى للحراك زخما على مستوى التأثير الجماهيري وقدرة على التعبئة والصمود في مواجهة السلطة، لكن هذه الزعامة بقيت حراك الريف...ريف الحراك

حبسية البعد الجغرافي الجهوي والسوسيوثقافي الإثني المتعلق بالمجال الريفي ككيان ذي خصوصيات سوسيوثقافية متميزة فرضتها عوامل متعددة ومتباينة يتقاطع فيها ما هو جغرافي بما هو تاريخي وإثني وسياسي ولغوي.

بناء عليه تعالج هذه الورقة ظاهرة الزعامة أو القيادة في حراك الريف من حيث أسس صناعة هذه الزعامة، وخصائصها وأطرها الرمزية والسيكولوجية والاجتماعية التي تشكل خصوصية زعامة الحراك بالريف وتنتج أيقوناتها وعلاماتها الخاصة ارتباطا بسيكولوجية الإنسان الريفي ونمط بنية الوعي الجمعي وصيرورته التاريخية.

انطلاقا مما سبق، نتساءل: ما مدى استلها حراك الريف الراهن للتراث السوسيوسياسي المحلي في صناعة الزعامة وإنتاج القيادة؟ وينبثق عن هذا التساؤل المركزي سؤالان فرعيان، هما: ما هي أسس صناعة زعامة الحراك الريفي والمعاني والدلالات التي تحملها بالنسبة للتراث المحلي؟ وما هي خصائص ومقومات هذه الزعامة؟

ترى هذه الورقة البحثية أن زعامة الحراك الريفي الراهن ليست وليدة تفاعلات النسق الاجتماعي والسياسي المغربي المعاصر، أو نتيجة لمنظومة قيم الاحتجاج الكونية التي أفرزتها ثورة وسائل الاتصال الحديثة، بل تحمل بصمات ومخلفات التراث السوسيوسياسي المحلي وقيمته ورموزه الفاعلة إلى حدود اليوم في صناعة وإنتاج الزعامات والقيادات المحلية. فالمنظومة القيمية والرمزية المرتبطة بنظام "اجماعة" و"إمغارن" مازالت معتمدة على مستوى الوجدان والوعي الجمعيين، ومرتسخة في أشكال الفعل السياسي والمدني الراهن (الانتخابات والتنظيمات الجمعوية) إذ بالرغم من استلهام الأشكال الحديثة للانتظام والتحرك السياسي والاجتماعي، فإن الأشكال التقليدية للممارسة السياسية وصناعة الزعامة والسلطة مازالت تقاليد مترسخة، وإن كانت تتوسل بهذه الأشكال الحديثة وإفرازات سلطة التكنولوجيا.

بناء على هذا الافتراض سنتناول الموضوع في محورين؛ الأول يتطرق إلى التراث المحلي لصناعة الزعامة وإنتاج السلطة في المجتمع الريفي التقليدي، والثاني يبحث عن أشكال الاستمرارية والقطيعة بين هذه المنظومة التقليدية وظاهرة الزعامة والقيادة في الحراك الاحتجاجي الريفي الراهن.

أسس صناعة الزعامة وإنتاج السلطة في التراث الريفي المحلي

تميز المجتمع الريفي شمال المغرب الأقصى كغيره من المجتمعات الإنسانية بفاعليته الإنسانية، والتي تتجلى في السعي المتواصل لتنظيم حياته الاقتصادية والسوسيوسياسية بشكل محكم ومضبوط، وذلك باستغلال كل الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية التي يتيحها المجال الجغرافي، مع الخضوع بالضرورة للتطورات التاريخية التي يفرضها النسق المحلي. وعليه تمكن المجتمع الريفي عبر التاريخ من تطوير أهدافه وخبراته لبنني المؤسسات التي تستطيع إرساء قواعد السلم والأمن الاجتماعيين اللازمين لاستمرارية العيش، كما عمل هذا المجتمع على تنظيم حياته السياسية والقانونية وابتداع منظومته الرمزية بشكل يحقق الانسجام والتلاؤم بين كافة عناصره، بما يؤمن الاستمرار الوظيفي لهذا المجموع المتكامل. وفي هذا الصدد ابتدع عددا من الوحدات الاجتماعية في إطار النظام القبلي الذي اعتمده، ثم إن لكل وحدة اجتماعية جهازا إداريا معينا يقوم بتدبير شؤونها السياسية والحربية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، فإلى أي حد كان هذا الجهاز الإداري يمثل السلطة الضابطة للمجتمع؟ وما علاقته بأجهزة المخزن المركزي؟ وما دور الفاعل الديني (الصلحاء في هذا النظام؟

إذا أخذنا بمسلمات الانقسامية التي ترى أن البنية الانقسامية للمجتمع تحول "ضد" تمركز السلطة في هيئة أو جهاز خاص²¹⁴ لأن المساواة السائدة داخل هذه المجتمعات تمنع ظهور زعامات قوية، وبروز أجهزة متخصصة تحتكر العنف المشروع وتتكفل بالحفاظ على النظام والأمن، وما يضمن هذه العملية توازن العنف ووظيفة التحكيم التي يقوم بها الصلحاء²¹⁵، فهل يمكن تعميم هذه الرؤية على جميع القبائل الريفية، في كل سيورتها التاريخية؟

لقد احتفظت بعض القبائل الريفية بأسمائها وملامح من خصائصها الاجتماعية والثقافية منذ آماد بعيدة، على الأقل منذ الفترات الأولى للتوطن الإسلامي بالمنطقة،

- حمودي، عبدالله (2007). الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقدااسة ملاحظات حول²¹⁴ أطروحات كلنير. ضمن: الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي (صص. 60 - 86). (عبدالأحد الرايس وعبد اللطيف الفلق، ترجمة). ط. 2. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. ص. 63.

- م.س.، صص. 63 - 64، 215.

لكن هذا لا يعني دخول القبيلة الريفية في مرحلة جمود بنيوي، لقد خضعت عملية بناء السلطة لدى القبائل الريفية لصيرورتين مزدوجتين مترامتين؛ الصيرورة الداخلية المتعلقة بمجال الحياة الداخلية للقبيلة الذي تسيطر عليه التقاليد السياسية الموروثة، والصيرورة الخارجية المتعلقة بتدخل الأجهزة الدولية للأنظمة الحاكمة عبر تاريخ المغرب. ففيما يخص الجانب الأول، نجد القبيلة تخضع لسلطة الجماعة "أجماعاً" في مختلف مستويات تنظيمها السوسيو-سياسي، فهذا المجتمع الأصغر مهما اختلفت تسمياته بين القبائل يبقى الخلية الحيوية للمجتمع، وإدارة هذا التجمع تقع على عاتق الوجهاء "إمغارن"، وقراراتهم يمكن أن تخضع لمراقبة كل القبليين²¹⁶، وإذا كان الباحثون يؤكدون على أهمية هذه المؤسسة فقد اختلفوا في وظائفها، فقد اعتبرت وحدة إدارية أو اجتماعية أو قانونية أو دينية أو عسكرية أو اقتصادية، وإن كان من الصعب ضبط وظيفتها لكونها تقوم بهذه الوظائف كلها، لكنها تجسد نوعاً من ممارسة "الديمقراطية" البدائية في إدارة شؤون الوحدات القبلية. هذه المؤسسة "أجماعاً" تركز على مبدأ أساسي في سياسة القبيلة وإنتاج السلطة وتوزيعها وآليات اشتغالها على مستوى مختلف وحدات القبيلة، وهو مبدأ تفتت هذه السلطة⁴ ففي هذا النوع من الأنظمة المسماة بـ"أنظمة السلطة المجزأة" تتميز السلطة بكونها "منتشرة" أو²¹⁷ متقطعة، الوحدات السياسية متبدلة، التحالفات والانتماءات وقتية²¹⁸. هذا الوضع يجعل نظام الرئاسة داخل هذه القبائل ضعيفاً، ويفرض على سلطة رئيس القبيلة حدوداً لا يمكن تجاوزها، وإذا كان هذا الأمر يصدق على المجتمعات ذات "التحدر الأحادي السلالة" خاصة من جهة النسب الأبوي، فإنه كلما "كبرت الوحدة إلا وتعذر تتبع شجرة النسب بها إلى أن نصل إلى المستوى الأعلى الذي يكون فيه عامل النسب غير قابل للتطبيق"²¹⁹. وعليه فإنظمة "السلطة المجزأة" تصدق أكثر على الوحدات القبلية القاعدية، إذ يقر جرمان عياش بأن هذا النمط من الإدارة الجماعية لا يتجاوز مستوى

- غريلي، أنجلو (2009). أسلمة وتعريب بربر شمال المغرب. (عبد العزيز شهر، ترجمة). الرباط: منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل. صص. 172 - 173.

217 - JAMOUS, Raymond (1981). *Honneur et Baraka : les structures sociales traditionnelles dans le Rif*. Paris : éditions de la maison des sciences de l'homme. p. 182.

- بالاندي، جورج (2007). الأنثروبولوجيا السياسية. (علي المصري، ترجمة). ط. 2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 96.

- هارت، دافيد مونغمري (2007). أيت ورياغر قبيلة من الريف المغربي دراسة إثنوغرافية وتاريخية. 219 (محمد أونيا وعبد المجيد عزوزي وعبد الحميد الرايس، ترجمة). ط. 1. هولندا: جمعية صوت الديمقراطية المغربية. ج 1. ص. 15.

الفخذ، وداخل هذا المستوى لا يمكن الإقرار بديمقراطية مطلقة، إذ أن رؤساء الأسر هم وحدهم الأعضاء الرسميون في المجالس، ومع ذلك فهي ديمقراطية واسعة نسبياً²²⁰. أما الوحدات القبلية العليا فقد تمكنت في لحظات تاريخية معينة من إفراز قيادات سلطوية معينة، بل وتأسيس إمارات نتيجة تحالفات بين القبائل كإمارة نكور، أسرة علي أمحلي البطوئي ببني توزين، إمارة بادس، إمارة حدو الفارس بأمجاء، إمارة آل أعراص بالمزمة، إمارة علي بن سليمان بكبدانة... وبمجرد ظهور تهديد خارجي كانت القبائل تلتجئ إلى انتخاب قيادات لها تتمثل في الإمغارن أي إمقرانن أو الشيوخ، وحسب البوعياشي فأمغار "هو رئيس القبيلة أو الفخذ أو الخمس، ويكتسب هذا اللقب بما يكون يتوفر عليه من النجدة وسداد الرأي والقوة الفعلية والسياسية القبائلية"²²¹، لكن هذه السلطة سرعان ما تزول بزوال أسبابها الدفاعية، ثم إن منصب الأمغار يتعلق "بوظيفة انتخابية، مؤقتة، لا علاقة لها بالوراثة"²²².

وإذا كانت البنية الاجتماعية للقبيلة الريفية تشتغل باستمرار على تكسير أية محاولة لإقامة سلطة ما، فإن هناك في المقابل محاولات مستمرة للانفراد بالسلطة، فالأمغار الذي تنتخبه القبيلة في لحظات محددة لمواجهة ظروف طارئة، يعمل باستمرار على مراكمة ثروته وضم أراضي جديدة إلى ثروته العقارية، كما يعمل على تجريد الأفراد الداخلين تحت نفوذه من أراضيهم، ويعمل على منع ظهور أي منافس محتمل، لكنه في المقابل يعلن نفسه حامياً للفقراء²²³. وإذا كانت القبائل مزودة بآليات لإسقاط أي زعيم مستبد وانتزاع السلطة منه، فإنه يلجأ إلى وضع نفسه رهن إشارة المخزن للحصول على منصب قائد، عندئذ يحول سلطته القهرية إلى سلطان معترف به ومقبول من جماعته²²⁴. وعند هذه النقطة نكون قد أدخلنا مدى تأثير الصيرورة الخارجية في بناء السلطة القبلية، لأن القبيلة لن تظل بمعزل عن التمرجات السياسية المحيطة بها، كما أن هناك فروقا واضحة في طرق تعامل مختلف الأسر الحاكمة بالمغرب مع الكيانات القبلية، لكن مع ذلك يمكن القول: "إن الهياكل الإدارية للمخزن لم تقم على أنقاض

- عياش، جرمان (1992). أصول حرب الريف. (محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التسماني²²⁰ خلوق، ترجمة). الرباط: الشركة المغربية المتحدة. ص. 100.

- البوعياشي، أحمد عبد السلام (1974). حرب الريف التحريرية ومراحل النضال. ط. 1. طنجة: مطبعة دار أمل. ج 1. ص. 44.

- عياش، جرمان (1986). "المجتمع الريفي والسلطة المركزية المغربية (1850-1920)". دراسات في تاريخ المغرب. ط. 1. الرباط: الشركة المغربية للنشر المتحددين. ص. 194.

²²³ - Honneur et Baraka, op. cit., pp. 156 - 158.

²²⁴ - Ibid., pp. 158 - 160.

القسمات القبلية، ولم تسع إلى استحداث وحدات جديدة تلغي الحدود والمعالم القبلية الموجودة، بقدر ما انضافت إليها وتبنتها كمجالات لتعايش سلطة المخزن إلى جانب المؤسسات المحلية²²⁵.

إضافة إلى هاتين السيورتين، هناك صيرورة ثالثة أثرت في طبيعة السلطة القبلية وتكوينها، تتعلق ببروز نسق الولاية والصلاحيات وتدخلاته في الكيان القبلي، فعلى عكس تلك النظريات التي وضعت هذا النسق خارج الكيان الاجتماعي، نجد المرابطين يحتلون "قمة الهرم الاجتماعي، ويحظى ذوو الأصل الشريف منهم أو من يدعون ذلك بنفوذ خاص"²²⁶.

مثل نسق الولاية والصلاحيات بالنسبة للقبيلة حاجة ضرورية لتدبير حياتها الدينية والسياسية والاجتماعية في مواجهة القبائل المنافسة أو سلطة المخزن، لكن الأدوار التي مارسها الأولياء والصالحاء لم تكن أبدا ثابتة، بل إن هذين الطرفين، أي القبيلة ونسق الولاية والصلاحيات، دخلا في منافسة حسب ميزان القوى لاحتمار السلطة أو فرض المشروعية أو البحث عن الاستقلالية. فوجود القبيلة ظل إلى الزمن الراهن مرتبطا بإيديولوجيا العصبية القروية والتشارك في استغلال المجال والتحرك فيه، وإذا وجدت روابط روحية بين الجماعة القبلية، فإنها رهينة بوجود زاوية أو أسرة مرابطية لا تشكل إلا جزءا من النشاط الموسمي للقبيلة. إذ تطرح دائما على الباحثين إشكالية عويصة بهذا الشأن، هل الأولياء والصالحاء عملوا على أسلمة القبيلة المغربية، أم أن القبيلة هي التي ثقفت نسق الولاية والصلاحيات، بحيث لم يكن هذا النسق كثافة وذهنية إلا امتدادا للقبيلة أو منحدرًا منها؟ ومن هذين السؤالين ينبثق سؤال آخر: هل نسق الولاية والصلاحيات مؤسسة مستقلة بذاتها تشغل في إطار الحقل الديني، أم هي تجد مرجعيتها وثقافتها في الأنساق الاجتماعية الأخرى وعلى رأسها النسق القبلي؟

لا يمكن أن ندعي الحسم في الإجابة عن هذه التساؤلات، وإن كنا لا نقر بالطرح القائل بأن الولاية والصلاحيات نمط ديني خاص بالقبيلة، فهذا الرأي لا يستحضر كل الحثيات والتعقيدات التي تحكم علاقة هذين النسقين. لكن يمكن القول إن هناك تبادلية تساندية بينهما، ما خول لهما التعايش جنبًا إلى جنبًا وداخل نفس الفضاء

- الهراس، المختار (1988). القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب. الرباط: المركز 225 الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، مطبعة الرسالة. ص. 139.

- الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة ملاحظات حول أطروحات كلنير، م. س. 226 ص. 70.

الاجتماعي، واحتاجت هذه العلاقة إلى فرض نوع من حدود صلاحيات كل طرف، وهي حدود مطاطة كانت تتغير حسب الظروف وموازن القوى المحلية. يقرر جاك بيرك في هذه النقطة بأنه من الصحيح أن "البركة تحظى بالتقدير، بل يتم خدمتها، لكنها مقيدة بإحكام في نظام من تقسيم العمل، حيث أن المرباط لا يتجاوز الوظيفة المعزوة له من قبل المعتقد والأخلاق. فهو إذ يحشر في وظيفته وإعفاءاته واستثناءاته، فإنه يلزمه في المقابل ترك المجال في باقي الأمور للنظام المدني"²²⁷.

من خلال ما سبق، نستخلص أن عملية إفراز السلطة بالقبيلة الريفية، يبقى في أساسه فعالية إنسانية وصيرورة تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية؛ داخلية مرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي الذي ينحو نحو مبدأ تكسير السلطة مع حاجته إلى وجود زعماء محاربين "إمغارن" في لحظات التهديد، وخارجية مرتبطة بالتدخل المخزني الذي عرف حضوره أشكالاً من المد والجزر. ولقد كان لهذه الصيرورة دور في إنتاج نزعات سلطوية لدى بعض الزعامات القبلية تستغل سياقات معينة لتفرض نفسها على القبائل، ثم تؤول سلطتها إلى التفكك والانحيار في ظل الحراك الاجتماعي المستمر وتعود القبيلة إلى حالة "السلطة المجزأة" قبل أن تظهر هذه النزعات من جديد، ومن هنا يمكن القول بأن السلطة القبلية خضعت لقانون التداول بين النظامين: السلطة المجزأة، والسلطة المركزة. ولقد كان لحضور نسق الولاية والصلاحيات دور مهم في التأثير على بنية السلطة القبلية وعلاقاتها، فإذا كان في غالبه الأعم قد اتجه نحو ساحة الحياد السلمي لأداء أدوار التحكيم والوساطة بين الأطراف المتنازعة محلياً ومركزياً، فإنه في لحظات تاريخية معينة نزع نحو ممارسة النشاط السياسي والعسكري بصورة واضحة.

خصائص ومقومات زعامة الحراك الريفي الراهن في ضوء التراث المحلي

إن فهم طبيعة ومنطق الحراك السوسيوسياسي بالمجتمع الريفي الأمازيغي الراهن، يقتضي استحضار التراث الثقافي لعملية إنتاج الزعامات وبناء السلطة المرتتهن للتقاليد والعادات، إذ بالرغم من التحولات التي شهدتها المجتمع الريفي على مدى حوالي قرن

²²⁷ - Berque, Jacques (1978). Structures sociales du Haut-atlas. 3e trimestre. Paris : Presse universitaire de France. p. 315.

من الزمن نتيجة التغيرات التي أحدثتها التدخل الاستعماري ومتطلبات بناء دولة الاستقلال وما واكبها من تعسف وعنف على هذه البنية، نجمت عنه توترات بين المحلي والمركزي مازالت راکدة في الذاكرة الجمعية الريفية.

تاريخيا كان المخزن المغربي يتعايش مع المؤسسات والنظم القبلية ويعمل على تصريف التوترات من خلال استحداث آليات الوساطة التي يتولاها الصلحاء والشرفاء، لكن التدخل الاستعماري في المغرب بعد هزيمتي إيسلي 1844 وتطوان 1860 خرق حالة التعايش هذه، وفرض على جهاز المخزن الضعيف آنذاك الدخول في مواجهات مع قبائل الريف الراضة لأي تسرب أجنبي إلى دواخل البلاد أو استغلال ثرواته. واصطدم المستعمر الاسباني في البداية بمقاومة البنية القبلية، لكنه نجح في اختراق هذه البنية والتكيف مع عمقها الأنثروبولوجي من خلال نهج سياسة أهلية تراعي الخصوصيات السوسيوثقافية للسكان.

وبعد الاستقلال لم تنجح الدولة الوطنية المقتبسة للنموذج الفرنسي في مراعاة هذه الخصوصيات، وسعت إلى فرض مركزية شديدة للقرار السياسي والإداري والتنموي، مما أحدث اضطرابات خطيرة في علاقة السلطة المركزية بالريف أحداث 58-1959، 1984. ورغم النجاح الأممي في قمعها فإن مشاعر الاستياء وذاكرة الرفض ظلت معتملة في اللاشعور الجمعي لسكان الريف، وتعيد إنتاج ذاتها من خلال سلوكات احتجاجية علنية أو متسترة كحالة المقاطعة الشعبية الواسعة للانتماء الحزبي والنقابي وللشأن الانتخابي، كما تبصم هذه السلوكات أشكال التعبير الثقافي المحلي بقوة.

ولعل أزمة النخب المحلية وافتقاد مؤسسة الوسطاء لعنصري الثقة والفعالية راجع إلى كون عملية صناعة النخب المحلية وبناء سلطتها لا يتماشى مع منطق البناء السوسيوسياسي السائد؛ فمعظم هذه النخب تنحو نحو ممارسة نزعات سلطوية، وهي غير منتخبة من طرف القاعدة الانتخابية المحلية. بل فرضت ذاتها بقوتها الاقتصادية المتأتية من ثروتها المادية المكتسبة بطرق مشروعة أو غير مشروعة، أو من رأسمالها الثقافي الذي راكمته بشواهدا الأكاديمية وخبراتها التقنية، مضيئة إليها استفادتها من اقتصاد الربيع وانخراطها في النسق الرسمي بأحزابها ونقاباته وجمعياته لاستمرار نفوذها، وحتى من كان منها له رأسمال نضالي حوله لخدمة مصالحه الخاصة أو أجندة النخب المركزية مما عمق القطيعة بين هذه النخب وقواعد المجتمع. وهناك صنف من النخب ما زال يتغذى على الإرث السلالي المكتسب من حقل الصلاح والبركة والشرف، وإن كان المجتمع يرفض هذا النوع من الربيع الديني، وحدثت قطيعة سيكو-ثقافية بين

الصالح النازعين إلى ممارسة السلطة خصوصاً أولئك المرابطين الذين خدموا أجندة المستعمر على حساب رهانات المقاومة²²⁸.

وبالرغم من استمرار مظاهر ثقافة البركة في شكل زوايا وأضرحة وعائلات مرابطية، فإن المجال السياسي الريفي لا يعتد بثقافة الشيخ والمريد على مستوى الحقل السوسيوسياسي المحلي. وهذه ليست مفارقة وإنما نتيجة صيرورة تاريخية لحركة المجال السوسيوسياسي والديني ولتطور نسق الولاية والصلاح، فالنهج الصوفي الأصيل يحرر الإنسان من أي شكل للهيمنة سوى لله. أما النموذج القائم على علاقة شيخ/مريد فهو يرتبط بمرحلة مؤسسة التصوف وتحوله إلى نزعة اتكالية شرعت للريع الديني تحت غطاء البركة مقابل الخدمة أو الهبة، وفشل هذا النموذج في إثبات قدرته على مواجهة التحديات المصرية التي عاشها المجتمع مع بروز الظاهرة الاستعمارية، وكشف استسلامه للواقع المفروض عن الطبيعة التمويهية لقيمة البركة الدينية وتحولها لمجرد غطاء رمزي للاستثمار السوسيوسياسي وجني المنافع المادية²²⁹. هذا التحول في صورة البركة والصلاح، صاحبه صعود أسهم فاعلين اجتماعيين آخرين سواء من داخل الحقل الديني (الفقيه) أو من خارجه (المثقف والمناضل). ولم يكن لهذا التحول أثره فقط على نمط العلاقات الاجتماعية، بل كذلك على قيم الممارسة الاجتماعية، حيث تراجعت قيم الطاعة والإذعان لصالح قيم المشاركة والاختيار. وساهمت التحولات السوسيو اقتصادية التي شهدتها المجتمع في العقود الأخيرة (حركة الهجرة، الإعلام، الانفتاح على أوروبا، التحول الطبقي...) في انهيار ركائز الثقافة الأبوية، ما قلص من قيمة المداخل الإيديولوجية لثقافة الأعيان وسلطتهم المطلقة²³⁰، وخاصة

- حمداش، عمار (2002). "ميلاد زعامة سياسية ونهاية تمثيلية روحية" تقديم حالة من بادية الغرب²²⁸ (منطقة سيدي يحيى الغرب). ضمن: التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية. (ط. 1، صص. 135 - 154). (المختار الهراس وإدريس بنسعيد، منسق). سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 102. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. صص. 33 - 54.

- جدي، مراد (2015 - 2016). ظاهرة الصلاح وتحولات المقدس بالمغرب: دراسة في البناء²²⁹ السوسيوثقافي للتدين بالريفيين الأوسط والشرقي. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف الأستاذين: محمد استيتو وفريد لمريني الوهابي. وحدة التراث الثقافي والتنمية - علم الاجتماع. وجدة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية. صص. 567 - 568.

- العطري، عبد الرحيم (2013). سوسيولوجيا الأعيان: آليات إنتاج الوجهة السياسية. ط. 3. دفاثر²³⁰ العلوم الإنسانية، الرباط / القاهرة، سلسلة أبحاث ودراسات، رقم 2. الرباط: طوب بريس. صص. 135 -

في ظل انهيار نفوذ العائلات التقليدية وأشكال التواصل العمودي مع تصدر طبقة جديدة الريادة الاجتماعية وتعدد أشكال التواصل.

إن الحراك السوسيوسياسي الراهن بمنطقة الريف يكشف عن أزمة النخب المحلية؛ أزمة في بروز زعامات معبرة عن رهانات المجتمع المحلي ومصالحه، أزمة في اكتساب السلطة وممارستها، أزمة الوسطاء بين المجتمع المحلي وأجهزة الدولة المركزية.

هذا جزء من العوامل المفسرة، وإن كان الأمر يرتبط بمداخل تفسيرية متعددة ومركبة يتداخل فيها الرمزي والاقتصادي والسياسي، لكنها ليست أزمة مؤقتة وعابرة. ولئن نجحت السلطة بمقاربتها الأمنية في إخماد صوتها المرتفع حالياً فستظل بواعث تجدد الفعل الاحتجاجي كامنة، ما يقتضي معالجة الجذور البنيوية للأزمة ونهج مقاربة شمولية في التدخل قائمة على الحوار والمصارحة والمصالحة والاعتراف.

خاتمة

ساهم التراث السوسيوسياسي للمجتمع الريفي في إنتاج العديد من القيادات الشعبية في لحظات تاريخية مفصلية مرت منها المنطقة؛ منهم محمد سلام أمزيان مترع حراك 58-1959 وقيادات محلية لإضراب 1984، احتجاجات زلزال 2004 وحركة 20 فبراير 2011، وهذه القاعدة تسري على الحراك الراهن بزعامة الزفرافي ورفاقه. وما يميز هذا النوع من الزعامات أنها تأتي من خارج الأطر التنظيمية المعروفة الرسمية أو المعارضة، وتنتخب بشكل جماهيري عام، وتستمد سلطتها من التأييد الشعبي الواسع لكونها تعبر عن حاجات الجماهير وتعلن عنها بشجاعة في مواجهة كل الضغوط التي تتعرض لها، وهذا ما يرفع من قيمة رأسمالها الرمزي أي الشجاعة أو كما تعرف بالريفية الرَّجْلَة بالدارجة وهي قيمة لها وزنها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ثم هناك الفضاء الافتراضي الذي وفر مساحة واسعة للتعبير عن الرأي والتواصل بين الناس خارج الأطر الرسمية المراقبة بشدة، كما ساهم هذا الفضاء في ديمقراطية النضال واتخاذ نزع شعبية واضحة تتجاوز بكثير أطروحات نخب الصالونات ونضال الغرف المغلقة.

حراك الريف:

من سرق الجامع؟²³¹

أو

في تفكيك بنية

الهيمنة الدينية للمخزن



رشيد سعدي

أستاذ باحث في شؤون الإصلاح الديني

تهدف هذه المقالة إلى مقارنة البعد الديني لحراك الريف بوصفه مرحلة أخرى في ما يمكن تسميته تاريخ أو مسار تفكيك بنية المخزن في المغرب، بنية تعتمد على نمط خاص من علاقات الهيمنة وتناقض المصالح الاجتماعية والسياسية. نعتقد أن الحراك في جوهره تعبير عن صراع سياسي حول آليات الهيمنة ورهانات الهوية والاعتراف، ويمكن مقاربته من خلال سوسيولوجيا الصراع السياسي، نظرية بيير بورديو نموذجاً.

²³¹ - يستوحي العنوان كتاب المفكر الليبي صادق النهوم **الإسلام في الأسر: من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟** الصادر سنة 2000 عن دار رياض الريس. يعتقد الكاتب أن الجامع هو الفضاء السياسي الذي يجسد حق الجماعة الإسلامية في التداول بشأن المسؤولية والشرعية السياسية من أجل تحقيق قيمة العدل. من هنا يختلف الجامع عن المسجد الذي هو نتاج لإقصاء دور الجماعة المسلمة من الشأن السياسي واحتكار الدين من طرف الأنظمة السياسية.

حراك الريف...ريف الحراك

كشف الحراك ولا يزال عن أزمة سياسية عميقة للنظام السياسي في المغرب، المخزن الذي لم يعد قادرا على إنتاج نفس آليات الهيمنة بسبب أزمة تتعلق بتطور فاعلين سياسيين واجتماعيين يشتغلون من خلال رأسمال رمزي²³² وخطابات سياسية مخالفة للنمط المهيمن، مع وجود نخب سياسية هي نتاج نظام سياسي وثقافي لا يتوافق مع لحظة الوعي التاريخي الجديدة. يمكن أن نقول إن حالة الانسداد التي وصل إليها الحراك مع توالي اعتقال النشطاء تدل على بلوغ المخزن حالة من الإعطاب أو اللإنتاج السياسي بسبب العجز عن تجديد آليات الهيمنة داخل إطار التعاقد والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية التعاقدية أو العقلانية، مما يفسر العجز عن الوعي بماهية هذا الجيل الجديد من الاحتجاجات.

تبين خطابات الدولة في تعاملها مع الحراك عن نمط شرعية غير وظيفية و عن حالة عدم استعداد لدخول مرحلة دولة ما بعد المخزن ، مما يفسر تردد السلطات السياسية بين سلوك لا عقلاني (التخوين) ونزوع مبهم نحو الاعتراف بالدينامية التي تتأسس خارج الوسائط التقليدية التي تفتقر لشرعية "الشارع والميادين". يتمحور تحليلنا على تفكيك هذا الحراك لمكون مركزي في بنية الهيمنة السوسيو-سياسية للمخزن ، ألا وهو شرعية وبداهة الخطاب الديني كجزء من الرأسمال الثقافي الذي يمارس من خلاله العنف الرمزي ويبني عليه شرعيته السياسية. والسلطة الرمزية، أي تلك السلطة التي في مقدورها أن تدفع إلى الاعتراف بها والحصول على هذا الاعتراف أي أنها سلطة (اقتصادية وسياسية وثقافية...) لها القدرة على دفع الآخرين إلى تجاهلها كسلطة عنف واستبداد في أصلها، لذلك ففعاليتها ليست في نظام القوة المادية ولكن في نظام المعنى المعرفي²³³.

لتوضيح انعطاب الدور السياسي للمؤسسة الدينية ، سنركز على البعد الرمزي للفعل الاحتجاجي الذي قاده الناشط الريفي ناصر الزفزافي داخل مسجد بمدينة الحسيمة ضد خطبة الجمعة والاستعمال السياسي لمقولة الفتنة.

²³² - Bourdieu, Pierre: chose dites, Paris, Minuit, 1987, p. 160.

²³³ - Bourdieu, Pierre: «Dévoiler les ressorts du pouvoir »; In Interventions: science sociale et action politique, Agone, 2002, p. 176.

تمحورت خطبة الجمعة، التي حملت عنوانا ذا دلالة رمزية "نعمة الأمن والأمان"، على تحذير المصلين من "مهالك الفتنة وأهوال الخروج عن طاعة أولي الأمر" وتذكيرهم بـ "نعمة الاستقرار والأمان" اللذين أصبح المؤمنون واعين بقيمتيهما بفعل الاحتجاجات الكبيرة والمتتالية التي شهدتها المنطقة. شكلت تيمة "الفتنة" المقولة المركزية التي تأسس عليها هذا الخطاب، والتي تم ربطها ضمنا بالحراك السياسي والاجتماعي بمنطقة الريف. يتحول المسجد إلى فضاء لإنتاج ممارسات ثقافية وشعائرية تحيل على ثنائية الشرعي واللاشرعي من أجل إدماج المهيمن عليهم في تصور للعالم، فضاء يحاول الدمج بين الشرعية الدينية والشرعية السياسية.

وواقع أن هذه الخطاطة لم تعد وظيفية هو ما يفسر السياق الصدامي الذي تندرج داخله المواجهة بين إمام المسجد الذي قرأ الخطبة التي توصل بها من وزارة الأوقاف والناشط الريفي الذي وضع الإمام في خانة "علماء السلاطين والأئمة المضلين".

يندرج الاحتجاج داخل المسجد في جيل جديد من الاحتجاجات شهدتها مناطق الريف مثل مقاطعة صلوات الجمعة في مساجد الإقليم تنديدا بالاعتقالات واقتحام المنازل، رفض الصلاة وراء من يتم اعتبارهم أئمة المخزن، بالإضافة إلى قيام بعض الساكنة بمقاطعة خطبة الجمعة، الاحتشاد والصلاة خارج المسجد مع وقفات احتجاجية بعبارات "حسبنا الله ونعم الوكيل" و"الله أكبر" والتنديد بما تم تسميته "إفحام السياسة داخل المساجد".

يكشف الحديث عن الفتنة واستعمال نظرية المؤامرة في سياق الاحتجاجات كيف أن المؤسسة الدينية، المستتعبة وظيفيا للمخزن، سعت لتوصيف الحراك كفعل خروج عن الإجماع من أجل شرعنة فعل الإجهاز عليه واعتقال قائده، وهو ما عبر عنه ناصر الزفزافي برفض فكرة الإمام الذي "يفتي من أجل محاصرة شبابنا واعتقالهم في خطة مع المخزن".

استدعت خطبة الجمعة مقولة الفتنة كإيديولوجيا وظيفية مرتبطة بعدة معتقدات ومرجعيات ومخيال اجتماعي من أجل التأكيد على أن التوقف عن الاحتجاج شرط أساسي للحفاظ على المجتمع. ساءلت كلمة الناشط الريفي داخل المسجد بداهة "الوظيفة السياسية" لمؤسسة المسجد ووظيفة الضبط الاجتماعي الذي تقوم به من خلال مقولة الفتنة: "هل المساجد لله أم للمخزن؟"، وأضاف:

حراك الريف...ريف الحراك

"تخوفونا بالفتنة، ما معنى الفتنة ومعظم الشباب لا يجدون قوت يومهم أو هاجروا؟"،

يوضح الفعل الاحتجاجي كيف أن اللغة (الدينية) تشكل آلية لممارسة الهيمنة والعنف الرمزي وتمتلك القدرة على بناء رؤية عن العالم وصناعة ذهنية «المهيمن عليه». إن الوعي بانعطاب آلية الهيمنة عبر المؤسسة الدينية (خطاب المسجد) هو ما يفسر رفض فكرة أن الحراك يضرب استقرار البلاد، وتأكيد الناشط على أن كلام الإمام «يلزمه وحده ولا يلزم المسلمين». يصبح موضوع النقاش هو شرعية الخطاب الديني المستتبع سياسيا ومدى مواءمته لما يقترحه القيادي الريفي كمرجعية معيارية تناقض مرجعية المخزن، وكذا شرعية وحدود استملاك الخطاب الديني من خلال استعمال مقولة ذات تبعات دينية وسياسية جد ثقيلة. بموازاة مع ذلك يتم تأسيس لغة دينية جديدة من خلال إلحاق عبارة "رضي الله عنه" بشخصية الزعيم التاريخي محمد بن عبد الكريم الخطابي.

عمل الخطاب الديني الرسمي على إعادة إنتاج خطاب سياسي جد متهاافت صادر عن الحكومة وعن بعض "المثقفين" حاولوا ربط الحراك بأجندات خارجية والدفاع عن فكرة التخوين ونظرية المؤامرة التي ترتبص بالوحدة الوطنية من خلال من لا يقبلون بموازين القوى السياسية داخل النظام الاجتماعي.

ففي رد فعلها استنكرت واستهجت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الفعل الاحتجاجي متحدثة عن أن أحد مساجد المدينة شهد "فتنة كبيرة حين تعمد المدعو ناصر الزفزافي" الإخلال بالتقدير والوقار الواجبين لبيوت الله أثناء صلاة الجمعة بمدينة الحسيمة مما أفسد الجمعة وأساء إلى الجماعة"، و"عرقلة حرية العبادات وتعطيلها"، مصداقا لقوله تعالى "ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها". وأكد البلاغ الوزاري أنه و"بالإضافة إلى ما نص عليه القانون من أحكام تعاقب كل من يعرقل أداء الشعائر الدينية، فإن الحدث، بالنسبة لضمير الأمة، يمثل تصرفا منكرا في هذا البلد الذي يحيط العبادات بالاحترام والتعظيم. وقامت السلطات باعتقال ناصر الزفزافي وفتح بحث قضائي.

لا شك أن استعمال تيمة الفتنة كموضوع للخطبة شكل فعلا استفزازيا لمشاعر الساكنة، ومن الناحية السياسية قد يبدو أن اختراق قدسية المسجد شكل مخرجا لسلطات المخزن التي لم تستطع أن تفرض سيطرتها على الحراك لمدة تتجاوز

سنة أشهر داخل الفضاء العمومي، حيث اكتفت بخطاب الإدانة ، و قدمت السلطات هذا الفعل الاحتجاجي على أنه تجاوز لكل الخطوط الحمراء . يتم استخدام الدين هنا لخلق التوازن مع دينامية الحراك استعدادا لإجهاضه وتوفير الشرعية الأمنية لذلك . وفي السياق نفسه كان موضوع الدرس الحسني الأول لسنة 2017 ، الذي ألقاه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق هو وظيفة العلماء والتي تتمثل في "محاربة الفتنة" إلى جانب "وازع السلطان" الذي تجسده الأجهزة الأمنية.

بالموازاة مع ذلك استطاع الفعل السياسي للدولة أن يخلق نقاشا اجتماعيا حول الشرعية السياسية لهذا الفعل الاحتجاجي داخل المسجد ، حيث سعت السلطات إلى توجيه الرأي العام الوطني اعتمادا على الرأسمال الرمزي والاستعدادات الذهنية أو ما يسميه بيير بورديو "الهبايتوس" ، أي مجموعة الاستعدادات التي تشكل ، بشكل لا واع ، "بنى مبنية مستعدة للاشتغال يترى عليها الأفراد بصفتها بانية ، أي كمبادئ مولدة ومنظمة لممارسات وتمثيلات"²³⁴ . وتتخذ "شكل خطاطات إدراك وأفعال بفعل التناقل عبر التنشئة الاجتماعية للفرد"²³⁵ . يتم تقديم المسجد كفضاء يتسامى عن المجال السياسي ، مما يحول دون الوعي بالمقولات الدينية ، هنا مقولة الفتنة ، بوصفها مقولات سياسية تسمح بممارسة إقناع صامت من خلال البدهاء والمسلمات التي تساهم في تأييد الوضع الاجتماعي وتحاول إلحاق الوعي الجمعي العام بالنسق السياسي المخزني من خلال صناعة إيديولوجية الإجماع.

يمكن الاستعانة هنا بالخطاطة الثقافية التي اقترحها عبد الله حمودي في كتابه الشيخ والمريد²³⁶ ، خطاطة مبنية على فكرة انتقال سلوك ينتمي لمجال الصوفية والولاية إلى المجال السياسي ، حيث تكريس السلطوية يتم عبر العلاقات الشخصية التي تخضع لثلاثية الهيبة والخدمة و التقرب . تعتمد ثنائية الشيخ والمريد على مقولة الطاعة المطلقة وغياب فكرة التعاقد العقلاني.

234 - Pierre Bourdieu, Le sens pratique, Paris, Éditions de Minuit, 1980, p. 113.

235 - Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Paris, Minuit, 1980, p. 134.

236 عبد الله حمودي : الشيخ و المريد. النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد الحميد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2000.

يمكن تأكيد أطروحة الانعطاب التي دخلت فيها مؤسسة المخزن من خلال تحليل مظاهر التناقض بين النصوص والقوانين الرسمية بشأن اشتغال مؤسسة المسجد وأدوار القيميين الدينيين والممارسات الفعلية لهؤلاء من جهة ، ودرجة تعقد الوعي الاجتماعي والديناميات التي يفرزها من جهة أخرى ، مما يضع مؤسسات الهيمنة في وضع اللامواءة الذي يفسر بدوره "لا وظيفية" آلية الهيمنة الدينية.

ينص القانون على منع القيميين الدينيين من اتخاذ مواقف سياسية قد تؤدي إلى "عرقلة أداء الشعائر الدينية" أو "الإخلال بشروط الطمأنينة والسكينة والتسامح والإخاء". من الواضح أن المؤسسة الدينية لم تكن موفقة ، في خطبة صلاة يوم الجمعة ليوم 26 مايو 2017 ، في الالتزام بهذا الإطار السياسي والأخلاقي الذي يمنع توظيف الدين من أجل أهداف سياسية ، فالمهم بالنسبة لها كان هو ضمان الشرعية الدينية للمقاربة الأمنية.

لاشك أنها ليست المرة الأولى التي يستعين فيها المخزن بالمسجد من أجل التحكم في الديناميات السياسية التي يعتقد أنها يمكن أن تشكل مصدر فوضى اجتماعية تهدد تناسق المنظومة السياسية وتهدد آليات الضبط والتأبيد الاجتماعي. يمكن أن نذكر كمثال على ذلك خطبة الجمعة للسابع من أكتوبر والتي سبقت الانتخابات التشريعية أو الخطب التي رافقت عمليات الاستفتاء. من الواضح أن توظيف المؤسسة الدينية في عملية الاستقطاب السياسي يناقض منع القيميين الدينيين من اتخاذ المواقف السياسية داخل فضاء المساجد.

سعت المؤسسة الدينية، أثناء حراك الريف، إلى تقديم الخطاب الديني بوصفه خطاباً متعالياً عن المجال السياسي، يحاول توجيهه نحو الخيرية، وبالتالي خلق حدود فاصلة بين المقدس الديني والمدنس السياسي. غير أن آلية الهيمنة هذه تعرضت للشرح بسبب الفعل الاحتجاجي الذي اقتحم عقر المؤسسة الدينية مما أزم علاقة هذه الأخيرة بالمجتمع المدني. في السياق نفسه يمكن قراءة الحقل الديني بوصفه مصدر إنتاج أساسي للمشروعية الدينية، ومشروع مسار يهدف لضبط الحقل الديني من خلال جملة إجراءات كفرض إعادة هيكلة المجالس العلمية بهدف التحكم في فوضى الفتاوى الدينية وفرض نظام فتوى مقنن ، وفرض خطبة موحدة تتم صياغتها مركزياً ، قد تكون موجهة دينياً

وسياسياً، مما يفسر صفة ووظيفة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفتها وزارة سيادية تسعى لتجديد النخب الدينية ، توسيعها وضبطها.

قد لا يكون السؤال الحقيقي متعلقاً بشرعية تنظيم الحقل الديني نفسه ، على اعتبار أن المجال الديني قد ينتج فوضى تهدد شروط العيش المشترك ، لكن السؤال يتعلق بالعلاقة بين آليات الهيمنة عبر المؤسسات الدينية و الديناميات الاجتماعية والسياسية ، مما يطرح سؤال تجديد الخطاب الديني ، تجديد الشرعية الدينية موازاة مع الشرعية السياسية للمخزن وإعادة التفكير في الوظيفة الأفقية للدين من أجل ترشيد ديناميات التدين.

في كتابه الإسلام في الأسر: من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟ يقوم الكاتب الليبي الراحل الصادق النهوم بالتمييز بين المسجد كفضاء لممارسة الشعائر الدينية و الجامع بصفته فضاء-وظيفة يندرج داخل السلطة الجماعية لجماعة المسلمين ، يكفل "حرية القول ، سلطة الأغلبية ، حرية العقيدة والحوار السياسي"، من خلال الخطبة التي تشكل "مؤتمر يوم الجمعة" حيث تتم مناقشة القضايا العامة. يسمح الجامع باستملاك سلطة أعلى من سلطة الدولة ، يمكن وسمها بسلطة جماعة المسلمين بوصفها: جماعة مدنية".

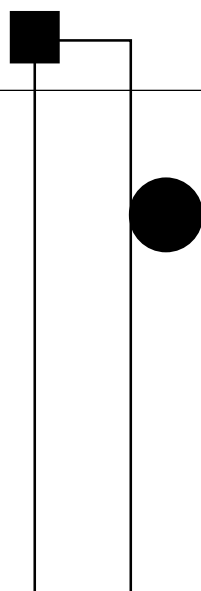
قد تسمح هذه المقاربة "المدنية" للدين بالتفكير في محدودية الهيمنة التي يمكن أن تمارسها الدولة من خلال المسجد ، وتسمح أيضاً بفهم السؤال-الصرخة التي اخترقت الفعل الاحتجاجي لناصر الزفزافي: "هل المسجد لله أم للمخزن؟" كيف يمكن التمييز بين الفعل الاحتجاجي داخل الجامع ، والذي هو فعل مواطنة ، وبين فعل الخروج عن الضوابط الحضارية والأخلاقية للاجتماع والعيش المشترك؟. بمعنى آخر هل لا زال المسجد يقوم بوظيفته الجمعية والإدماجية؟ هل لا زال النظام السياسي في المغرب قادراً على القيام بوظيفته الجمعية والإدماجية، إن على المستوى السياسي أو الاجتماعي ؟ يمكن هنا أن نستنير برأي الباحث حسن أوريد والذي عبر عنه خلال محاضرة بعنوان "الدين والسياسة" ألقاها بمدينة تيزنيت ، مساء يوم أمس الجمعة 16 يونيو 2017 ، يندرج مضمونها في سياق احتجاجات منطقة الريف، حيث أكد على أن توظيف الدين في الحياة العامة في السياق الحالي يؤدي إما إلى مأزق سياسي أو إلى تبرير العنف ، مؤكداً أن المجال الطبيعي للدين هو المعتقد في حين أن مجال السياسة هو مجال المصالح واختلاف المرجعيات.

يمكن القول بأن جدلية الفعل الاحتجاجي ومحاولة احتوائه من طرف المخزن اعتمادا على تصريف مقولة الفتنة (مقولة دينية- سياسية) ، خصوصا من خلال الخطاب الديني الرسمي ومؤسساته، عمل على انتقال مضمون الخطاب المطالبي مما هو اجتماعي صرف (التلکؤ في إنجاز المشاريع الاجتماعية) إلى ما هو سياسي أو بالأحرى أن المطالب الاجتماعية يتم بسطها إعلاميا في لغة سياسية لا تخلو من العمق، موضوعها بنية المخزن التي تغذي آليات الفساد وتحول دون تطويرها لاستراتيجيات الحكامة الاجتماعية، وبالتالي فهي تفسر عجز السلطات لحد الآن عن إبداء خطاطات جديدة لاحتواء الاحتقان السياسي من خلال الاعتراف الرمزي والمادي، والمصالحة التاريخية ، وتوسيع مجال الوسائط السياسية... ختامنا نقول أن حراك الريف يعبر عن انتشار ثقافة التغيير الاجتماعي المرتبطة بوسائل الاتصال الحديثة ورفض التقاليد السياسية التي فقدت علاقتها بالعالم . يحيل التفكير في انعطاب آليات الهيمنة الرمزية للمخزن حتما على مسألة مصدر شرعية الدولة والعنف الشرعي وإمكانية تأسيسهما دينيا . في هذا السياق يميز ماكس فيبر بين الهيمنة التقليدية (الإيمان المستمر بالطابع المقدس للتقاليد المحفورة في الذاكرة)، الهيمنة الكاريزمية والهيمنة العقلانية (الإيمان بشرعية القانون و بمفهوم المجتمع الذي يقوم على التعاقد والمساواة القانونية بين الأفراد. فقط النمط الأخير يؤسس لشرعية حقيقية والتي هي إيمان بالقيمة الذاتية. للأفراد أو المحايثة للنظام الاجتماعي ، وإلا فإن الهيمنة تصبح فقط مجرد مرادف لعملية تأييد واستمرار آليات السيطرة دون أخذ الديناميات الجديدة بعين الاعتبار. تلك هي مفارقة المجتمع المدني في المغرب ، احتجاجات الريف نموذجاً، حيث الوعي المدني يتجاوز بكثير خطاطة المريد والشيخ التي لا تزال البنية السياسية للمخزن تتبناها.

إن الكثير من الشعارات التي أنتجها الحراك، ولا يزال، تعلمنا أن المقدس الوحيد له اسم : الوطن والمواطنة ، وأن المسجد الحقيقي هو الوطن نفسه.



**قراءات في وثائق
ومؤلفات
حول الريف وحراكه**





جرح "الانتفاضة والحراك" على ضوء كتاب "محنة الريف"



سليمان المسعودي

فاعل جمعوي/ طالب باحث بمخبر "الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان" في جامعة محمد الأول بوجدة

قليلة هي الكتابات والدراسات التي تطرقت لعلاقة منطقة الريف بالمخزن- منها ما وجد الطريق إلى النشر خلال العقدین الآخرين- بالدراسة والتحليل الرصين، محاولة إبراز جذور وأسباب تلك العلاقة المتوترة والمستمرة بينهما.

على سبيل المثال، لا الحصر، كتاب الأستاذ مصطفى أعراب "الريف: بين القصر وجيش التحرير وحزب الاستقلال"²³⁷؛ الترجمة الكاملة للكتاب/المجلد "آيث ورياغر قبيلة من الريف المغربي: دراسة إثنوغرافية وتاريخية"²³⁸ لصاحبه الأنثروبولوجي الأمريكي دايفيد مونتغمري هارت..

صدر الكتاب عن منشورات اختلاف في طبعتي الأولى سنة 2001 والثانية سنة 2002.²³⁷

²³⁸ - يقع الكتاب في جزأين، الجزء الأول الذي يتضمن 493 صفحة، صدرت الطبعة الأولى منه سنة 2007 ، أما الطبعة الثانية منه فكانت خلال ماي 2016، مرفقة بالطبعة الأولى من الجزء الثاني منه الذي يتضمن 530 صفحة

ومع انطلاق احتجاجات الحراك الشعبي بالحسيمة أواخر أكتوبر 2016 طفا من جديد على السطح نقاش هذه العلاقة المتوترة بين الريف والمخزن؛ نقاش الذاكرة الجريحة في علاقتها مع التاريخ، وكانت مناسبة، للبحث والتقصي - مجدداً - في أسباب هذا التوتر القائم بين الريفيين والمخزن.

في هذا السياق، ظهرت إلى الوجود مجموعة من الكتابات والدراسات. منها ما صدر عن مراكز أبحاث؛ وأخرى على شكل مقالات في مواقع إلكترونية وجرائد ورقية، البعض منها أعيد تجميعها وتصنيفها في شكل كتب.

الكتاب الذي بين أيدينا، يحمل عنوان "محنة الريف.. من الانتفاضة إلى الحراك" للصحفي والكاتب الأستاذ محمد أمزيان، ويندرج ضمن الدراسات والكتب التي صدرت في سياق عام يشهد عودة هذا النقاش الخاص بالعلاقة المتوترة بين الريف والمخزن، وسياق خاص، طال فيه القمع والاعتقالات العديد من نشطاء ومحتجي الحراك الريفى الأمازيغي بالحسيمة.

سنحاول عبر تناولنا هذا الكتاب، تقديم "قراءة تركييبية" لأبرز المضامين والقضايا التي استأثرت باهتمام الكاتب، وأثارت فضولنا. خاصة، وأن الكتاب عبارة عن مقالات؛ ظروف صياغتها يختلف من مرحلة إلى أخرى؛ رغم اتفاقها في كون الريف هو الرابط بينها. وحسب "تنبيه" المؤلف فإن "معظم مواد هذا الكتاب نشرت في صحيفة المساء المغربية ضمن الزاوية الأسبوعية "شيء من الكلام"، ومنها ما سبق وأن نشر في موقع إذاعة هولندا العالمية "هنا أمستردام" ومواقع إلكترونية أخرى.²³⁹

لكل ذلك، وأخذاً بعين الاعتبار أن المؤلف من خلال مقالاته لم يكن مرتاحاً للمستقبل - مستقبل الحراك - فإن مساهمتنا هاته، ستحاول كلما استدعت الضرورة المنهجية؛ استبدال صيغة الماضي بالحاضر منها إلى المستقبل، وبالاكتفاء على تسلسل "الأفكار وترابطها" دون أخذ أي "اعتبار" لتاريخ كتابتها. وكلنا أمل في أن تجد من يستخلص الدروس منها ومن هذا الماضي الأليم. حتى لا يكرره المعنيون به، ولتكون هذه "الدروس" - بمثابة "مدخل" و"أرضية"، من أجل البحث عن "مدخلات" و"ممكنات" المصالحة مع المنطقة. دروس؛ لتفويت الفرصة - مستقبلاً - على من يتربص بهذه المنطقة غير ما مرة، ويرميها بـ "تهم" جاهزة، لتبرير أي تدخل واعتقال في حق من يردد كفى من التهميش والإقصاء؛ كفى من الحكمة...

- ص 6 من الكتاب. 239

قراءة في غلاف الكتاب

الكتاب صدر في طبعته الأولى 2018 عن منشورات "تيفراز نأريف" العدد 17، مطبعة الخليج العربي تطوان، من تقديم الأستاذ الصحفي "لبيب فهمي"، أما الإخراج الفني والتصميم فيعود للأستاذ جمال أمزيان.

أول ما يصادفنا عند تناول الكتاب؛ توسط عنوانه الرئيسي "محنة الريف" وعنوانه الفرعي "من الانتفاضة إلى الحراك، سلاسل حديدية على جانبي الغلاف.. إضافة، إلى تلك اللوحة التشكيلية التي تتوسط الغلاف، أسفل العنوان؛ غلاف ولوحة تشكيلية، أعتقد، أنها جد معبرة؛ قد تختلف التأويلات بشأنها؛ لكن جلنا سيجمع وسيتفق على أنها تختصر "كل شيء": محنة الريف؛ تهमيش الريف؛ قمع الريف، دماء سقطت من أجل هذا الريف ما تزال تنتظر من ينصفها؛ دماء من لونها الداكن المتخثر قديمة تلخص قصة العلاقة المتوترة والمستمرة بين المخزن والريفين؛ أو قل القمع والقتل الذي تعرض له الريفيون، من مجزرة بوشتى البغدادي أواخر القرن 19 التي استهدفت قبيلة بقيوة، إلى أحداث انتفاضة 1958-1959 مروراً بنكبات ربما أقل حدة من السابق 1984، 2011، 1987. وصولاً إلى القمع والاعتقال الذي طال مجدداً، بشكل قوي أهل الريف في إطار الحراك الشعبي بالحسيمة، فعادت بهم الذاكرة إلى أحداث 58-59، وأستيقظ ذاك الجرح الغائر الذي كان ينتظر فرصة للاندمال.

" لوحة تشكيلية" من إنجاز الأستاذ محمد أبطوي أحد أعضاء فرقة تديرين الموسيقية²⁴⁰ تلخص محنة الريف أو بالتحديد، عندما نلمح تلك الكتابة الصغيرة بالحرف اللاتيني في إحدى جوانب اللوحة "أريف ن الحسيمة". ربما تأكيد من الفنان أن هذه المنطقة "أكثر" محنة واصطداماً مع المخزن. أيضاً، وفي جوانب أخرى أدخنة تنبعث، إحالة إلى القنابل المختلفة التي استخدمت في هذه المنطقة على مر التاريخ، من القصف الكيماوي، بالغازات الخانقة، وصولاً إلى "القنابل المسيلة

- تعد أولى الفرق الموسيقية، التي ظهرت بالريف في السبعينيات، تعنت بالحرية والأرض والأم.. بعض من أغانيها أرخ لأحداث الريف 1958-1959 كما هو الشأن في أغنياتها الشهيرة "خاتشي اروازنة" و أغنية "بيا" أي الحسيمة، ولأحداث 1984 من خلال أحنه" ويشكوم غايتون" (من سينساكم).. وغنت حتى للحراك.

للدموع" التي استعملت خلال احتجاجات الحراك الريفي، وبشكل مكثف في مسيرة 20 يوليو 2017 بالحسيمة.

بالجانب الآخر من " اللوحة التشكيلية" تتراءى لنا يد ممسكة بعمود حديدي إشارة إلى الاعتقال والسجن الذي طال العديد من المواطنين . إضافة إلى بروز تلك القبضة المعروفة خلال الحراك لدى المعتقل محمد جلoul أكثر من رفاقه."قبضة جلoul"؛ قبضة تعبر عن صمود الريفيين في وجه "الغطرسه والآلة المخزنية"؛ تلك القبضة المنبعثة من وسط الجثث والدماء ذات اللون الداكن التي تملأ اللوحة بنسب كبيرة، وكبصيص أمل في بحر من الدماء، ورمز ثبات حتى التحرر والانعقاد من هذه المحنة المستمرة والمتواصلة.

قراءة في صفحات " محنة الريف"

الكتاب الذي يتضمن 198 صفحة، موزعة بين التقديم، ومقدمة المؤلف، وأربعة فصول، قد يكون مؤلفه استقى عنوانه من دراسة صدرت عن مركز ابن خلدون بواشنطن شتبر 2012 باللغة الإنجليزية، تحت عنوان²⁴¹ "محنة الريف.. منطقة مضطربة بشمال المغرب". ومهما تعددت العناوين وتشابهت؛ فالقاسم المشترك بينهما البحث والتقصي في أسباب "محنة الريف" عن طريق فهم تلك العلاقة المتوترة والمتأزمة بين الريفيين والمخزن.

في تقديم الصحفي لبيب فهمي "حراك الريف.. في الحاجة إلى رؤية براغماتية" عدّ الكتاب توثيقاً لمرحلة مهمة من تاريخ المغرب بدء بانتفاضة 59/58، وصولاً إلى الحراك ومرورا عبر ملفات أخرى كالأمازيغية وغيرها²⁴². واعتبر صدوره فرصة للتذكير بمحنة الريف الفعلية: غياب رؤية براغماتية تعتمد العقلانية لتنفيذ الريف والوطن. فالريف في حاجة إلى تنمية اقتصادية وثقافية تمنحه الثقة في المستقبل؛ مستقبل يقبل بمواطنين أذكيا يطالبون بحقوقهم عبر الوسائل السلمية والحوار.²⁴³

- بخصوص هذه الدراسة أنظر الرابط الإلكتروني التالي:²⁴¹

<https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/09/2012924103333182505.html>

- ص: 8²⁴²

- ص ص: 8-9²⁴³

مقدمة المؤلف، توجهت مباشرة إلى القارئ للتأكيد على أن هذا الكتاب عبارة "عن جهد متواضع عن الريف الذي يمر اليوم بمحنة حقيقية. فهو لا يقدم تاريخاً مضى أو تاريخاً للحظة يائسة من الزمن الريفي القاسي والحزين، ولكنه يقاسم القارئ بعض انطباعاته وآرائه التي كتبت في ظروف تختلف في الزمان والمكان.. وتتشابه من حيث الملابسات والحيثيات.." ²⁴⁴، والتذكير مرة ثانية على أن الكتاب عبارة عن مقالات لا رابط بينها سوى الريف في جغرافيته وتاريخه وثقافته ومحنه ²⁴⁵.

"سوء الفهم" و"جراح" لا تريد أن تندمل

كتاب الأستاذ "محمد أمزيان" يفتح أمامنا عدة منافذ لفهم بعض جوانب هذه العلاقة المتأزمة بين الطرفين، كما يعيد إلى الواجهة بعض المحطات التي ينقصها الكثير من البحث والتدقيق، خاصة مرحلة أحداث الريف 1958-1959. وهو ما تعزز بتضمينه مقطعاً من مذكرات والده قائد انتفاضة 58-59 محمد سلام أمزيان، الذي جاء تحت عنوان: "نحن وإياكم على طرفي نقيض" ²⁴⁶. حيث "يمكن اعتباره مساهمة لتوضيح أسباب "سوء الفهم" الكبير بين الريف والمركز، وكيف تعامل هذا الأخير مع مطالب الريفيين أواخر الخمسينات من القرن الماضي." ²⁴⁷

هذا الكتاب، وعلى الرغم من كونه عبارة عن مقالات، أغلبها كتبت خلال فترة الحراك الذي انطلق عقب استشهاد الشاب محسن فكري أواخر أكتوبر 2016 بمدينة الحسيمة. إلا أن الكاتب كان ذكياً عندما التجأ إلى استعادة بعض مما كتب خلال مراحل "متقطعة" من التاريخ. تجسد ذلك في "التقسيم" الذي صار عليه، والتصنيف الذي خص به مقالاته، حسب كل مرحلة -قضايا تطرق إليها الكاتب؛ من "جرح الانتفاضة" مروراً بـ "جرح الثقافة والهوية"، وصولاً إلى "جرح الحراك"، هذا المحور

- ص 10. 244

- ص 11. 245

- ص ص 43-44-45. 246

- ص 42. 247

طعمه بحوار مطول مع المعتقل السياسي "ناصر الزفزافي" الذي يرفض أن يرى نفسه قائدا أو زعيما²⁴⁸ بل واحد من بين الآخرين المتواجدين بالحراك.

الملاحظ، أن تكرار عبارة "جرح" في عناوين فصول الكتاب، هي محاولة تأكيد لفكرة تسيطر على شعور الكاتب، مفادها أن هذا الجرح أعمق بكثير مما يمكن تصوره، وصرخة ضمنية إلى الجميع للمساهمة في "علاج" هذا الجرح الغائر، و"تجاوز" ذاك المرض المزمن المسمى "سوء الفهم".

جرح لم يندمل بعد؛ جرح "مزمن" مستمر في النزيف؛ يتسع ويكبر وراء كل "حدث- صدام" بين الريفيين والمخزن؛ ألم يحن وقت اندماله وشفائه؟ أم أنه سيظل ما ظل الشك والريبة بينهما قائما، أو كما يسميه الكاتب بـ "سوء الفهم" القائم بين الريف والمركز.

"قد يكون المخزن الجديد أبدى بعض المرونة تجاه منطقة الريف، لكن عقودا من الشك والريبة بين الطرفين ما تزال تعرقل انطلاق مصالحة تاريخية تقوم على الثقة المتبادلة والمواطنة الحقيقية"²⁴⁹، لكن، يتساءل الكاتب في موضع آخر: كيف تدهورت ثقة الريفيين في السلطة "الجديدة" بهذه السرعة بعدما "رمت" الزيارات الملكية المتتالية بعض الثقة في ثقب الجدار العازل بين الريف والمركز/المخزن؟²⁵⁰ سؤال طرحه الكاتب بمناسبة أحداث بوكيدان بإقليم الحسيمة سنة 2010.

السؤال يطرح من جديد، بحدة أكبر. كيف لنا بتجاوز هذا المرض المزمن المسمى بسوء الفهم؟ وأي خطاب مصالحة ننتظر؟ فما كان يحكى وأصبح متواترا؛ موشوما في ذاكرتنا الجماعية، نعيشه في حاضرتنا؛ فما أشبه الليلة بالبارحة كما يقال. أو كما عبرت إحدى اللافتات التي رفعت بالحسيمة في احتجاجات الحراك الشعبي "جراحنا لم تندمل بعد.. وأنتم ما زلتم تقتلون فينا"؟؟

في الفيلم الوثائقي "كسر جدار الصمت" للمخرج طارق الإدريسي (2014)، الذي تناول إحدى الفترات المؤلمة في تاريخ المغرب المعاصر، فترة الانتفاضة التي جرت بالريف في خريف 1958-1959، سئل الضحايا الذين وافقوا على تقديم شهاداتهم في هذا الشريط :

- الحوار جاء تحت عنوان: "ناصر الزفزافي: أنا لست قائدا"، بسميتنا سنتنصر ولن ننجر²⁴⁸ للعنف"، من الصفحة 165 إلى 188،

- ص 41.249

- ص 50.250

"هل تصفحون؟ رفضوا. هذا يعني أن الجرح ما يزال طرياً، والدم ينزف سيالاً. لا أرى السؤال سؤالاً بقدر ما أراه استفزازاً. عمن يكون الصفح؟ فوجه الجلاذ ما يزال ضبابياً، يمشي بيننا، يخطف، يغتصب، ينفي. الضحايا ما يزالون يتساقطون كأوراق ذلك الخريف، في تلك المنطقة النائية من الريف.. قبل أكثر من خمسين سنة.²⁵¹ إن ذاكرة المنطقة، ذاكرة قوية، وتنتعش في كل مرة، فهناك إصرار من جيل إلى جيل على تذكر ما عاناه الأجداد؛ وإصرار على واجب حفظ الذاكرة من النسيان والتزييف. كل هذا يقوي تلك الهوية بين الطرفين، حتى وإن خدع الكثير بشعار "المصالحة مع الريف" أو ما سمي بـ "ترميم" بعض من الجراحات، فهي لم تكن سوى "تصالح النظام مع بعض الأشخاص فقط وليس مع المنطقة ككل".²⁵²

زيف المصالحة مع الريف؛ يؤكد المؤلف، خاصة، عندما قاده الأمر إلى استحضار نصين، فترة كتابتهما تعود إلى زمن إنشاء هيئة "الإنصاف والمصالحة". الأول يحمل عنوان: "في جدلية العلاقة بين المركز والهامش.. انتفاضة الريف نموذجاً (1958-1959)" كتب في شهر سبتمبر 2003.²⁵³ في حين جاء النص الثاني تحت عنوان "حول المصالحة ودفن الماضي"، وهو في الأصل حسب ما أشار إليه المؤلف، كان مساهمة منه في إطار التحضير لمبادرة "الإنصاف والمصالحة"، عندما حل وفد الحقوقيين المغاربة بمدينة أمستردام الهولندية يوم الجمعة 8 أكتوبر 2004. كأن المؤلف يود القول أن لا شيء تحقق من مبادرة "الإنصاف والمصالحة المغربية"، لذلك فاستحضار النصين يعني راهنيتها، رغم كل ما يحتاجه من "تعديل" و"تطعيم" وفق المستجدات التي حصلت، وكل ما تستوجه المرحلة الآنية.

إن الأمور تزداد يوماً بعد يوم سوءاً؛ "سوء الفهم" يتسع ويكبر؛ تعامل المخزن مع المنطقة لا يريد أن يتغير، و"آلة القمع تتشابه حتى في التفاصيل".²⁵⁴ فالإقصاء (الحكرة) ما يزال كما كان وكأنه قدر مقدر، والدولة المركزية (المخزن) لم تتخل عن المعالجة الأمنية المصبوغة بالعنف والانتقام، وكأنها أيضاً قدر مقدر. هذه المعالجة عمقت هوة عدم الثقة بين الريف والمركز حتى وصلت إلى مستوى خطير

- ص. 49، 251.

- أنظر الحوار الذي أجراه المؤلف مع ناصر الزفزافي، ص. 180، 252.

- من الصفحة 22 إلى الصفحة 41، 253.

- ص. 54، 254.

جدا.²⁵⁵ و"المركز مع الأسف لا ينظر للريف إلا على أساس أنه خصم؛ هو الفصيل والحكم دائماً. وعلى هذا الأساس لم يدخل المركز منهج الحوار وحكمته في الحساب، ولم يفكر في الاستماع الذي يؤدي حتماً إلى إيجاد بدائل حضارية في التدافع، ترتقي بمستوى العلاقة بين الطرفين من حالة الحيوانية إلى عقد اجتماعي متوافق عليه."²⁵⁶

أمام هذا، فمنطقة الريف، وبشكل أصح وأدق؛ منطقة الحسيمة؛ قابلة للانفجار في أية لحظة، فهي أشبه -أو هي كذلك- في وضعية الحليب الموضوع على نار ساخنة، ولا أحد يعرف أو يتوقع متى سيفيض، وما سيحدث بعد ذلك؟؟؟ "الحسيمة تنفس الموت، تختنق، تصرخ في صمت رهيب."²⁵⁷ وكما يقول الكاتب في معرض حديثه عن المرحلة الآنية: "الآن.. وقد وقع ما وقع، ما زلت مؤمناً بوجود "مخرج" للأزمة التي تعيشها منطقة الريف منذ عقود، وما هذا "الحراك" إلا وجهاً من أوجه هذه الأزمة، وما زلت مؤمناً كذلك بأن الصيغة التي اختارتها الدولة لإسكات المحتجين، صيغة غير فعالة على المديين المتوسط والبعيد، وهي فوق كل هذا، ضد سنة التاريخ ودينامية المجتمع المغربي ككل. "المسألة الريفية" أكبر بكثير من هذا الحراك بكثير وأوسع من أن تلجمها المقاربة الراهنة للدولة. المسألة الريفية لها جذور عميقة تمتد إلى تاريخ العلاقة بين الريف والمركز؛ وهو تاريخ أزمه مرض مزمن يسمى "سوء الفهم"، أنتج علاقة مرتبكة قائمة أساساً على شعور متبادل بعدم الثقة. والتحدي الأكبر للجميع اليوم، هو البحث في سبل ترميم الثقة الغائبة وبعثها من الرماد. فإذا لم يتم التعامل مع المسألة الريفية بهذا البعد (التاريخي) والبحث عن آليات استعادة الثقة وعدم الاستهانة بالأيدي الممدودة للمستقبل، بعيداً عن منطق العقاب والثواب، فلن تكون هناك، في تقديري، مصالحة قابلة للحياة."²⁵⁸

قد يكون الكاتب في اعتقادي توفيق في استحضار بعض من أسباب نشوء واستمرار "سوء الفهم" بين الريف والمركز؛ إلا أنه لم يتوفق في شرح مقصوده من العبارة التي ذكرت أربع مرات في هذا الكتاب: "المسألة الريفية". فهل "المسألة" الريفية كانت

- ص. 131. 255

- ص. 134. 256

- ص. 115. 257

- ص. 12. 258

في سبات عميق أو ميتة، وعندما "انطلق الحراك أعاد الحياة إليها"²⁵⁹ أهي "مسألة" أم "قضية"؟ خاصة وأن الأمر يتعلق بخلاف سياسي ذي جذور عميقة في تاريخ العلاقة بين الطرفين، كما يؤكد الكاتب ذلك. هل للريف قضية؟ أم إن الريف قضية في حد ذاته؟ أم أننا أمام أمر أشبه ما يكون بـ "المعضلة"، فربما كان الطرفان - الريف والمخزن - خطان مستقيمان لا يلتقيان؟؟ وبالمناسبة؛ عن أي ريف نتحدث؟

المؤلف لم "يحدد" لنا الريف الذي يتحدث عنه، ربما لم يرد الخوض في ذاك النقاش الخاص بالريف وحدوده وأي ريف يقصد؟ أو لأن طبيعة الكتاب لم تسمح لذلك. فترك كمفهوم "غامض". فليفهم كل على مقاسه المراد به. قد نستشف ذلك، عندما توقف المؤلف للتعريف بالقائد محمد الحاج سلام أمزيان، فقدمه قائدا لانتماضة الريف الأوسط²⁶⁰ (منطقة الحسيمة). وفي موضع آخر، يعتبره قائدا للريف.²⁶¹ وتارة الريف "يقترّب" ليكون مرادفا لـ "الحسيمة"²⁶².

وهذا، لا يمنعنا من الاعتراف أن المؤلف في موضع آخر، قد انتقد هذا الأمر. وبدوره أفصح عن "ريفه" باعتباره: "ذلكم العش الجغرافي المعزول بين شمال المغرب وجنوب إسبانيا، والذي تتخاصم حول هويته وطبيعته تلك "النخبة" الريفية بين من يريده ريفا "كبيرا" ومن يناضل ليكون ريفا "تاريخيا". دون إغفال من يعمل جاهدا لجعله ريفا لـ "الكفاءات" وكفى."²⁶³ ريف الكفاءات ربما المقصود هنا، تلك "التجربة" التي سبق أن "أطلقها" الذراع الجمعي لحزب الأصالة والمعاصرة، جمعية الريف للتنمية والتضامن، بتأسيسها ما سمي آنذاك منتدى "الكفاءات الريفية" بالرباط.

إن الضرورة المنهجية، تستوجب من الباحثين والمهتمين، بل حتى المناضلين (كضرورة براغماتية) أيضا، تحديد مفهوم الريف، عند صياغة أبحاثهم ومشاريعهم المختلفة. وبتعبير الأستاذ إلياس بلكا "على الريف أن يكون عقلانيا وأن يفكر

- ص 136²⁵⁹

- ص 27، 260.

- ص 42.. 261.

- انظر المقال: "الريف.. يحيا ثلاثا ويموت تسعا" من الصفحة 141 إلى الصفحة 262

144، أنظر أيضا ص 146.

- ص 65²⁶³

بمصلحته.. والأهم هو أن يعرف حدوده²⁶⁴. بهذا الصدد، تحضرني، دراسة الأنثروبولوجي دافيد هارت حول "قبيلة أيث ورياغر بالريف" الذي كان دقيقا في تسمية الأمور بمسمياتها ودلالاتها في معرض دراسته المذكورة. يقول هارت: "نعني بالريفين في هذا المؤلف، السكان الناطقين باللغة الريفية فقط المتواجدين بالقسم الشرقي الممتد حوالي 200 كلم طولا من طنجة إلى مليلية، و100 كلم تقريبا، عرضا من الحسيمة والبحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى أكنول جنوبا.²⁶⁵

فما المانع الذي يجعلنا "نتهرب" من تحديد مفاهيمنا بشكل واضح ودقيق²⁶⁶؟ فعبارة الريف ذات حمولات عدة تتغير من مرحلة إلى أخرى، فريف الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، ليس هو ريف ما بعد القضاء على الجمهورية الريفية، عندما قسمت "السلطات الإسبانية" المنطقة إلى خمس مقاطعات؛ مقاطعة الريف أي الحسيمة؛ مقاطعة كرط و"عاصمتها" الناظور؛ مقاطعة غمارة و"عاصمتها" الشاون.²⁶⁷ والريف الذي تعرض للقصف بالأسلحة الكيماوية يختلف تماما عن ما قد يعتقد "البعض" من أبناء الريف أو حتى المهتمين أيضا. هناك من يعتقد أن الريف هو حيث تستعمل اللغة "الأمازيغية الريفية" بشتى تعبيراتها، ويختصر ذلك في أقاليم الحسيمة، الدريوش والناظور؛ في حين أن العديد من مستعملي هذه "المنطوقات الريفية" يتواجدون أيضا بإقليمي تازة وبركان. إن هذا "الغموض" و"التعويم" قاد البعض إلى الحديث عن ظهير "عسكرة الريف"، في حين أن الأمر يتعلق بالظهير رقم

- إلياس بلكا، "جيوبولتيك" وحراك منطقة الريف .. الحاجة إلى تجارلا إلى ثوار"، منشور²⁶⁴ <https://www.hespress.com/orbites/353361.html> على الرابط التالي:

- دافيد هارت، "ايث ورياغر" قبيلة من الريف المغربي : دراسة إثنوغرافية وتاريخية"، الجزء²⁶⁵ الأول، ترجمة: محمد أونيا - عبد المجيد العزوزي - عبد الحميد الرايس، الطبعة الثانية، 2016، منشورات جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة في هولندا، ص: 3.

- بهذا الصدد، فإن: "مما يؤثر عن الفيلسوف الفرنسي فرانسوا فولتير، أنه كان يرفض الحوار²⁶⁶ مع أي أحد، ما لم يحدد هذا الأحد مفاهيمه تحديدا كاملا وواضحا، بحيث لا يكون هناك لبس أو التباس في الفهم يحرف الحوار عن مقاصده، عن طريق الدخول في مماحكات لفظية نتيجة سوء الفهم، أو حيا في الجدل من أجل الجدل". نقلا عن "تركي الحمد"، حين تختلط المفاهيم"، مجلة قضايا اسلامية معاصرة، العدد 24 25، سنة 2003، ص: 4.

- للمزيد عن مفهوم الريف يمكن مراجعة دراسة الأستاذ محمد أونيا "مفهوم الريف المغربي"²⁶⁷ مجلة حوليات الريف، العدد الأول، السنة الأولى 1419-1998، من الصفحة 14 إلى 44.

1.58.381 المنشور في الجريدة من خلاله يعتبر اقليم الحسيمة منطقة عسكرية. وليس الريف كله.. والأمثلة متعددة بهذا الصدد.
فالحق يقال؛ هناك تباين²⁶⁸ بين مناطق - أقاليم الريف سواء بمفهومه "الحصري" أو "الواسع"، تباين على عدة مستويات: الاقتصادية والاجتماعية منها، بل وحتى على مستوى الذاكرة الجماعية، إذ إن بالريف ذاكرة جمعية مشتركة - بتعبير السوسيولوجي الفرنسي موريس هالبواكس- ولكل منطقة منه ذاكرة جماعية.

"الانفصال" من الانتفاضة إلى الحراك: "تهمة" أزلية

الانفصال؛ التمرد.. "تهم" جاهزة؛ ليست وليدة اليوم، خاصة مع بيان "أحزاب" الأغلبية المشكلة للحكومة، أو كما سماه الكاتب" بيان أحزاب الفتنة"²⁶⁹.
" هذه الاتهامات وغيرها كثير، تشبه إلى درجة الاستنساخ تلك التهم التي سبق وألصقت بالمقاومة المشهودة للريفيين بزعامة الأمير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي خلال مواجهة الغزو الاستعماري مع بداية العشرينات من القرن الماضي.²⁷⁰

فقد "اتهم بأنه "روكي"؛ أي خارج عن السلطة المركزية، علما بأن السلطة المركزية لم يكن لها وجود فعلي آنذاك بسبب واقع الحماية. وعندما بدأ الخطابي يؤسس لمشروع سياسي حدائي بديل عن مشروع الحماية، ألصقت إليه تهمة "الفتنة" الانفصالية وسلّطت عليه الزوايا وشيوخ الطرق الدينية للقيام بمهمة تشويه أهداف مشروعه السياسي وحربه التحريرية²⁷¹

عندما انتفض الريفيون في نهاية الخمسينات لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. اتُّهم الريفيون مجددا بالانفصال وبالتخابر مع الأجنبي: عبد الناصر، أمريكا،

هذا التباين تؤكد مجموعة من التقارير الرسمية خاصة تلك الصادرة عن المندوبية السامية²⁶⁸ للتخطيط.

- ص 148. 269.

- ص 270. 24.

- ص. 145. 271.

الاتحاد السوفيتي!! خليط عجيب لا يمكن جمعه، ومع ذلك تم استخدامه للتغطية على المسببات الحقيقية للانتفاضة²⁷²

وهذه شهادة من قائد الانتفاضة المجيدة 58-59 يقول فيها: "لقد بذلنا ما في استطاعتنا من وسائل الإقناع مع هؤلاء المنحرفين، فاستهانوا بنا وتنكروا لحقوقنا وتلاعبوا بمطالبنا، لأنهم آمنوا بأنفسهم أسيادا في هذا الوطن ونحن عبيد مسخرون. دعوناهم إلى بحث الأزمة بالطرق السلمية فرفضوا. بل اتهمونا بالخيانة والعمالة للاستعمار. قدمنا إليهم مطالب الشعب لدراستها وتنفيذها فرفضوا. بل نشروا ضدنا افتراءات وأضاليل²⁷³."

ومع احتجاجات الحراك الريف، أُخرجت من جديد، تلك الورقة المعتادة "التهمة" الأزلية، الانفصال، بعد تمهيد ساهمت في الترويج لها منابر إعلامية عدة، منذ أولى المسيرات الاحتجاجية التي شهدتها الحسيمة بعد استشهاد محسن فكري. ولم تكن سوى "مسألة وقت" للانتقال إلى إشهار "التهمة" بشكل رسمي، لا أن تبقى حبيسة تلك المنابر الإعلامية الورقية والالكترونية منها.

إن الطريقة التي كانت الدولة المركزية بدأت تتعامل بها مع الحراك، منذ التدخل في حق النشطاء بـ "ساحة الشهداء" بمدينة الحسيمة بتاريخ 5 يناير 2017، مروراً بتطويق كل الشوارع المؤدية إلى ساحة "كلايونيتا" بمدخل مدينة الحسيمة يوم 5 فبراير 2017، للحيلولة دون تخليد ذكرى الشهيد الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. والعنف الذي مورس خلالها في حق العديد من أبناء الريف. وصولاً إلى بيان "الأغلبية الحكومية". كل ذلك، كان يروم إلى شيئين: "أولاً: إثبات تهمة "الانفصال" في الريف لتبرير التدخل العسكري الذي يوشك أن يحدث بحجة الحفاظ على الأمن والثوابت، كما جاء في مضمون بيان أحزاب الفتنة. وثانياً خلق فوضى عامة في الريف لإعادة خلط الأوراق والمراهنة على "صعقة" التدخل العسكري السريع لتشتيت الإجماع شبه الكامل على مطالب المنتفضين، وإنهاك المواطنين الريفيين بالتنكيل والقمع والنفي، في أفق استنابات "مواطنين" جدد من داخل الريف يرضون بإملاءات المركز، ويسوقون لسياساتها العقيمة منذ ستين سنة من الاستقلال." لم تمض سوى أيام، حتى حدث ما توقعه واستشعره الكاتب "أمزيان": "التدخل العسكري"; اقتحام منزل "ناصر الزفزافي" من طرف مختلف "الأجهزة والقوات

- ص. 146. 272.

- ص. 43. 273.

العمومية"، حالة استثناء غير معلنة؛ أو ربما سريان مقتضيات "الظهير العسكري"؛ إنزال كبير وانتشار مكثف لـ"القوات العمومية" بمختلف تالوينها بكل أرجاء إقليم الحسيمة، وبشكل أكبر بشوارع وأحياء مدن الحسيمة، إمزورن وآيت بوعياش. وقع التدخل العنيف؛ "رغم أن شباب الحراك عبروا مرارا وتكرار عن أنهم ليسوا انفصاليين ولا يفكرون في خرافة الانفصال، وأنهم يدافعون عن حقوقهم التي يراها الجميع، وحتى من داخل الحكومة، حقوقا مشروعة وعادلة ومع ذلك تأخذ "المركزيين" العزة بالإثم، جارين البلاد بتعنتهم وكبريائهم إلى الكارثة.²⁷⁴ ورغم أن هؤلاء الشباب نظموا مسيرة جابت شوارع الحسيمة تحت شعار "لسنا انفصاليين"، شارك فيها أزيد من 200 ألف متظاهر ومتظاهرة. فقد وقع "التدخل العسكري المتوقع".

لنعد إلى التاريخ مع الأنثروبولوجي الأمريكي دافيد هارت؛ لنعد إلى أحداث 1958-1959، سنجد نفس "التهمة" الجاهزة رُمي بها المتنفضون الريفيون؛ نفس النفي لتلك التهمة كما جاء ذكر ذلك على لسان قائد الانتفاضة محمد سلام أمزيان؛ نفس المنطقة الريفية؛ نفس التعامل والتدخل وإن كان بحدة أكبر خلال 1958-1959.

يقول هارت الذي عاصر تلك المرحلة: "... ورغم تأكيد ممثلي الوريغليين الناطقين باسمهم غير ما مرة أن خلافهم موجه بالأساس ضد حزب الاستقلال، وليس الجيش الملكي، وأن لا وجود قطعا لأي نزاع مع الملك، الذين يؤكدون ولاءهم الثابت له، ويعتقدون بأن حزب الاستقلال هو الذي يسعى إلى إضعاف الملكية والحد من قيمتها، رغم ذلك، فقد أرسل الجيش إلى المنطقة لمعاقبة المتنفذين".²⁷⁵ من جديد، "يتكرر" السيناريو الآن، وهاهي قرون العنف أطلت بلا رحمة. فما الذي منع الاستماع - مجرد استماع - لمطالب المحتجين؟ إشعال النار أهون بكثير من إطفائها، فلماذا هذا التعنت الأعمى؟²⁷⁶ ها هي المنطقة تعيش على وقع جرح وحزن كبيرين، ينضافان إلى وشومات الذاكرة الجريحة أصلا. ها هو المخزن يكرر

- ص: 149، 274.

- دافيد هارت، "ايث ورياجر" قبيلة من الريف المغربي : دراسة إثنوغرافية وتاريخية"، الجزء 275 الثاني، ترجمة: محمد أونيا - عبد المجيد العزوزي - عبد الحميد الرايس، الطبعة الأولى،

2016، منشورات جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة في هولندا. ص: 821.

- بتصرف، ص: 135، 276.

أخطاءه؛ الأخطاء السياسية التي راكمها ومن يمثله تجاه المنطقة، أدت إلى ميلاد جيل جديد من الريفيين يفكر جدياً في إعادة تقييم علاقة الريف بالمركز.²⁷⁷ وها هي النتيجة "الهوة بين الريف والمركز تتسع، وشباب الغد لن يكون صبوراً مثل شباب اليوم أو شباب أمس".²⁷⁸

ها هو التاريخ يكرر سوداويته في تلك البقعة الجغرافية العصية عن الفهم. أهى صدفة لعنة تاريخ، يريد أن "يتكرر"؟ أم أن الريفيون "ماضون" في تكرار تاريخهم؟ متى سيستخلص الريفيون الدروس من هذا الماضي؛ أي لعنة تاريخ تلاحق أهل الريف؟ لتلازم المنطقة كل هذه المآسي والمحن؟

الانفصاليون؛ المتمردون؛ "الخونة".. وهلم جرا من التهم الجاهزة. وأمام وجود من يتمسك "بمقولة" الانفصال الذي "يتميز" به الريفيون عن باقي الخلق، وكأنها "حقيقة" أزلية ثابتة لا تتغير²⁷⁹ هل أهل الريف ملزمون دائماً بـ "إبراء الذمة" من هكذا تهم؟؟ فربما كان ذلك - عن غير وعي - بمثابة إقرار بالتهمة، التي هي أصلاً متنافية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وستظل تشوش على أي تحرك للريفيين، مهما كان هذا التحرك واضحاً وبرئاً. لماذا إبراء الذمة من هذه التهمة مادام أن "سياسات المركز، هي التي تدفع في اتجاه انفصال الهوامش"²⁸⁰؛ ومادام القمع سيستهدفك، والاعتقال سيلاحقك في كل الأحوال؟

حقيقة، "إن الانفصاليين الحقيقيين ينبغي البحث عنهم خارج الريف؛ إنهم أولئك الذين زوروا التاريخ وروجوا لأسطورة التمرد. هم أولئك الذين هجّروا آلاف الريفيين من مساكنهم ونهبوا عائلاتهم ولم ينشئوا لهم ولو جسراً واحداً يربطهم بباقي الوطن".²⁸¹

إنهم أولئك الذين حرّموا أبناء وحفدة المجاهدين من حقهم في استعادة أراضي أجدادهم التي امتزجت بالدماء والمعاناة والتشرد والمنافي، بموجب ظواهر العار؛²⁸²

- ص 27753

- ص 278149

- ص 27924

- ص: 280, 148

- ص ص 20 - 281, 21

- انظر مقال: ظواهر العار، صفحات: 89-90-91، 282.

أولئك الذين قاموا بتبخيس وتهميش الجنود والمقاومين الحقيقيين الذين تجهلهم المندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير، وتجهلهم الجامعات والمدارس.. "عدنبي ن السوق"²⁸³ هو مثال لعشرات هؤلاء الجنود المجهولين على امتداد مساحة الوطن. لا أحد يعرف شيئاً عن تاريخهم، ولا هم طالبوا بحقوقهم في الاعتراف بهم. تواروا إلى الخلف بعد الاستقلال تاركين الساحة للمدعين والمقاومين المزيفين. فلائحة الآلاف من الذين حصلوا على بطاقة "مقاوم" بعد الاستقلال، تحتاج لغربة حقيقية. لأن المقاومين الحقيقيين لم يفعلوا ذلك من أجل الحصول على بطاقة باهتة، لا ذكر لها في صحائف الذاكرة الجماعية.²⁸⁴

على سبيل الختم

و"سافر" بنا المؤلف بين الجروح الثلاث - جرح الانتفاضة؛ الثقافة بعد أن "تنقل" والهوية؛ الحراك - وهي جروح مستمرة في الحاضر، قام بإدراج الحوار الصحفي الذي أجراه رفقة الصحفي لبيب فهمي مع ناصر الزفزافي، الذي يقول عنه الكاتب - الحوار - يأتي بهدف التوثيق أولاً، ولأنه - في تقديره - أول حوار شامل إلى حدود ذلك الوقت²⁸⁵ (شهر مارس 2017).

بعدئذ، ختم كتابه برسالة²⁸⁶ يقول عنها: "وجهتها لجيل المستقبل في صيغة خطاب لابني؛ وهي نظرة في مرآة الذات، ودعوة مفتوحة للجيل القادم لأن يزن تاريخه السياسي والاجتماعي بميزان العقل الناقد، لعله يخفف من وزر الماضي الذي يشل القدرة على مواكبة مستجدات الحاضر، ويبطئ الخطى نحو المستقبل الذي نبتغيه.. منفتحاً ومتسامحاً ورحيماً."²⁸⁷

وعلى كل حال، فالحق يقال؛ يجب أن ننوه بهذا العمل "التوثيقي"، الذي مهما حاولنا أن نقرب محتواه، فإن ذلك لا يغني عن العودة إليه، للإطلاع على بعض الأمور التي

- انظر مقال: عدنبي ن السوق.. ذلك المقاوم المجهول، من الصفحة 84 إلى الصفحة 88. 283.

- نفسه. 284.

- ص. 13. 285.

- الرسالة جاءت تحت عنوان: " هذه وصيتي يا بني.. ماضيك من صنع حاضرك"، صفحات 286

191-192-193.

- ص 14. 287.

لم تسع محاولتنا هذه التطرق إليها. خاصة، وأن "قيمة" و"أهمية" مقالات "أمزيان" طيلة فترة نشرها خلال الحراك، شكلت - كما يقول الأستاذ لبيب فهمي- "في كل مرة نقطة نظام .. فلم يكن مرتاحا لمستقبل الحراك، لأنه ربما لم يفقد بوصلة فهم طبيعة المخزن. فتعامل السلطات المغربية مع أي تحرك اجتماعي يعتمد على موازين القوى الداخلية والخارجية..²⁸⁸

لذلك نجد الكاتب كأحد أبناء المنطقة الذين لديهم غيرة عليها ؛وبعد أن وقع ما وقع، ربما أحس بـ"تأنيب ضمير"، وتأسف لما آلت إليه الأوضاع. يقول أمزيان:"من جهتي قمت بما يمليه علي ضميري، فنشرت مقالات -قد تكون ذاتية وانطباعية-.. حاولت فيها قدر المستطاع مخاطبة الجهتين، والتحذير من مخاطر الانزلاقات."²⁸⁹ فالكاتب طالما حاول إشعارنا بتوخي الحذر حتى لا تصل الأمور إلى ما لا تحمد عقباه.

الكل شهد على جواب الدولة القاسي؛ ف"الأمور ما كانت لتصل إلى ما وصلت إليه لو توسعنا قليلا في تلمس معالم الخط "الثالث" الذي أدعوا إليه- يقول الكاتب- فلا الدولة، التي لا ينشغل بالها إلا بحفظ النظام بكل الوسائل، حاولت التعاطي مع ما يجري بروية وتأن وعقلانية و"عطف" لا ينقص بتاتا من "هيبته"، ولا المحتجون الذين يحسون، من خلال واقعهم المعاش، بأنهم مخدوعون، رغم "عدالة" مطالبهم، ومتروكون لمصيرهم، أظهروا نوعا من المرونة و"البراغماتية" في مواقفهم، لإشعار الدولة بأن "ماء وجهها" محفوظ و"هيبته" مصونة.²⁹⁰



- من تقديم الاستاذ لبيب فهمي، ص 288.8

- ص: 289.163

- ص ص: 11 - 12.290

ملف " الهيئة الريفية " بين ثقل التاريخ والتباسات الزمن الراهن



محمد لمرابطي

في زمن متساق و في موضوع حمل العديد من التقاسيم والمعالم المشتركة في جوهر مضمونه، صدرت الطبعة الأولى من مذكرات المقاوم والمناضل السيد الهاشمي الطود، تحت عنوان : "خيار الكفاح المسلح - حوار سيرة ذاتية " وهو العمل الذي سهر على إعداده الأستاذ أسامة الزكاري منذ ما ينيف عن سنة من التاريخ الذي انتقل فيه إلى رحمة الله صاحب المذكرات الهاشمي الطود، وإثر هذه الخطوة العلمية المتميزة التي بالكاد تجاوزت الشهرين وأسابيع معدودة، وعلى نفس النهج والمنوال وشم البحث التاريخي في بلادنا بميسم متألق تمثل هذه المرة في الخطوة المعرفية الجريئة التي أقدم عليها مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات بشأن اشتغاله وتهيئته لملف وثائقي شائك بالغ الحساسية تتعلق الحلقة الأولى من سلسلة إصداره بمؤلف " الهيئة الريفية " الذي وضع مقدمته المناضل محمد بنسعيد آيت يدر، وقام بإعداد الملف وتنسيق فقراته ومراجعة مضامينه كل من الباحثين المقتدرين والأساتذة الأجلاء : أحمد السليمان، عثمان المنصوري، وعبد الرحمان زكري.

حراك الريف...ريف الحراك

جدل بخصوص نشأة الهيئة الريفية وثنائية السياسي/ والمقاوم

كتاب " الهيئة الريفية " من الحجم المتوسط، تتضمن محتوياته رسائل تاريخية، محاضر استنطاق وتقارير استخباراتية ومختلفات في الختام تتضمن شهادة لأحد الشخصيات من المسؤولين المغاربة على رأس عمالة إقليم الحسيمة مباشرة بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956 ، وهي الشهادة التي تقتضي قواعد البحث التاريخي وآلياته الأكاديمية التوقف عندها بنوع من التمحيص والتدقيق خدمة للحقيقة وتمتينا لأسس البحث الموضوعي، نظرا لكون الكتاب يسلط الضوء بالخصوص على تاريخ الزمن الراهن والمعاصر الذي يعتبر تأسيسا جديدا في مجال البحث التاريخي، إذ ينكب على تدارس محطات بالغة التعقيد من تاريخ المغرب الذي تزامن مع المنتصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين المنصرم، في ارتباطه المتلاحم مع علائم فارقة من التحولات السياسية التي عرفتها بلادنا منذ مطلع التسعينيات تمثلت بالتحديد في الانفراج السياسي والحقوقى وإحداث كل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة .

لذلك نجد أن كتاب " الهيئة الريفية " يسرد من خلال مكوناته ويعدد أهم المنظمات التي كانت تابعة لحزب الشورى والاستقلال ليحصرها في كل من الهيئة الريفية، ومغرب الغد، وإخوان الصفى، صوت النار، والهلال الأسود، وقد ورد في وثيقة التقرير الذي صرح به إبراهيم بن عبد الله الوزاني والذي خطه بيده الإشارة الصريحة التي اقترح فيها إلغاء اسم " الهيئة الريفية "، لكون هذا الأخير لا يتفق مع المصلحة الوطنية ولا مع مصلحة الحزب، غير أنه وجد معارضة شديدة من طرف بعض أعضاء مكتب الهيئة مثل بن الفقيه وعبد الكريم الحاتمي ابن أخت محمد بن عبد الكريم الخطابي، وكانت حجته أن الهيئة لا يمكن إلغاؤها إلا بإذن خاص صادر عن الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال الأستاذ محمد الحسن الوزاني، باعتبار أن هذا الأخير هو الذي وافق على تأسيس الهيئة الريفية في إطار صراع حزبه العنيف والحاد

مع حزب الاستقلال، وبما أن السيد الوزاني مجرد عضو أو مندوب فإنه على حد تعبيره لا يمتلك حق الالتجاء إلى حلها²⁹¹.

بالإضافة إلى التناول المستفيض في الهيكلة التنظيمية للهيئة الريفية وفروعها المكتبية المنتشرة في مختلف جهات المغرب وبموازاة مع ذكر نماذج إسمية من قيادتها العليا التي تباشر تسيير أمورها، فإن وثائق المؤلف من جهة أخرى تطرح مسألة من الأهمية بمكان تتعلق بالمستوى الثقافي والدراسي لأعضاء الهيئة ومكانتهم الاجتماعية التي وصفت بكونها عادية جدا²⁹²، إذ لم يكونوا ذوي مركز اجتماعي يرقى بهم إلى مستوى أن يصبحوا فيه من أولي صيت ذائع في أوساطهم الاجتماعية، أو على الأقل ممن تمكنوا من الإحراز على قسط علمي يؤهلهم عن جدارة للخوض في الشؤون السياسية العامة بكل استحقاق، وهذا يحيلنا بالطبع على طبيعة النقاش الذي احتدم أواره آنذاك خلال تلك الفترة المبكرة التي رافقت استقلال المغرب، بحيث يتعلق الأمر بالعلاقة القائمة بين ثنائي المقاوم العادي والسياسي المثقف.

وبصيغة أخرى الامتدادات والتداخلات القائمة بين الفعل الثقافي السياسي وبين العمل المسلح بشمال المغرب²⁹³، خاصة وأن حزب الإصلاح الوطني الذي تأسس سنة 1936 بالمنطقة الخلفية بتطوان تحت قيادة الزعيم الوطني عبد الخالق الطريس الذي كان يعبر عن شريحة مهمة من النخبة المثقفة المغربية، قد لعب دورا أساسيا في العمل المسلح، كما أن عددا محدودا جدا من هؤلاء المقاومين البسطاء ارتقوا اجتماعيا دون أن يسمح لهم ذلك بالمشاركة في المفاوضات السياسية الكبرى التي همت مصير البلد واستقلاله، وفي هذا تأكيد للدور التكاملي بين المقاوم والسياسي، وإن كانت الأفضلية تبقى دوما من نصيب هذا الأخير، ولعل مما يعزز من مسار هذا المنحى البعثة الطلابية الحسنية إلى مصر سنة 1938، والتي ضمت أربعين طالبا ينحدرون من مختلف جهات المنطقة الخلفية، ومعظمهم عاد إلى المغرب في أواخر

"الهيئة الريفية" منشورات مركز محمد بن سعيد آيت يدر للأبحاث والدراسات ملف وثنائي،²⁹¹
إعداد وتنسيق ومراجعة: أحمد السليماني، عثمان المنصوري، عبد الرحمن زكري، الطبعة 1-
2018، أوميكا كرافيك، ص: 63.

- "الهيئة الريفية" نفس المرجع، ص: 63. ²⁹²

- عبد الرحيم برادة "الحركة الوطنية في الشمال وتداعيات أزمة العرش" أعمال ندوة 5-6 أبريل²⁹³
2008، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ط
1 سنة 2014 - ص: 11.

الأربعينيات من القرن العشرين وهم يحملون شهادات جامعية عليا أتاح لهم إمكانية الاضطلاع بمهام التدريس في الثانويات التعليمية الموجودة بالحسيمة والعرائش وتطوان، بينما اتجهت نخبة مهمة منهم نحو تأسيس هيئة سياسية سميت بـ "المغرب الحر" تدرجوا على ممارسة المهام السياسية في قياداتها ومكاتبها الفرعية²⁹⁴.

إضاءة حول مدى واقعية الهيئة الريفية من عدمها

مهما يكن الأمر، وبغض النظر عن طبيعة الاتهامات المتبادلة والعلاقة المتوترة جدا في فجر الاستقلال والحرية بين الهيئة الريفية المنضوية في إطار حزب الشورى وبين حزب الاستقلال، بحيث يتعلق الأمر بتصوراتهم الاستراتيجية المتباينة في جملة من القضايا الوطنية المتعلقة بمصلحة البلد، فهناك من يجنح إلى القول بكون "الهيئة الريفية" موجودة فقط في الرواية الأمنية من خلال بعض وثائق الساتيام" بالدار البيضاء، ولم يسبق للشوريين تبنيها أو حتى الحديث عنها²⁹⁵، في الوقت الذي تصر فيه أطراف أخرى على التأكيد أن "الهيئة الريفية" لم تكن مجرد اختراع تم اختلاقه في "الساتيام" بل كانت شبكة حقيقية في الواقع لها تنظيم وأسلحة ومناشير، والجدير بالذكر وجود من يعزز الطرح الأول من الباحثين من قبيل المرحوم الأستاذ محمد العربي المساري الذي أكد على أن اختفاء الحزبين الرئيسيين حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية بشمال المغرب خلال هذه الفترة ترك فراغا ملحوظا وحقيقيا، أما الأشياء الأخرى فقد أنشأتها الإدارة لتحفيز الناس على القيام بأدوار قصد التموقع في المشهد السياسي وكذلك لتميع العمل السياسي، ومن ذلك خلق

- الهاشمي الطود "منطقة الشمال المغربي ومشروع الثورة المغاربية" نفس المرجع، ص : 24 .²⁹⁴

- الحسين الصغير "لماذا تقاتل المغاربة بعد الاستقلال" مجلة "زمان" المغرب كما كان، عدد 38²⁹⁵

دجنبر 2016 ، ص : 33

تجمع سمي بحزب الريافة = الهيئة الريفية ، أو حزب الإصلاح الديني، إن هي إلا أسماء سميتوها، أي تجمعات ليس لها مقابل في أرض الواقع.²⁹⁶ إن وجود مثل هذه الظلال المعتمدة المسيجة بمساحات من اللبس والتفاعلات غير الواضحة هو الذي قاد فريق هيئة الإنصاف والمصالحة، أن يترث في الخروج باستنتاجات حاسمة ونهائية، عن هذه المرحلة الهامة من تاريخ الريف بالخصوص المتموقع كركن أساسي ضمن الحلقات المبلورة لمسرح الأحداث بشمال المغرب، وأن يوصي في المقابل بإحداث معهد تاريخي مختص يضع على عاتقه التوجه مستقبلا نحو التعمق في دراسة تاريخ المنطقة، كما أن هناك من يطرح سؤالاً كبيراً بشأن واقع توارى الحزبين الكبيرين يقوم بالأساس على فرضية الخوف من إمكانية وجود أحزاب جهوية لدينا غداة الاستقلال²⁹⁷ ، وهي الإشكالية أو الفرضية التي تفندوها قضية اندماج الأحزاب الصغرى في الكبرى، كاندماج حزب الإصلاح الوطني في حزب الاستقلال سنة 1956 وكذلك حزب المغرب الحر في حزب الشورى والاستقلال . وذلك من جوهر موضوعي، منطلقه كون الحركة الوطنية في الشمال كانت حركة وطنية حقيقية وصادقة، عملت أساساً من أجل العرش، ومن أجل المغرب، ومن أجل وحدة المنطقة الخليفية مع المنطقة السلطانية وعدم القبول بأي استقلال مجزأ على حساب تلك الوحدة الوطنية الحقيقية والمكتملة، وتجسيدا لهذا الهدف الوطني الراسخ على أرض الواقع، فقد بادر الأعضاء المنتمون لحزب المغرب الحر ومعظمهم درس في القاهرة وتجمع أغلبهم علاقات مع محمد بن عبد الكريم الخطابي، بادرُوا إلى الاندماج في حزب الشورى والاستقلال، وهي الوحدة التي دعمها كل من الأستاذ الشيخ محمد المكي الناصري عبر حزب الوحدة المغربية، وحركة الأستاذ عبد الخالق الطريس وجماعته من النخبة التي قادت معه أسس الحركة الإصلاحية²⁹⁸ ، إلى درجة أنه من الخصوصيات التي ميزت الحركة الوطنية

- محمد العربي المساري، أعمال ندوة 5- 6 أبريل 2008 "شمال المغرب إبان فترة الحماية"²⁹⁶ وبداية عهد الاستقلال" مرجع سابق- ص : 175 .

- محمد معروف الدفالي، نفس المرجع، ص : 36 .²⁹⁷

- محمد معروف الدفالي، نفس المرجع، ص : 36 .²⁹⁸

في الشمال، ربط نضالها الذي كانت تقرن فيه تحقيق الاستقلال بشرط الوحدة واستكمال مسار السيادة الوطنية على جميع المناطق التي جزأها الاستعمار²⁹⁹.

الهيئة الريفية وحقيقة تأسيس جيش التحرير المغربي

من جانب آخر، فإن مؤلف "الهيئة الريفية" يؤكد مسألة نشوء جيش التحرير بالشمال في ارتباطه الجدلي مع انطلاق وتجدد هذا الأخير في مناطق معينة من المغرب، وقد أكد واقع الأمر هذا المرحوم الهاشمي الطود في أكثر من مناسبة، فقد استعرض في إحدى الندوات التي عقدها المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بعضا من حيثيات وظروف تأسيس جيش التحرير، محيطا تدخله هذا بحرصه الكبير على وضع الوقائع التاريخية في إطارها الحقيقي والطبيعي، ولذلك أفاد الحضور من الباحثين والمهتمين بأن جيش التحرير كانت المنطقة السلطانية هي أول من احتضن نشأته وليست المنطقة الخليفية، ذاكرا أهم القبائل المساهمة في نشأته داخل هذا المجال الجغرافي مثل كزناية، مطالسة، بني بويحي، بني وراين، ومغراوة، وعلى أيدي أشخاص معظمهم حارب مع محمد بن عبد الكريم الخطابي³⁰⁰.

ونجد التأكيد الكامل لهذا المنحى الذي رسم معالمه الطود في كل من مذكرات عبد العزيز أقضااض الدواثري التي أعدها وقدم لها الأستاذ محمد لخواجة، وكذلك في مذكرات عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي وغيرها من المذكرات الأخرى، لكن المرحوم الهاشمي الطود سرعان ما يعود في مذكراته "خيار الكفاح المسلح" التي صدرت مؤخرا خلال مطلع 2018، لينفي وجود أي جيش للتحرير، متحديا كل من يقول بعكس ذلك، إنه جيش التحرير الذي لم يطلق ولو رصاصة واحدة، أنشأته ثلة محدودة من اللاجئين بالمنطقة الإسبانية، كان هدفه الأساسي على حد تعبيره عرقلة

- بوبكر بوهادي "الحركة الوطنية بالشمال: خصوصية الوضع وأهمية الصلات" نفس المرحع،²⁹⁹

ص: 4.

- الهاشمي الطود، أعمال ندوة 5-6 أبريل 2008، مرجع سابق، ص 187-188.³⁰⁰

حراك المريف... ريف الحراك

عمل جيش التحرير "الآخر" والحقيقي الذي كان الخطابى يشرف على إطلاق عمله من مدينة القاهرة.³⁰¹

في سياق استرسالنا حول مناقشة الموقع الذي يشغله جيش التحرير ضمن كتاب "الهيئة الريفية" مما يشكل سبرا لأغواره ووضعاً لأهم مضامينه الجوهرية على المحك، يمكننا الوقوف عند بعض الدراسات الأجنبية التي تطرقت إلى المقاومة في المدن والبادي، مقسمة قادة المقاومين إلى مجموعتين، إحداها خاضعة للطبقة المثقفة من بورجوازية المدن "الانتلجنسيا" مكلفة بالبحث عن الأسلحة والتمويل والدعم الخارجي، والثانية هيمنت عليها عناصر قروية، وهي مكلفة بتدريب فرق الفدائيين، وتنفيذ العمليات الفدائية والعسكرية³⁰²، أو بصيغة أخرى مجموعة مدينة تطوان ومجموعة المركز العسكري بالناظور، وهي التسمية التي أطلقها المؤرخ زكي مبارك في كتابه القيم "محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابى وإشكالية استقلال المغرب". وإن كان الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي قد حاول أن يوازن في موقفه ويعطي لكل ذي حق حقه، وذلك حينما عرج في أحد فصول مذكراته التاريخي للحديث عن ما أسماه بمكونات جيش التحرير، جمع في تشكيلتها بين أعضاء وعناصر المقاومة الذين اكتشف أمرهم من طرف السلطات الفرنسية، والتحقوا بالشمال حتى لا يتعرضوا للاعتقال، وبين العناصر التي أشرف على استقطابها الأمير محمد بن عبد الكريم في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، والتي تم تكوينها عسكرياً من طرف الجيوش العربية المصرية، العراقية والسورية، وكان هدف الزعيم الخطابى هو إنشاء جيش مغاربي لتحرير فلسطين، بموازاة مع العناصر الذين تم تدريبهم إما في جبال الأطلس أو الريف الذين أشرف على تكوينهم قيادة من جيش التحرير بمساعدة خبراء كانوا في الجيش الفرنسى أو الإسبانى من بينهم المرحوم عبد القادر بوزار...³⁰³.

- مذكرات الهاشمي الطود "خيار الكفاح المسلح" إعداد أسامة الزكاري، ط1 سنة 2018، طباعة سليكي أخوين طنجة، ص: 287.

- جون واتر بوري "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية" ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، ط3 سنة 2013، مؤسسة الغني، صص 272 - 273.

- عبد الرحمان اليوسفي "أحاديث في ما جرى، شذرات من سيرتي كما رويتها لبودركة" إعداد مبارك بودركة، ط1 سنة 2018 دار النشر المغربية عين السبع الدار البيضاء صص 69 - 70.

الاختفاء القسري بشمال المغرب على ضوء شذرات من ملف الهيئة الريفية

أيضا عالجت نصوص " الهيئة الريفية " ملفا حقوقيا يتعلق بلائحة من المختطفين مجهولي المصير الذين تمت تصفيتهم جسديا أثناء البدايات الأولى للاستقلال، ويندرج هذا السلوك في عداد الاختفاء القسري الذي يعد من أخطر الجرائم الحقوقية، وعلى رأس هؤلاء ترد حالة المناضل حدو أقشيش، إذ للمرة الأولى تستفيض وثائق كتاب صادر عن مركز مغربي للأبحاث والدراسات في حديثها عن شخصية حدو عبد السلام محمد النولقاضي أقشيش، وعن دوره المحوري والحيوي في الوقت ذاته بمنطقة الشمال، وعن شبكة علاقاته وطبيعة تحركاته داخل بلده المغرب وخارجه، وكيف أنه لم يفوت أي مناسبة وإلا وقد اغتنمها كفرصة ليظهر أمام الملأ بضرورة طاعة شخصيتين وطنيتين الملك محمد الخامس والزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، كما نجد في تقارير ومحاضر المؤلف الوثائقية عرض دقيق لمناقب حدو أقشيش وحتى لبعض من مثاليه، وكيف أن عبد الكريم الحاتمي كان يود أن يخبر خاله عبد الكريم الخطابي بالقاهرة أن أقشيش يضربه أكثر مما ينفعه بسبب جرأته الحادة التي تخرج أحيانا عما هو متواضع عليه لدى العموم³⁰⁴، وكيف أن تلك الصفات القدحية التي تنتقص من شخصية أقشيش وأخلاقه القويمة تحفظ عليها أحد مجاليه من رجال التربية ممن عايش تلك الحقبة والذي لا يزال على قيد الحياة، ولم يزد ابن قريته الأصلية هذا على إقراره في شهادته أن الرجل بالفعل كان ذا جراءة نادرة .

باستثناء مسألة واحدة، فقد سككت عنها الوثائق المرجعية للكتاب وهي المتعلقة بقضية اختطاف وتصفية حدو أقشيش، والتي حصل فيها تضارب واضح بين الرواية المحلية التي تؤكد واقعة الاختطاف بمسقط رأسه ب "تماسينت" المنضوية في إطار التقطيع الترابي لإقليم الحسيمة، وفي اختلاف صارخ عما أورده المرحوم الهاشمي الطود في مذكراته التي أكد فيها مسألة الاختطاف بمجرد أن وطأت قدماء التراب المغربي بمدينة طنجة بعد رجوعه من القاهرة، رفقة كل من المناضلين الجزائريين،

³⁰⁴ - "الهيئة الريفية" ملف وثائقي، مرجع سابق، ص : 153 .

محمد إبراهيم القاضي، شباطة تركي سعيد، وأحمد بربر³⁰⁵ ، ومنذ حصول حادث الاختطاف هذا لم يظهر لهم أثر إلى اليوم، وقد نشرت في هذا الصدد الصحافة الوطنية على هامش انطلاق أشغال "هيئة الإنصاف والمصالحة" تفاصيل من التقرير الذي توصل به الزعيم الخطابي من الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني بشأن الانتهاكات الجسيمة والتجاوزات التي عرفت هذه المرحلة، والتي أصبحت متداولة، وفي حوزة معظم المشتغلين بالمجال الحقوقي في بلادنا .

حول حقيقة بعض الرسائل والمواقف المنسوبة للخطابي

يتضمن كتاب "الهيئة الريفية" أيضا إشارة ذكية وهامة إلى بعض التصريحات المختلفة، والمواقف التي تنسب تعسفا لشخص محمد بن عبد الكريم الخطابي، وبالضبط من خلال بعض رسائله المزورة³⁰⁶ ، نموذج ذلك مثلا الواقعة التي اصطلح عليها تاريخيا بـ "بيان الشعب المغربي" وهو عبارة عن منشور صدر في الثاني من يوليوز سنة 1956 ، والذي يتهجم في مضمونه على استقلال المغرب، ويزري فيه باللائمة المقدعة على حزب الاستقلال، وهو الأمر الذي استهجنه المقاوم الغالي العراقي واعتبره مجرد افتراء وادعاء يصعب أخذه على محمل الجد، قياسا إلى درجة الأخلاق الرفيعة المستوى التي كان ينهل من معينها الخطابي³⁰⁷ ، والتربية المثلى التي درج على تشربها في صباه، وارتوى بقيمتها المثلى في محيطه الأسري، وإثرها برحاب جامعة القرويين عندما اشتد طوقه وأصبح يافعا في مقتبل العمر ، فكيف يعقل والحالة هذه أن ينغمس في مستنقع من هذا القبيل، صحيح فهو يؤمن بحرية النقد والجدل القائم على مقارعة الفكرة ودحضها بنقيضها، ولكنه يترفع عن أساليب السب والشتم التي تسيطر على طبائع السفهاء، وعندما لا يرغب في استقبال شخص بمنزله يعتذر عن ذلك بأسلوب كيس لبق، فهو منزه عن سلوكات التجريح والقذف، ولا داعي للاستطراد في موضوع لن يأخذ منا أكثر مما يستحق.

- مذكرات الهاشمي الطود "خيار الكفاح المسلح، حوار سيرة ذاتية" مرجع سابق، ص: 299. ³⁰⁵

- " الهيئة الريفية" مرجع سابق، ص : 130. ³⁰⁶

- الغالي العراقي " أعمال ندوة 5-6 إبريل 2008 ، مرجع سابق، ص : 190. ³⁰⁷

بصدد مناقشة شهادة هامة عن أحداث 58 / 59 ، أدلى بها مسؤول سابق في الدولة

حري بنا، أن نتوقف في المقابل عند الشهادة التي تضمنتها وثائق الهيئة الريفية في خاتمة الكتاب، والتي تقدم بها السيد محمد العربي الفحصي العامل المؤقت السابق على إقليم الحسيمة خلال أحداث 1958 / 1959، وهو ينحدر من منطقة شمال المغرب، بيد أن شهادته تستلزم نوعا من التمعن والتنقيب الدقيق، باعتبارها تشكل وثيقة مستوحاة من عين المكان، صدرت عن رجل كان يتقلد زمام المسؤولية بالموقع المعني بهذه الأحداث، خاصة عندما أكد أن أعضاء الوفد المنتدبين لتقديم مطالب الانتفاضة بالرباط هم من تطوان وأعضاء بارزين في حزب الشورى والاستقلال، وذكر من الشخصيات المقترحة الأسماء التالية : العربي الخطابي، وأبو طاهر الطصفي، وحسن المصمودي وغيرهم، وهي الأسماء التي رفضها آنذاك وزير الدفاع السيد اليزيدي على أساس أنهم ليسوا من المعنيين الذين اعتصموا بالجبل³⁰⁸.

في المقابل نجد في الدراسة الميدانية والتاريخية التي أنجزها عن المنطقة الأنثروبولوجي الأمريكي "دايفيد هارت" الذي بدأ العيش بين أهالي المنطقة بالريف المغربي منذ مطلع الخمسينيات إلى غاية النصف الثاني من السبعينيات، نجد في مشروعه المعرفي والعلمي ذكرا صريحا لتقديم برنامج المطالب الريفية التي سلمت بشكل فعلي للمغفور له الملك محمد الخامس في الرباط يوم 11 نونبر 1958 من طرف "محمد ن أرحاج سلام أمزيان"، رفقة ورياغولين آخرين هما عبد الصادق شراط الخطابي، ورشيد الخطابي نجل امحمد شقيق محمد بن عبد الكريم الخطابي، وإن كانت مشاركة هذين الأخيرين غير مؤكدة بناء على الإضافات التي وضعها على الهامش المترجمون لأعمال السوسولوجي الأمريكي "دايفيد مونتكومري هارت"³⁰⁹، وهو نفس الاستنتاج الذي استخلصه الباحث المغربي مصطفى أعراب

- "الهيئة الريفية" ملف وثائقي، مرجع سابق، ص: 239 .³⁰⁸

- دايفيد مونتكومري هارت "أيت ورياغر، قبيلة من الريف المغربي" ترجمة تقديم وتعليق:³⁰⁹
محمد أونيا عبد المجيد الغزوي عبد الحميد الرايس، ج2 - ص ص: 818 - 819 .

في أحد دراساته المعروفة عن الريف المغربي³¹⁰ ، مركزا على أن وثيقة المطالب الثمانية عشرة إنما قدمت إلى أعلى سلطة في البلاد حصرا بواسطة محمد الحاج سلام أمزيان، وهي المطالب التي تبدأ بالعمل على إجلاء جميع القوات الأجنبية عن المغرب، وتنتهي بإعادة فتح ثانوية أبي يعقوب البادسي بالحسيمة التي أغلقت بعد أحداث 58 / 59 .

جدير بالذكر أيضا أن الشهادة نفسها لمحمد العربي الفحصي تضمنت الإشارة إلى الأزمة المستفحلة في ذلك التاريخ، بمعنى ابتداء من سنة 1959، وهو التاريخ الذي يبين أنه لم يكن قد تم بعد إدماج شمال المغرب في جنوبه، فكان في الشمال جيش خليفة السلطان، وفي الجنوب الجيش الملكي، لذلك تقرر إيفاد وحدتين من الجيش الملكي إلى نواحي الحسيمة³¹¹ ، لتصل نسبة مشاركة الجيش في إخماد هذه الأحداث أكثر من الثلثين حسب ما أورده في أحد دراساته الأستاذ الباحث محمد شقير³¹² ، ونسجل في هذا السياق أن صاحب هذه الشهادة قد انتقد ما ورد في كتاب " البيان والبرهان " للأستاذ الغالي العراقي أحد مؤسسي جيش التحرير المغربي والعامل السابق بعد الاستقلال على جهة فاس، وبلهجة فيها نوع من عدم القبول والرضا بهذا الجزء من نتائج بحثه، وبالضبط في الصفحة 320 من مؤلف الغالي العراقي، وتحديدًا في فقرة " طريقة تدخل الجيش لإخماد هذه الحوادث والآليات القمعية التي استعملها وما خلفه ذلك لدى المواطنين بالمنطقة من جروح عميقة لا تزال عالقة بالأذهان"، بالطبع هناك تنصيب من طرف باحث أجنبي، "بيير فيرمورين " حتى على عدد الضحايا من القتلى بالخصوص في هذه الأحداث³¹³ ، ولكنها تبقى مجرد إحصاءات متأسسة على تقديرات تقتضيها طبيعة الدراسة المنجزة، إذ لا مناص من الدولة، فهي الجهة الوحيدة المؤهلة للخوض في الموضوع والكشف عن الحقيقة بناء على ما يتوفر لديها من دور الأرشيف ولجن الحقيقة والتاريخ وحتى

- مصطفى أعراب "الريف: بين القصر، جيش التحري، وحزب الاستقلال" طبعة 2، مطبعة كوتر، منشورات اختلاف 13، ص: 89 .

- "الهيئة الريفية" ملف وثائقي، مرجع سابق، ص: 239 .³¹¹

- محمد شقير "المؤسسة العسكرية بالمغرب، من القبلية إلى العصرية" أفريقيا الشرق المغرب 2008، ص: 209 .

- بيير فيرمورين "تاريخ المغرب منذ الاستقلال" ترجمة عبد الرحيم حزل، أفريقيا الشرق 2010،³¹³ ص: 55 .

مؤسسات الوساطة ومعاهد للبحث في ثقافة وتاريخ المغرب، إضافة إلى مراكز وأجهزة أخرى .

معلوم أن تاريخنا الوطني المشترك تحفل صفحاته بالأمجاد المشرقة، ولكن هذا لا ينبغي أن ينسينا الوجه الآخر الذي يسم الذاكرة الجماعية المشتركة للمغاربة، فالصراع الحزبي السياسي وكذلك الصراع على مراكز المسؤولية في السلطة وعلى مشروعية المقاومة أفضى جميعه إلى تلك الأحداث الكبرى التي عرفتها بعض المناطق في المغرب، وفي نفس الوقت لنشأة المعتقلات السرية سواء القسم السابع الساتيام بالدار البيضاء أو ملحقته " دار بريشة " بتطوان، أما بالنسبة للمسؤولية فإنه من الصعوبة بمكان تحميلها لجهة معينة، ومن أجل الحقيقة حتى وإن كانت نسبية، نجد أن محمد العربي الفحصي باعتباره شغل مناصب هامة في وزارة الداخلية خلال عهد السيد حدو الشكير سواء كعامل مدني بالحسيمة أو كعضو مسؤول في ديوان نلفيه يصرح في شهادته - أخذا بعين الاعتبار درجة مسؤوليته في الداخلية بالرباط الدولة في ذلك الحين- أن العامل العسكري السابق على إقليم الحسيمة محمد منصور قد احتجز في سجن أجدير السري بالحسيمة أربعة من شخصيات المنطقة، وهم القاضي والعالم السيد المسناوي، الشريف محمد العربي الوزاني، والشريف الإدريسي صاحب مكتبة بالحسيمة، ومحمد بودة³¹⁴ ، وكان المحتجون في أحداث 58 / 59 يطالبون بضرورة إطلاق سراحهم، خلافا للباحث الفرنسي " ريمي لوفو " الذي لم يفلح إلا في تقديم اسم واحد من ضحايا هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الذي أعقب انتهاء عهد الحجر والحماية، متمثلا في سليل الزاوية المغرب الحاضر الوزانية الشريف المرحوم السيد عبد العزيز الوزاني الذي كان ينتمي إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية³¹⁵ ، ومن هنا يتضح لنا مدى الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الدولة وحدها نظرا للإمكانيات الكبيرة المتوفرة لديها في الكشف عن أهم تفاصيل وخيوط هذه المرحلة، وعن مدى حجم التداعيات المؤلمة المترتبة عنها، مع يطبع ذلك من التوجه إلى التطلع الدائم نحو المستقبل، وتوفير أجواء النزاهة والشفافية لإنجاح أشغال و أوراش تنمية حقيقية ومستدامة بالبلاد

- "الهيئة الريفية" ملف وثائقي، مرجع سابق: 237 .³¹⁴

- ريمي لوفو "الفلاح المغربي المدافع عن العرش" ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعة عبد اللطيف حسني، ط1 سنة 2011 ، المؤسسة الوطنية للعلوم، منشورات وجهة نظر، ص ص : 125 - 126 .

على سبيل الختم

إن صدور كتاب " الهيئة الريفية " في مثل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الريف المغربي في ظل أجواء مخلفات الحراك، لهو مدعاة لتطarach العديد من الأسئلة، وفي نفس الوقت التنويه بمؤلف يكشف عن مستجدات قلما تمت إثارتها أو الانتباه إليها، من قبيل أن عباس المسعدي اغتيل في الوقت الذي كان يستعد للالتحاق بصفوف القوات المسلحة الملكية، كما أن الزعيم الخطابي لم يمنع أحدا قط من الالتحاق بالجيش الملكي، والدليل على ذلك نموذج انتساب السيد الهاشمي الطود المقرب من الخطابي بالقاهرة، والقطب البارز في تأسيس جيش التحرير المغربي، انتسابه الكامل إلى هذه القوات العتيدة التي تدرج في مراتب المسؤولية داخلها، فمن قاض للتحقيق بالمحكمة العسكرية، إلى درجة كومندار وأستاذ بالأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس التي كان لها الفضل في تخرج العديد من القيادات العسكرية السامية بالمغرب .

والوثائق التي تم اعتمادها في ثنايا الكتاب لتوضيح الكثير من الحقائق هي في أغلبها عبارة عن رسائل، شهادات، أو تقارير ومحاضر استنطاق قد تكون منتزعة وتم تدوين فقراتها تحت طائل من الإكراه، مما يجعلنا نعلق كبير الأمل في أن تكون عاكسة عن حق لطبيعة المرحلة، وناطقة بالموضوعية حتى وإن كانت نسبية، فالوثائق المكتوبة والمرموزة ذات الصلة بنشاط الهيآت الوطنية بشمال المملكة من سنة 1936 إلى سنة 1956 يفوق عددها 500000 وثيقة يوجد منها بخزانة آل بنونة نحو 10000 والباقي بحوزة عائلة المرحوم المؤرخ الأستاذ محمد بن عزوز حكيم بتطوان³¹⁶ ، مما يجعلنا نجزم بأن المنطقة الخليفية خلال الفترة المذكورة زاوجت بين العمل المسلح والعمل السياسي اللذان ساهما بشكل كبير في حصول المغرب على استقلاله .

وفي هذا تفنيد للمقولة المعروفة التي تجعل من حزب الاستقلال حزب السياسيين ومن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حزب القواعد المقاومة، في مقابل ثنائية حزب الإصلاح الوطني المقاوم وحزب الشورى والاستقلال المحتضن للسياسيين

- أبوبكر بنونة "المقاومة السياسية: الحركة الوطنية بشمال المملكة" أعمال ندوة 5- 6 أبريل³¹⁶
2018 ، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص : 14 .

بشمال المغرب، مع أن الأدوار بينهما تكاملية في العمل الوطني وليس هناك من مبرر لترجيح كفة طرف عن الآخر فهما سيان في التضحية وفي افتدائهم للوطن، وكان من التبعات السلبية لتفضيل السياسيين اندلاع أحداث 1958 بالريف وانشقاق جناح حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن حزب الاستقلال³¹⁷.
وقطعا لدابر هذا الوضع الشائك فقد عاجلت الدولة الأمر بحكمة رصينة خاصة بعد أحداث 3 مارس 1973 والتحويلات التي عرفها حزب الاتحاد الاشتراكي الذي قطع مع مسألة الازدواجية وتثبت بوضوح كامل بالنضال الديمقراطي وبآليات المؤسسات الدستورية، وكان من مخرجات هذا التدبير الحكيم إحداث المندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير التي احتضنت جميع الاتجاهات والمشارب المساهمة في تحرير الوطن، وليس أدل من ذلك وجود أحد قادة جيوش تحرير المغرب العربي الأستاذ محمد حمادي العزيز داخل هذه المؤسسة الوطنية، والذي عمل كنائب إقليمي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى أن أحيل على التقاعد .



-
- (1) الفلاح الذي يشتغل في أرضه لقاء خمس المحصول (المترجم)
(2) جمع ليف وهو نمط من التحالف في الريف

- محمد معروف الدفالي، أعمال ندوة 5 - 6 أبريل 2008 " شمال المغرب إبان فترة الحماية ³¹⁷ وبداية عهد الاستقلال"، مرجع سابق، ص: 181 .

صدر حديثا

صدور مذكرات المجاهد الهاشمي الطود..
"خيار الكفاح المسلح" حوار سيرة ذاتية
من إعداد الأستاذ الباحث أسامة الزكاري



صدرت مؤخرا مذكرات المجاهد الهاشمي الطود، في شكل عمل تجميعي ضم وثائق
دقيقة وشهادات غير مسبقة لفترة انتقال تاريخي عاشه المغرب ومحيطه العربي خلال
عقود النصف الأول من القرن 20.

صدر حديثا



صدر عن مطبعة "الخليج العربي" بتطوان كتاب تحت عنوان رئيسي هو "عبد الكريم الخطابي وأسطورة الانفصال (1926-1921)"، وعنوان فرعي هو "حفريات نقدية في خطاب الجمهورية الريفية" للأستاذ الباحث محمد أونيا. الكتاب من القطع الكبير، ويقع في 384 صفحة تتوزع على باين وعشرة فصول. والكتاب، إضافة إلى غزارة الرصيد الوثائقي الذي يقوم عليه، يصرح بالهموم المنهجية/النقدية التي تشغله، فيسائل الأدبيات التاريخية المتراكمة وما اعتراها من انغماسات إيديولوجية، هي إسقاطات لمفاهيم ولطرق في النظر، "أورو-مركزية"،

ل"الجمهورية الريفية" بعيدة عن حقائق الواقع العيني "المحلي"، وذلك اعتمادا على

على ما يسميه المؤلف "المرجعية المحلية".

أما المؤلف محمد أونيا فهو رئيس تحرير مجلة "حوليات الريف"، وله مساهمات تاريخية

منشورة في عدد من المنابر، كما صدرت له، بالاشتراك، عدد من الترجمات العربية لمؤلفات حول الريف عموما وما يتصل خصوصا بالأمر محمد بن عبد الكريم الخطابي.

صدر عن مركز محمد بن سعيد

كتاب

الهيئة الريفية / ملف وثائقي





فهرس مواد الحرك

أما قبل ... / عبد اللطيف اليوسفي.....05

ديناميات ومواقف

- سوسيولوجيا حراك الريف: قوة المخزون الاحتجاجي في مواجهة سطوة الدولة / عثمان الزباني.....13
- الديمقراطية السياسية والغضب الجمعي في منطقة حرجة / بن أحمد حوكا ومحمد الصغير مسلاحي.....33
- الحراك الاجتماعي بالريف بين المطالب الاجتماعية والإرث التاريخي / سعيد الصديقي.....55
- السمات العامة للحراك في الريف / العربي الحفيظي67
- الحراك الشعبي بالريف ومقولة الوطنية المغربية.....95

حراك الريف: الذاكرة وسؤال الاعتراف

- الريف والذاكرة الجمعية الحارقة: الاعتراف كمدخل للتصالح / محمد سعدي.....107
- الحراك الاجتماعي بالريف: أسئلة الوعي بالذات والاعتراف / يوسف أشلحي.....125
- حراك الريف بين سؤال الاعتراف وسياسة الذاكرة / الحسن أسويق147

حراك الريف: آليات النضال وتأثيرها على النضال الشعبي بالمغرب

- حراك الريف يفتح طريقا جديدا للنضال الشعبي / إبراهيم ياسين159
- حراك الريف في ضوء تقارير المنظمات غير الحكومية / حميد بلغيث.....169
-193 Le Rif: Appartenance nationale dissidente et formation de l'Etat / *Badiha NAHHASS*
- منزلاقات في تطور الأوضاع بمنطقة الريف: "النقد المزدوج" / أسامة الزكاري.....217

حراك الريف: آليات التعبئة وأسطورة الانفصال

- الريف وخرافة الانفصال من عبد الكريم إلى الحراك / محمد أونينا.....229
في تفكيك بنية الحقل السوسيو-سياسي المحلي / مراد جدي239
حراك الريف: من سرق الجامع؟ / رشيد سعدي249

قراءات في وثائق ومؤلفات حول الريف وحراكه

- جرح الانتفاضة والحراك على ضوء كتاب "محنة الريف" / سليمان المسعودي259
ملف "الهيئة الريفية" بين ثقل التاريخ والتباسات الزمن الراهن / محمد مرابطي275
فهرس مواد العدد.....293



الهيئة العلمية

عبد الله حمودي
عيسى قدوري (الجزائر)
دحو جريال (الجزائر)
محمد شوقي الزين (الجزائر)
عبد المجيد الشرفي (تونس)
رجاء بنسلامة (تونس)
فواز طرابلسي (لبنان)
حُسن عبود (لبنان)
فهمي جدعان (الأردن / فلسطين)
إدريس بنسعيد
إبراهيم ياسين
محمد الساسي
فاطنة سرحان
عبد الغني أبو العزم
علي كريمي

المدير المسؤول
أحمد السليمان
رئيس التحرير
عبد اللطيف اليوسفي
سكرتير التحرير
عبد الرحمن زكري

هيئة التحرير
أحمد بوزفور
نجاح النرسي
محمد العوني
جميلة أيوكو
عبد الرحيم تفتوت
محمد حفيظ
شكيب أرسلان

التوزيع والمحافظة | إدارة مالية
أحمد حبشي | نجيب صابر